

www.kotobarabia.com
الاقتصاد
الوضعي
والاقتصاد
الإسلامي
نظرة تاريخية مقارنة
www.kotobarabia.com
د. زينب صالح الأشوح

الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

نظرة تاريخية مقارنة

د. زينب صالح الأشوح

فهرس

الباب الأول

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة...١٨

الباب الثاني

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

(القرن ٥م – القرن ١٥م) ٥٣

الباب الثالث

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

الباب الرابع

الباب الخامس

الباب السادس

المدرسة الكلاسيكية التقليدية

(الربع الأخير من القرن ١٨)...... ١٢٦

الباب السابع

المدرسة الكلاسيكية الحديثة(١٨٧٠- ٠٠٠)..... ١٥٣

الباب الثامن

المدرسة الاشتراكية SOCIALISM.....١٩٨

الباب التاسع

الفكر الاقتصادي الحديث (الربع قرن الأخير)..... ٢١٨

الباب العاشر

الفكر الاقتصادي الحديث (الربع قرن الأخير).... ٢٥٠

الباب الحادي عشر

العلم/ الفكر الاقتصادي الإسلامي

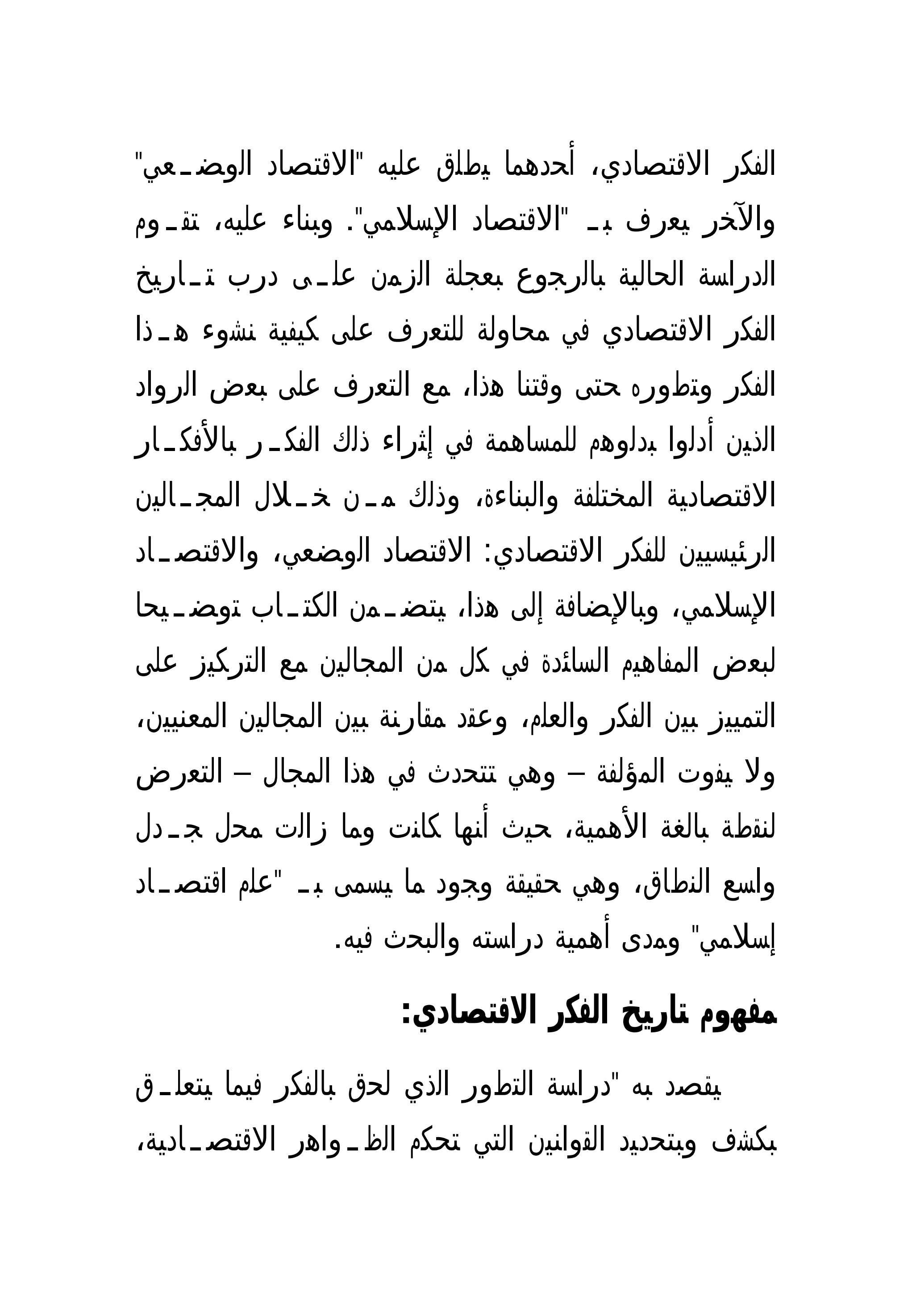
بين المفاهيم والمصادر المختلفة.....٢٩١

مقدمة

مر العالم بمراحل متعددة السمات ومتباينة الخصائص، حيث بدأ بما يسمى "بالعصر الحجري" حيث كان الحجر يمثل المادة الأساسية التي يستخدمها الإنسان في صنع الأدوات البسيطة التي يعتمد عليها في صراعه مع الطبيعة، مثل العصى والقوس والبلاطة الحجرية.

وجاءت المرحلة الثانية التي سميت "العصر البرونزي" متبوعة "بالعصر الحديدي" حيث بدأ الإنسان في الاستقرار في أماكن بعينها وبممارسة نشاط الزراعة وتربية الماشية واستخدام أدوات زراعية بدائية مثل الشوكة والمنجل، كما توصل إلى اكتشاف المعادن وقام بصناعة الأدوات المعدنية. وكانت المرحلة الثالثة – والخيرة من مراحل ما قبل التاريخ – هي مرحلة ظهور الحضارة التي تميزت بتقدم الفن الإنتاجي وظهور الصناعة، وقد عرفت في التاريخ الاقتصادي باسم "مرحلة الحضارات القديمة"، أو "مرحلة نظام الرق". ولقد شهدت تلك المرحلة حضارات ضخمة مثل الحضارة الفرعونية والحضارة الصينية والحضارة الهندية

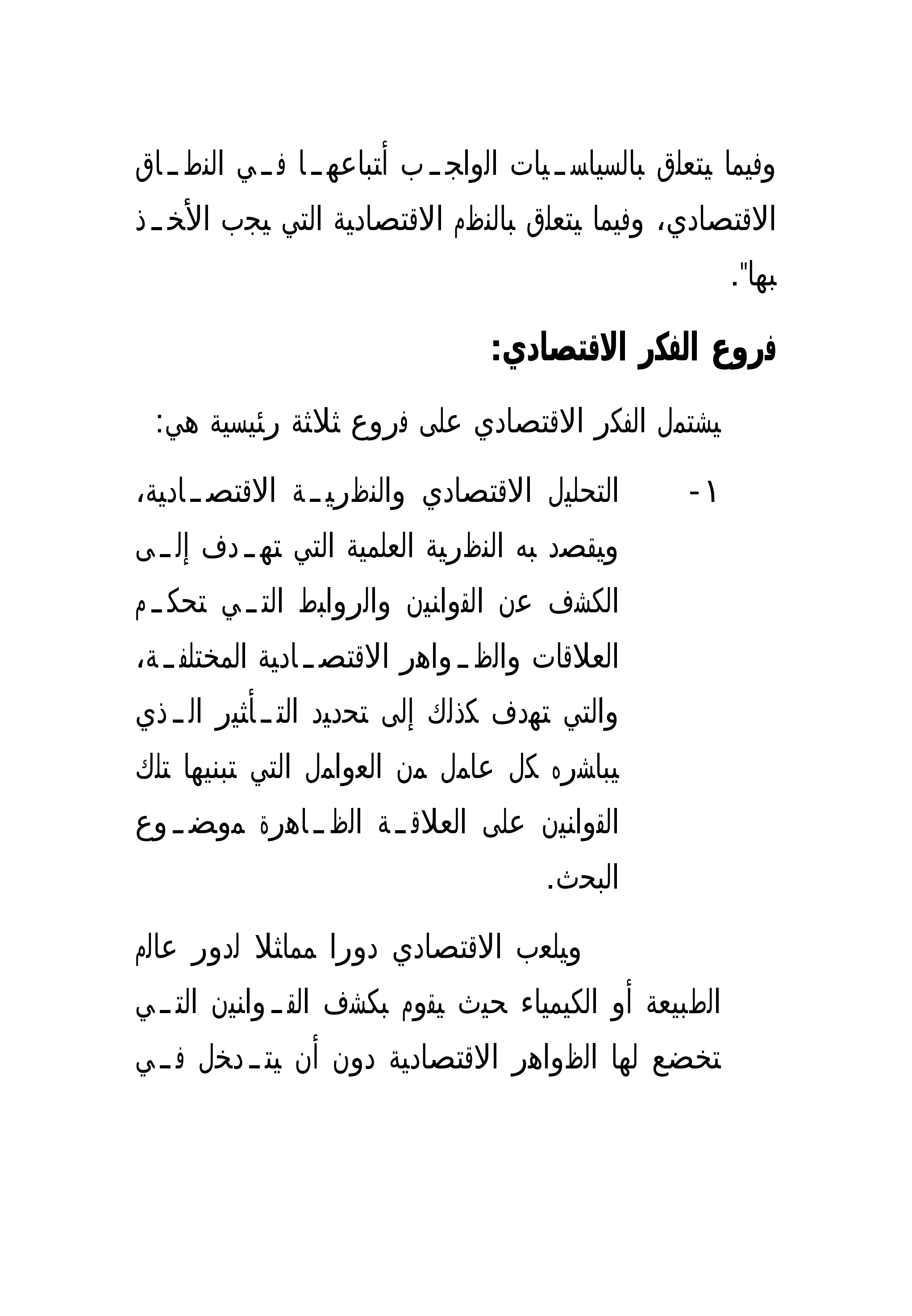
والحضارة اليونانية والحضارة الرومانية. وقد كانت تلك هي أهم المراحل المميزة للأوضاع الاقتصادية فيما قبل التاريخ. وكان من أكثر السمات المميزة لنهاية تلك الفتـرة الزمنيـة، سواد نظام الرق وقيام العبيد بالأنشطة الاقتصادية المختلفـة، واحتلال النشاط الزراعي للمكانة الأولى بين الأنشـطة مـع سيطرة الإمبراطورية الرومانية على الجـزء الغالـب مـن العالم. (علي لطفي. ١٩٧١، ص ص ٩-١٢). وبعد مرحلة ما قبل التاريخ (قبل الميلاد،، حدثت تطورات هائلة في النظم الاقتصادية السائدة والأنشطة الاقتصـادية المصـاحبة لهـا، وصاحب ذلك تطورا في الفكر السائد وتبلـوراً فـي الفكـر الاقتصادي الذي بدأ كأفكار متناثرة حتى وصل – من خلال مدارس فكرية مختلفة – إلى مرتبة علم مستقل سـمى "علـم الاقتصاد"، ومع استمرار وتعمق الدراسـات فـي المجـال الاقتصادي بدأ هذا العلم في اكتساب خصـائص مختلفـة – وأحيانا متباينة – ومتشعبة مما أدى إلى توالد فروع وفريعات متزايدة لهذا العلم، بعضها يتعمد فصل الـدين عـن الفكـر والآخر يراعي أن تتم بلورة هذا الفكر فـي إطـار أحكـام الشريعة الإسلامية، مما شكل في النهاية نوعين رئيسيين من



الفكر الاقتصادي، أحدهما يطلق عليه "الاقتصاد الوضعي" والآخر يعرف بـ "الاقتصاد الإسلامي". وبناء عليه، تقوم الدراسة الحالية بالرجوع بعجلة الزمن على درب تاريخ الفكر الاقتصادي في محاولة للتعرف على كيفية نشوء هذا الفكر وتطوره حتى وقتنا هذا، مع التعرف على بعض الرواد الذين أدلوا بدلوهم للمساهمة في إثراء ذلك الفكر بالأفكار الاقتصادية المختلفة والبناءة، وذلك من خلال المجالين الرئيسيين للفكر الاقتصادي: الاقتصاد الوضعي، والاقتصاد الإسلامي، وبالإضافة إلى هذا، يتضمن الكتاب توضيحا لبعض المفاهيم السائدة في كل من المجالين مع التركيز على التمييز بين الفكر والعلم، وعقد مقارنة بين المجالين المعنيين، ولا يفوت المؤلفة – وهي تتحدث في هذا المجال – التعرض لنقطة بالغة الأهمية، حيث أنها كانت وما زالت محل جدل واسع النطاق، وهي حقيقة وجود ما يسمى بـ "علم اقتصاد إسلامي" ومدى أهمية دراسته والبحث فيه.

مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي:

يقصد به "دراسة التطور الذي لحق بالفكر فيما يتعلق بكشف وبتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية،



وفيما يتعلق بالسياسات الواجب أتباعها في النطاق الاقتصادي، وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب الأخذ بها".

فروع الفكر الاقتصادي:

يشتمل الفكر الاقتصادي على فروع ثلاثة رئيسية هي:

١- التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، ويقصد به النظرية العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف كذلك إلى تحديد التأثير الذي يباشره كل عامل من العوامل التي تبنيها تلك القوانين على العلاقة الظاهرة موضوع البحث.

ويلعب الاقتصادي دورا مماثلا لدور عالم الطبيعة أو الكيمياء حيث يقوم بكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاقتصادية دون أن يتدخل في

الحكم عليها. ومثال على ذلك (نظرية تحديـد الأثمـان ونظرية مالتس في السكان).

٢- السياسة الاقتصادية: أي دراسة أفضل الوسائل التي يجب أن تتبعها السلطات العامة للوصول إلى تحقيق هدف معين. مثال، الوسائل التـي تتبع للقضاء علـى البطالـة وحـل مشـكلة التضخم.

المذهب الاقتصادي:

وفي هذا الفرع يتخذ الباحث موقفا معينا للحكـم علـى نظام اقتصادي معين فيحبذه أو يرفضه، ومن ثم فإن الباحث في هذا الفرع من الفكر الاقتصادي يتخذ ما يطلق عليه موقفًا مذهبيا. ومن ثم فإن المناقشات التي تتم داخل هـذا الفـرع تخرج عادة عن نطاق البحث الاقتصادي الموضوعي، حيث يمكن للكاتب الاقتصادي عند تفضيله أو رده لفكرة اقتصادية معينة أن يبني رأيه ليس فقط على حجج اقتصادية مجـردة، وإنما أيضا على تفضيل سياسي معين. ومثـال علـى ذلـك الاقتصادي الذي يقر أنه (اشتراكي)، فهـو يتحيـز بتحليلـه

وبأفكاره للخط الاشتراكي بصرف النظر عن مدى صحة/ أو خطأ معالجة هذا المذهب للنقاط الاقتصادية المعينة.

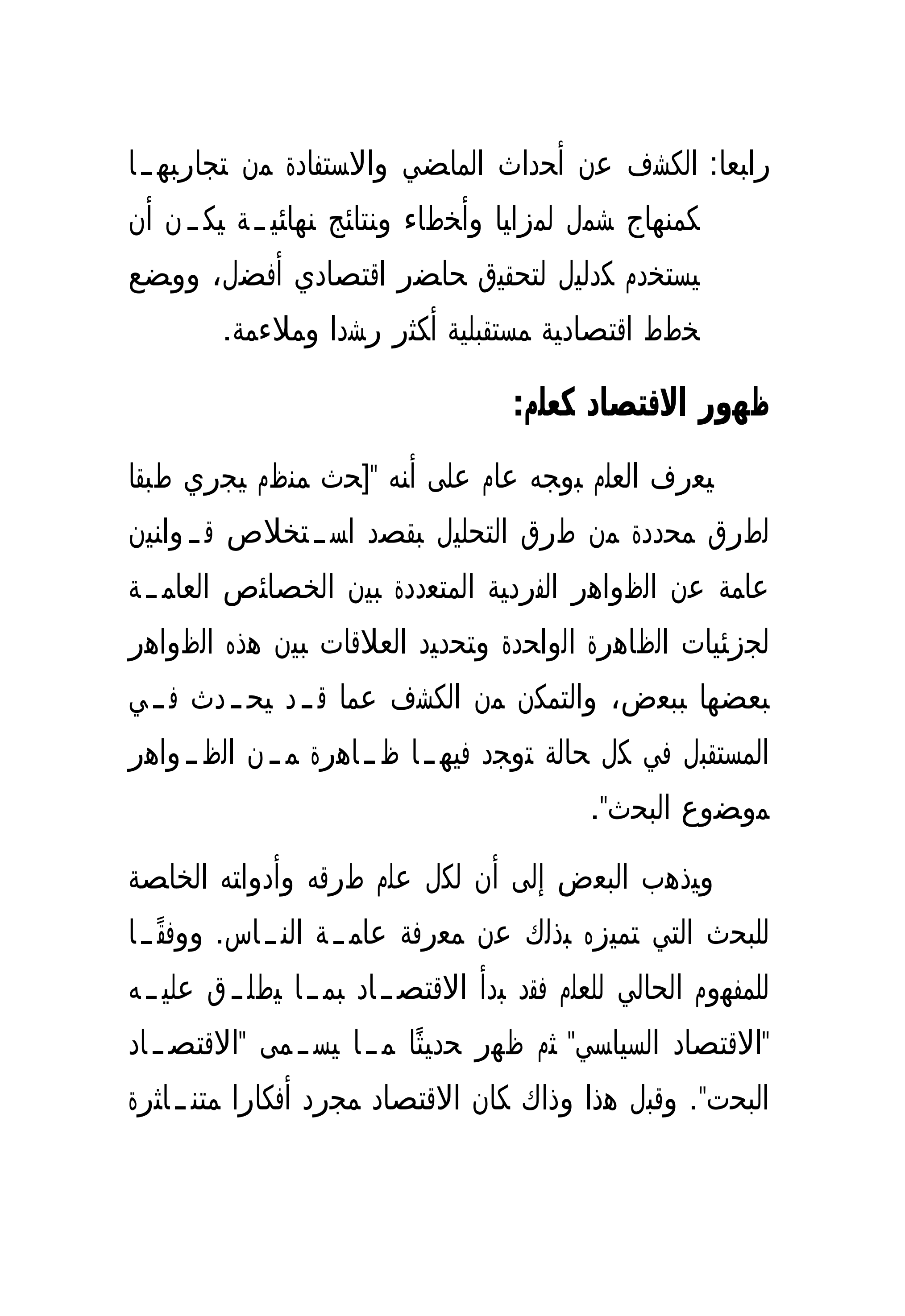
أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

على الرغم من أن النظريات والآراء السائدة حاليا هي آخر ما توصل إليه البحث في هذا النطاق، وذلك ما قد يوحي بأن ما سبقها من نظريات وآراء تعتبر غير صحيحة، إلا أن التفكير المنطق السليم يجعلنا نقول أن تاريخ كل علم هو في الواقع جزء لا يتجزأ من هذا العلم نفسه، ومن الخطأ تجاهله في أية دراسة حديثة). وتعتبر دراسة تاريخ الفك الاقتصادي ذات أهمية علمية كبرى لأسباب عديدة من أهمها:

أولا: لا يمكن فهم النظريات الحديثة دون فهـم النظريـات والأراء السابقة، حيث أن الفكر الاقتصادي الحديث قام – في الواقع – على أسس من الفكر الماضي.

ثانيا: دراسة هذا التاريخ يمكن أن توحي بأفكار وبمجـالات جديدة في مجال البحث العلمي.

ثالثا: تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن أن يعتبر مؤشـرا لـنمط وأسلوب التفكير الإنساني على مر الزمن.



رابعا: الكشف عن أحداث الماضي والاستفادة من تجاربها كمنهاج شمل لمزايا وأخطاء ونتائج نهائية يكن أن يستخدم كدليل لتحقيق حاضر اقتصادي أفضل، ووضع خطط اقتصادية مستقبلية أكثر رشدا وملاءمة.

ظهور الاقتصاد كعلم:

يعرف العلم بوجه عام على أنه "[حث منظم يجري طبقا لطرق محددة من طرق التحليل بقصد استخلاص قوانين عامة عن الظواهر الفردية المتعددة بين الخصائص العامة لجزئيات الظاهرة الواحدة وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر بعضها ببعض، والتمكن من الكشف عما قد يحدث في المستقبل في كل حالة توجد فيها ظاهرة من الظواهر موضوع البحث".

ويذهب البعض إلى أن لكل علم طرقه وأدواته الخاصة للبحث التي تميزه بذلك عن معرفة عامة الناس. ووفقًا للمفهوم الحالي للعلم فقد بدأ الاقتصاد بما يطلق عليه "الاقتصاد السياسي" ثم ظهر حديثًا ما يسمى "الاقتصاد البحت". وقبل هذا وذاك كان الاقتصاد مجرد أفكارا متناثرة

في طيات العلوم الأخرى (مثل علم الفلسفة والقانون والعلوم الدينية).

يعرف علم الاقتصاد السياسي على أنـه "العلـم الـذي يدرس المشكلات التي تنشا من وجود حاجات إنسانية متعددة وموارد محدودة لإشباع تلك الحاجات" وهذا العلم – بوصـفه مجموعة مستقلة من المعرفة، لها طرق بحثها الخاصة، ولها مجموعة من القوانين العلمية المتميزة التي تبين الخصـائص العامة للظواهر الاقتصادية وما بينها من روابط – لم يظهـر إلا بعد القرن السادس عشر، أما ما سبق فكما أوضحنا عاليه كان مجرد أفكار متناثرة بين طيات العلوم الأخرى. هذا وقد ظل الاقتصاد السياسي هو الشكل السائد حتى أواخر القـرن التاسع عشر.

علم الاقتصاد البحث، وهو ذلك العلـم الـذي "يتنـاول الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن السياسة والاجتماع تمامـا". ولقد بدأ في الظهور في فترة المدرسة الكلاسـيكية الحديثـة وكان الشكل الغالب بين دراسات الاقتصاديين فـي إنجلتـرا وأمريكا وعدد من بلدان أوروبا الغربية وذلك في نفس الوقت

الذي يتضاءل فيه تواجد الاقتصاد السياسي في تلك المنـاطق وإن كان مازال يحتفظ ببعض المدافعين عنه.

وبوجه عام يمكن القول بأن الفكر الاقتصادي الوعي قد مر بالمراحل الرئيسية الآتية:-

١- الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.

٢- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

٣- الرأسمالية التجارية ومدرسة التجاريين.

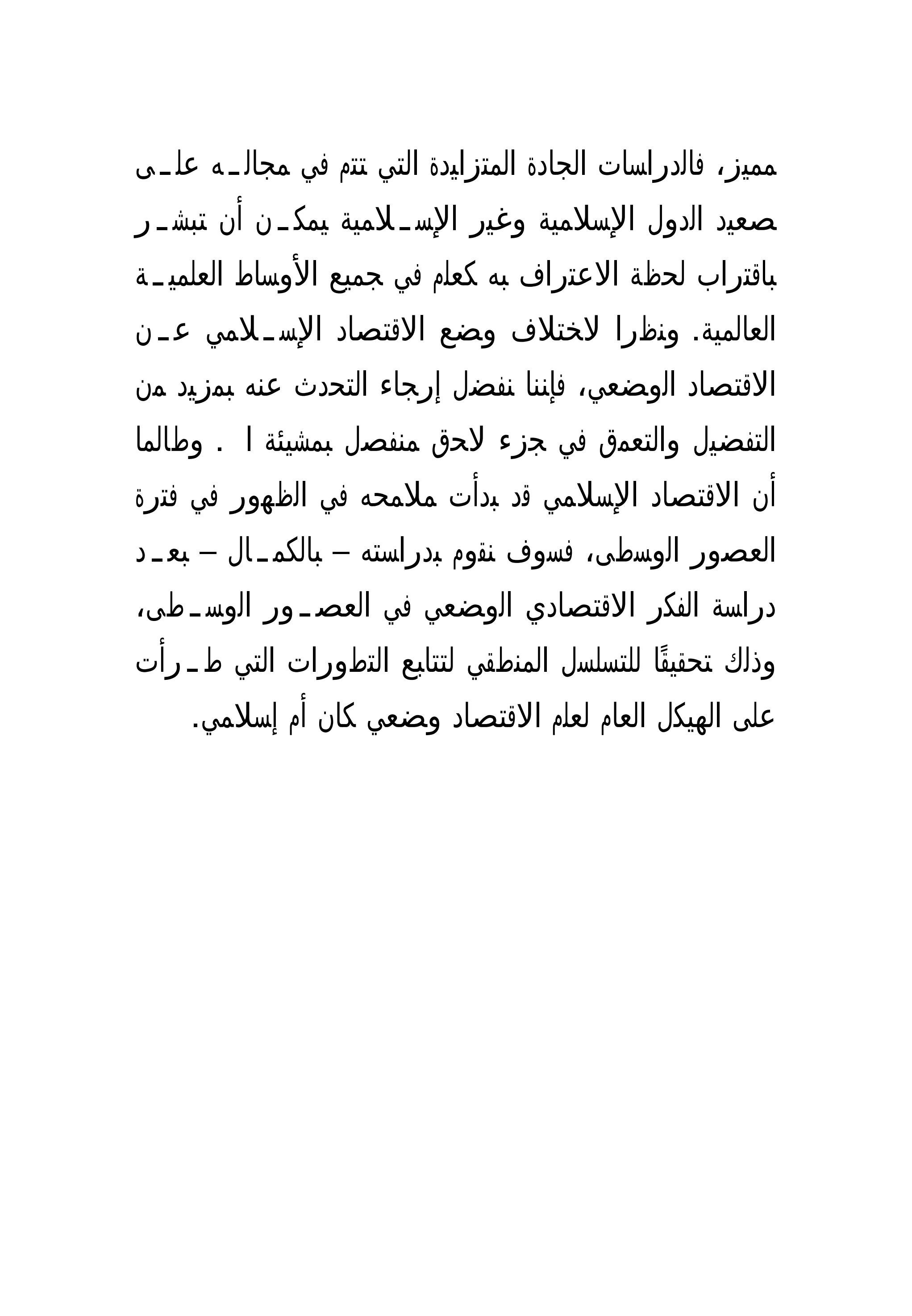
٤- الطبيعيون ونشأة علم الاقتصاد على أيديهم.

٥- الفكر الاشتراكي.

٦- المدرسة الكلاسيكية التقليدية.

٧- المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

أما عن الاقتصاد الإسلامي فقد نشا مع ظهور الإسـلام ولكن كأفكار متنـاثرة فـي المصـادر المختلفـة للشـريعة الإسلامية من القرآن والسنة والمصادر الأخرى، ولقد بدأ في الفترة الحديثة يأخذ شكلاً علميا واضح المعالم ومنظما، وعلى الرغم من جهل البعض بوجوده وعدم اعتـرافهم بـه كعلـم



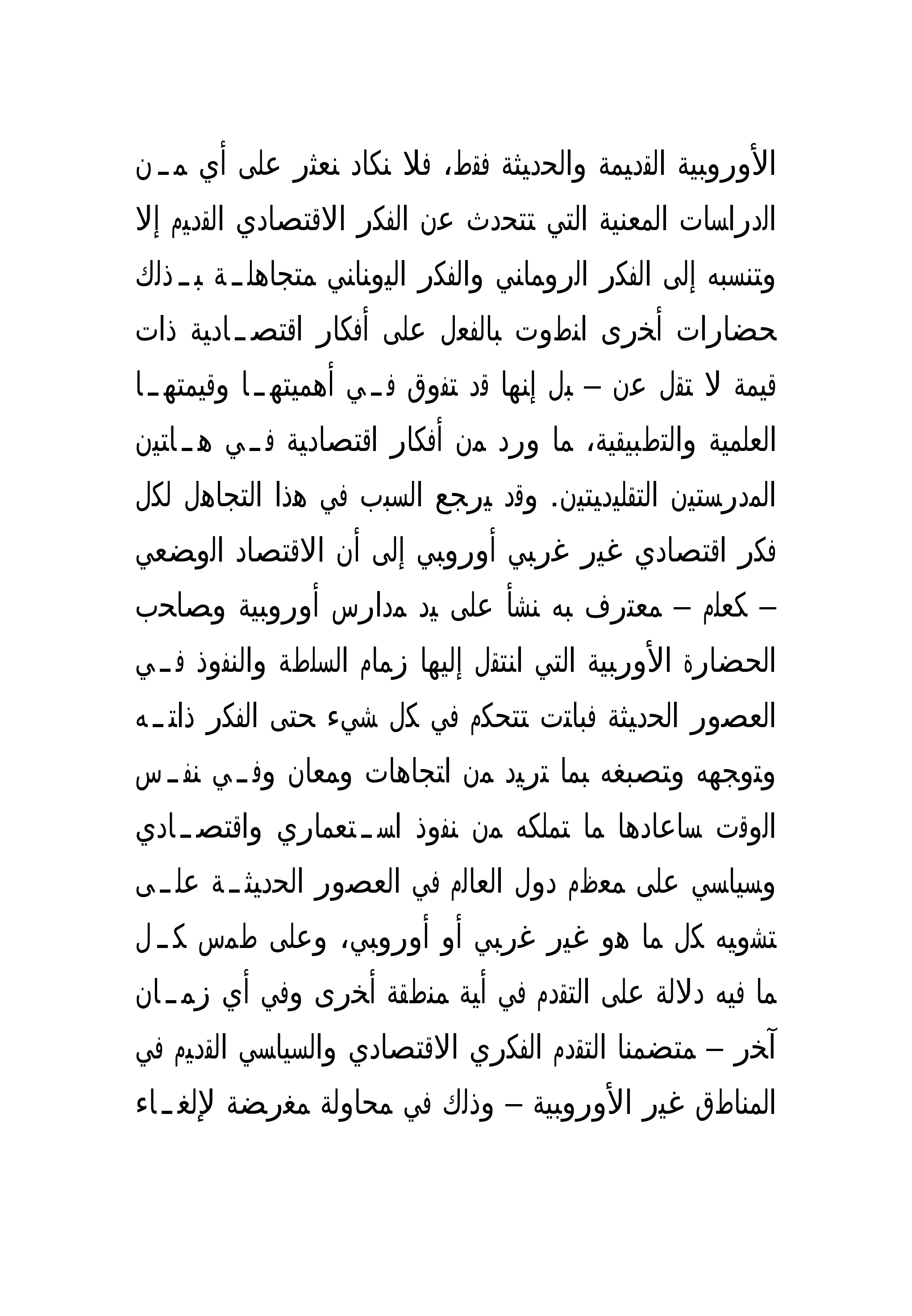
مميز، فالدراسات الجادة المتزايدة التي تتم في مجاله على صعيد الدول الإسلامية وغير الإسلامية يمكن أن تبشر باقتراب لحظة الاعتراف به كعلم في جميع الأوساط العلمية العالمية. ونظرا لاختلاف وضع الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي، فإننا نفضل إرجاء التحدث عنه بمزيد من التفضيل والتعمق في جزء لاحق منفصل بمشيئة ا . وطالما أن الاقتصاد الإسلامي قد بدأت ملامحه في الظهور في فترة العصور الوسطى، فسوف نقوم بدراسته – بالكمال – بعد دراسة الفكر الاقتصادي الوضعي في العصور الوسطى، وذلك تحقيقًا للتسلسل المنطقي لتتابع التطورات التي طرأت على الهيكل العام لعلم الاقتصاد وضعي كان أم إسلامي.

الباب الأول

الفكر الاقتصادي

في الحضارات القديمة

تعني الحضارة بوجه عام النمو والتقدم، فإذا تحدثنا عن الحضارات عبر العصور الزمنية المختلفة فإن الحضارة في تلك الحالة يمكن أن تعبر عن النمو والتقدم المتميز في عصر زمني معين وفي بقعة جغرافية معينة أو في مجتمـع معـين ومن ثم فإن الحضارة – في عصر معين – عادة ما تنسـب إلى المجتمع الذي ظهر فيه نمو وتقدم مميز وبمستوى أعلى منه في أي مجتمع آخر متواجد في نفس الحقبة من الـزمن. ومثال على ذلك الحضارة الفرعونية القديمة التي مثلت أصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهروها و نموها، وكذلك من الأمثلة على الحضارات القديمة المميزة الأخـرى نجـد الحضارة الفينيقية والحضارة البابلية والحضـارة البيزنطيـة وحضارة الهند وحضارة الفرس والحضارة الصينية القديمـة والحضارة الآشـورية والحضـارة الرومانيـة والحضـارة اليونانية. وبالرجوع إلى كتـب ودراسـات تطـور الفكـر الاقتصادي من الناحية التاريخيـة، فإننـا نلاحـظ التحيـز الأوروبي الغربي الواضح تجاه الفكر الذي نبع من المنـاطق



الأوروبية القديمة والحديثة فقط، فلا نكاد نعثر على أي من الدراسات المعنية التي تتحدث عن الفكر الاقتصادي القديم إلا وتنسبه إلى الفكر الروماني والفكر اليوناني متجاهلة بذلك حضارات أخرى انطوت بالفعل على أفكار اقتصادية ذات قيمة لا تقل عن – بل إنها قد تفوق في أهميتها وقيمتها العلمية والتطبيقية، ما ورد من أفكار اقتصادية في هاتين المدرستين التقليديتين. وقد يرجع السبب في هذا التجاهل لكل فكر اقتصادي غير غربي أوروبي إلى أن الاقتصاد الوضعي – كعلم – معترف به نشأ على يد مدارس أوروبية وصاحب الحضارة الأوربية التي انتقل إليها زمام السلطة والنفوذ في العصور الحديثة فباتت تتحكم في كل شيء حتى الفكر ذاته وتوجهه وتصبغه بما تريد من اتجاهات ومعان وفي نفس الوقت ساعدها ما تملكه من نفوذ استعماري واقتصادي وسياسي على معظم دول العالم في العصور الحديثة على تشويه كل ما هو غير غربي أو أوروبي، وعلى طمس كل ما فيه دلالة على التقدم في أية منطقة أخرى وفي أي زمان آخر – متضمنا التقدم الفكري الاقتصادي والسياسي القديم في المناطق غير الأوروبية – وذلك في محاولة مغرضة لإلغاء

الهوية الفكرية والحضارية لكل ما ليس بأوروبي غربي وذلك لضمان التبعية الشاملة والمطلقة لعملاق زائف يتمثـل فـي السيد الأبيض الأوروبي.

وتجنبا للوقوع في بوتقة مثيلة للتحيز العلمـي لصـالح فكرنا الشرقي، وترفعا عن الوقوع في مصيدة التبعية العلمية التي اجتذبت الغالبية العظمي مـن المفكـرين الاقتصـاديين المعاصرين المفتونين بكل ما هو غربي، فسوف نقوم في هذا الفصل باستعراض بعض الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في ظل الحضارات القديمة وذلك بالتركيز على ثلاثة حضارات مميزة هي الحضارة الفرعونية القديمة، والحضارة اليونانية، والحضارة الرومانيـة، وقبـل أن نسـتعرض كنـه الفكـر الاقتصادي العام في ظل الحضارات الثلاث المـذكورة فقـد يكون من الأفضل أن نبدأ بعرض صورة موجزة عن بعض الحضارات القديمة المميزة التي يمكن أن تستحث البـاحثين على إجراء المزيد من الدراسات الأكثر عمقًا وجدية والأقـل تحيزا لاتجاه فكري بعينه إلى اشتقاق المزيد مـن الأفكـار الاقتصادية التي يمكن أن تكون قد ظهرت في أحضان تلـك

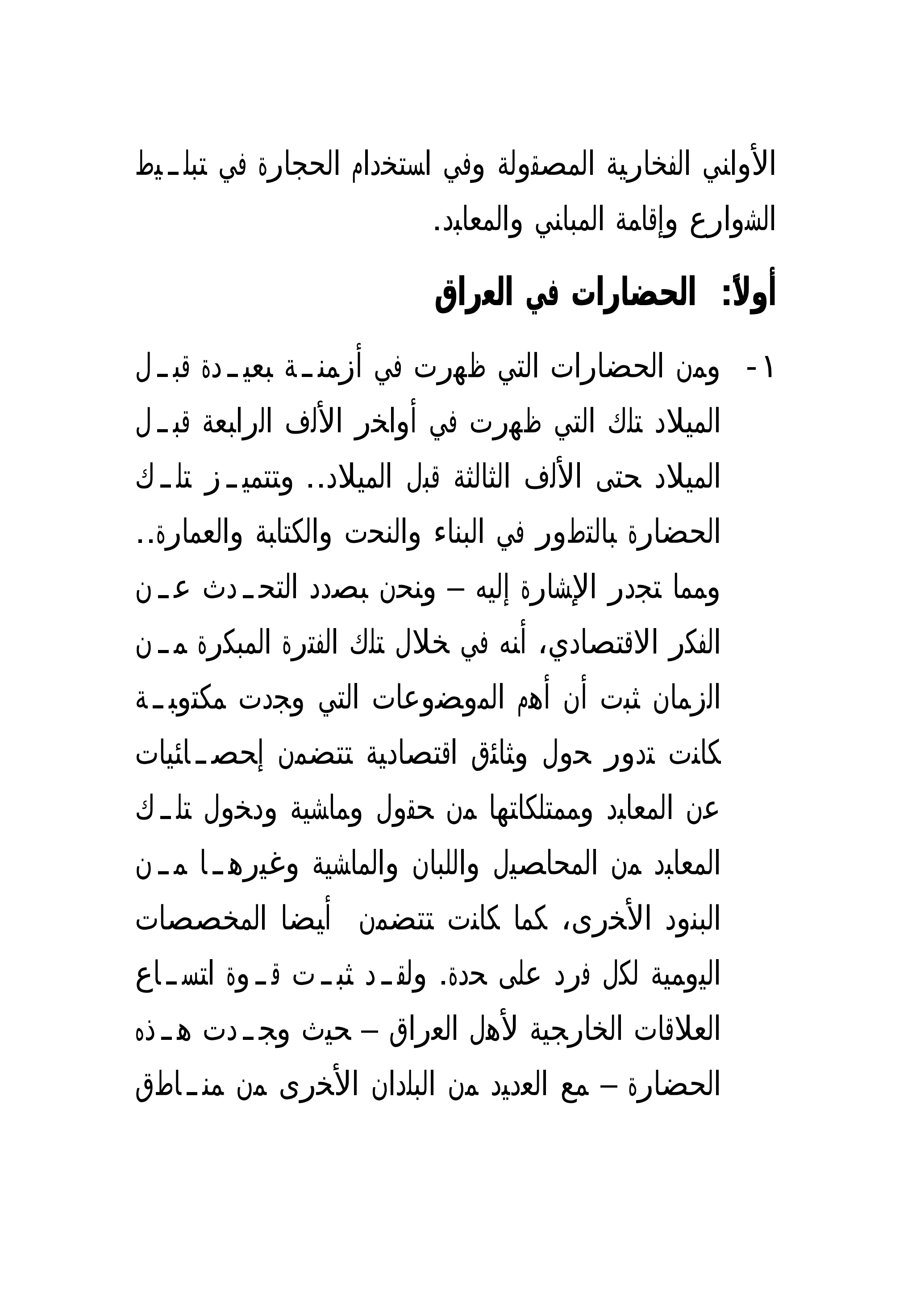
الحضارات القديمة وغيرها من حضارات قد يكون قـد تـم إغفالها سهوا أو عمدا.

١-١ بعض الحضارات القديمة– صورة عامة:

اعتبر بداية "التاريخ" هو الوقت الذي ولد فيـه المسـيح عليه السلام ومن ثم فإن ما قبل ذلك الوقـت يسـمى "قبـل التاريخ" أو "قبل الميلاد" بينما الوقت بعـده يسـمى "بعـد التاريخ" أو "بعد الميلاد". ولأننا نؤمن بالمسيح عليه السـلام فسوف نأخذ بذلك التصنيف مع دعوتنا للدراسـات الأخـرى إلى التحقق من صحة بتاريخ ميلاد المسيح – عليه السلام – كحد فاصل لبداية "التاريخ" على الرغم من وجود حياة بشرية سابقة لذلك الوقت مع وجود رسل وأنبياء لهم مكانتهم الهامة والمقدسة لدى جميع الأديان السماوية المختلفة مثل إبـراهيم وإسماعيل ويوسف.. وقبلهم جميعهم آدم – علـيهم جميعـا أفضل الصلاة وأزكى السلام.

ومن العصور المميزة قبل التاريخ – بالمعنى المشـار إليه آنفًا – هو العصر الحري الذي تميز – بدوره – بتواجده على مراحل مختلفة هي العصر الحجري القديم (حيث كـان

الإنسان يعيش منفردا أو في جماعات محدودة العدد ولم يكن في ذلك الوقت مجتمعا أو منطقة يقيم فيهما الإنسان بل كان يقيم في مناطق متفرقة ويعيش على صيد الحيوانات والتقاط الثمار والمزروعات البرية). ثم العصر الحجري المتوسط (حيث تطور نشاط الإنسان إلى صناعة أسلحة حجرية بدائية لصيد الحيوان من البر والبحر، وكذلك ممارسة الرعي، مع احتراف الزراعة في أبسط صورها). وتلي ذلك العصر الحجري الحديث (حيث بدأ الإنسان في الاستقرار في قرى صغيرة يتجمع فيها أعداد قليلة من السكان ومن ثم بدأ الإنسان في احتراف الزراعة بشكل أكثر تقدما نوعا ما، وذلك إلى جانب استئناس بعض الحيوانات مثل الماعز والبقر والأغنام، كما ظهرت بعض الصناعات الفخارية البسيطة) وتلي ذلك العصر الحجري النحاسي (ولقد استمرت من أواخر الألف السادسة قبل الميلاد حتى الألف الخامسة قبل الميلاد، ولقد تميزت تلك الفترة بتقدم واضح في الحياة الدينية والاجتماعية حيث أصبح الإنسان أكثر استقرارا في مكان إقامته وفي نشاطه الذي يمارسه وكما دلت الأبحاث التاريخية والحفرية فإن تلك الفترة شهدت تقدما مميزا في صناعة



الأواني الفخارية المصقولة وفي استخدام الحجارة في تبليط الشوارع وإقامة المباني والمعابد.

أولاً: الحضارات في العراق

١- ومن الحضارات التي ظهرت في أزمنة بعيدة قبل الميلاد تلك التي ظهرت في أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد حتى الألف الثالثة قبل الميلاد.. وتتميز تلك الحضارة بالتطور في البناء والنحت والكتابة والعمارة.. ومما تجدر الإشارة إليه – ونحن بصدد التحدث عن الفكر الاقتصادي، أنه في خلال تلك الفترة المبكرة من الزمان ثبت أن أهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن إحصائيات عن المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية ودخول تلك المعابد من المحاصيل واللبان والماشية وغيرها من البنود الأخرى، كما كانت تتضمن أيضا المخصصات اليومية لكل فرد على حدة. ولقد ثبت قوة اتساع العلاقات الخارجية لأهل العراق – حيث وجدت هذه الحضارة – مع العديد من البلدان الأخرى من مناطق

الشرق الأدنى القديم مثل مصر والسند والجزيرة العربية.

٢- وفي العراق ظهرت حضارات أخرى مميزة من أشهرها الحضارة البابلية التي حكم في ظلها الملك المشهور "حمورابي" (١٧٢٨ – ١٦٨٦ ق.م) وقد شهد عهده ازدهار شامل في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، غير أن شهرة حمورابي ذاعت في الواقع من تشريعاته الإدارية والقانونية، وبوجه خاص من "قانون حمورابي" الشهير الذي تضمن ٢٨٢ مادة تدور حول العديد من المواضيع المختلفة التي تضمنت بعض النقاط الاقتصادية. ومما تضمنه ذلك القانون، أمور القضاء والأمن وحقول المحاربين ومسئولياتهم وعقود الزراعة وشروط القروض والأموال الشخصية بما تتضمنه من مواريث وغيرها) وكذلك تناول هذا القانون المذكور أفراد المجتمع إلى ثلاثة طبقات رئيسية هي:

- طبقة الأحرار أو الأفاضل من الناس أو السادة.

- طبقة عامة الشعب الأحرار، وهي ليست من الأرقـاء ولا من السادة.
- طبقة الأرقاء، وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع.

ويقرر القانون المعني أن العقوبات على الشـخص الذي خالف القانون أو قام بعمل إجرامي توقـع عليـه طبقا للطبقة التي ينتمي إليها هذا الشخص.

ثانيا: الحضارات الشرقية مجهولة المكان تحديدا

ومن الحضارات القديمة يمكن أن نذكر أيضا الحضارة الفينيقية التي قامت على يد القوم التي حملت الحضارة اسمهم وهم الفينقيون، والذين اختلفت الدراسات التاريخية في تحديد موطنهم الأصلي فمنهم من ذكر أن موطنهم الأصلي هو دولة البحرين ومنهم من قرر أنهم من الشام.. أو مـن الحبشـة.. وهكذا. وعلى أية حال فقد استقروا على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث انتشرت حضارتهم العريقـة عبـر المنطقـة المذكورة في غضون الالف الأول قبل الميلاد وقاموا بتأسيس مدنًا عريقة ما زالت لها آثارها الباقية حتى الآن مثل مدينـة "قرطاج" بالقرب من تونس الحالية ومدنا أخرى في (ليبيـا)

وفي مناطق متفرقـة، إلـى جانـب تأسـيس العديـد مـن المستعمرات في (قورسقة) و (صقلية و (مالطة) و (مرسيلية) وغيرها.

وتذكر الدراسات التاريخية أن الفينيقيين اكتشفوا طريق الرجاء الصالح قبل أن يكتشفه فاسكو داجاما بنحو ألفي عام. كما اشتهروا بصناعة البرونز والعـاج والعظـم والزجـاج والأقمشة، وبرعوا في صناعة السفن وأبدعوا في فن الملاحة فكان لهم باعا طويلاً في النشاط البحري والتجـاري وفـي الكشوفات الجغرافية ذات الأهمية الكبرى والشهرة التاريخية العريقة.

وكانت لهم شهرة خاصة في استخراج مادة حمراء من القواقع البحرية واستخدامها في صياغة الأنسجة، حتى أصبح ذلك اللون الحمر لون الطبقة الأرستقراطية المميز والمفضل كما انهم أبدعوا في صناعة الألآت الموسيقية وأدوات الزينة وأدوات الطعام الفاخرة. ولقد توسع الفينيقيـون فـي إنشـاء المستعمرات في مشارق الأرض ومغاربها وبخاصـة فـي حوض البحر البيض المتوسط بين القرنين العاشر والثـامن قبل الميلاد حتى أن فينيقيا اشتهرت وقتها بأنها سيدة التجارة

في البحر المتوسط، وبذلك قد تكون قد سبقت بريطانيا (التي امتلكت أكبر وأشهر أسطول تجاري فيما بعد) في الحصـول على ذات اللقب.

ويقال أن التجار الفينيقيون هم الذين علموا الأمم القديمة مثل الإمبراطورية اليونانية الحروف الهجائية المصرية ممـا يمكن أن يشير إلى الارتباط الهام بين التجارة كنشاط وبـين الثقافة كفائدة يمكن اكتسابها بالاحتكاك عن طريق ممارسـة النشاط التجاري. كما يقال أنهم هم الذين أدخلوا البردي مـن مصر – وكان البردي عبارة عن نبات يستخدم في الكتابـة عليه وفي تسجيل الحروف الهجائية والسـجلات الحسـابية المختلفة.

ويتضح من الكتابات التاريخيـة أن النشـاط الرئيسـي للمستعمرات والمدن الفينيقية كان يتمثل في التجارة والنشاط الملاحي، وكانت طبقة التجار الأثرياء هي الطبقة الحاكمـة والمدربة على فنون الحكم والسياسة الخارجيـة والسياسـة المالية، أما أصحاب المهن والصناعات فكانوا يمثلون الطبقة المتوسطة التالية للطبقة العالية من التجار، وتأتي بعـد ذلـك

الطبقة الثالثة والدنيا في ظل الدولة الفينيقيـة والتـي كانـت تتألف من الخدم والعبيد.

وكان الفينيقيون يعملون على تعظيم ثرواتهم من المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة مـثلهم فـي ذلـك مثـل التجاريون الذين ظهروا في عصور لاحقة بعد الميلاد كمـا سيتضح فيما بعد.

ومن الاستعراض الموجز السابق يمكن أن يتضح لنا أن الاقتصاد بنشاطه وبأفكاره تواجد في عصور أخـرى غيـر العصور الرومانية واليونانية التي ركـزت عليهـا أضـواء الكتابات التاريخية في الفكر الاقتصادي. وعلى أية حال فإننا سنقوم في الفصل التالي بمحاولة لاستعراض أهم ما وجد من مضامين اقتصادية في حضارة أخرى هامة هـي الحضـارة الفرعونية القديمة وذلك قبل أن نقدم الفكر الاقتصـادي فـي العصور اليونانية والرومانيـة اللتـان ركزعليهمـا الفكـر الاقتصادي المعاصر.

١-٢ الحضارة الفرعونية القديمة:

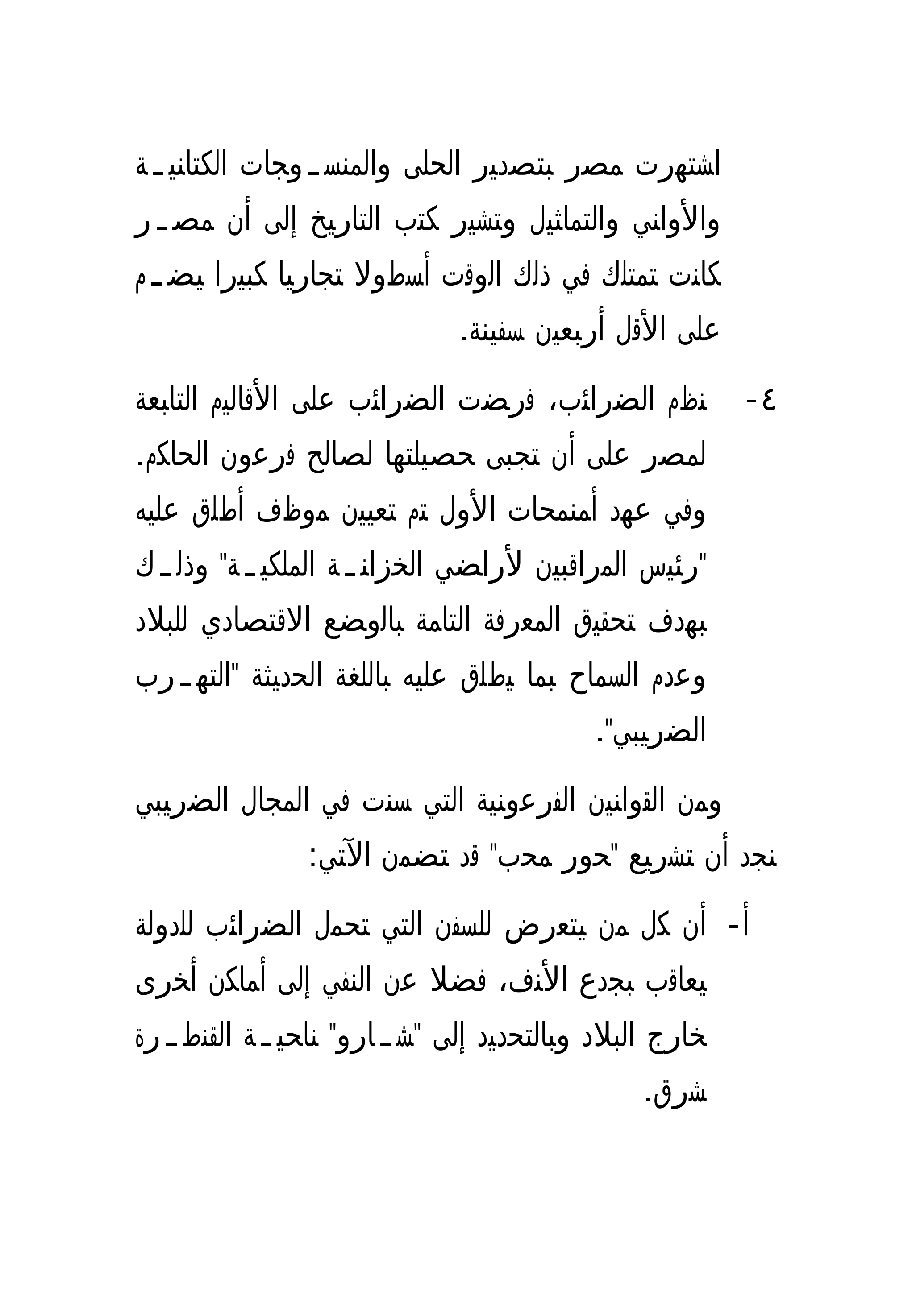
ترجع تلك الحضارة إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد حيث كان "فرعون" يمثل الملك الذي يحكم البلاد والذي كان يجمع كل السلطات المختلفة في يده شاملة السلطات الدينية والسلطات الدنيوية. وبمعنى أكثر تفصيلاً، فقد كانت مصر مقسمة إلى إقطاعيات منفصلة يحكم كل منها أمير، وكان فرعون يحكم كل الإقطاعيات وكان يعتبر وقتها ابنا للإله أو أنه الإله ذاته مما أكسبه نفوذًا روحيا وماديا لا حدود له على شعبه. وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شئون الأفراد وفي أنشطتهم المختلفة. ومن أهم الأسس والأفكار الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية يمكن أن نعرض الآتي:

١- مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم، فقد كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية ولما تنتجه من حصتها الأساسية من المحصول. وكذلك فقد كان فرعون يحتكر كل المحاجر ومناجم الذهب والنحاس في الصحراء الشرقية وفي سيناء، وكذا شق الترع والمصارف وتنظيم الري وحصص الماء.

٢- التجارة الداخلية، كانت محددة النطاق وتمارس بشـكل دوري كل أسبوع مثلا في أسواق القريـة أو أسـواق المدينة حيث يتم التبادل بين الأفراد للمنتجات الغذائيـة والحيوانات الحية وبعض المصنوعات الخفيفـة. إلا أن ما يمكن أن يميز تلك الأسـواق اعتمـاد رواجهـا أو كسادها على مستوى مياه الفيضان، وكانت تـتم عـادة بشكل بدائي وفي صورة مقايضة.

٣- التجارة الخارجية، كان نشاط التجارة الخارجية يعتمـد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسـية، كما كانت تضعف وتنكمش مع ضعف السلطة الحاكمـة أو انهيارها.

وبوجه عام فقد تنوعت التجارة الخارجية ما بـين الكماليات النسبية من فضة وبخور وزيت وأخشاب لبناء المعابد والقصور والسفن وعاج وروائح وغير ذلك مما يلزم الطبقات الغنية ورجال الدين بصفة أساسية. كمـا كانت مصـر تسـتورد الآلات الموسـيقية والأوانـي والخيول والأسماك والماشية وبعض المنتجات الأخرى من سوريا والبلاد المجاورة على وجه الخصوص بينما

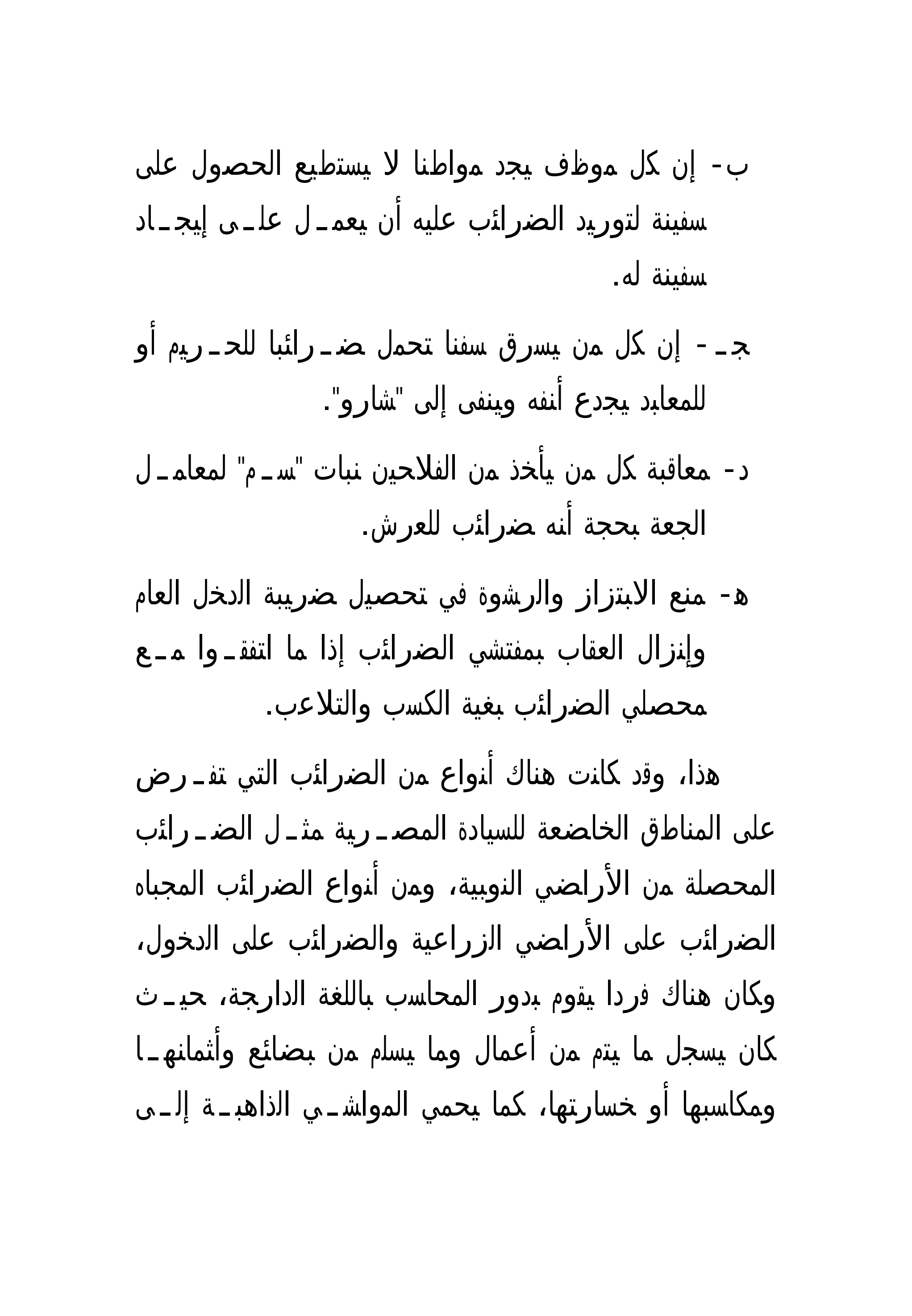


اشتهرت مصر بتصدير الحلى والمنسوجات الكتانية والأواني والتماثيل وتشير كتب التاريخ إلى أن مصر كانت تمتلك في ذلك الوقت أسطولا تجاريا كبيرا يضم على الأقل أربعين سفينة.

٤- نظام الضرائب، فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبى حصيلتها لصالح فرعون الحاكم. وفي عهد أمنمحات الأول تم تعيين موظف أطلق عليه "رئيس المراقبين لأراضي الخزانة الملكية" وذلك بهدف تحقيق المعرفة التامة بالوضع الاقتصادي للبلاد وعدم السماح بما يطلق عليه باللغة الحديثة "التهرب الضريبي".

ومن القوانين الفرعونية التي سنت في المجال الضريبي نجد أن تشريع "حور محب" قد تضمن الآتي:

أ- أن كل من يتعرض للسفن التي تحمل الضرائب للدولة يعاقب بجدع الأنف، فضلا عن النفي إلى أماكن أخرى خارج البلاد وبالتحديد إلى "شارو" ناحية القنطرة شرق.



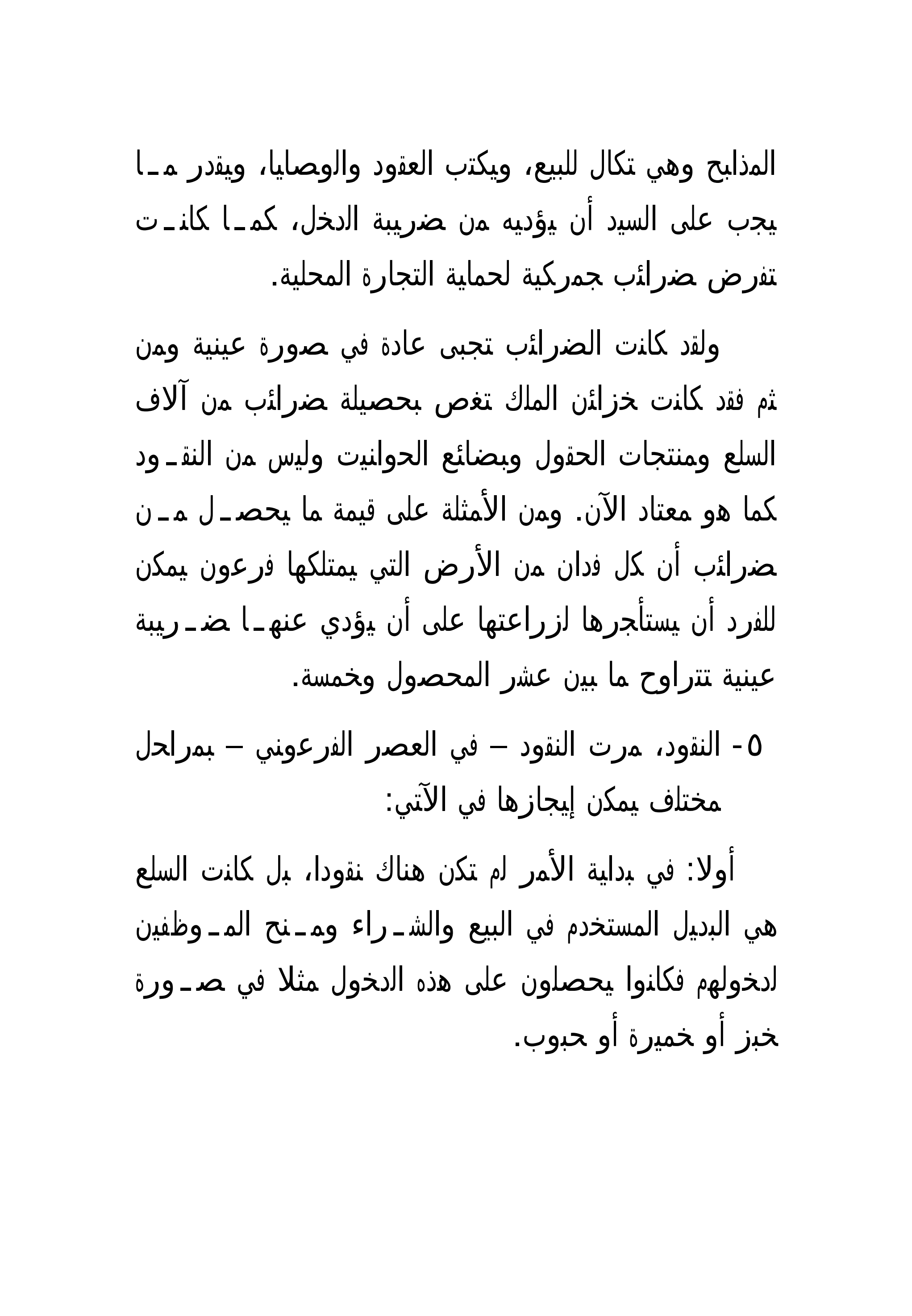
ب- إن كل موظف يجد مواطنا لا يستطيع الحصول على سفينة لتوريد الضرائب عليه أن يعمـل علـى إيجـاد سفينة له.

جـ- إن كل من يسرق سفنا تحمل ضـرائبا للحـريم أو للمعابد يجدع أنفه وينفى إلى "شارو".

د- معاقبة كل من يأخذ من الفلاحين نبات "سـم" لمعامـل الجعة بحجة أنه ضرائب للعرش.

هـ- منع الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام وإنزال العقاب بمفتشي الضرائب إذا ما اتفقـوا مـع محصلي الضرائب بغية الكسب والتلاعب.

هذا، وقد كانت هناك أنواع من الضرائب التي تفـرض على المناطق الخاضعة للسيادة المصـرية مثـل الضـرائب المحصلة من الأراضي النوبية، ومن أنواع الضرائب المجباه الضرائب على الأراضي الزراعية والضرائب على الدخول، وكان هناك فردا يقوم بدور المحاسب باللغة الدارجة، حيـث كان يسجل ما يتم من أعمال وما يسلم من بضائع وأثمانهـا ومكاسبها أو خسارتها، كما يحمي المواشـي الذاهبـة إلـى



المذابح وهي تكال للبيع، ويكتب العقود والوصايا، ويقدر ما يجب على السيد أن يؤديه من ضريبة الدخل، كما كانت تفرض ضرائب جمركية لحماية التجارة المحلية.

ولقد كانت الضرائب تجبى عادة في صورة عينية ومن ثم فقد كانت خزائن الملك تغص بحصيلة ضرائب من آلاف السلع ومنتجات الحقول وبضائع الحوانيت وليس من النقود كما هو معتاد الآن. ومن الأمثلة على قيمة ما يحصل من ضرائب أن كل فدان من الأرض التي يمتلكها فرعون يمكن للفرد أن يستأجرها لزراعتها على أن يؤدي عنها ضريبة عينية تتراوح ما بين عشر المحصول وخمسة.

٥- النقود، مرت النقود – في العصر الفرعوني – بمراحل مختلف يمكن إيجازها في الآتي:

أولا: في بداية الأمر لم تكن هناك نقودا، بل كانت السلع هي البديل المستخدم في البيع والشراء ومنح الموظفين لدخولهم فكانوا يحصلون على هذه الدخول مثلا في صورة خبز أو خميرة أو حبوب.

ثانيا: بعد ظهور المعادن النفيسـة وانتشـار اسـتخدامها أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساسها خاصة على أساس سبائك الذهب التي تقدر قيمتها – بدورها – بوزنها.

ثالثا: النقود في شكل دراهم مصكوكة – وقد حدث ذلـك على وجه التحديد في عهد يوسف عليه السلام بـدليل قولـه تعالى: ﴿ شروه بثمن بخْس دراهم معدودة وكانوا فيـه مـن الزاهدين وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثـواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا ﴾ (يوسف: ٢٠ ومن آية ٢١). وفي تلك الآيتين الكريمتين ترى بعض التفاسير أن الذي دفع تلك الدراهم المصكوكة هم السيارة (مثلما ذكر فـي تفسـير القرآن العظيم لابن كثير وفي تفسير الجلالين)؛ بينما ذكـرت تفاسير أخرى أن الذي دفع تلك الدراهم هو عزيـز مصـر (مثلما ذكر الأستاذ سيد قطب في تفسيره في ظلال القـرآن). غير أننا نميل إلى التفسير الثاني على أساس أن واو العطف في قوله تعالى: "وقال الذي اشتراه..." تعود على من اشتروا يوسف بثمن بخس الذين أشير إليهم في الآية السابقة "وشروه بثمن بخس دراهم معدودة...." ومن هنا يمكن أن نستدل على أن الدراهم كانت الشكل المتطور من النقود الذي كان يستخدم

في عهد الفراعنة أيام وجود يوسف عليه السلام (فـي عهـد الأسر).

٦- الائتمان: نشأ نظام الائتمان في مصر الفراعنة وارتقـى إلى درجة مرتفعة وكان الكثير من التحويلات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في الكثير من المعاملات ولقد زادت أهمية المعاملات الائتمانية في ذلك الوقت حتى أنه كان هناك كتبة يقومـون خصيصـا بمهمة كتابة الصكوك الائتمانية المتعلقة بالمتعاملين.

٧- الزراعة: كانت الزراعة تحتل مكانا رئيسيا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر في العهد الفرعوني غير أن المزارعين كانوا يبذلون جهدا أقل في الزراعة لوجـود النيل الذي يوفر عليهم مؤونة تحطـيم أخاديـد الأرض بالمحاريث أوعزقها أو القيام بأعمـال أخـرى يضـطر الزارعون في الأراضي البعيدة عن النيل إلى القيام بها. غير أن يلاحظ أن المزارع كان يعمل في الأرض كرقيق عليه أن يقدم جزءا كبيرا من إنتاجها إلى صاحب الأرض من الطبقة الحاكمة أو من الجيش أو من رجـال الـدين،

إلى جانب دفع ضرائب عينية كانت تتفاوت من عصـر إلى آخر.

وإلى جانب فلاحة الأرض كان المزارعون القدماء في مصر يقومون بأنشطة أخرى مثل تربية الحيوانات وتشـييد الأهرامات والأبنية والقصور.

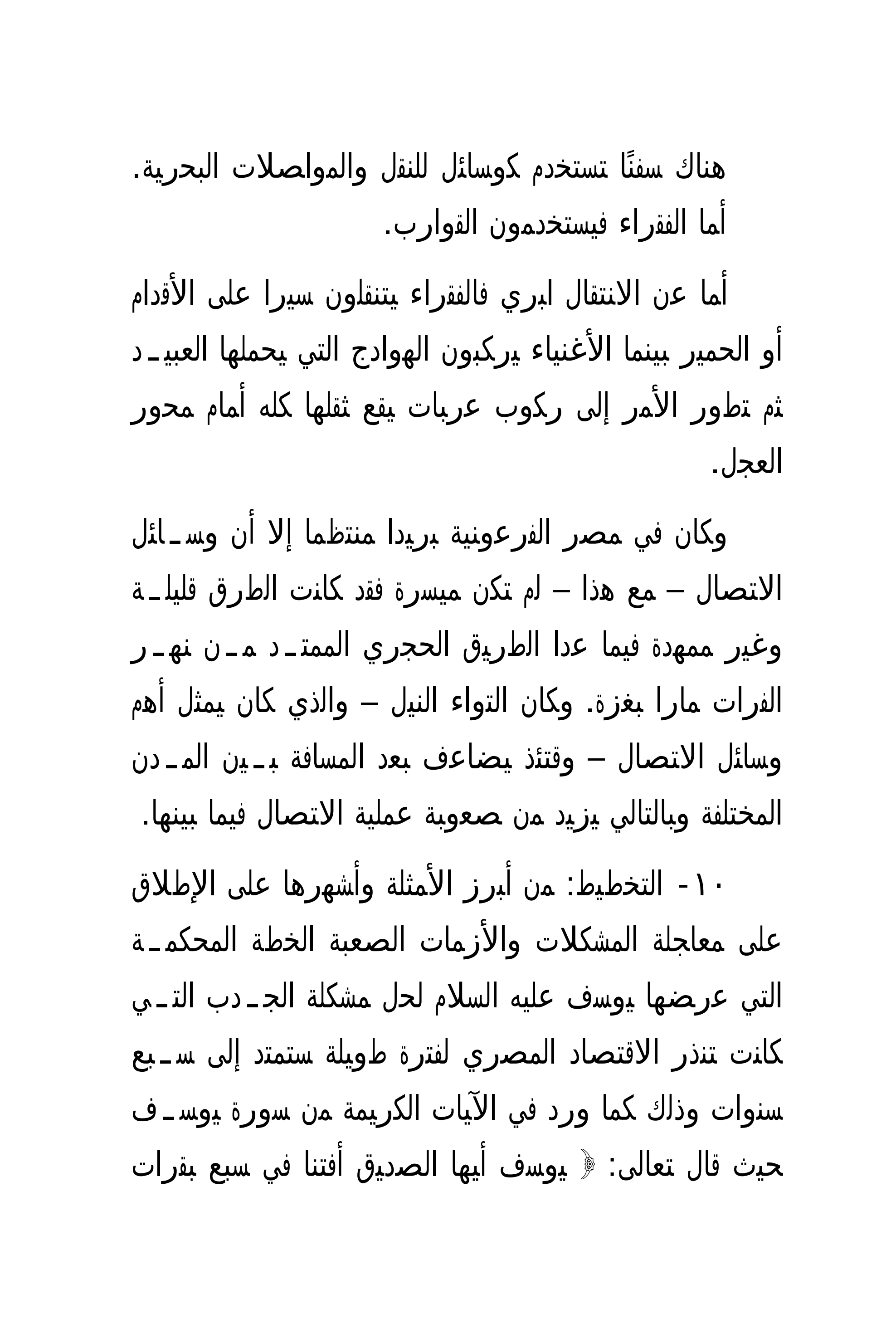
٨- الصناعة، تقدمت الصناعة المصرية القديمة في بعـض المجالات تقدما هائلا يفوق في بعض الأحيان مسـتواه الحالي ليس في مصر وحدها بل على المستوى العالمي أيضا. ومن أهم الصناعات التي تفوقـت فيهـا مصـر آنذاك صناعة التحنيط وصناعة المنسوجات وصـناعة التعدين. ولقد عثر المنقبون على نماذج من منسـوجات كتانية يقدر عمرها بأربعة آلاف عاما.

٩- كما كان فن الهندسة يرقى عند المصريين عن كل مـا عرف في اليونان وفي الرومان بل وعن كل ما شهدته مظاهر الرقي العصري في الفن الهندسـي المعاصـر. ومن الأمثلة على الإنجـازات الهندسـية والمعماريـة العملاقة الأهرامات التي يعجز عباقرة العصر الحـديث عن مضاهاتها، وكذلك من الأعمال العظيمة وقتها مـا

قام به "سنوسريت" حيث شـيد سـورا طولـه سـبعة وعشرون ميلا حول بحيرة مورييس ليجمع فيهـا مـاء منخفض الفيوم بحيث تمكن بعمله هـذا مـن إصـلاح ٢٥٠٠٠ فدانا كانت من قبل منافع فأصـبحت صـالحة للزراعة كما أنه جعل من تلك البحيرة خزانا واسعا لماء الري.

هذا، ويلاحظ أن العاملين في كل صناعة كانوا يؤلفـون طبقة خاصة، ولقد كان معظم هؤلاء الصناع مـن الأحـرار وقلة منهم كانوا من العبيد.

١٠- وسائل النقل والمواصلات، اختلفت وسائل الانتقـال باختلاف الطبقة المستخدمة لهـا وبـاختلاف الشـيء المنقول، وبوجه عام كان يـدر اسـتخدام الآلات فـي أغراض النقل وبدلا من هذا كان يسـتعان بـالمجهود العضلي لتوفره بكثرة وارخص ثمنه أيضا. فعلى سبيل المثال كانت الحجارة الضخمة تنقل بجرها على عروق من الخشب بالشحم وكان من يجرها هم العبيد. وكـان الحمالون ينقلون البضائع ثم استخدم الحمير والخيول في نقلها (مثلما يحدث الآن في مصر الحديثـة). وكانـت



هناك سفنًا تستخدم كوسائل للنقل والمواصلات البحرية. أما الفقراء فيستخدمون القوارب.

أما عن الانتقال البري فالفقراء يتنقلون سيرا على الأقدام أو الحمير بينما الأغنياء يركبون الهوادج التي يحملها العبيد ثم تطور الأمر إلى ركوب عربات يقع ثقلها كله أمام محور العجل.

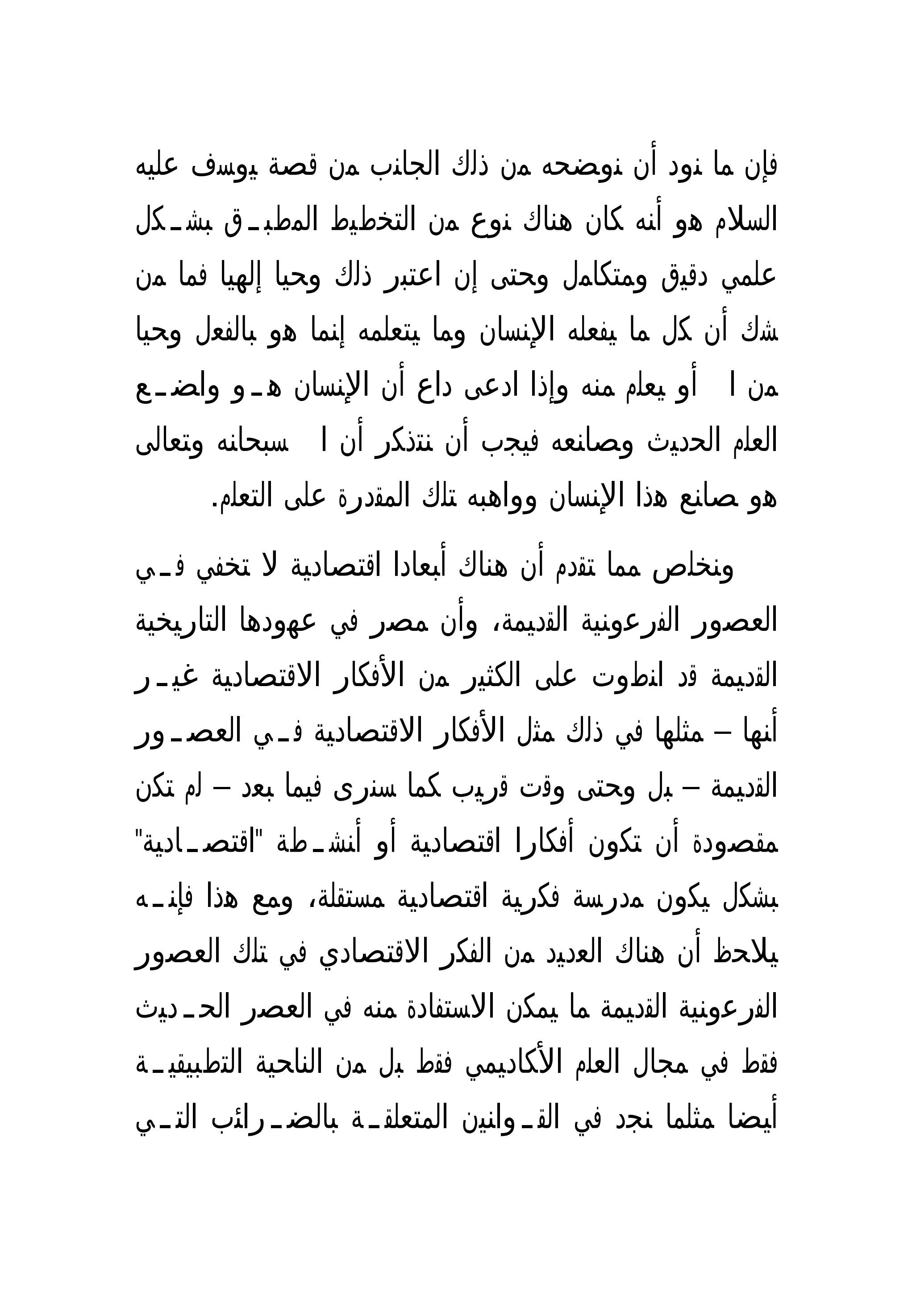
وكان في مصر الفرعونية بريدا منتظما إلا أن وسائل الاتصال – مع هذا – لم تكن ميسرة فقد كانت الطرق قليلة وغير ممهدة فيما عدا الطريق الحجري الممتد من نهر الفرات مارا بغزة. وكان التواء النيل – والذي كان يمثل أهم وسائل الاتصال – وقتئذ يضاعف بعد المسافة بين المدن المختلفة وبالتالي يزيد من صعوبة عملية الاتصال فيما بينها.

١٠- التخطيط: من أبرز الأمثلة وأشهرها على الإطلاق على معاجلة المشكلات والأزمات الصعبة الخطة المحكمة التي عرضها يوسف عليه السلام لحل مشكلة الجدب التي كانت تنذر الاقتصاد المصري لفترة طويلة ستمتد إلى سبع سنوات وذلك كما ورد في الآيات الكريمة من سورة يوسف حيث قال تعالى: ﴿ يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات

سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تـأكلون، ثـم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتهم لهن إلا قليلا مما تُحصنون، ثم يأتي بعد ذلك عام فيـه يغـاث النـاس وفيـه يعصرون ﴾. (يوسف: ٤٦ – ٤٩).

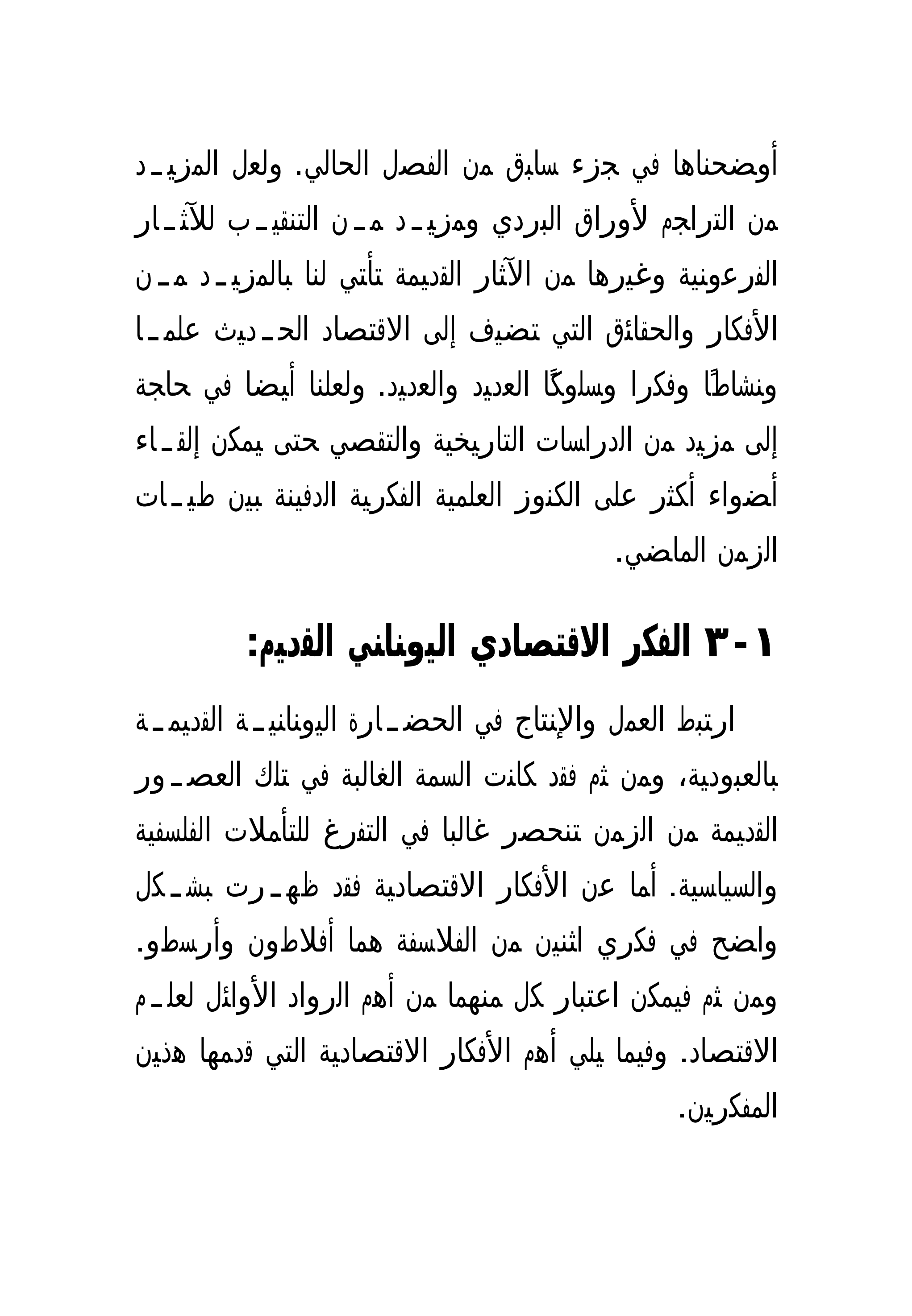
فتلك الخطة الناجحة قدمها يوسف عليه السـلام للتغلـب على جدب ونقص في الأرض حيث كان موجز تلك الخطـة هو ترك الحصاد وادخاره فـي سـنبله (حتـى لا يفسـد إذا اقتطف) والاستهلاك بقدر الحاجة منه فقط وذلك فـي وقـت الخصوبة، أما في سنين الجدب والقحط فيسحب من المـدخر من الثمر على السنابل قليلا قليلا وفقا للحاجة الحالية حتـى يكفي ذلك المدخر من الثمر في فترات القحط.

غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الخطة المحكمـة هي نوع من الوحي الإلهي ليوسف عليه السلام ومبنية علـى رؤية أراد ا العليم الحكيم – لحكمة لا يعلمها إلا هـو – أن يراها وقتها فرعون مصر أو ملكها حتـى تكتمـل القصـة المعنية على النحو الذي أوضحه القرآن الكريم. وبناء عليه،



فإن ما نود أن نوضحه من ذلك الجانب من قصة يوسف عليه السلام هو أنه كان هناك نوع من التخطيط المطبق بشكل علمي دقيق ومتكامل وحتى إن اعتبر ذلك وحيا إلهيا فما من شك أن كل ما يفعله الإنسان وما يتعلمه إنما هو بالفعل وحيا من ا أو يعلم منه وإذا ادعى داع أن الإنسان هو واضع العلم الحديث وصانعه فيجب أن نتذكر أن ا سبحانه وتعالى هو صانع هذا الإنسان وواهبه تلك المقدرة على التعلم.

ونخلص مما تقدم أن هناك أبعادا اقتصادية لا تخفي في العصور الفرعونية القديمة، وأن مصر في عهودها التاريخية القديمة قد انطوت على الكثير من الأفكار الاقتصادية غير أنها – مثلها في ذلك مثل الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة – بل وحتى وقت قريب كما سنرى فيما بعد – لم تكن مقصودة أن تكون أفكارا اقتصادية أو أنشطة "اقتصادية" بشكل يكون مدرسة فكرية اقتصادية مستقلة، ومع هذا فإنه يلاحظ أن هناك العديد من الفكر الاقتصادي في تلك العصور الفرعونية القديمة ما يمكن الاستفادة منه في العصر الحديث فقط في مجال العلم الأكاديمي فقط بل من الناحية التطبيقية أيضا مثلما نجد في القوانين المتعلقة بالضرائب التي



أوضحناها في جزء سابق من الفصل الحالي. ولعل المزيـد من التراجم لأوراق البردي ومزيـد مـن التنقيـب للآثـار الفرعونية وغيرها من الآثار القديمة تأتي لنا بالمزيـد مـن الأفكار والحقائق التي تضيف إلى الاقتصاد الحـديث علمـا ونشاطًا وفكرا وسلوكًا العديد والعديد. ولعلنا أيضا في حاجة إلى مزيد من الدراسات التاريخية والتقصي حتى يمكن إلقـاء أضواء أكثر على الكنوز العلمية الفكرية الدفينة بين طيـات الزمن الماضي.

١-٣ الفكر الاقتصادي اليوناني القديم:

ارتبط العمل والإنتاج في الحضـارة اليونانيـة القديمـة بالعبودية، ومن ثم فقد كانت السمة الغالبة في تلك العصـور القديمة من الزمن تنحصر غالبا في التفرغ للتأملات الفلسفية والسياسية. أما عن الأفكار الاقتصادية فقد ظهـرت بشـكل واضح في فكري اثنين من الفلاسفة هما أفلاطون وأرسطو. ومن ثم فيمكن اعتبار كل منهما من أهم الرواد الأوائل لعلـم الاقتصاد. وفيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية التي قدمها هذين المفكرين.

١-٣-١ أفلاطون:

ظهرت الأفكـار الاقتصـادية لأفلاطـون فـي كتابـه "الجمهورية" الذي يبحث في موضـوع الدولـة أو المدينـة المثلى. ويبدأ الكتاب بالتساؤل عن فكرة العدالة سـواء كـان ذلك بالنسبة للفرد أو المدينة. ويركز اهتمامه بالعدالـة فـي المدينة قبل الفرد على اعتبار أن المدينة في مجموعها أكبـر من الفرد ومن ثم فكمية العدالة – كمـا يـرى أفلاطـون – المتعلقة بالمدينة أكبر منها لدى الفرد.

وعن "**أصل الدولة**" يوضح أفلاطون أنه يرجع إلى عامل اقتصادي بصفة أساسية – بمعنى أن الدولة لا تنشأ لأن الفرد لا يمكن إشباع حاجاته المتعددة المتشابكة وحده، لذا فإنه يلزم أن يجتمع مجموعة من الأفراد بعدد كاف لأن يشبع كل منهم حاجات الآخرين، بهذا يمكن من تلك المجموعة أن تنشا مـا يسمى بـ "الدولة".

وأساس تنظيم الدولة – كما أوضع أفلاطون – هو "تقسيم العمل" حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة أو عمل واحد وفقا لمواهبه وكفاءاته.

ويقوم النموذج النظري لمدينة أفلاطون (المثالية) على أساس البدء بتكوين مدينة صغيرة يكون عدد سكانها ضئيلا وثابتا على قدر المستطاع. ويتم تنظيم تلك المدينة على أساس تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات حيث يعهد إلى كل طبقة بنوع معين من أنواع النشاط على النحو التالي:

الأولى، هي طبقة المنتجين، وتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة.

الثانية: طبقة الجنود ومهمتها الدفاع عن المدينة ضد ما يقع عليها من اعتداءات.

الثالثة: طبقة الحكام ومهمتها الحكم بوضع القوانين والعمل على احترامها.

ويمكن القول بأن أهم الأفكار الاقتصادية لأفلاطون قد نبعت أساس من فكرته حول مدينته المقترحة والتي تتمثل أساس في الآتي:

١- فكرة تقسيم العمل، Division of Labour، فيرى أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري جدا للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة المثلى وذلك كأساس لزيادة

كفاءة أفراد المدينة بتكليف كل منهم بالعمل أو بالنشاط الذي يتلاءم ومهاراته وقدراته الطبيعية.

٢- النقود، حيث يرى أفلاطون أنها وسيلة لتسهيل التبادل Exchange ومن ثم فقد اقترح استخدام نـوع مـن النقود له قيمة صورية (وليس من الذهب أو الفضـة) وذلك حتى تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتهـا الذاتية – أي حتى لا يتم اسـتخدام النقـود للاسـتفادة بقيمتها الذاتية (مثل الذهب) وليس فقط كوسيلة للتبادل (عبد الرحمن يسري، ٨٧، ص.ص ١٦، ١٧، لبيـب شقير، ص.ص ٢٤-٢٩).

١-٣-٢ أرسطو:

يشبه أفلاطون في أن كلا منهمـا يخضـع الاقتصـاد للأخلاق والفلسفة، غير أن أرسطو يتميز عن الأول بأنه لـم يقتصر في بحثه على مجرد رسم (مدينة مثلى) بـل حـاول أيضا القيام ببعض الدراسات التحليليـة لـبعض المشـكلات والظواهر الاقتصادية. ولذلك يعتبر أرسطو أول القدماء الذين قدموا ما يسمى بـ "بذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل

الظواهر والمشكلات، وقد ساعد على دفع الاقتصـاد دفعـة قوية في سبيل أن يصبح علما متميزا وإن كان هو ذاته لـم يكن قد توصل إلى أن يجعل من الاقتصاد هذا العلم المتميـز ومما يجدر ذكره أن الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى كان متأثرا في الغرب بأرسطو وبأفكاره إلى جانـب الفكـر المسيحي كما سوف نبين فيما بعد.

وكما أوضح شومبيتر فإن ما بحثه أرسـطو يمكـن أن ينحصر فيما يسمى الآن بالاجتمـاع السياسـي Political Sociology والاجتمـــاع الاقتصـــادي Economic Sociology. ولقد وردت معظم الأفكار الاقتصادية لأرسطو في كتابيه "السياسة" و "الأخلاق" حيـث قـام بتحليلـه فـي الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها. وعلى الرغم من أن أرسطو قد عاش فترة تميزت بهجوم شديد على الرق إلا أنه كان يشجع عدم المساواة بين البشر ويـرى أن التفاوت بينهما شيء فطري.

وتتجلى الأهمية الفكرية عنـد أرسـطو علـى وجـه الخصوص في دراسته حول الموضوعات التي وجد أن لهـا

صلة بما يسمى "الاقتصاد البحت" أو "التحليـل الاقتصـادي" والتي نوجز مضمونها فيما يلي:

١- التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلـة، قيمـة الاستعمال تتمثل في الإشباع الذي يتحقق من استعمال منـتج معين. (مثال على ذلك، قيمة الإشباع الـذى يحصـل عليـه الشخص من ارتداء حذاء) وقيمة المبادلة هي ما يتم الحصول عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة منتج معين بها (مثال، ما يتم الحصول عليه من سلع أخرى فـي مقابـل مبادلتهـا بالحذاء).

ولهذه التفرقة أهميتها في الفكر الاقتصادي الحديث لأنها تعد نقطة البدء في بحث نظرية القيمة التي تحتل مكانا رئيسيا في الاقتصاد السياسي (حيث ترى النظرية الحديثة السـائدة الآن أن قيمة المبادلة لكل سلعة تتوقف – إلى حد ما – على قيمة استعماله أي أن الثمن الذي يدفع للسلعة يتوقـف علـى المنفعة أو الإشباع الذي يحصل عليه مشتريها من استعمال.

٢- الاحتكار، ولقد عرفه أرسطو على أنه "انفـراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق" وذلك التعريف مـا زال يؤخذ به حتى الآن. ولقد قرر أرسطو أن الاحتكار يمكن

البائع المحتكر من فرض الثمن الـذي يـراه، وان هـذا الاحتكار يعتبر "غير عادل" لإنه يقوم على استغلال البائع للمشترين.

٣- نشأة النقود ووظائفها، فقد أوضح أرسـطو أن النقود قد نشأت لتستخدم في الوظائف الآتية:

أ- وسيلة للمبادلات، فيرى أرسطو أن الناس كانوا يتعاملون بداءة بالمقايضة (أي بمبادلة سلع مقابل سـلع أخـرى مباشرة مثل مبادلة القمح في مقابل القماش) غيـر أن تلك الطريقة في المبادلات واجهت صعوبات عمليـة كثيرة مما أدعى إلى ظهور النقود واستخدامها كوسيط للمبادلات بين الأفراد.

ب- قياس قيم السلع Measure of Value أي أن النقـود تستخدم كوحدات موحدة لقياس قيم السـلع المختلفـة فيقال مثلا أن قيمة السلعة س تقدر بـ ٥ وحدات نقدية وقيمة السلعة ص قيمتها ١١ وحدة نقدية.

جـ- مخزن للقيمة Store of Value، أي أن النقود يمكن أن تستخدم كأداة يمكن أن نحتفظ فيها بمدخراتنا.

٤- الإقراض بالربا Usury، اعتبر أرسطو أن كل فائدة تدفع على اقتراض النقود "ربا"، وقد انتقد الفائدة من هذه الناحية بحجة أنها زيادة في النقود التي تـرد عـن النقود التي اقترضت ولا يوجد أي داع لكي تزيد النقـود فهي ليس إلا مجرد وسيط للمبادلات فقـط واسـتخدامها كوسيلة للحصول على ثورة نظير إقراضها بفائدة هو أمر "ضد الطبيعة" كما يرى أرسطو.

٥- الملكية، نادى أرسطو بان تكون الملكية خاصة ولكن الانتفاع بها عامة، أي بوجوب اسـتخدام الملكيـة الخاصة للصالح العام.

١-٤ الفكر الاقتصادي الروماني:

لم يكن للرومان نفس الفلسـفي الـذي تميـز بـه اليونانيون ولكن كان القانون هو المجال الذي ساد الفكـر الروماني آنذاك. لذا فقد كان للفكر القانوني أثر السـيادي على الفكر الاقتصادي الذي نشأ بعد ذلك فـي العصـور اللاحقة في كثير من بلاد أوروبا حيث نلاحظ أن أغلب من قاموا بالداسات الاقتصادية منذ القرن الثـاني عشـر

حتى ناهية القرن الثامن عشر كانوا إمـا مـن رجـال الكنيسة أو من رجال القانون، وفيما يلي أهم الأفكار التي أثر بها القانون الروماني على الفكر الاقتصادي:

١- فكرة القانون الطبيعي Natural Law، وقد احتلت هذه الفكرة مكانة هامة في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين وتتلخص تلك الفكرة في الاعتقاد بأن هناك قانونا طبيعيا ليس من وضع الإنسـان ولكنه من خلق الطبيعة التي أوجدت قواعده وجعلت بني البشر يخضعون لها، وأن هذا القانون الطبيعـي يحكـم وينظم الحياة الاقتصادية كما هو الحـال عنـدما تـنظم القوانين الطبيعية الأخرى ظـواهر الطبيعـة ووظـائف الأعضاء.. الخ، وأن هذا القانون الطبيعي لـه صـفتي الدوام والعمومية فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر وهـو عام حيث ينطبق على كافة البلاد والناس.

٢- وقد ساد هذا الاعتقاد علـى وجـه الخصـوص لـدى مدرستين همـا مدرسـة الطبيعيـين Physiocrates والمدرسة الكلاسيكية Classical School.

٣- المذهب الفـردي Individualism، فمـن المبـادئ القانونية التي قدرها الرومان حق كل فرد في أن يفعـل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منـه كمـا شـاء). والمذهب الفردي من الناحيـة الاقتصـادية يقـرر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون في ظل حرية كاملة لا تتدخل الدولة فيها. وعلى أساس هذا المذهب الفردي قام النظام الرأسمالي.

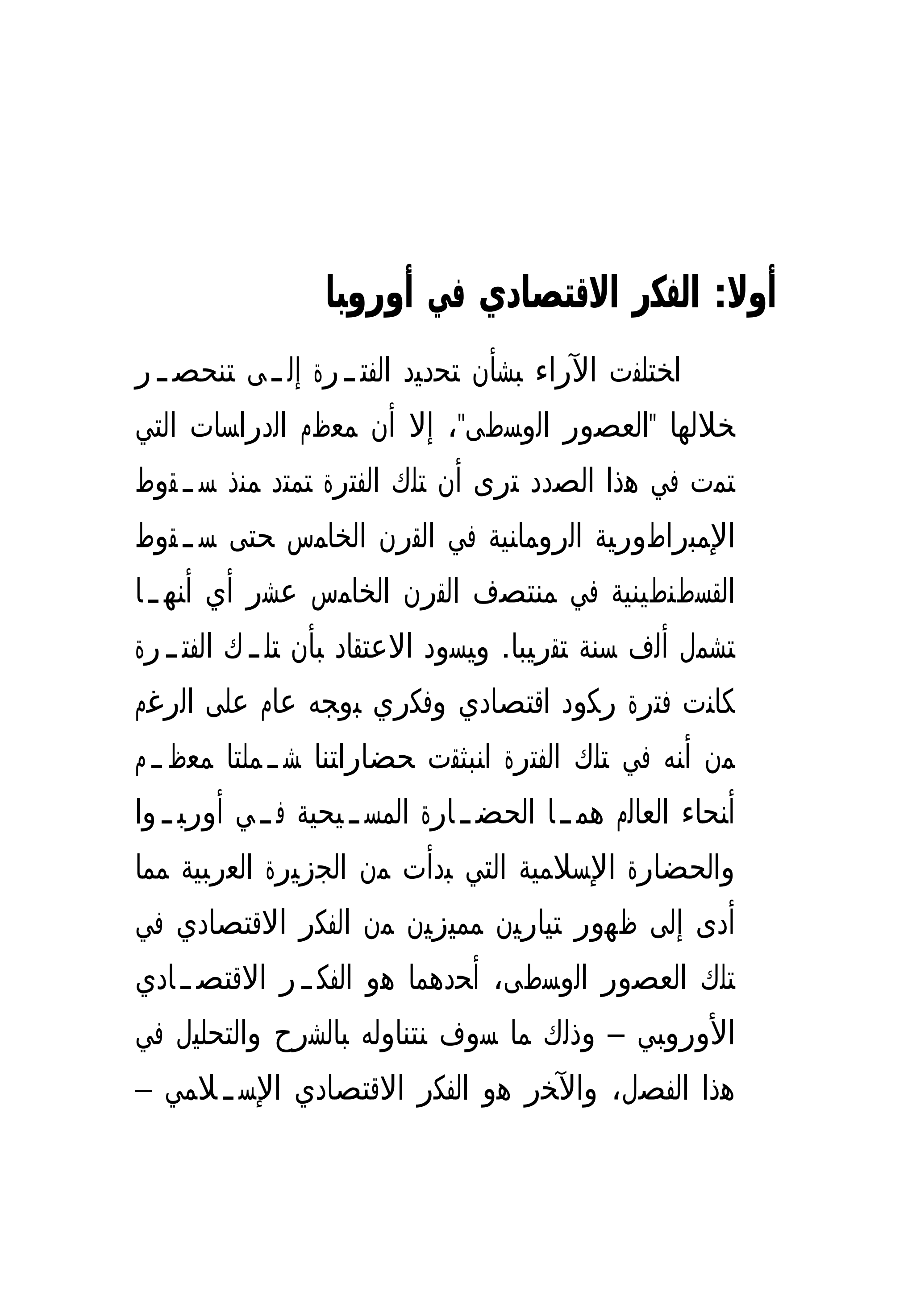
٤- وعندما تكونت فكرة المـذهب الفـردي مـن الناحيـة الاقتصادية كان لابد أن يتحدد التنظيم القـانوني الـذي يتسق مع هذه الفكرة الاقتصادية، وكان هـذا التنظـيم القانوني موجودا بالفعل في المبدأين الرومانيين المشار إليهما سابقا (حرية التعاقد وحريـة الملكيـة الفرديـة) فأدمجهما الباحثون في تحليلهم للمذهب الفردي. وبـذلك ارتبط هذان المبدآن بالتحليل الاقتصادي لهذا المـذهب. وفي كلمات موجزة يمكن القول بأن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يذكر، ومع هذا فقد كان لهم دورهم فـي بناء هيكل الفكر الاقتصادي اللاحق – حتى اليوم – من خلال تنظيماتهم القانونية ومن خلال التكـوين العقلـي

الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد منذ القرن الثاني عشر.

5- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : د.لبيب شقير، بـدون تاريخ، لطفي عبد الوهاب يحيى، ٨٦، عبد الشافي غنيم عبد القادر، ٨٦ محمد بيـومي مهـران، ٨٥، محمـد سلطان أبو علي، ٨٤، ويل ديورانت، بدون تاريخ، عبد الفتاح محمد وهيبة، بدون تاريخ، ابن كثير، سيد قطب، جلال الدين أحمد المحلي، ٧٠)

الباب الثاني

الفكر الاقتصادي
في العصور الوسطى
(القرن ٥م – القرن ١٥م)



أولا: الفكر الاقتصادي في أوروبا

اختلفت الآراء بشأن تحديد الفترة إلى تنحصر خلالها "العصور الوسطى"، إلا أن معظم الدراسات التي تمت في هذا الصدد ترى أن تلك الفترة تمتد منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس حتى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر أي أنها تشمل ألف سنة تقريبا. ويسود الاعتقاد بأن تلك الفترة كانت فترة ركود اقتصادي وفكري بوجه عام على الرغم من أنه في تلك الفترة انبثقت حضارتنا شملتا معظم أنحاء العالم هما الحضارة المسيحية في أوربا والحضارة الإسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية مما أدى إلى ظهور تيارين مميزين من الفكر الاقتصادي في تلك العصور الوسطى، أحدهما هو الفكر الاقتصادي الأوروبي – وذلك ما سوف نتناوله بالشرح والتحليل في هذا الفصل، والآخر هو الفكر الاقتصادي الإسلامي –

وذلك ما سوف نستعرض أهم مقوماته ومتضمناته في الباب التالي بشكل منفصل لأهميته الذاتية.

وعلى الرغم من ظهور هاتين الحضارتين المميزتين فقد يفسر الاعتقاد السائد بأن تلك فترة ركود فكري لأنها حضارات تقوم على عقائد سماوية تتعارض مع أفكار العلمانيين التي تزايد ظهورها وسوادها في الفترات اللاحقة كما سيتضح لنا في الأبواب اللاحقة.

١-٢ ظهور العصور الوسطى:

انهيار العالم القديم ونشأة النظام الإقطاعي: تطلق فترة العصور الوسطى على الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس عشر الميلادي. أما الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية الفارسية فقد قضت عليهما الغزوات التي شنها العرب على أثر ظهور الإسلام وتكوين الدولة الإسلامية. وبانهيار هذه الإمبراطوريات الثلاث (الرومانية الغربية والرومانية

الشرقية والفارسية) انهار العالم القديم وبدأت مرحلة جديدة هي ما يطلق عليها مرحلة "العصور الوسطى".

٢-١-١ نشأة النظام الإقطاعي:

كما سبق أن أوضحنا، فقد ساد النظام الإقطاعي أوروبا في العصور الوسطى وذلك إلى جانب نظام آخر هو نظام "رقيق الأرض Serfdom، وبناء على كلا هذين النظامين (الإقطاعي ورقيق الأرض) كان كل سيد يعيش في إقطاعيته – Manor ويخضع له في تلك الإقطاعية من يعيش عليها من جنود – من ناحية – ورقيق الأرض – من ناحية أخرى – وقد كان هؤلاء الحكام (الأسياد) يلجأون إلى تنصيب بعض قوادهم حكاما على جزء من الإقطاعية بحيث يرتبط هؤلاء الحكام نحو الأسياد الذين يمثلون الحكام الكبار برباط تبعية بينما يرتبط هؤلاء الحكام الكبار برباط تبعية مشابه للرباط المذكور في داخل الإقطاعية ولكن في هذه الحالة تكون تبعية الحكام الكبار للإمبراطور الذي يسود ويحكم كل الإقطاعيات التي تقع في مجموعها داخل الإمبراطورية.

وهكذا كان النظام الإقطاعي يقوم على أساس نظام هرمي على رأسه الإمبراطور، يخضـع لـه مباشـرة أسـياد الإقطاعيات (الحكام الكبار الذين نصـبهما الإمبراطـور على تلك الإقطاعيات) ويخضع لهؤلاء من نصـبوهم – الذين يقيمون سلطانهم في داخل الأجزاء التي يحكمونهـا بنفس الطريقة – ويضع لهؤلاء الآخرين من ينصـبونهم من صغار الحكام وهكذا.. ولقد تميزت أوربا – ككـل – بحالة "استكفاء ذاتي" بحيث تحاول أن تكفي احتياجاتهـا بنفسها.

٢-١-٢ أهم الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي:

كما سبق أن أوضحنا، فقد كان النظـام الإقطـاعي قائما على الهرم الإقطاعي الذي تحتل كل طبقة فيه مكانا معينا لوظيفة محددة، وكان اقتصادا زراعيـا راكـدا لا مجال فيه للكسب ولا للخسارة ولا لاستعمال النقود على نطاق متسع وفيما يلـي نسـتعرض أهـم الخصـائص الاقتصادية التي كانت تميز النظام الإقطاعي:

- كانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصاد مغلقا" لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى.

- كانت الزراعة هي النشاط المهيمن على الاقتصاد الإقطاعي والمميز له.

- كانت هناك صناعة يدوية راقية في عهد الرومان لكنها قضى عليها مع غزو الجرمانيين إلا أن الصناعة اليدوية بعثت من جديد في عهد الإقطاع غير أن الإنتاج لم يكن موجها للسوق وإنما كان يتم بيعه لعملاء محددين ومتفق معهم مقدما قبل تصنيع المنتج، وكان لكل "صانع" ورشة مستقلة يعاونه فيها أشخاص أقل خبرة ومهارة هم "العرفاء" يليهم "الصبيان" وقد نشأ نظام "الطوائف" gilds لتجنب خطر المنافسة بين الصناع، فكانت كل رفة تنظم في طائفة خاصة على غرار النقابات التي يتم تنظيمها لحماية أصحاب المهن المختلفة في وقتنا الحالي.

٢-١-٣ مركز الكنيسة:

بينما كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية في ظل النظام الإقطاعي كانت الكنيسة تمثل السـلطة الدينيـة أو الروحية وكانت تمتلك – في الواقع – السلطة العليا فـي البلاد لأن كل شيء بما في ذلك الحكم وما يرتبط به من سلطة دنيوية يجب أن يكون خاضعا للدين.

ولقد احتكرت الكنيسة مهنة التعليم احتكارا كـاملا، لذا فقد كان يطلق على رجال الدين الذين كانوا يعلمـون الفلسفة والقانون واللاهوت في أوروبا منذ القرن العاشر الميلادي اسم أو لقب "المدرسين" Les Scolastiques. ويعتبر القـديس تومـاس الإكـويني Saint Thomas Aquinas أهم هؤلاء المدرسين وأكبر ممثل لفكرهم في العصور الوسطى في أوروبا.

٢-٢ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

في تلك العصور لم يكن هنـاك تحليـل اقتصـادي بشكل يرقى إلى مرتبة العلم المستقل، وإنما كانت هنـاك أفكارا اقتصادية تعكس الحالة الموجودة في تلك العصور

وتدافع عن بعض النقاط المذهبية التي تتضمن تفضـيل تنظيم على آخر ويمكن تلخـيص أهـم معـالم الفكـر الاقتصادي في تلك الفترة فيما يلي:

١- كان الفكر الاقتصادي غير مستقل كعلم متميز، ولكنـه كان تابعا للدين ولمبادئه. ومن ثم فقد كانت الكنيسـة هي صاحبة السلطة النهائية في مطابقة أية فكرة متعلقة بالنشاط الاقتصادي لتعاليم الدين، وبكلمات أخرى فإن تعاليم الدين أو المبادئ الدينية هي الأصل الذي تـرد إليها كل القيم والأعمال بما فيها النشاط الاقتصادي.

٢- كان هناك مبدأين مميزين اشتقا من الـدين المسـيحي ولهما أهمية اقتصادية خاصة في تلك الفتـرة همـا: تمجيد العمل و عدم المساواة بـين الطبقـات (علـى اعتبار أن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كـل طبقـة لوظيفتها).

٣- كان الاتجاه الفكري العام يفضل الملكية الفردية علـى الملكية الجماعية على اعتبـار أن الخيـرة يمكـن أن يؤدي إلى كثرة المنازعات نتيجة لعدم وجود معيـار لتوزيع الناتج بين من أسهموا فـي إنتاجـه توزيعـا

يرضي الجميع، غير أن المالك يجب أن ينظر إليـه – وفقا لذلك الاتجاه الفكري – على أنه مدير يقوم بإدارة الأموال المملوكية لصالح المجموع. ومـن ثـم فـإن "توماس الإكويني" الذي تزعم ذلك الاتجاه قد شـارك أرسطو في رأيه في أن تكون الملكية خاصة علـى أن يكون الانتفاع بتلك الملكية يعود على العامـة. هـذا، بينما استنكر بعض مفكري المدرسة المعنيـة (مثـل "ريموند دو بنافور") الغنـى الفـاحش ودعـوا إلـى محاربته.

٤- الدعوة إلى الاعتدال في الحصول على الثورة الماديـة Moderation، و "الاعتدال" هنا يقصد به أن يحصل الإنسان على مـا يكفيـه "طبقـا لظـروف طبقتـه الاجتماعية" وليس أكثر من ذلك.

٥- نظرته في التجارة: نظر المدرسون إلى التجارة نظـرة امتزج فيها الموافقة بالتحذير. فهم يرون أن التجـارة مشروعة في حالة تحقيق معقول (يمكن التاجر من أن يعيش ويكافأ عن عمله) كما يعتبرونها ضرورية لجاب السلع، إلا أنهم مع هذا يذكرون أن التجـارة تصـبح

نشاطا غير مرغوب فيه إذا ما سعى التاجر الذي يقوم بها للحصول على ربح كبير لا يستحقه بحيث تصـبح غايته العليا هي السعي وراء الثروة مما يبعد النشـاط عن دوره المطلوب.

ولقد وضع "الإكويني" شروطا ثلاثة لكـي تصـبح التجارة مقبولة ومشروعة هي:

١- عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق لأرسطو إيضـاحه (أي التبادل الخالي من عنصر الاحتكار).

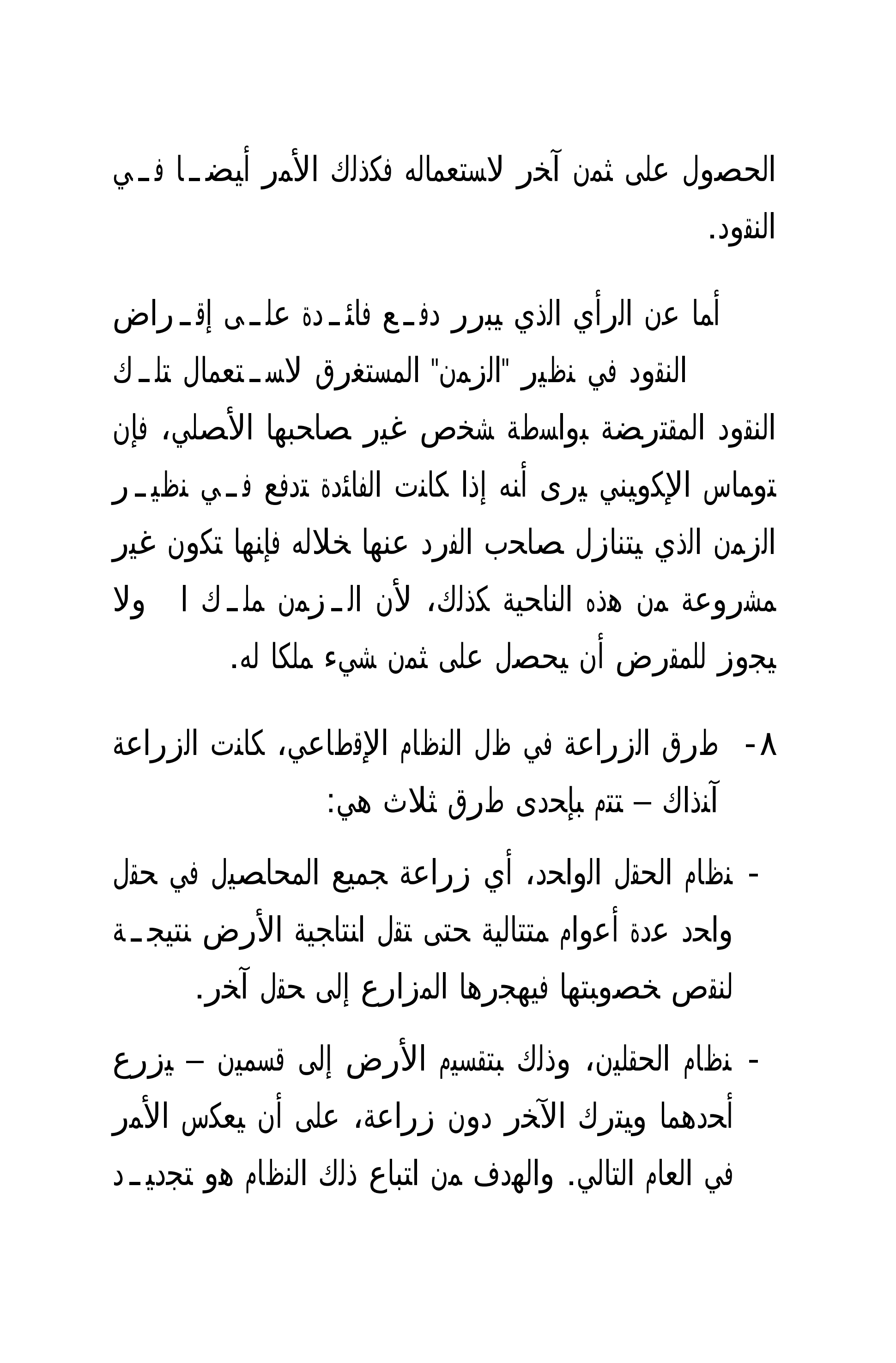
٢- أن يسعى التجار بتجارته للإبقاء على حياته.

٣- أن يسعى التجار بتجارته إلى جلب النفع إلى بلاده.

٦- فكرة الثمن العادل Just Price، فمبدأ العدالة يجب أن يتوافر لكل من البائع والمشتري فلو بيعت سلعة بأكبر من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للمشتري، ولو بيعت سلعة بأقل من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للبائع، غيـر أن المدرسيين الذين اتفقوا على عدالة الثمن كمبدأ اختلفـوا فـي تحديد معيار معين للثمن العادل – فقد رأى توماس الإكويني أن الثمن العادل هو (الثمن الذي يتساوى مع نفقة الإنتـاج)،

ورأي ثان يقرر أن الثمن العادل هو (الذي يغطي نفقة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمـل نفقات عائله ومن فعل الخير) وفي مقولة ثالثة يعتبر الـثمن العادل (الذي يضمن للعامل حياة ملائمة طبقا لمـا تقتضـيه طبقته الاجتماعية والعرف والتقاليد) كما عرف أيضا علـى أنه (الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافًا عن الأخلاق الفاضلة.

٧- القرض بفائدة، نادي المدرسيون بتحـريم القـرض بفائدة وكان توماس الإكويني من أهم من كتبوا في ذلك. وقد استند في دعوته إلى هذا التحريم إلى أقوال أرسـطو وإلـى قرارات الكنيسة، وفي هذا الصدد، ذكـر أنـه إذا أقـرض شخص آخر مبلغا من المال فهو لا يستحق إلا ثمن المال أو النقود ذاتها (وهو قيمة القرض) وهذا هو الثمن المشروع أما عن الفائدة على ذلك القرض فهي غير مقبولة لأنهـا ثمنـا للاستعمال ولا يوجد بيع استعمال النقود (فهو منفصل عـن بيع ملكيتها) فكما لا يمكن للبائع أن يحصل عند بيع رغيـف من الخبز إلا على ثمن الرغيف دون أن يكون له الحق فـي



الحصول على ثمن آخر لاستعماله فكذلك الأمر أيضا في النقود.

أما عن الرأي الذي يبرر دفع فائدة على إقراض النقود في نظير "الزمن" المستغرق لاستعمال تلك النقود المقترضة بواسطة شخص غير صاحبها الأصلي، فإن توماس الإكويني يرى أنه إذا كانت الفائدة تدفع في نظير الزمن الذي يتنازل صاحب الفرد عنها خلاله فإنها تكون غير مشروعة من هذه الناحية كذلك، لأن الزمن ملك ا ولا يجوز للمقرض أن يحصل على ثمن شيء ملكا له.

٨- طرق الزراعة في ظل النظام الإقطاعي، كانت الزراعة آنذاك – تتم بإحدى طرق ثلاث هي:

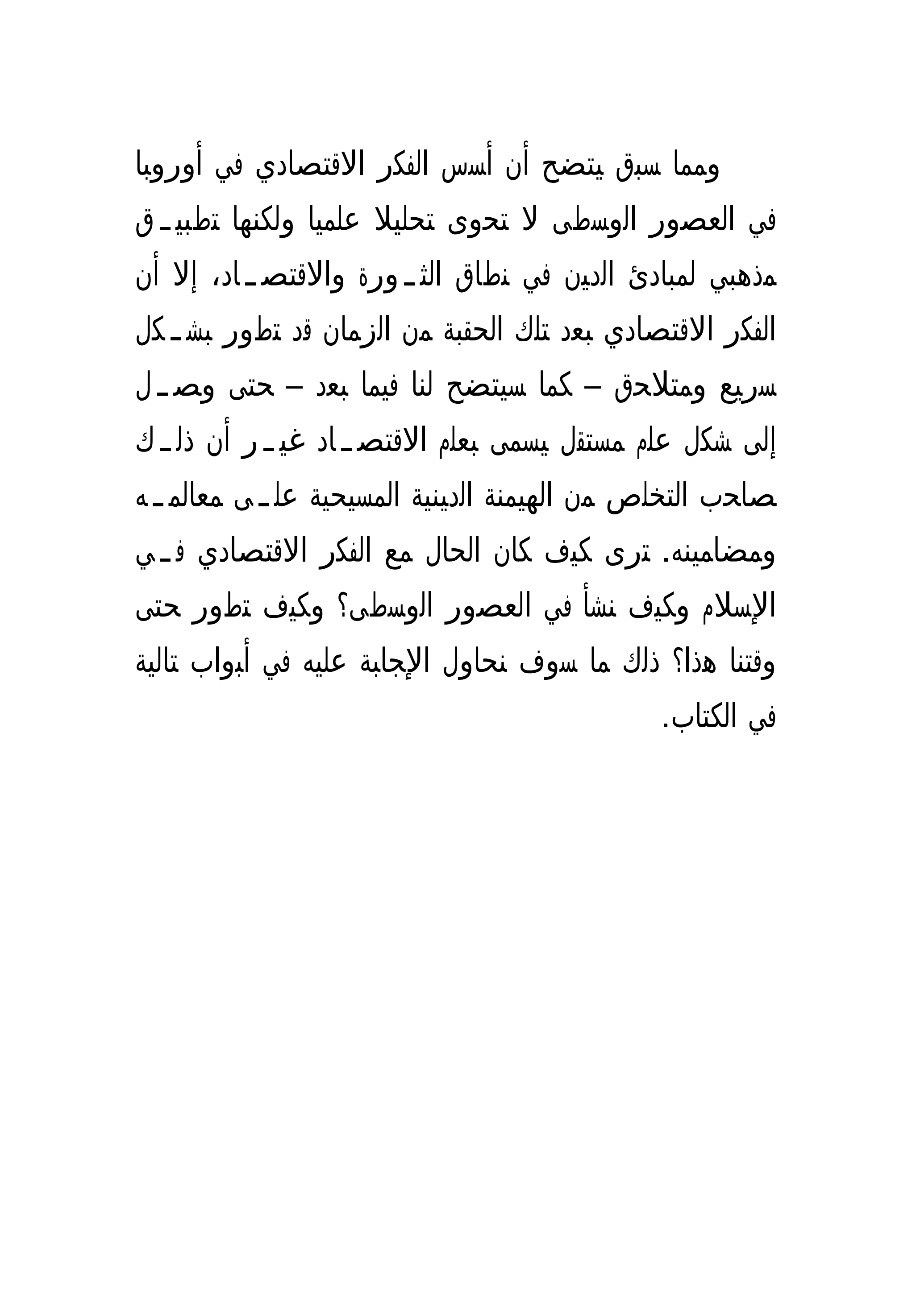
- نظام الحقل الواحد، أي زراعة جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية حتى تقل انتاجية الأرض نتيجة لنقص خصوبتها فيهجرها المزارع إلى حقل آخر.

- نظام الحقلين، وذلك بتقسيم الأرض إلى قسمين – يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة، على أن يعكس الأمر في العام التالي. والهدف من اتباع ذلك النظام هو تجديد

خصوبة الأرض دون الحاجة إلى انتقال المـزارع إلـى منطقة جديدة كما في النظام السابق.

- نظام الثلاثة حقول، وهنا كانت الأرض تقسم إلى ثلاثـة أقسام حيث يزرع اثنان منها فقط كل عام على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته. فإذا كان لدينا ثلاثة حقول أ. ب، جـ، يكون نظام زراعتها كالآتي: في العام الأول يزرع أ قمحا ويزرع ب شعيرا ويزرع جـ قمحا ويترك ب بدون زراعة وهكذا.

ومما سبق يتضح أن المـزارعين فـي ظـل النظـام الإقطاعي كانوا يتبعون نظاما معينا للمحافظة على خصـوبة الأرض الزراعية أطول مدة ممكنة وذلك بترك جـزء مـن الأراضي بدون زراعة كل فترة دورية وإن كان ذلك النظام في الواقع يؤدي إلى عدم الاستغلال الكامل للأرض الزراعية مما يعني تبدد الجزء من الأرض الزراعية وعدم الاستفادة من طاقته الإنتاجية بصفة دورية. (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى لبيب شقير، بدون تاريخ، عبد الـرحمن يسـرى ٨٨٠، على لطفي، ٧١)



ومما سبق يتضح أن أسس الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى لا تحوى تحليلا علميا ولكنها تطبيـق مذهبي لمبادئ الدين في نطاق الثـورة والاقتصـاد، إلا أن الفكر الاقتصادي بعد تلك الحقبة من الزمان قد تطور بشـكل سريع ومتلاحق – كما سيتضح لنا فيما بعد – حتى وصـل إلى شكل علم مستقل يسمى بعلم الاقتصـاد غيـر أن ذلـك صاحب التخلص من الهيمنة الدينية المسيحية علـى معالمـه ومضامينه. ترى كيف كان الحال مع الفكر الاقتصادي فـي الإسلام وكيف نشأ في العصور الوسطى؟ وكيف تطور حتى وقتنا هذا؟ ذلك ما سوف نحاول الإجابة عليه في أبواب تالية في الكتاب.

الباب الثالث

الفكر الاقتصادي
في العصور الوسطى
(القرن ٥م القرن ١٥م)

ثانيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي

تركز اهتمام المستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين قاموا بدراسات حول تاريخ الفكر الإسلامي – على مجالات الطبيعة والكيمياء والفلك والرياضيات والجغرافية وغيرها من المجالات غير الاجتماعية. وعلى الرغم من انتقال جانب من الفكر الإسلامي الاجتماعي – بشكل مباشر وغير مباشر – إلى الفكر الغربي (مثلما حدث بالنسبة لعمال ابن خلدون)، إلا أن الاتجاه الغربي دأب على تجاهل الفكر الإسلامي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن بينها الفكر الاقتصادي بالعقيدة الإسلامية التي لا يؤمن بها هؤلاء الغربيون.

ومن ناحية أخرى، فإن مؤرخو التاريخ الإسلامي – حتى المسلمين منهم – لم يوجهوا أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الدعوة الإسلامية حتى نهاية العصور الوسطى، ومازالت المعلومات عن اقتصاديات

الدول الإسلامية في تلك العصور محـدودة تمامـا مقارنـة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات أوروبا في نفس الفترة.

ومثلما كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أوروبـا في العصور الوسطى الذي كان يأتي ممتزجا بالدين المسيحي ولم يكن فكرا اقتصاديا قائما بذاته، فإن الفكـر الاقتصـادي الإسلامي في تلك العصور (الوسطى) كان يرد أيضا ممتزجا بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقـه والفلسـفة والتاريخ، وكانت الأفكار الاقتصادية آنـذاك ترتكـز علـى ركيزتين رئيسيتين – أولاهما تتمثل فـي الظـواهر النقديـة والثانية تتعلق بظاهرة القيمة.

١-٣ معالم التاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى:

حتى يتسنى لنا أن نتصور كيف نشا الفكر الاقتصـادي الاسلامي وكيف تبلور بعد ذلك إلي ما أصبح عليه الآن، نود أن نستعرض أهم المعالم الرئيسية التي تميزت بها المنطقـة العربية التي ظهر الإسلام فيها وانبثق منهـا لينتشـر إلـي المناطق الأخرى في أنحاء عديدة من العالم.

١- تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة: قام رسول ا ﷺ بعد هجرته مع أصحابه من مكة إلى يثرب بتغيير اسمها إلى "المدينة المنورة" وخلال حياته فيهـا بـدأت محـاولات التغلب علـى الصـراعات الداخليـة (بـين قبائـل الأوس والخزرج) التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسـكانها العـرب وأدت إلى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيهـا، وأصبحت المدينة في التحول التدريجي إلى ما يمكن أن يطلق عليه "المدينة المثلى" حيث أصبح (البناء الأخلاقي القائم على العقيدة الإسلامية) هو الأساس الجديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة. ومن أهـم معـالم التنظـيم الإسـلامي للبنـاء الاقتصادي وللحياة الاقتصادية في المدينة الذي تم تطبيقه في عهد رسول ا ﷺ يمكن أن نوجز ما يلي:

أولا: التوزيع العادل للدخل والثروة:

وذلك أساسا بين المهاجرين (أهل مكة الـذين انتقلـوا للمعيشة في المدينة) والأنصار (أهل المدينة الذين دخلوا في الإسلام). وذلك حيث تنازل الأنصار – طواعية – عن بعض أملاكهم بصفة مؤقتة أو دائمة لإخوانهم المهاجرين حتـى أن الأنصار عرضوا مقاسمة النخيل (الذي كان يمثـل الشـكل

الرئيسي للثورة العقارية لديهم) مع المهاجرين لهذا كان هناك وسائل أخرى قد استخدمت للإعادة الاختيارية لتوزيع الثورة والدخل بين الفئتين المسلمتين والتي تمثلت أهمها في الآتي:

- "المساقاة"، وتعني أن يقوم الأنصار بتوظيف المهـاجرين في (سقيا) أراضيهم والقيام عليها وذلـك فـي مقابـل إشراكهم في التمر (الناتج).

- "الزكاة"، وهي ركن من الأركان الخمسة للإسلام. وقـد كانت الزكاة في أول الإسلام في مكة مطلقـة (بـدون تحديد مقدارها أو نسبتها) ولكن تم تحديدها وفقا لنظـام معين في السنة الثانية الهجرية.

- الصدقات الاختيارية والقـرض الحسـن، ولقـد كانـت الصدقات شيئا معروفا في المجتمعـات القديمـة إلا أن القرض الحسن هو الوسيلة المستحدثة التي تخص النظام الإسلامي وحده، ويعرفه القرض الحسن على أنه تنازل اختياري عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولـي الأمر لأغراض النفع العام وذلك ابتغـاء مرضـاة ا تعالى في الحياة الآخرة. وذلك التعريف مشتق من قوله

تعالى: ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله وأجر كريم ﴾ (الحديد: ١١).

ثانيا: تنظيم وتنمية النشاط الانتاجي، ومن أهم أسس هذا التنظيم:

- الحث على العمل، والعمل يقصد به في تلك الحالة العمل التعبدي والعمل من أجل التكسب: ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ (التوبة: من آية ١٠٥).
- تحرى الكسب الحلال والنهي عن الكسب الحرام: ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (البقرة: من آية ٢٧٥)
- إقرار الملكية الخاصة ودعوة المالك للحفاظ عليها، فقد قال النبي ﷺ (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" (مسند أحمد بن حنبل وصحيح ابن حبان).
- تحديد إطار الملكية العامة. فهناك منافع عامة يجب أن تتاح لعموم الناس وعلى الدولة أن تنظم انتفاع العامة بها ولقد حددت ثلاثة موارد يجب أن تتاح لعمومي

الناس وان تعتبر ذات ملكية عامة وهي الماء والنار والأرض المشاع التي لا يمتلكها فرد بعينه (الكلأ) وفي ذلك يقول الحديث الشريف (الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ). حيث الكلأ هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات.

ثالثا: تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة:

قبل هجرة الرسول ﷺ كان اليهود يحاولون احتكار التجارة ويتعنتون على التجار العرب في ظل الصراعات المتسمرة بين الأوس والخزرج، لذا فقد شجع الرسول عليه الصلاة والسلام المسلمين على اتخاذ سوق إسلامية لهم تلك السوق التي كانت تتسم بالسوق التنافس الحر وتقم على أربعة اسس رئيسية هي:

- حرية الدخول (والخروج من) السوق دون قيد أو شرك مالي أو غير مالي.
- عدم الغش أو الغبن (الظلم) "من غشنا فليس منا".

- عدم الاحتكار، "ما احتكر طعاما فهو خاطئ" (رواه مسلم وغيره) "الجالب مرزوق والمحتكر ملعـون (رواه ابـن ماجه والحاكم).
- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من إلتزامـات التجار بالشريعة الإسلامية، ومن هنـا جـاءت وظيفـة الحسبة التي عرفت فيما بعـد فـي عصـور الخلفـاء الراشدين.

رابعا: السلوك الاستهلاكي:

فقد عرف عن صحابة الرسول ﷺ بالزهد والتقشف ليس كنتيجة للهجرة وترك المهاجرين لثرواتهم في مكة وإنما ظل هؤلاء الصحابة يحافظون على مستوى الكفاف الاسـتهلاكي كمنط استهلاكي شائع بين المسلمين الزاهدين في الحياة الدنيا والذين كانوا يعيشون في العصر الأول للإسلام في المدينـة المنورة مما جعل أنماط الاستهلاك الشائعة في ذلك العصـر تتميز بوجه عام بالتقشف وبالكفاف.

(لمزيد من التفاصيل ارجع إلى عبد الـرحمن يسـري، ٨٨، ص.ص ٣٤-٥٥)

٢- كان المؤسس الحقيقي للدولة الإسلامية هو عمر بن الخطاب وقد قامت الدولة في عهد (الذي تلى عهد رسول ا ﷺ) على أساس طبقتين رئيستين، طبقة عسـكرية عربيـة، وطبقة ينتمي إليها غير العرب وغير المسلمين، وكان العرب الذين عاشوا في معسكراتهم شبه معزولين عن الحياة المدنية يعتمدون في حياتهما المعيشية على الضرائب التـي يـدفعها رعايا الدولة الإسلامية بحيث يحصل كل عربي على عطائه من بيت المال. وإلى جانب تلك الضرائب كان هناك مصدرا إضافيا لدخل العرب (الجنود) وهي الغنائم من الحروب.

٣- وعلى الرغم من تقدم الزراعة فـي أوروبـا فـي العصور الوسطى، إلا أن الدارسات القليلة التي تناولت طرق الزراعة والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها في المنطقة العربية تشير إلى أن العرب لم يحسنوا طرق العمل الزراعي وكانت الأدوات المستخدمة في الزراعة في تلـك المنطقـة متخلفة بالنسبة للحال في أوروبا في تلـك العصـور. وفـي خلال الفتح العربي حتى منتصف القرن التاسع ازداد العبء الضريبي على الفلاحين حتى أنهم كانوا يجـدون صـعوبة كبيرة في سداد التزاماتهم الضريبية بالرغم من ارتفاع أسعار

المنتجات الزراعية آنذاك (آ. آشتور، ٨٥، ص.ص ٣١-٨٤).

وشبيها بنظام الملكية الزراعية في النظام الإقطاعي في أوروبا، فقد كانت الأراضي الزراعية ملكا للحكام أو للدولة، وقد كان نظام استغلال الأرض الزراعية في المنطقة العربية يقوم على نظام (الالتزام العقاري) وبمقتضى ذلـك النظـام كانت الحاشية والجنـود – غالبـا – مـا يلتزمـون بجمـع الضرائب المقررة على الفلاحين الـذين يزرعـون الأرض (على أساس اتباع نظام ملكية الانتفاع وليس ملكية الرقبة – أي أنه لم يقم على نظم الرق والعبودية للمزارعين كما كـان الوضع في أوروبا في ذلك الوقت وإنمـا كـان المـزارعين يمتلكون الأراضـي الزراعيـة ويزرعونهـا مقابـل تلـك الضرائب). وقبل أن يمنح هؤلاء الحاشـية والجنـود حـق الالتزام كان عليهم أن يدفعوا إلى خزينة الدولـة (الـوالي) حصة مقررة مقابل التمتع بحق هذا "الالتزام" ولم يكن هـذا الالتزام أبدا في يد الملتزم بكل كان من حق الوالي إسـقاطه إذا ما تأخر الملتزم في الوفاء بالضرائب المقررة والمجبـاه من المزارعين.

ولقد تطور نظام "الالتزام" بمراحل مختلفة وبمسميات مختلفة مع بقاء المضمون الأساسي له حتى تحول إلى ما يسمى بنظام "الإلجاء" (الذي كان يطبق في أوروبا" وكان ذلك في عهد الأمويين وكان هذا النظام قد طبق في الشرق الأوسط نتيجة اضطراب الأمن وارتفاع قيمة الخراج المطلوب جبايته، ويقوم هذا النظام على فكرة مؤداها (أن يتخلى المزارع أو المالك عن أرضه إلى آخر غنى ذو نفوذ ويصبح مستأجرا لها مقابل حمايته من الإدارة المالية.

وعلى أية فإنه تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية لم تطبق ما يسمى بنظام الإقطاع الذي طبق آنذاك في أوروبا، بمعنى أنها لم تكن – مثلما – حدث في أوروبا – مقسمة إلى عدة قطاعات مغلقة لا تقوم بينها علاقات اقتصادية. ولذا يمكن أن نقول أن نظام استغلال الأرض الزراعية في البلاد العربية لم يكن قائما على النظام الإقطاعي السائد في أوروبا وقتها وإنما كان يقوم على نظام مختلف ومميز تماما مثلما سبق وأوضحنا في جزء سابق. (انظر عاصم الدسوقي، ٨١، ص.ص ٦٨-٧٠).

٤- وفي العصور الوسطى، كان هنـاك انتعاشـا فـي النشاط التجاري والنشاط الصـناعي الحرفـي فـي المنطقة العربية، وقد صاحب ذلك ازدهار في بعض المدن وانتعاش النشاط الفكري فيها وكـان لمصـر دورها الرئيسي كملتقي للتجارة بين الشرق والغرب. وفي الفترة السابقة للفتح الإسـلامي كانـت هنـاك علاقات تجارية بـين الإمبراطـوريتين البيزنطيـة والفارسية وكذا بين بعض الدول الأخرى مثل سوريا وإيران ومصر والعراق إلا أنها كنت محدودة نسبيا وتقتصر على البضائع الكماليـة أمـا بعـد الفـتح الإسلامي وخاصة في عهد العباسيين فقـد توحـدت العديد من الأقطار ونتج عن ذلـك ازديـاد حجـم التجارة والتبادل بينها وتنوع البضائع المتبادلة إلـى المنسوجات والأغذيـة مـن تمـر وسـكر وقمـح ومنسوجات حريرية وقطنية وصوفية وكتان.. الـخ. (محمد دويدار، بدون تـاريخ، ص.ص ٣٦ – ٣٨)، آ. آشتور، ٨٥، ص.ص ٦٩-٩٧.

٥- تدفق الذهب والفضة إلى الإمبراطورية الإسـلامية، فقد تدفقت كميات كبيرة من الذهب إلى لإمبراطورية الإسلامية من مناطق الذهب المجاورة لحدودها وكان المصدر الرئيسي للثروات الذهبية الإسلامية يتمثـل في مناجم الذهب في غرب السودان، وأصبح انتـاج مناجم الذهب أحد أهم العناصر التي قامـت عليهـا الإمبراطورية الإسلامية خاصة في عهد العباسـيين (٧٥٠هـ) وكذلك فقد فتحت الجيوش معظم منـاطق مناجم الفضة في آسيا الوسـطى (مثـل أفغانسـتان وإيران وبلاد ما وراء النهر) مما أدى إلـى تـدفق الفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية. وصاحب تدفق كل من الذهب والفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية إصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية وقد تميز الدينار الإسلامي الذي أصدرته الخلافـة فـي القرن التاسع الميلادي بنوعية ممتازة لارتفاع نسـبة الذهب والفضة في الخليطة، وكانت تلـك النوعيـة الممتازة للدينار الإسلامي ترجع ليس فقط إلى توافر كميات كبيرة من الذهب والفضة وإنما أيضـا إلـى

ارتفاع المهارة الفنية للسكاكين المسلمين للعملة. ومن الآثار الاقتصادية فالإكثار من إصدار النقود الذهبية والفضية في الشرق الأوسط زيادة تـداول الـدنانير (وبالتالي تناقص الميل إلى التخزين النقـدي) الـذي أدى بدوره إلى زيادة استهلاك مختلف البضائع مما أدى بدوره إلى ارتفاعات كبيرة في الأسـعار. (آ. آشتور. ٨٥، ص.ص ٩٧-١٠٣)

٣-٢ أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت في بعض الكتابات الإسلامية القديمة:

كما ذكرنا من قبل، فإن الأفكار الاقتصادية الإسـلامية ظهرت في بدايتها كمجرد أفكار متناثرة بين طيـات العلـوم الإسلامية والكتابات الإسلامية التي لم يكن الاقتصاد محـورا من محاور اهتمامها. وفي هذا الجزء، نـود أن نسـتعرض بعض الكتابات الإسلامية القديمـة التـي تضـمنت أفكـارا اقتصادية تلك الأفكار التي سنتحقق من مدى أهميتها العلميـة والتحليلية والتطبيقية ليس بالنسبة للعصر القديم الذي ظهرت فيه بل وأيضا في العصر الحالي وفيما بعده مـن عصـور

خاصة إذا ما وجدت من الدارسين الاقتصاديين من يتناولهـا بمزيد من التفصيل ولتحليل المتعمق ومن يستطيع أن يقدمها بلغة عصرية يمكن فهمها.

٣-٢-١ بعض كتابات الفلاسـفة المسـلمين القدامى:

ونذكر منهم كمثال الفارابي وابن سينا. أولا: الفـارابي: أشار إلى ضرورة قيام الجماعة واستمرارها وقـدم تفسـيرا اقتصاديا لذلك، فكل فرد لا يستطيع أن يشبع كـل حاجاتـه بنفسه ولذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيـره مـن الأفـراد والتعاون معهم فتقوم بذلك الجماعة (الفارابي، بدون تـاريخ، ص٧٧).

ثانيا: ابن سينا:

١- حارب فكرة البطالة: فقد نادى بألا يكون فـي المدينـة إنسان معطل ليس له مقام محدود، بل يجب أن يكون لكل واحد من أفراد المدينة منفعة ويجب ألا تكون هنـاك أي نوع من البطالة أو التعطل لذا، فيجب أن يعاقب كل مـن لا يعمل بدون سبب ضرورة ولقد اعتبر ابن سينا البطال

مرضا أو آفة من الآفات التي يصاب بها المتعطل عـن العمل.

٢- وكما يشير ابن سينا، فإن أساس المبـادلات (ومـن ثـم أساس القيمة) يقوم على المنفعة التي تعـود علـى كـل متبادل مما يحصل عليه من سلع (أي أن المبادلات تقوم بهدف تبادل المنافع).

٣- وقد حارب ابن سينا القمار لأن المقامر يسعى لأن يأخـذ بتقديم مقابل من المنفعة مقدما.

٤- كما أنه يرى ضرورة تحريم الأفعال التي تغني عن تعلم الصناعات مثل المراباة فإنها تعد طلبا لزيـادة الكسـب بدون امتهان مهنة أو حرفة تحصله.

٥- وكذا فقد دعا إلى عدم القيام بأيـة صـناعة يمكـن أن تتضمن أو تعدو إلى أضداد المصالح أو المنافع كالسرقة، ويلاحظ أن تلك الفكرة القيمة يمكن أن تعد كلبنة لفـرع علمي جديد عن اقتصاديات الجريمة حيـث أن الفكـرة المذكورة تتضمن تعريفا للصناعات غير المشروعة "التي تدعو إلى أضداد المصالح" كما أنها تقدم تبريرا لـرفض

مثل تلك الصناعات من المنظور الاقتصادي البحث الذي لا يتعارض – مع هذا – مع أحكام الشريعة الإسـلامية ولا القوانين الوضعية. ونفس الشيء يقال عن رأيه الذي أوضحه بالنسبة لممارسة بعض الأفعال المحرمة شـرعا أخلاقيا وقانونا مثل القمار، والربا كما سبق أن أوضـحنا عاليه.

٣-٢-٣ بعض المؤلفات الإسلامية القديمة حول المشكلات الاجتماعية والتاريخية

وسوف نركز في هذا الصدد على أهم ما ورد من أفكار اقتصادية في كتابات أحمد بن علي الدلجى وابن خلدون.

أولا: أحمد بن علي الدلجي: عاش في القـرن الخـامس الميلادي بمصر وله كتاب عنوانه "الفلاكـة والمفلكـون" أي الفقر والفقراء وقد كتبه بين عامي ١٤١٢-١٤٢١م ليبحـث فيه أسباب غلبة الفقر على نوع الإنسان. وفي كتابه هذا، قسم المؤلف أوجه المعيشة إلى وجوه طبيعية (هي التي تكتسـب من التجارة والزراعة والصناعة وخدمات العلماء واسـتخدام الموال الموروثة) ووجوه غير طبيعية (وهي التي تستمد من

التنجيم واستخراج الذهب.. الخ). واستعرض كيفية النجـاح في اتباع كل من تلك الوجوه. فلنجاح ممارسة التجارة مثلا، يجب توافر رأس مال كبير والتمتع بالمقدرة على توقـع مـا سوف يكون السوق عليه وذلك مع تحقق استتباب الأمن. كما تحدث عن العوامل التي تؤدي إلى ضـعف الانتاجيـة فـي القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الزراعة تؤدي الآفـات إلى ضعف إنتاجها وانتاجيتها بينما في قطاع الصناعة، يعتبر فساد النظام الحكومي من أهم عوامـل ضـعفها وإضـعاف الإنتاجية في نشاطها. هذا وقد تعرض أيضا لمشكلة انخفاض دخل العلماء في عصر ما فأرجعه إلى زيادة عرضـهم مـع انخفاض الطلب عليهم. وفي نظرته للفقر، فقد فسر حدوثـه على أنه مسئولية الفقير وحده فهو المسئول عما يعانيه مـن فقر ولكنه لم يتعرض في دراسته حول مشكلة الفقر إلى اثر النظام الاقتصادي في خلق تلك المشكلة فقد لاحظ الدلجى أن الفقراء يحاولون إلقاء مسئولية فقرهم على القضاء والقـدر، فهاجم تلك الفكرة بشدة حتى ينفي أن الإنسان عـاجز عـن العمل ومن ثم فقد تناول الزهد بروح ساخرة إذا ما كان ذلك يتم كوسيلة للتكاسل وعدم بذل النشاط اللازم للحياة والرقي.

ثانيا: ابن خلدون: عاش في القرن الرابع عشر الميلادي (١٣٢٣ – ١٤٠٦م) ومن أشهر ما كتب "المقدمة" الذي يعتبر مقدمة لعلوم التاريخ والاجتماع. ومع هذا يعتبر ابن خلـدون أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميـا – ولـولا خلطه للمسائل الاقتصادية بالمسائل الأخرى مـن اجتماعيـة وتاريخية وغيرها لاعتبر بحق أول مؤسس لعلم الاقتصاد في التاريخ البشري. وجدير بالملاحظة أنه عند تعرضه للمسائل الاقتصادية فقد حاول فصلها عن الاعتبارات الدينية كما كان أول من حـاول توضـيح السـلوك الاقتصـادي للأفـراد وللجماعات.

والواقع أنه تعرض لنواحي اقتصادية مختلفـة ومتعـددة يصعب حصرها في سطور قليلة وهي ما تسمح بها دراستنا الحالية، ومن ثم فإننا سنعرض بعض مـن أهـم النـواحي الاقتصادية التي وردت في كتابات ابن خلدون والتي تتضـح فيما يلي:

١- قسم السلع إلى ضرورية مثل الغذاء (وأهمها الحنطة)، وكمالية مثل المراكب. ولقد أوضح أن الطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران التقدم كمـا أوضـح

أيضا "نسبية" هذا التقسم، فالبلد الكثير العمران يكثر فيه الترف ومن ثم تنقلب فيه السلع الكمالية الضرورية.

٢- أشار إلى أن تحديد أثمان السلع والتقلبات التي تحـدث في هذه الأثمان تتأثر بـالظروف المختلفـة للعـرض والطلب. وفي ذلك الصدد، لم يقتصر ابن خلدون علـى بحث أثر الطلب والعرض على ثمن كل سلعة على حدة بل بحث كذلك أثر اختلاف الثروة بين البلاد المختلفـة في طلب كل من تلك البلاد على أنواع السلع المختلفـة وعلى عرضها من ناحية أخرى، وأثر ذلك علـى مـا يسمى اليوم "بالمستوى العام للأسعار" وبناء عليه، فقـد أرجع ظاهرة اختلاف أسعار نفس السـلع فـي الـبلاد المختلفة إلى اختلاف الثروة بين تلك البلاد.

٣- بحث أيضا أثر اختلاف ثروة البلاد (ليس فقـط علـى الطلب والعرض، وعلى المستوى العام للأسـعار بـل أيضا) على فروع الإنتاج؟. فكلمـا زاد الطلـب علـى صناعة معينة كلما ارتفع نمو تلك الصناعة أمـا الـذي يحدد الطلب على صناعة ما أو يؤثر فيه هو ثروة البلد ودرجة تقدمه العمراني، ومن ثم فإن ثروة البلد يمكـن

أن تؤدي إلى نمو بعض الصناعات التي يزيد الطلب عليها نتيجة لنمو تلك الثورة.

٤- تعرض لبحث أهم ما يؤثر في نفقة الانتاج للسلع خاصة الحبوب، ومن أهم ما لاحظه أن بعض البلاد إذا اضطرت إلى زراعة أرض غير خصبة فإن تلك الأرض تحتاج – على عكس الأراضي الأكثر خصوبة – لنفقات خاصة لأنها تحتاج لعلاج "بأعمال ذات قيمة ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطرا فاعتبروها في سعرهم" فيزيد ثمن الحبوب في تلك البلاد نتيجة لزراعة تلك الأراضي الأقل خصوبة.

٥- قام بتحليل ما يسمى اليوم بـ "الريع" Rent، فقد لاحظ أنه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي تتكون العقارات رخيصة الثمن، ثم عندما تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي فترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران. والفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمتها عندما يزيد العمران ويرتفع ثمنها إنما يتحقق نتيجة لزيادة منفعة العقار وبالتالي زيادة ما

يعطيه من دخل، فيتولد بذلك ما يسمي اليـوم "الريـع"، وهو يؤدي إلى زيادة ثروة فئة الملاك للعقارات. وممـا تجدر إضافته في ذلك الصدد أن ابن خلدون قد أوضـح أن هذا الريع "ليس من سري المالك واكتسابه" أي ليس من مجهوده، بل هو في الواقع نتيجة تقـدم الظـروف العمرانية (وذلك ما يحدث فعـلا الآن فـي الإسـكان وخاصة فيما يتعلق بشقق وعمارات التمليك).

٦- ومن أهم إنجازات ابن خلدون الأخرى في مجال العلـم الاقتصادي هو أنه قدم مـا يمكـن تسـميته – طبقـا للإصلاحات الحديثة – "نموذجا تحليليا" لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي وقـد بنـى ذلـك النمـوذج علـى عنصرين: تزايد السكان، ومزايا تقسيم العمل.

- بالنسبة لتزايد السكان، أشار ابن خلدون إلى أن الفـرد لا يستطيع تدبير كل احتياجات معيشته بمفرده ومن هنا يجب على الأفراد التعاون معا في تـدبير احتياجاتهمـا المعيشـية المختلفة والتي لا شك أنها تزيد وتتنوع بزيادة عدد هـؤلاء الأفراد داخل هذا المجتمع وإلى كثرة أنواع الأعمـال التـي توجد في المجتمع.

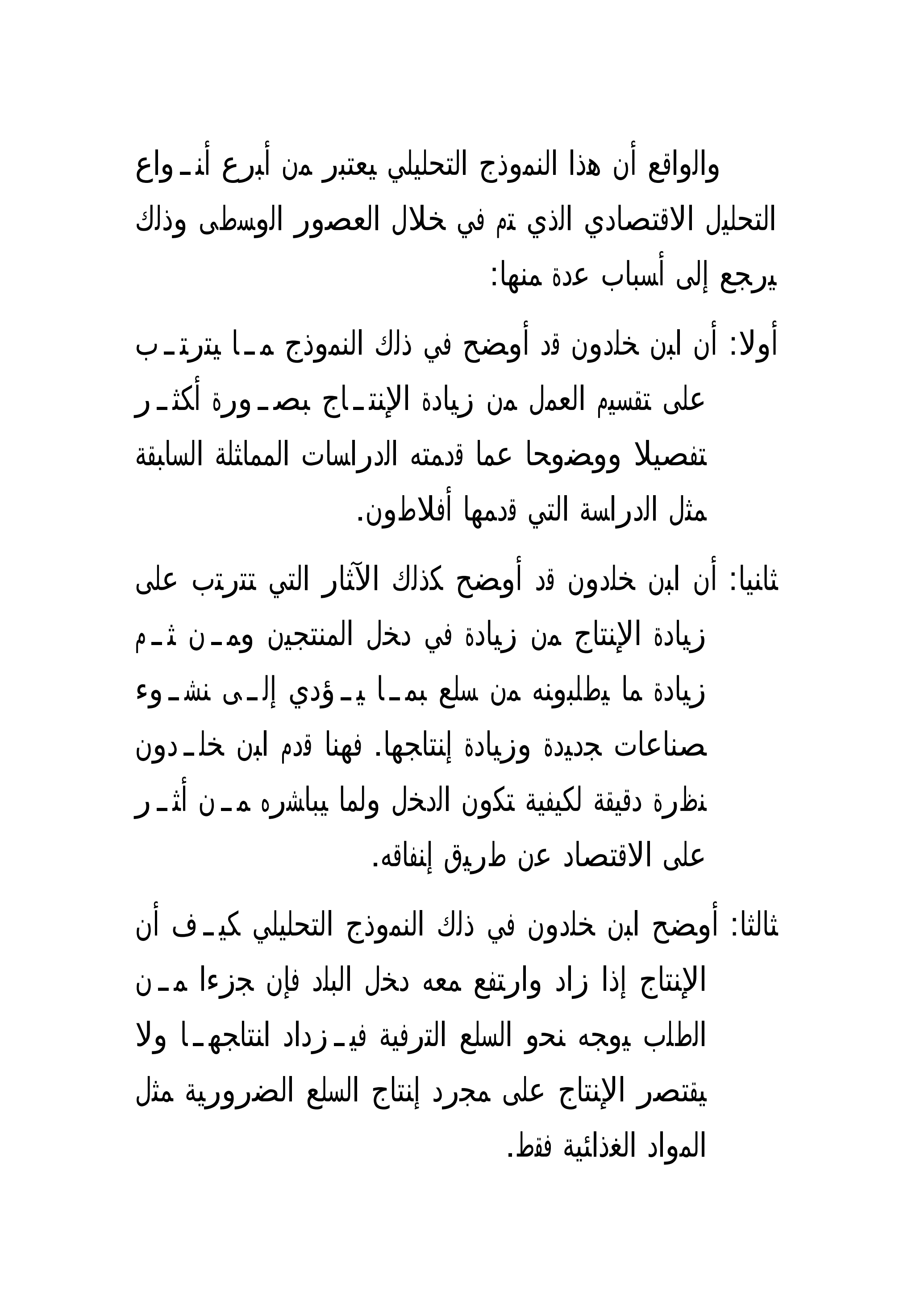
- وبالنسبة لتقسيم العمل، فقد قرر ابن خلدون أن كثـرة السكان في كل مجتمع تؤدي إلى تقسيم العمل بينهم.

ويضم ابن خلدون هذين العنصرين (تزايد السكان وتقسيم العمل) معا في تحليل واحد يتمثل في النموذج التالي:

تزايد السكان – تقسيم العمل – زيادة الإنتاج في المجتمع – زيادة المنتجات عما يشبع حاجاتهم الضرورية – توجيـه جزء من نشاطهم الانتاجي لإنتاج السلع الترفيهية والكمالية – زيادة دخول الأفراد – زيادة الطلب على السلع الترفيه – نمو صناعات جديدة – زيادة جديدة في الكسب – زيادة الطلب – زيادة ثانية في الدخل – زيادة الإنفاق مرة أخرى في سـوق الأعمال...... – زيادة في الدخل، وهكذا.

وبصورة أخرى أكثر تبسطا فإن.

زيادة السكان – تقسيم العمل – زيادة الإنتـاج – زيـادة الدخل – زيادة الطلب على السلع – نشوء صناعات جديدة – زيادة أخرى في الخل... وهكذا.



والواقع أن هذا النموذج التحليلي يعتبر من أبرع أنواع التحليل الاقتصادي الذي تم في خلال العصور الوسطى وذلك يرجع إلى أسباب عدة منها:

أولا: أن ابن خلدون قد أوضح في ذلك النموذج ما يترتب على تقسيم العمل من زيادة الإنتاج بصورة أكثر تفصيلا ووضوحا عما قدمته الدراسات المماثلة السابقة مثل الدراسة التي قدمها أفلاطون.

ثانيا: أن ابن خلدون قد أوضح كذلك الآثار التي تترتب على زيادة الإنتاج من زيادة في دخل المنتجين ومن ثم زيادة ما يطلبونه من سلع بما يؤدي إلى نشوء صناعات جديدة وزيادة إنتاجها. فهنا قدم ابن خلدون نظرة دقيقة لكيفية تكون الدخل ولما يباشره من أثر على الاقتصاد عن طريق إنفاقه.

ثالثا: أوضح ابن خلدون في ذلك النموذج التحليلي كيف أن الإنتاج إذا زاد وارتفع معه دخل البلد فإن جزءا من الطلب يوجه نحو السلع الترفية فيزداد انتاجها ولا يقتصر الإنتاج على مجرد إنتاج السلع الضرورية مثل المواد الغذائية فقط.

رابعا: (وذلك يمثل أهم ما يستحق الإشارة إليـه فـإن ابـن خلدون قد ابتع في تحليله ما نسميه اليـوم فـي علـم الاقتصاد بالطريقة الديناميكيـة Dynamic Method التي تقوم على تحليل تتابع المـؤثرات والآثـار فـي "الزمن" فتبين كيف يترتب على وجود عامل معين في بدء فترة من الفترات – حدوث آثار معينة في نهايـة تلك الفترة، ثم تبين الحالة التي تصل إليها الظاهرة في نهاية الفترة، ثم ينظر لهذه الحالة باعتباره نقطة بـدء لتغير جديد، فيدرس ما يترتب عليها في الفترة اللاحقة وهكذا فالتطور في كل فترة يوجد العوامل التي تحـدد ما يحدث في الفترة اللاحقة بحيث يربط التحليل بـين الفترات برباط سببي تحليلي.

والواقع أن هذا النوع من التحليل جعل ابن خلدون يسبق عصره سبقا كبير حيث لم تطبق تلك الطريقة بصورة علمية – كما تشير دراسات التطور الاقتصـادي – إلا منـذ سـنة ١٩٣٧م حيث تم ذلك على يد بعض الكتاب السويديين مـن خلفاء تلاميذ الاقتصادي "ويكسل" K., Wicksell (لمزيد من التفاصيل، ارجع إلى : عبد الرحمن يسري، ٨٨ آ. آشـتور،

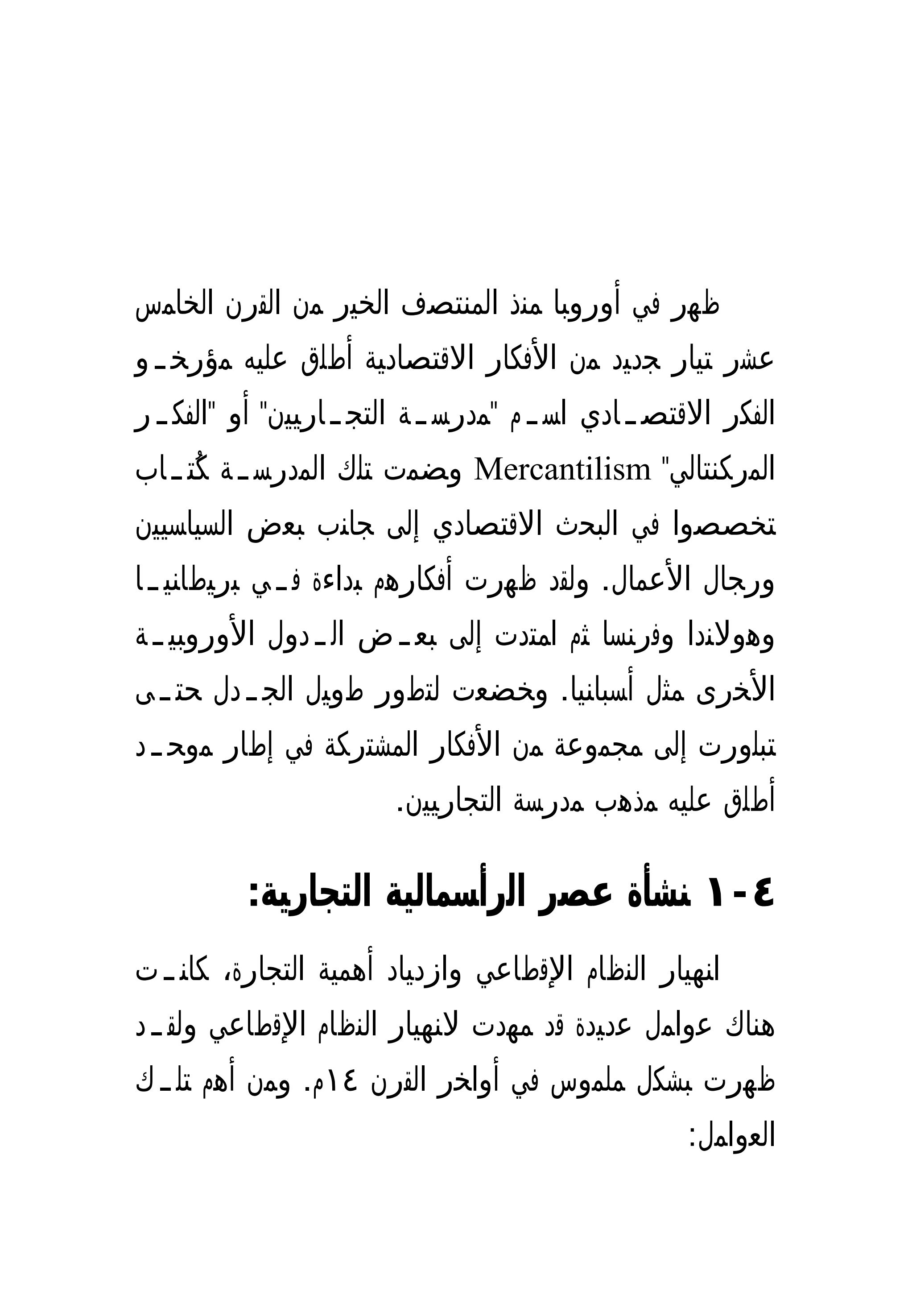
٨٥ عاصم الدسوقي، ٨١، محمد دويـدار، بـدون تـاريخ، الفارابي، بدون تاريخ، محمد لبيب شقير، بدون تاريخ).

الباب الرابع

الرأسمالية التجارية

ومدرسة التجاريين

منتصف القرن١٥–منتصف القرن ١٨



ظهر في أوروبا منذ المنتصف الخير من القرن الخامس عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم "مدرسة التجاريين" أو "الفكر المركنتالي" Mercantilism وضمت تلك المدرسة كُتاب تخصصوا في البحث الاقتصادي إلى جانب بعض السياسيين ورجال الأعمال. ولقد ظهرت أفكارهم بداءة في بريطانيا وهولاندا وفرنسا ثم امتدت إلى بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل أسبانيا. وخضعت لتطور طويل الجدل حتى تبلورت إلى مجموعة من الأفكار المشتركة في إطار موحد أطلق عليه مذهب مدرسة التجاريين.

٤-١ نشأة عصر الرأسمالية التجارية:

انهيار النظام الإقطاعي وازدياد أهمية التجارة، كانت هناك عوامل عديدة قد مهدت لانهيار النظام الإقطاعي ولقد ظهرت بشكل ملموس في أواخر القرن ١٤م. ومن أهم تلك العوامل:

١- هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات إلى المدن حيث كان يتركز الصناع والتجار. وكان هروبهم هذا هو العامل الداخلي الرئيسي وراء انهيار نظام الإقطاع. حيث كان رقيق الأرض يمثلون القاعدة الهرمية العريضة للنظام الإقطاعي).

٢- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي (الذي كان متقدما اقتصاديا وقتها) في أعقاب الحروب الصليبية، واكتشاف طريق مواصلات بحرية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح)، واكتشاف العالم كولومبس Colombus للقارة الأمريكية (١٤٩٣م) التي كانت غنية بالذهب والفضة – كل ذلك ساهم في ازدياد أهمية التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى وزيادة ثراء طبقة التجار وزيادة نشاطهم التجاري والمالي داخل بلادهم مما ساهم بدوره في تفتيت قوة النظام الإقطاعي الباقية حيث سعى التجاريون (الذين كان نفوذهم يتزايد تدريجيا) إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين.

ولقد صاحب تلك التغييرات ظاهرة (تزايد تدفق الذهب والفضة إلى أوروبا وعلى الأخص أسبانيا والبرتغال (اللتـان اكتشافات أمريكا)، وانجلترا وفرنسا وإيطاليا (التـي كانـت أكثر تقدما من الدول الأوروبية الأخرى ومن ثم كان يزيـد طلب الدول الأخرى على منتجاتها. ولقد أدت تلك الظـاهرة (تدفق الذهب والفضة) بدورها إلى ارتفاع عام في الأسـعار خلال القرن ١٦ فتميزت تلك الفترة بما يعرف باسم "ثـورة الأسعار" Price Revolution.

٣- ظهـور مـا يسـمى بـ ـ "حركـة النهضـة" Renaissance حيث التقت مصالح التجـار مـع الملوك في القضاء على أسياد الإقطـاع فتعـاونوا على تحقيق ذلك (فقد تمثلت مصلحة التجاريين في زيادة استقلال مدنهم عن أمراء الإقطـاع، بينمـا كانت مصلحة الملوك تتمثل فـي تـدعيم ملكهـم والقضاء على سلطات هؤلاء الأمراء). وكنتيجـة لهذا التعاون بين التجاريين والأمراء تـم القضـاء على سلطات أمراء الإقطاع في المناطق المختلفـة وتحرير المدن الأوروبية من سـيطرتهم تـدريجيا

وظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تخضـع لسلطة مركزية واحدة يرأسا حاكم واحد هو الملك وتتميز بمصالحها المستقلة عن بقية الدول الأخرى.

٤- ولقد التجأ التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة ممـا أدى إلى ظهور طبقة هي طبقة "العمال".

ومما هو جدير بالذكر أن ذلـك النظـام بعـد أن اتضحت معالمه في النصف الثاني من القرن الخـامس عشر سمى باسم "النظـام الرأسـمالي" ولمـا كانـت (التجارة) هي النشاط الرئيسي لهذا النظام بينما كانـت (الصناعة) تابعة للتجارة وفي خدمتها، لذا فقـد أطلـق على (رأسمالية) هذه الفترة (الرأسمالية التجارية". نظرا لأن الرأسمالية التجارية هـذه قـد اقترنـت بوضـع التنظيمات التي تكفل تحقيق أكبر ربح ممكن للتجار فقد نعتت تلك الرأسمالية التجارية أيضا بـ ـ "الرأسـمالية التنظيميـة" Réglementaire Capitalisme وذلـك تمييزا لها عن الرأسمالية (الصناعية) التي ظهرت بعـد ذلك والتي كانت تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدولة. ولقد استمرت "الرأسـمالية التجاريـة" أو

"الرأسمالية التنظيمية" إلى منتصف القرن الثامن عشـر حيث حلت محلها الرأسمالية الصناعية كمـا سنوضـح ذلك في حينه.

٤-٢ أسس الفكر الاقتصادي للتجاريين (المركنتاليين):

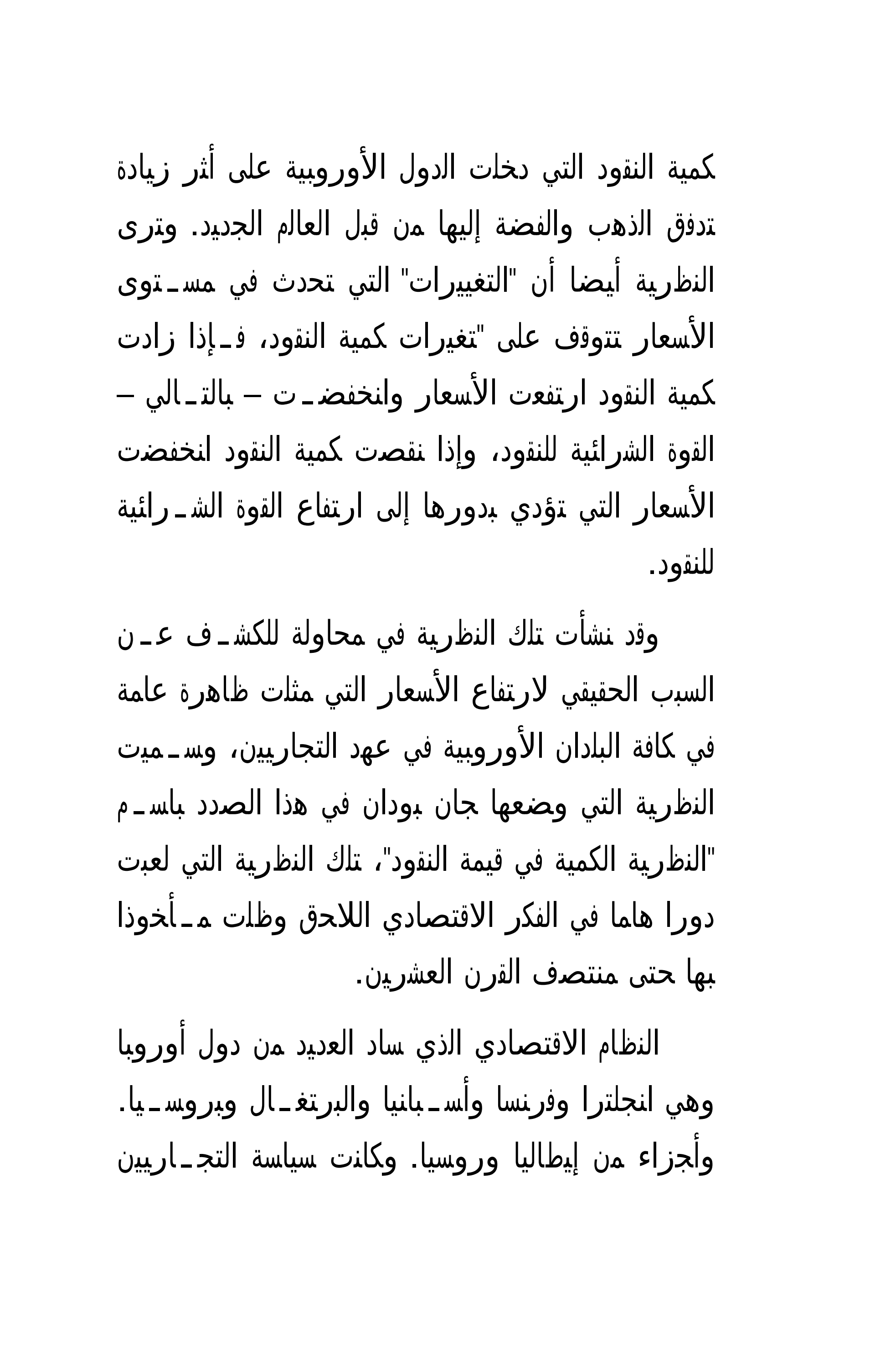
لم يتميز فكر التجاريين بالتحليل الاقتصادي الواسع أو المتعمق، لكنهم حـاولوا تحديـد بعـض الظـواهر الاقتصادية من خلال إيجاد إجابـات حـول تسـاؤلات مختلفة من أهمها: ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ وكيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المختلفـة علـى مستوى العالم كله؟ وما هو سب ارتفاع مستوى الأسعار الذي كان يمثل ظاهرة عامة في بلاد أوروبا؟ وما هـو الأثر المتوقع لتلك الظاهرة من الارتفاع؟ وللإجابة على تلك الأسئلة قدم التجاريون بعض الأفكار التـي تكـون فلسفتهم العامة والتي تتلخص في الآتي:

١- يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن يكون الهدف مـن النظام الاقتصادي هو تحقيق تلك القوة ولهذا فقد سيمت نظرية التجاريين بنظرية "الاقتصاد للقوة".

٢- الثورة هي أهم ما يحقق قوة الدولة وتقدمها الاقتصـادي – لذلك يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثورتها لتحقيق تلك القوة، ويكون ذلك على أساس السعي لزيادة ما تملكـه من معادن نفيسة وعلى وجه خاص من الذهب والفضة.

٣- اعتبر التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة، ومـن ثم فإنهم يرون أن ما تكسبه دولة من الدول مـن هـذه الثورة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، لذا فقد دعى التجاريون في كل بلد بأن يسـعى بلـدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى. ومن هنـا نلاحـظ أن نظـريتهم تتسـم بـالطبع الـوطني والاستعماري في نفس الوقت.

٤- نظريتهم الكميـة فـي قيمـة النقـود La Théeorie quantitative de la monnaie، ولقد وضع أسـس تلك النظرية جان بـودان Jean Bedin عـام ١٥٦٨م حيث أشار إلى أن ارتفاع الأسعار إنما يرجع إلى زيادة



كمية النقود التي دخلت الدول الأوروبية على أثر زيادة تدفق الذهب والفضة إليها من قبل العالم الجديد. وترى النظرية أيضا أن "التغييرات" التي تحدث في مسـتوى الأسعار تتوقف على "تغيرات كمية النقود، فـإذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضـت – بالتـالي – القوة الشرائية للنقود، وإذا نقصت كمية النقود انخفضت الأسعار التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع القوة الشـرائية للنقود.

وقد نشأت تلك النظرية في محاولة للكشـف عـن السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار التي مثلت ظاهرة عامة في كافة البلدان الأوروبية في عهد التجاريين، وسـميت النظرية التي وضعها جان بودان في هذا الصدد باسـم "النظرية الكمية في قيمة النقود"، تلك النظرية التي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق وظلت مـأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

النظام الاقتصادي الذي ساد العديد من دول أوروبا وهي انجلترا وفرنسا وأسـبانيا والبرتغـال وبروسـيا. وأجزاء من إيطاليا وروسيا. وكانت سياسة التجـاريين

تقوم على (تدخل الدولـة فـي كـل جوانـب النظـام الاقتصادي) اتقاء لتضارب المصالح الشخصية بعضـها بعض على اعتبار أن تدخل الدولة – فـي نظـرهم – يؤدي إلى تحقيق التوافق والانسجام) بين أوجه النشـاط الاقتصادي الذي يساهم بفاعلية في تحقيق الثروة القومية التي تكفل – في نظرهم – تحقيق قوة الدولة.

وفيما يل أهم مكونات سياسة التجاريين فيما يتعلق بالمعـادن النفيسـة والميـزان التجـاري والزراعـة والصناعة.

٤-٣-١ سياسة التجاريين في نواحي المعادن النفيسة:

اعتبر التجاريون المعادن النفيسـة وخاصـة الـذهب والفضة الثروة الحقيقية والوسيلة الوحيدة لتحقيق قوة الدولـة في الميدان الدولي، حيث يمكن استخدام تلك المعادن النفيسة في الحصول على حاجاتها من سلع حربيـة ومـواد أوليـة وغيرها، لذا فقد كان الهدف الأساسي للسياسة التجارية هـو الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسـة مـن الـذهب

والفضة. ولتحقيق ذلك الهدف الجـوهري دعـت السياسـة التجارية إلى استغلال كل الذهب والفضة من مناجم الدولـة، فإذا لم تتوافر لديها مناجم لتلك المعادن النفيسـة أو إذا لـم تتوافر لدى الدولة الكميات الكافية من تلـك المعـادن فقـد شجعت سياسة التجاريين الدولة على الحصـول علـى مـا تحتاجه من معادن نفيسة من الخارج بالقوة (أي عن طريـق الاستيلاء على المناطق الغنيه بها) أو عن طريق التوسع في التجارة الخارجية القائمة على زيادة الصادرات (لاسـتجلاب تلك المعادن إلى داخل الدولة) والحد من الواردات (للإقـلال من المتسرب من تلك المعادن إلى خارج الدولة). وإذا كـان ذلك "المبدأ العام لسياسة التجاريين، فقـد كانـت السياسـات المطبقة لتحقيق ذلك المبدأ تختلف من دولـة أوروبيـة إلـى أخرى. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسـات التـي طبقت في هذا الصدد وهي: السياسة الأسـبانية، والسياسـة الفرنسية والسياسة الإنجليزية.

١- السياسة الأسبانية: وتعرف باسم (السياسة المعدنية) Le bulliomisme

وتقوم على الحصول الذهب والفضة من المستعمرة بطريـق مباشر – أي باستغلال أسبانيا لمناجم الذهب والفضـة من المستعمرات التي كانت تابعة لها آنذاك.

٢- السياسة الفرنسية: وتعرف باسم (السياسـة الصـناعية) L'Industrialisme وتنسب تلك السياسة عادة إلـى الوزير الفرنسي كـولبير حيـث يمكـن أن تـدعى كولبيرتيزم Colbertisme الذي قام بتطبيقها – وتقوم على الحصول على الذهب والفضة عن طريق زيـادة صادرات فرنسا علـى وارداتهـا علـى أن تكـون الصادرات من المنتجـات الصـناعية وليسـت مـن الحاصلات الزراعية. ولقـد تـم تفضـيل التصـدير الصناعي على الزراعي لأن المنتجات الصناعية تكون في الغالب قيمتها أكبر من قيمة المنتجات الزراعية – إذا ما تساوى حجميهما – كما أن الصناعة لا تخضـع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثلما يحدث في الزراعة وبالتالي فانه يمكن التحكم بسهولة أكثر نسبيا في كميات المنتجات الصناعية عن كميات المنتجـات الزراعية.

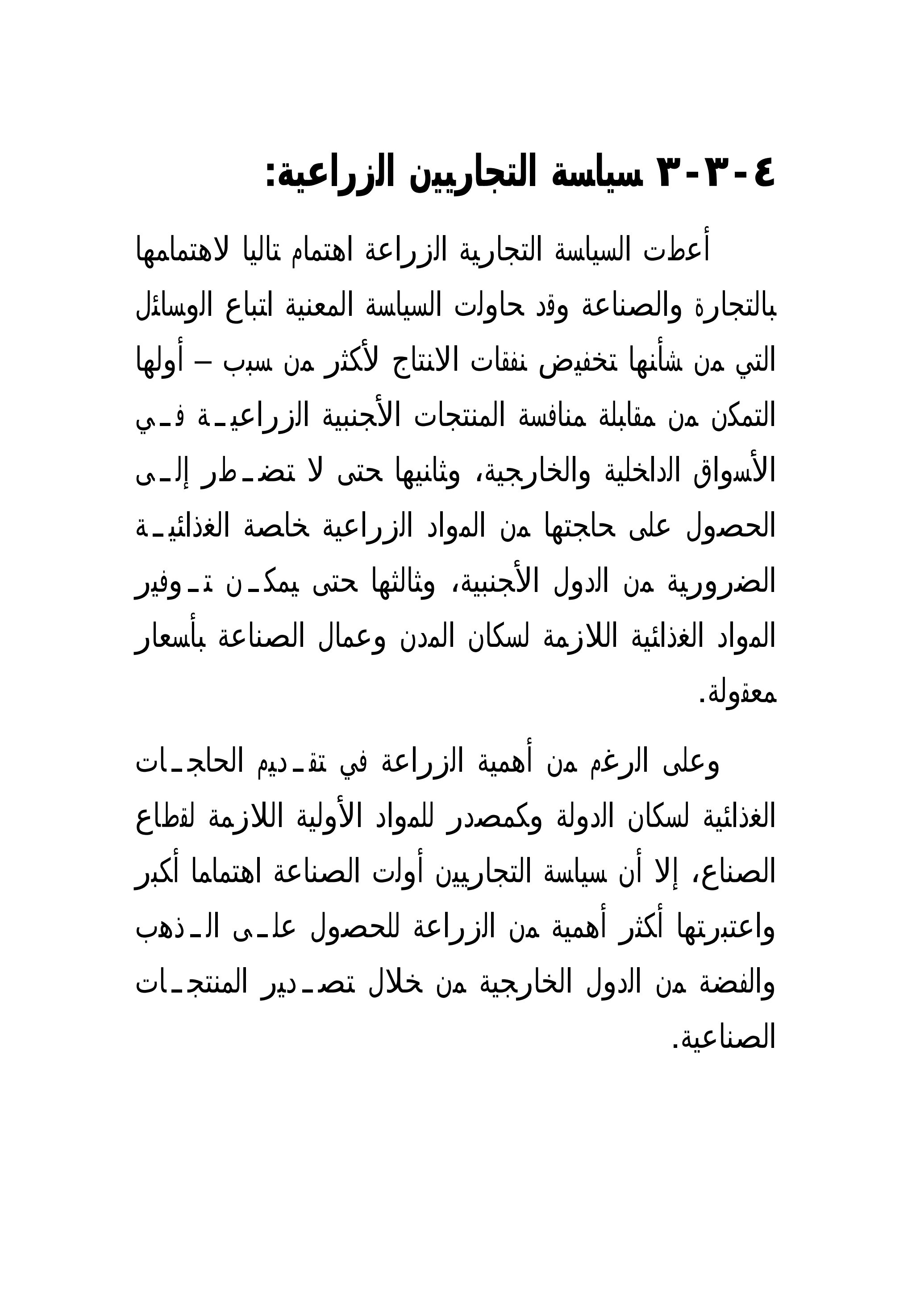
٣- السياسة الإنجليزية وتعرف باسـم "السياسـة التجاريـة" Commercialisme

وتقوم على الحصول على الذهب والفضة من الخـارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلدان المختلفة وقـد سـاعد انجلترا على تطبيق تلك السياسة أسطولها التجـاري الـذي تميزت به على الدول الأخرى.

٤-٣-٢ سياسة التجاريين في الميزان التجاري:

والميزان التجاري هو حساب يوضح صادرات الدولـة ووارداتها المنظورة خلال فترة هي في العـادة سـنة. فـإذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات فإن ذلـك يعنـي زيادة الإيرادات على المدفوعات الذي يعني وجود فائض في الذهب والفضة التي تحصل عليهمـا الدولـة مـن الـدول الأخرى. أما إذا انخفضت قيمـة الصـادرات عـن قيمـة الواردات فإن ذلك يعني أن الميزان التجاري للدولة قد حقـق عجزا في الذهب والفضة نتيجة تسربهما إلى الخارج بسـبب زيادة قيمة الواردات. وبناء على ذلك، فقد اعتبـر الميـزان

التجاري "ميزان القوى". ولقد دعت سياسة التجاريين إلى أن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل "ميزانهـا التجـاري" مـع الخارج في مصلحتها ذلك بتحقيق فائض إيجابي من الـذهب والفضة في ذلك الميزان فإن ذلـك سـيجعل الدولـة غنيـة وبالتالي تصبح قوية ويمكنها تنفيـذ المشـروعات المختلفـة وإنتاج ما تحتاج إليه من سلع استهلاكية وحربيـة وغيرهـا. وعلى الرغم من العمل بالميزان التجاري حتـى الآن إلا أن اعتباره "ميزان للقوى" ووسيلة للحكم على المركز الاقتصادي لدولة تجاه الدول الأخرى لا يعتبر معيارا كافيا خاصة بعـد أن ظهر ما يسمى "الميزان الحسابي" أو "ميزان المدفوعات" الذي يشمل ليس فقط الصادرات والواردات المنظورة ولكـن أيضا الصادرات الواردات غير المنظورة إلى جانب الأرباح والفوائد ومن ثم يمكن اعتبار ميزان المدفوعات معيارا أقوى من الميزان التجاري كمؤشر للحكم على المركز الاقتصادي للدولة.



٤-٣-٣ سياسة التجاريين الزراعية:

أعطت السياسة التجارية الزراعة اهتمام تاليا لاهتمامها بالتجارة والصناعة وقد حاولت السياسة المعنية اتباع الوسائل التي من شأنها تخفيض نفقات الانتاج لأكثر من سبب – أولها التمكن من مقابلة منافسة المنتجات الأجنبية الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية، وثانيها حتى لا تضطر إلى الحصول على حاجتها من المواد الزراعية خاصة الغذائية الضرورية من الدول الأجنبية، وثالثها حتى يمكن توفير المواد الغذائية اللازمة لسكان المدن وعمال الصناعة بأسعار معقولة.

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في تقديم الحاجات الغذائية لسكان الدولة وكمصدر للمواد الأولية اللازمة لقطاع الصناع، إلا أن سياسة التجاريين أولت الصناعة اهتماما أكبر واعتبرتها أكثر أهمية من الزراعة للحصول على الذهب والفضة من الدول الخارجية من خلال تصدير المنتجات الصناعية.

٤-٣-٤ سياسة التجاريين الصناعية:

كما ذكرنا من قبل، فقد أولت سياسة التجاريين قطـاع الصناعة اهتماما كبيرا بعد قطاع التجارة كمصدر لاجتـذاب المعادن النفيسة إلى داخل البلاد. ولقد قامت سياسة التجاريين الصناعية على تشجيع وتدعيم الصناعة بوسائل متعددة نذكر منها:

١- استخدام الضرائب الجمركية على المنتجـات الأجنبيـة لحماية المنتجات الوطنية من فوارق الأسعار.

٢- تحريم تصدير المواد الأولية المحلية (إلا بعد تصـنيعها) وتشجيع استيراد المواد الأولية اللازمـة للتصـنيع مـن الخارج. حيث أن زيادة حجم المعـروض مـن المـواد الأولية في الدولة يصاحبه عادة زيـادة انخفـاض فـي أسعارها مما يؤدي إلى زياد الانتاج الصناعي وغيره.

٣- تحريم تصدير العدد والآلات الصناعية وتحريم هجـرة العمالة الماهرة وفي نفس الوقت كان يسـتهدف تشـجيع استيراد العدد والآلات الصـناعية واسـتقطاب العمـال الماهرة من الخارج. وكان الهدف من ذلك تحقيق تفـوق

المنتجات المحلية على المنتجـات الأجنبيـة بالاسـتعانة بأفضل وسائل تكنولوجية وانتاجية ممكنة ومتوافرة فـي الداخل والخارج معا.

٤- اتباع سياسة الإعفاء الجمركي للصناعة المحلية أو تقديم إعانات مالية لها أو منحها حق الاحتكار الكامل للسـوق. وذلك لإتاحة بيع المنتجات المحلية بأسعار أقل من أسعار المنتجات المثيلة الخارج ولحمايتها من تلك الصـناعات المنافسة.

٥- تدخل الحكومة في شئون الإنتـاج الصـناعي ووضـع مواصفات معينة للمنتجات تتماشى مع حاجات الأسـواق الأجنبية بحيث يلتزم باتباعها وبتحقيقها المنـتج المحلـي وذلك تشجيعا للزيادة الفعلية للصادرات إلى الخارج.

٦- قيام الدولة أحيانا بإدارة المنشـآت الصـناعية بنفسـها ولحسابها الخاص مثلما حدث في فرنسا. وذلك ضـمانا لتحقيق السياسات الصناعية وفقًا للخطة القومية المسبقة.

٧- استيراد بعض المنتجات من المستعمرات التابعـة لهـا بأسعار بخسة ثم إعادة بيعها بأسـعار مرتفعـة للسـوق

الأوروبي مما يتيح لتلك الدول تحقيق فائض من الذهب والفضة كما هو مستهدف دائما. وهي هنا تشبه تاجر التجزئة حيث تعتبر مستعمراتها تجار جملة بالإكراه.

٤-٤ الفكر التجاري وعلاقته بالفكر المعاصر:

الواقع أن أفكار التجاريين لم يقض عليها تماما بانقضاء عهدهم،فقد امتدحهم كينز في كتابه "النظرية العامة" عام ١٩٣٦ وأوضح أن رأيهما في ضرورة زيادة كمية الذهب والفضة في البلاد لم تكن من السذاجة بالقدر الذي تصوره البعض، فهو يرى أن زيادة كمية النقود في الداخل كان يترتب عليها انخفاض سعر الفائدة وكان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ومن ثم إلى زيادة مستوى التشغيل وخفض مستوى البطالة.

أما عن السياسات التي نصح بها التجاريون فقد تجدد الأخذ بها منذ أزمة عام ١٩٢٩ حيث أخذت الدول جميعها تعمل على الحصول على فائض إيجابي – ولكن في موازين المدفوعات – ولذلك فقد عملت على اتباع الوسائل التي من شأنها زيادة الصادرات وخفض الواردات.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بعـض الـدول الحديثـة مازالت تطبق طرق الرقابة على الصرف التي كانت تطبـق في بعض الدول الأوروبية التي كانت تتبع سياسة التجاريين مثل أسبانيا.

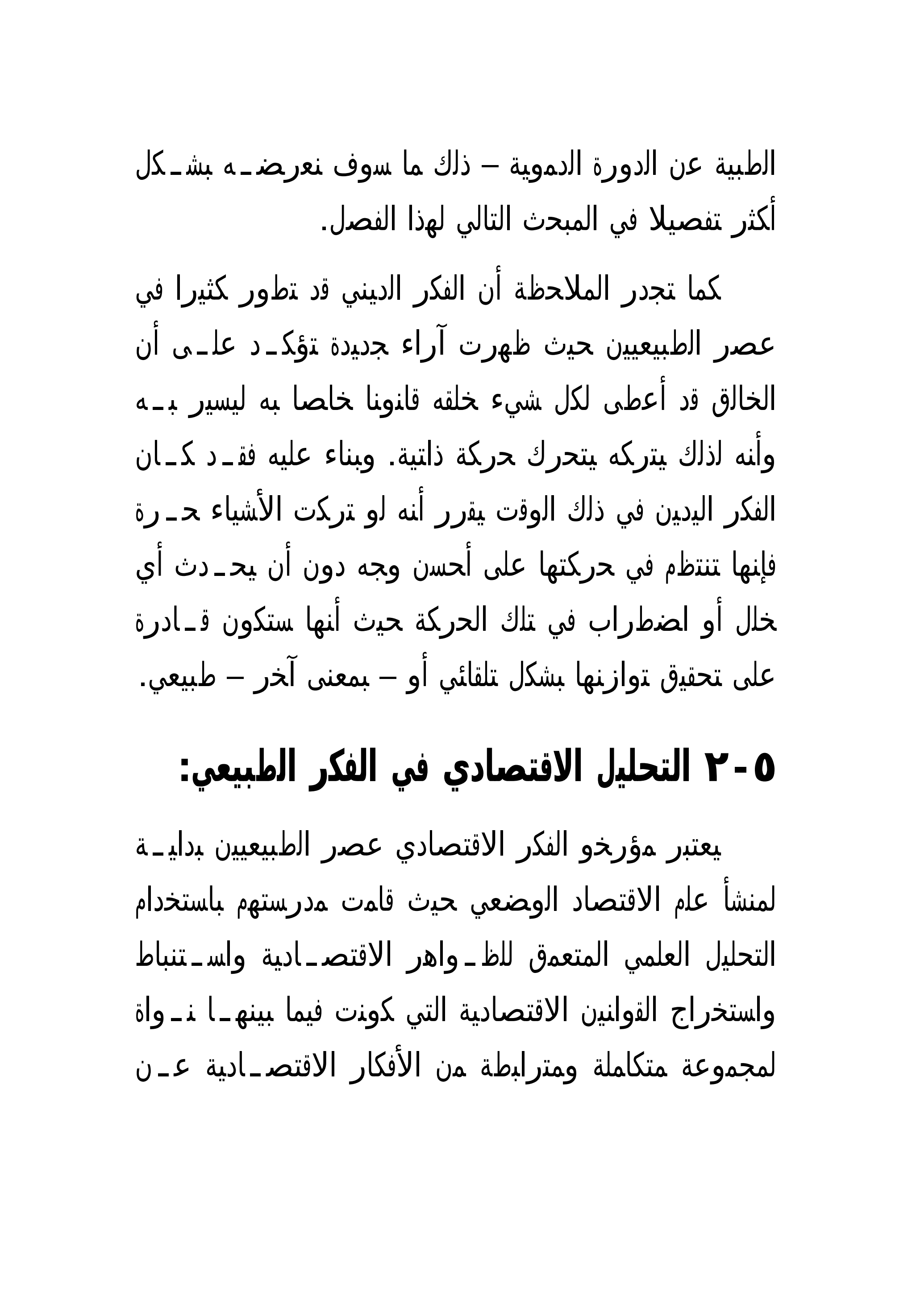
(لمزيد من التفاصيل حول مدرسة التجاريين وسياساتهم ارجع: لبيب شقير، بدون تاريخ، ص ص٩٧ – ١٠٧، عبـد الرحمن يسـري، ٨٧، ص.ص ١٤٤، ١٤٥، عبـد النعـيم مبارك، ٨١، أجزاء متفرقة).

الباب الخامس

(مدرسة الطبيعيين
ونشأة علم الاقتصاد)

ومن هذا المنطلق قرر الطبيعيون مبدأ هاما وهو وجوب ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجه تلقائيا نحو التوازن الطبيعـي. وبناء عليه، ينادى الطبيعيون بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبررين ذلك بأن العيوب التـي لوحظـت على التنظيمات الاقتصادية إنما ترجع أساسـاً إلـى الجهـل بالقوانين الطبيعية وإلى تدخل الدولة في الشئون الاقتصـادية وفقا لسياسة التجاريين.

وجدير بالذكر أن فكر الطبيعيين جاء متـأثرا بالتقـدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلـك والأحيـاء والطبيعة (مثل اكتشاف نيوتن لقوانين الجاذبيـة، واكتشـاف الدورة الدموية في العلوم الطبية) حيث تأكـد مـن خـلال الاكتشافات التي تمت في علوم هذا العصر أن لكل ظـاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيهـا. ومـن المتمثلة على تأثر فكر الطبيعيين بتلك الاكتشافات العلمية أن كيناى عند صياغته للجدول الاقتصادي كان متأثرا بمعلوماته



الطبية عن الدورة الدموية – ذلك ما سوف نعرضه بشكل أكثر تفصيلا في المبحث التالي لهذا الفصل.

كما تجدر الملاحظة أن الفكر الديني قد تطور كثيرا في عصر الطبيعيين حيث ظهرت آراء جديدة تؤكد على أن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه قانونا خاصا به ليسير به وأنه لذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية. وبناء عليه فقد كان الفكر اليدين في ذلك الوقت يقرر أنه لو تركت الأشياء حرة فإنها تنتظم في حركتها على أحسن وجه دون أن يحدث أي خلل أو اضطراب في تلك الحركة حيث أنها ستكون قادرة على تحقيق توازنها بشكل تلقائي أو – بمعنى آخر – طبيعي.

٥-٢ التحليل الاقتصادي في الفكر الطبيعي:

يعتبر مؤرخو الفكر الاقتصادي عصر الطبيعيين بداية لمنشأ علم الاقتصاد الوضعي حيث قامت مدرستهم باستخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستنباط واستخراج القوانين الاقتصادية التي كونت فيما بينها نواة لمجموعة متكاملة ومترابطة من الأفكار الاقتصادية عن

طريق بحث منظم للظواهر الاقتصادية. وفيما يلي أهـم مـا ورد في مدرسة الطبيعيين من أفكار اقتصادية:

١- اعتبار الأرض كمصدر للثروة: فخلافا لرأي التجاريين الذين يعتبرون ثروة الدولة التي تحقـق لهـا قوتهـا الاقتصادية تتمثل في ما تملكه من ذهب وفضة وبقيـة المعادن النفيسة – نجد أن الطبيعيين يعتبرون الطبيعة ممثلة في "الأرض" هي المصدر الوحيد لثروة الدولة. ولقد ترتب على هذا الاعتقاد للطبيعيين ظهـور رأي جديد فيما يخص الدخل، فطالما أن مصدر الثروة هو الطبيعة فإن النشاط الاقتصادي المنتج مـن المـوارد الطبيعية فقط بينما تعتبر نواحي الأنشطة الأخرى مثل الصناعة والمنتجات أنشطة غير منتجة.

٢- نظرية المنتج الصافي (الثروة والإنتاج) : وبناء علـى الفكرة الأساسية للطبيعيين فإن سيادة الطبيعة واعتبار الأرض العنصر الوحيد للانتاج فقد اعتبرت الزراعـة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجـا صـافيا بمعنى أن التي تنتج من الزراعة تزيد من الثـورة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي أن المنتج

أكبر من المستخدم . أما الصناعة فيـرى الطبيعيـون أنها لا تعطي إنتاجا صافيا وذلك بمعنى أن قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوي قيمة ما يستهلكه في سبيل هذا الإنتاج، أي أن المنتج يساوي المستخدم.

ويتضح من ذلك معنى "المنتج الصـافي" وفقـا لـرأي الطبيعيين فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحا منها الثورة المستهلكة في العملية الإنتاجية – فإذا كان الفرق موجبا فـإن النشاط يعتبر منتجا (أي أنه يخلق إنتاجا صافيا) أما إذا كانت الثورة المنتجة تساوي الثروة المستهكلة في العملية الإنتاجية أن النشاط يعتبر عقيما (غير منتج).

وبينما يعتبر التجاريون "التجار" هـم الطبقـة الوحيـدة المنتجة (استنادا إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنـتج الأساسي في اكتساب الدخل القومي، فقد اعتبر الطبيعيون أن "المزارعين" هم الطبقة الوحيدة المنتجـة (اسـتنادا إلـى أن عنصر الأرض التي علم عليها المزارعون هـي العنصـر الوحيد المنتج أي الذي يعطي إنتاجا صافيا).

٣-الجدول الاقتصادي وتوضيح الدورة الاقتصادية:

يعتبر الجدول الاقتصادي الذي ابتدعـه "كينـاى" أول محاولة علمية لتحديد وتصوير كيفية حدوث التدفقات الدائرية التلقائية للناتج الصافي (الدخل القومي) بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. (أما عن "كياني" فيعد رائدا لمدرسة الطبيعيين، ولد عام ١٦٩٤ وتوفى عام ١٧٧٤م، وقد كان طبيبا لمـدى دي بمبادور ثم للويس الخامس عشر في البلاط الملكي الفرنسي، ونشر عدة أبحاث في الطب ولكنه عندما بلغ من العمر الثانية والستين بدأ في الاهتمام بالمسائل الاقتصادية وظهـر هـذا الاهتمام في صورة نشرة بعض مقالات عن الحبـوب (فـي عامي ١٧٥٦ و ١٧٥٧م) ثم نشر أهم كتبه الاقتصادية فـي عام ١٧٥٨ والذي كان عنوانـه "الجـدول الاقتصـادي" – Tableau Economic لقد تأثر كيناي عند وضعه للجـدول الاقتصادي بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية التي توضـح أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة منتظمة وأنه لو حدث اختلال في هذه الحركة فإن الجسم يتعرض للاضـطرابات. وقد تصور كيناى أن النظام الاقتصادي يشبه الجسـم تمامـا وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم.

وبناء على ذلك حاول كيناى أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي فتصور أن الناتج الصافي (الدخل القومي) يتدفق بين قطاعات الاقتصاد القومي في شكل تدفقات دائرية تلقائية. وبكلمات أخرى، أن عملية التبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل دولة ما يتم في شكل – أو على أساس – تدفقات دائرية تلقائية للناتج الصافي (الدخل القومي). وبناء على ذلك تتلخص فكرة الجدول الاقتصادي التي ابتدعها كيناى فيما يلي:

إن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع منتجيها وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائيا، ومن ثم فإن أي اختلال يمكن أن يتعرض له يكون صادرا من خارج النظام الاقتصادي.

وفي نموذجه عن الجدول الاقتصادي، يقسم كيناى المجتمع إلى ثلاث: المزارعين والملاك والصناع. ويفترض أن السلع تدور بين تلك الطبقات الثلاث في شكل جدول اقتصادي على النحو التالي:

جدول (١)

الجدول الاقتصادي لكيناى

الي	المزارعين	الملاك	الصناع	المجموع
المزارعين	-	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
الملاك	١٠٠٠	-	١٠٠٠	٢٠٠٠
الصناع	٢٠٠٠	-	-	٢٠٠٠
المجموع	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

ويمكن توضيح آلية عمل الجدول الاقتصادي لكنياى في الخطوات المرحلية التالية:

أ- بافتراض أن طبقة المزارعين أنتجت ما قيمته ٥٠٠٠ فرنك، وأنها قد استهلكت في عملية الإنتاج ٢٠٠٠ فرنك يصبح المنتج الصافي مساويا للفرق بين ما أنتجته وقيمة ما استهلكته وهو ٣٠٠٠ فرنك. وهذا المنتج الصافي يمثل بلغة الاقتصاد الدخل القومي. هذا المنتج تستخدمه طبقة المزارعين في دفع إيجار الأرض إلى طبقة الملاك، وفي شراء سلع مصنعة من طبقة الصناع. وبناء عليه فإن المنتج الصافي يتوزع بين هاتين الطبقتين – ولنفترض أن هذا المبلغ قد تم توزيعه

بين الطبقتين كالآتي : ٢٠٠٠ فرنك لطبقة الملاك، و١٠٠٠ فرنك لطبقة الصناع.

ب- بالنسبة للدخل الذي حصلت عليه طبقة الملاك، يفترض أنه يستخدم في شراء سلع زراعية من المزارعين وسلع صناعية من الصناع. وعلى ذلك يتوزع دخل الملاك (٢٠٠٠ فرنك) يتوزع بين طبقتي المزارعين والصناع. ويفترض أن هذا المبلغ قد تم توزيعه كالآتي: ١٠٠٠ فرنك للصناع و١٠٠٠ فرنك للمزارعين.

جـ- وفيما يتعلق بالدخل الذي حصل عليه الصناع، نجد أنه أصبح ٢٠٠٠ فرنك – منها ١٠٠٠ فرنك قد حصلوا عليها من المزارعين و ١٠٠٠ فرنك من الملاك. ويفترض أن هؤلاء الصناع يستخدمون هذا الدخل من شراء سلع زراعية من طبقة المزارعين وذلك يعني أن طبقة الصناع سيدفعون كل ما حصلوا عليه من دخل (٢٠٠٠ فرنك) إلى المزارعين.

د- وبناء على ما تقدم نجد أن طبقة المزارعين تسترد في النهاية كل مبلغ الـ ٣٠٠٠ فرنك من الذي قدمته مسبقا

إلى طبقتي الملاك والصناع حيث أنها قد حصلت على ١٠٠٠ فرنك من الملاك وعلى ٢٠٠٠ فرنك من الصناع وبذلك تتم الدورة الاقتصادية أو بمعنى آخر فإن كل الدخل يؤول في النهاية – بعد أن يدور في الجسد الاقتصادي – إلى طبقة المزارعين. ويتضح من الجدول أن المنتجات التي تعتبر في نفس الوقت دخولا تمر بدورة كاملة تبدأ من المزارع وتنتهي بالمزارع.

ويلاحظ من العرض السـابق أن الجـدول الاقتصـادي لكيناى يركز على العلاقات بين الطبقات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع ولكنه لا يتعرض لدورة السلع داخل كل طبقـة من تلك الطبقات (كدورة السلع بين المزارعين مثلا).

ويعتبر ذلك الجدول أهم مساهمة قدمها الطبيعيون إلـى الفكر الاقتصادي حيث نجح في إدخال فكرة التـداخل بـين الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي ويقابل هذا الجدول فـي الفكر الحديث جدول الناتج/ المستخدم Input /Output الذي وضعه ليونتيف والذي يعتبر بدوره مـن الأدوات التحليليـة الهامة في الفكر الاقتصادي الحديث كمـا أنـه يعتبـر مـن الأدوات الرئيسية التي تستخدم في عمليات التخطـيط حيـث

يحاول في ذلك الجدول أن يكشف عن أثر التغيرات في نشاط قطاع معين على باقي القطاعـات وبالتـالي علـى النظـام الاقتصادي في مجموعه.

٤- نظرية الطبيعيين في الضريبة:

على اعتبار أن الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد فقد نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة علـى ضـريبة واحـدة Impôt Unique تفرض على الزراعة وذلك بحيث تفرض تلك الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين.

ويرفض الطبيعيون فرض الضرائب المتعـددة علـى أساس أنه لو فرضت ضرائب أخرى على الصناع والمـلاك فإنها يدفعونها ولكنهم ينقلون عبئها بعد ذلك للزراع (وذلـك برفع قيمة إيجار الأرض على المزارعين المستخدمين لهـا) وكذلك الحال بالنسبة للصناع، ومن ثم فإن المزارعين هم في النهاية الذين يتحملون الضريبة. إذن ففرض ضريبة واحـدة على طبقة المزارعين وحدهم يمنع ازدواجية فرض الضريبة على ذات الطبقة ويوفر جهد الدولة وأموالها لجباية مثل تلك الضرائب.

العلاقة بين الثروة والإنتاج: فقد عارض كيناى – رائـد المدرسة الطبيعية – الأفكار التي كانت تسود عهده وتعتبر أن الثروة تتمثل فيما تمتلكه البلاد مـن ذهـب وفضـة، وقـدم تصحيحا لمعنى الثروة من وجهة نظره فذكر أن الثروة تنشأ في الواقع من الإنتاج وأنها تنساب في الشعب من يـد إلـى أخرى لتعيد ملء الجسم الاجتماعي كما يحـدث فـي حالـة الدورة الدموية.

ويعتبر كيناى أن الزراعة هي المصدر الوحيد لإنتـاج الثروة الحقيقية بينما يقتر دور الطبقات الصناعية والتجاريـة على التصرف في الثروة التي تنتجها الطبقـات الزراعيـة بطريقة عديمة الجدوى (وذلك ما شرحه بالتفصيل في جدوله الاقتصادي الشهير على النحو الذي أوضحناه عاليه).

٦- نظريتهم في العمالة والفائض:

قسم الطبيعيون العمالة Labour إلى فئتين – الأولـى هي "الفئة المنتجة" Productive وهي تتكون من العمالـة القادرة على خلق وتكوين فائض Surplus (حيـث يقصـد بذلك الفائض الشيء الذي يزيد على الثروة المستهلكة ويـتم

استخدامه في الإنتاج) أما الفئة االثانية فهي الفئة العقيمـة أو "غير المنتجة" Sterile وهي تضم كل أنواع العمالة المتبقية.

وبالرجوع إلى تعريفهم "للفائض" نجد أنهم عرفوه فـي أبسط صوره باستخدام الزراعـة agriculture فـذكروا أن الفائض يتكون عندما يكون "متوسط" ما يستهلكه العمال مـن طعام بالإضافة إلى ما يستخدمونه كبذور Seeds أقـل مـن مقدار ما ينتج من استخدام الأرض الزراعية".

٣-٥ السياسة الاقتصادية للطبيعيين:

يرى الطبيعيون أن هناك قوانين طبيعية تحكـم الكـون وتتحكم وحدها في الحياة الاقتصادية وتكيف مظاهره. وبناء على تلك الفكرة الجوهرية لفكر الطبيعيين فقد نـادوا بعـدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو في شـئون الأفـراد وبضرورة إعطاء الأفراد حرية كاملة لتوجيه جهودهم إلى ما يعتقدون أن فيه مصالحهم الشخصية. ويرى الطبيعيون أنه لا يوجد تعارضا بين تلك المصالح الشخصية المنفـردة وبـين مصلحة المجتمع، بل على العكـس – كمـا يـرى هـؤلاء المفكرون – فإن هناك توافقا بين مصلحة الفـرد ومصـلحة

الجماعة لأن المصلحة الأخيرة ما هي – في الواقع – إلا مجموع مصالح الأفراد.

ولقد قامت سياسة الطبيعيين على أساس المبدأ الاقتصادي المشهور "دعه يعمل، دعه يمر" Laisser Faire Laidder Passer حيث قصدوا بالعبارة الأولى "دعه يعمل" حرية ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه الفرد، ويقصد بالعبارة الثانية "دعه يمر" حرية التبادل الداخلي والخارجي وتنقل السلع بين البلاد بدون تدخل من الدولة.

وتطبيقا لمذهبهم بشكل عملي، نادى الطبيعيون بضرورة تخلي الدولة عن كافة السياسات والقوانين التي تدخلت بها في النشاط الاقتصادي في عصر التجاريين وبضرورة إلغاء كافة الرسوم الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة الخارجية والداخلية. وذلك ما تشابه – إلى حد بعيد – مع سياسة "السوق" أو "الاقتصاد الحر" التي يستهدف تعميم تطبيقها على المستوى العالمي ككل.

(لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : عبد الرحمن يسري. ٨٧، ص.ص ١٥٩-١٦٥، اريك رول، بالإنجليزية، ص ١٢٩، عبد النعيم مبارك، ٨١، روبرت هيلبرونر، ٨٠، ص

٥٣، علي لطفي، ٧١، صفحات متفرقة. لبيب شقير، بـدون تاريخ. ص.ص ١٢٥-١٤٢).

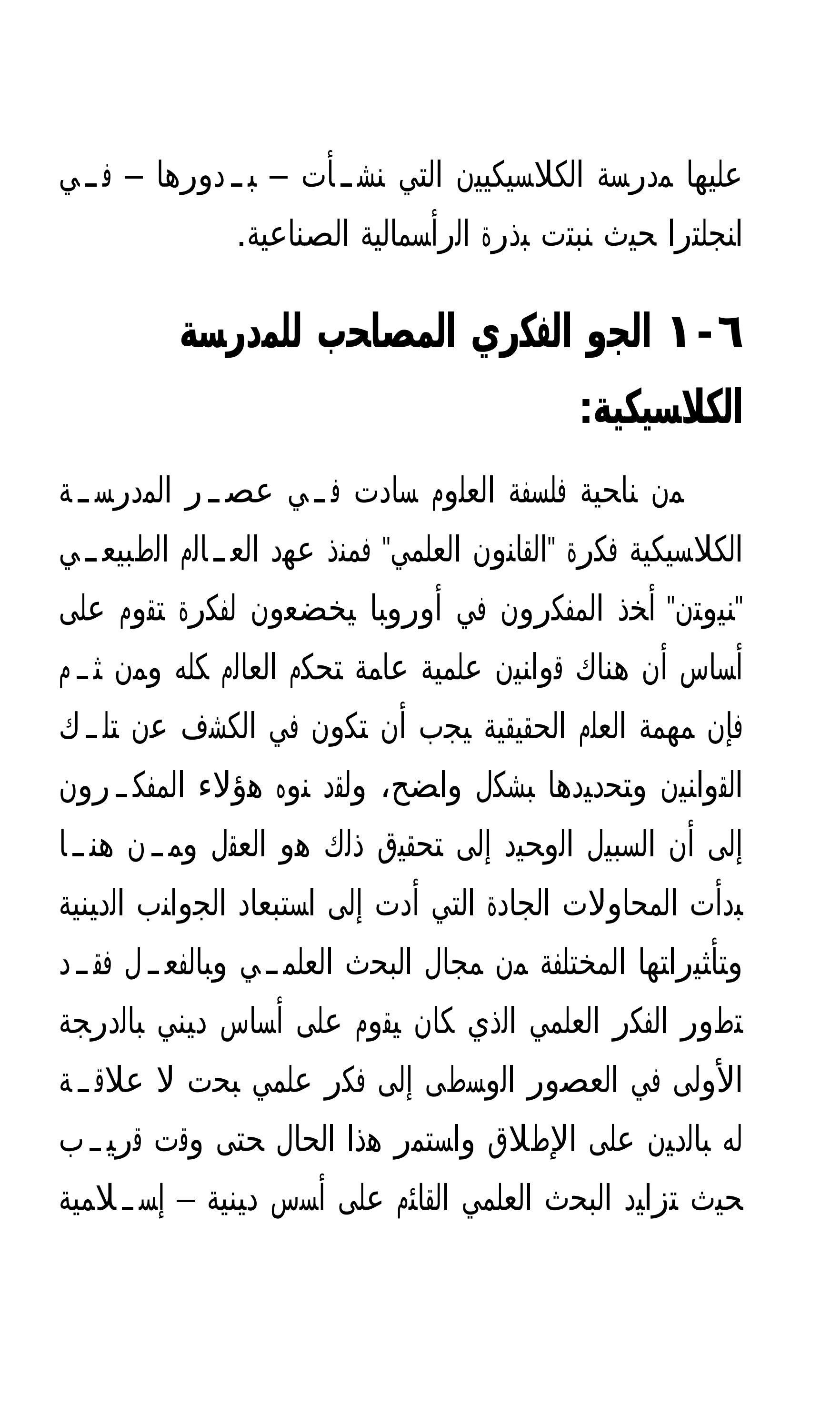
الباب السادس

المدرسة الكلاسيكية التقليدية

(الربع الأخير من القرن ١٨)

على الرغم من أن القرن السابع عشر الميلادي قد شهد عددا من الكتابات التي انطوت على بعض النواحي التحليلية، إلا أن المدرسة الكلاسيكية L'ecole Classique التي نحن بصدد دراستها الآن يمكن أن يرجع إليها الدول الحقيقي فـي ظهور الاقتصاد بصفته العلمية الحديثة التي تتميز باسـتخدام أدوات التحليل المنطقي، ويمكن اعتبار دراسـات المدرسـة الكلاسيكية امتدادا لدراسات من سبقوهم خاصة فيما يتعلـق بأفكار التجاريين والطبيعيين حيث قام الكلاسيكيون بمناقشتها وتحليلها وصياغتها في قوالب موضوعية جديدة.

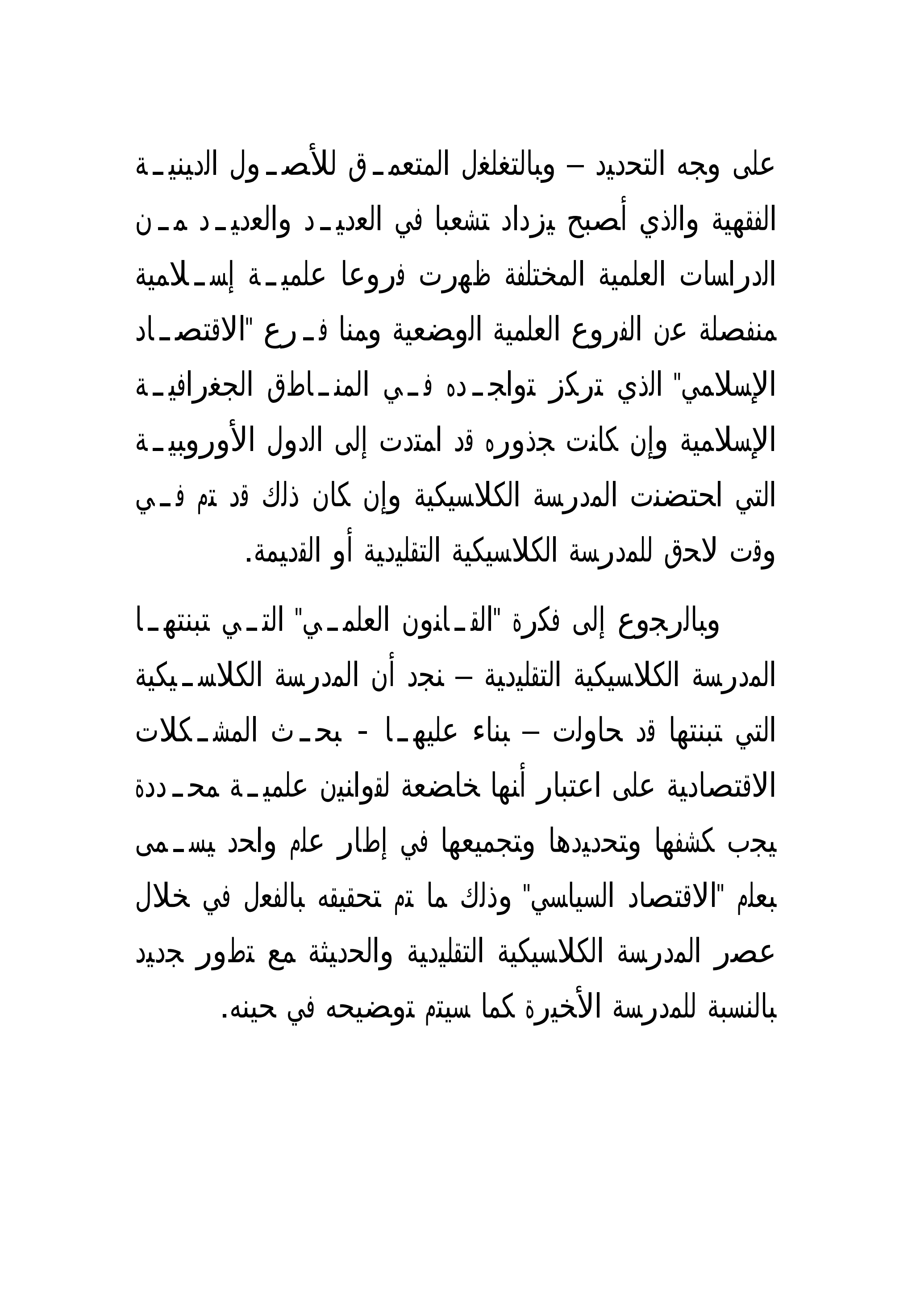
هذا ولقد تطورت الرأسمالية "التجارية" التي صـاحبت ظهور مدرسة التجاريين إلى شكل جديد سـمى بالرأسـمالية "الصناعية" حيث نشأت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وبدأ ظهورها في انجلترا ثم انتشر منها إلـى الـدول الأوروبية الأخرى. وصاحب نشأة الرأسـمالية "الصـناعية" تطورا في الفكر الاقتصادي الذي كان سـادا فـي العصـر السابق، ظفرت بذلك مدرسة فكرية اقتصادية جديـدة أطلـق



عليها مدرسة الكلاسيكيين التي نشأت – بدورها – في انجلترا حيث نبتت بذرة الرأسمالية الصناعية.

٦-١ الجو الفكري المصاحب للمدرسة الكلاسيكية:

من ناحية فلسفة العلوم سادت في عصر المدرسة الكلاسيكية فكرة "القانون العلمي" فمنذ عهد العالم الطبيعي "نيوتن" أخذ المفكرون في أوروبا يخضعون لفكرة تقوم على أساس أن هناك قوانين علمية عامة تحكم العالم كله ومن ثم فإن مهمة العلم الحقيقية يجب أن تكون في الكشف عن تلك القوانين وتحديدها بشكل واضح، ولقد نوه هؤلاء المفكرون إلى أن السبيل الوحيد إلى تحقيق ذلك هو العقل ومن هنا بدأت المحاولات الجادة التي أدت إلى استبعاد الجوانب الدينية وتأثيراتها المختلفة من مجال البحث العلمي وبالفعل فقد تطور الفكر العلمي الذي كان يقوم على أساس ديني بالدرجة الأولى في العصور الوسطى إلى فكر علمي بحت لا علاقة له بالدين على الإطلاق واستمر هذا الحال حتى وقت قريب حيث تزايد البحث العلمي القائم على أسس دينية – إسلامية



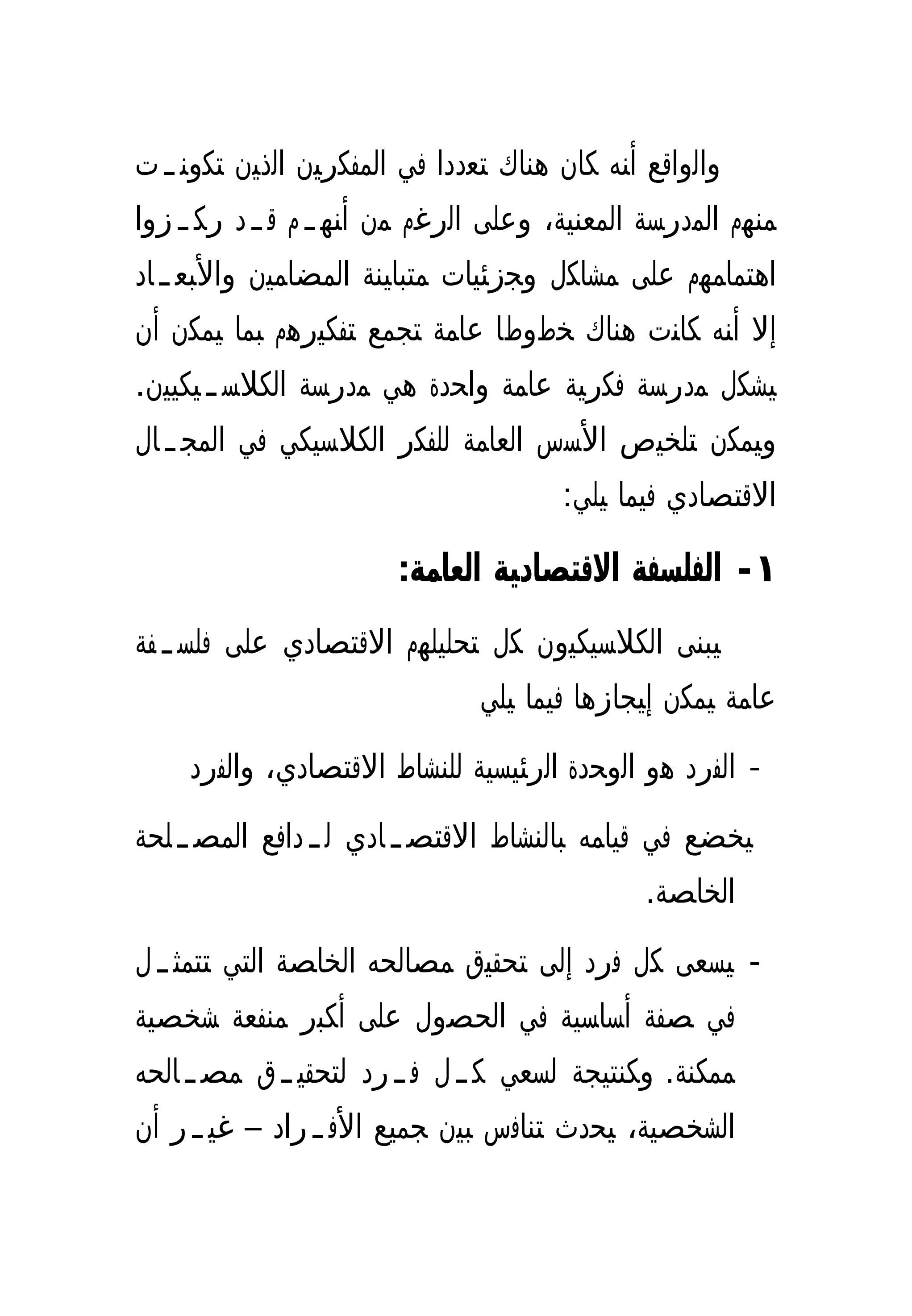
على وجه التحديد – وبالتغلغل المتعمق للأصول الدينية الفقهية والذي أصبح يزداد تشعبا في العديد والعديد من الدراسات العلمية المختلفة ظهرت فروعا علمية إسلامية منفصلة عن الفروع العلمية الوضعية ومنا فرع "الاقتصاد الإسلامي" الذي تركز تواجده في المناطق الجغرافية الإسلامية وإن كانت جذوره قد امتدت إلى الدول الأوروبية التي احتضنت المدرسة الكلاسيكية وإن كان ذلك قد تم في وقت لاحق للمدرسة الكلاسيكية التقليدية أو القديمة.

وبالرجوع إلى فكرة "القانون العلمي" التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية التقليدية – نجد أن المدرسة الكلاسيكية التي تبنتها قد حاولت – بناء عليها - بحث المشكلات الاقتصادية على اعتبار أنها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب كشفها وتحديدها وتجميعها في إطار علم واحد يسمى بعلم "الاقتصاد السياسي" وذلك ما تم تحقيقه بالفعل في خلال عصر المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة مع تطور جديد بالنسبة للمدرسة الأخيرة كما سيتم توضيحه في حينه.

وإلى جانب فكرة القانون العلمي فقد كان التيار الفكري العام آنذاك يقوم أيضا على تأكيد "أهمية الفرد" وجعله الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم والأحكام.

٦-٢ التحليل الاقتصادي للفكر الكلاسيكي:

كما سبق الذكر، فقد نشأت المدرسة الكلاسـيكية فـي انجلترا حيث وضع أسسها "آدم سميث" Adam Smith (ولقد ولد في اسكتلاندا في عام ١٧٢٣م وكان يعتبـر مـن أهـم مشاهير الفلسفة في القرن الثامن عشر غيرأنه اكتشف وقـدم الكثير من الأفكار الاقتصادية ذات القيمة العلميـة الكبـرى والتي ما زال يؤخذ بها حتى اليوم مما جعل المفكرين يلقبونه بـ "أبـو الاقتصـاد" – The father of Economics - ولقد توفي في عام ١٧٩٠) والواقع أن آدم سميث كان متأثرا بآراء الطبيعيين بدرجة كبيرة وكان يسعى إلى هـدم أفكـار التجاريين. ومن المؤلفين الآخرين الذين ساهموا فـي بنـاء المدرسة الكلاسيكية "دافيد ريكاردو" و "جان بابتيست سـاي" Jean Babtiste Say من فرنسا.



والواقع أنه كان هناك تعددا في المفكرين الذين تكونت منهم المدرسة المعنية، وعلى الرغم من أنهم قد ركزوا اهتمامهم على مشاكل وجزئيات متباينة المضامين والأبعاد إلا أنه كانت هناك خطوطا عامة تجمع تفكيرهم بما يمكن أن يشكل مدرسة فكرية عامة واحدة هي مدرسة الكلاسيكيين. ويمكن تلخيص الأسس العامة للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي فيما يلي:

١ - الفلسفة الاقتصادية العامة:

يبنى الكلاسيكيون كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة يمكن إيجازها فيما يلي

- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة.
- يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة التي تتمثل في صفة أساسية في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنة. وكنتيجة لسعي كل فرد لتحقيق مصالحه الشخصية، يحدث تنافس بين جميع الأفراد – غير أن

ذلك التنافس لا يتضمن – كما قد يكون متوقعا – تعارضا بين المصلحة الفردية (الخاصة) وبين المصلحة العامـة وذلك لعدة أسباب. أولها أن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة أو الفردية. والسبب الثاني هو أن المبادلات تحدث في النظام الاقتصادي فـي مقابـل أثمان تدفع للسلع والخدمات – هذه الأثمان تتغيـر طبقًـا لحاجة الطلب ووفقا للكمية المعروضـة. فعلـى سـبيل المثال، إذا زاد الطلب على سلعة ما ولـم يكـن هنـاك عرضا مقابلا في حجم هذا الطلب فإن ثمن هذه السـلعة يرتفع وبالتالي يزيد ربح المنتجين ويؤدي ذلك إلى زيادة العرض الذي يحقق الرغبة العامة لجمهور المسـتهلكين لتوفير السلع المرغوبة لديهم...

- اعتقد الكلاسيكيون بوجود قـوانين طبيعيـة Natural Laws تحكـم النشـاط الاقتصـادي ورأوا أن مهمـة الاقتصاديين تنحصر في البحث عن هذه القوانين.

٢- نظريتهم في الإنتاج:

يرى الكلاسيكيون أن الإنتاج هـو "خلـق" المنـاع أو "زيادتها" وهم يرون أن عناصر الإنتاج تتمثل فـي ثـلاث،

الطبيعة والعمل ورأس المال، غير أن العمل – في رأيهـم – هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بـين تلـك العناصر.

ولقد اهتم الكلاسيكيون بناحيتين مـن النـواحي الفنيـة للإنتاج هما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلـة المتناقصـة. ويرجع الفضل إلى آدم سميث في دراسة ظاهرة تقسيم العمل حيث بين كيف أن تقسيم عملية إنتاج سلعة مـا إلـى عـدة عمليات جزئية يقـوم بكـل منهـا شـخص أو أشـخاص متخصصون يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الإنساني، وذلـك يرجع – وفقا لما أوضحه سميث – إلى ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة إتقان العامل لعملة وزيادة قدرته علـى الابتكار فيه.

أما قانون الغلـة المتناقصـة Law of dminshing returns، فكان ريكاردو من أبرز من كتب عنه حيث يقـوم هذا القانون على كفرة مؤداها أنه إذا كانت كمية عنصر من عناصر الإنتاج - وليكن الأرض – ثابتا (٥ أفدنـة مـثلا) وأضيف إلى ذلك العنصر "الثابت" دفعات متساوية ومتتاليـة من العناصر الإنتاجية الأخرى (فمثلا تم في البداية تشـغيل

عشر عمال وآلة واحدة ثم تم تشغيل عشرة عمال وآلة واحدة مرة ثانية ثم أعيدت هذه العملية باستخدام أعداد متزايدة مـن العمال والآلات على نفس المساحة المذكورة مـن الأرض) فإن الكمية التي يتزايد بها أولا ثم تثبت بعد حد معـين مـن الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة ثم بعد حد آخر معـين تبدأ الكمية المذكورة في التناقص. ويلاحظ أن الذي يتناقص وفقا لنظرية الغلة المتناقصة المذكورة هي (كمية الزيادة) في الإنتاج الكلي، أما (الإنتاج الكلي) ذاته فإنه لا يتناقص بل من الطبيعي أنه يستمر في الزيادة.

٣- نظريتهم في السكان:

من أشهر النظريات التي قدمت تحليلاً متعمقًا للمسـألة السكانية تلك التي قدمها الاقتصـادي الشـهير "مـالتس" أو "روبرت مالتس" حتى أن تلك النظرية تـم الاعتيـاد علـى دعوتها باسم ذلك العالم الاقتصادي وأصبح اسـمها "نظريـة مالتس في السكان". ولق ظهرت تلك النظرية عـام ١٧٩٣م كأول نظرية عملية تحليليـة تسـتخدم الأبعـاد الاقتصـادية والاجتماعية من الواقع العملي في دراسـة نمـو السـكان. وباختصار شديد تتخلص تلك النظرية في أن هنـاك علاقـة

طردية بين نمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية، غيـر أن السكان يتزايدون على أساس متوالية "هندسية" (١، ٢، ٣، ٨، ١٦، ٣٢،....) في حين تتزايد الموارد الغذائية على أسـاس متوالية عددية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦،...) ويرى مالتس أنـه بناء على تلك الفرضية فإن عدد السكان يتضاعف كـل ٢٥ عاما بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد في خلال نفس المدة وانه مالم تتبع الموانع الطبيعية – مثـل تـأخير سـن الزواج مع العفة – فإنه ستحدث كـوارث طبيعيـة تلقائيـة لإعادة التوازن بين السكان والموارد الغذائية المتاحة.

ويعتبر "مالتس" المؤسس الحقيقـي للنظريـة السـكانية والرائد الفعلي للدراسات السكانية التحليلية العلمية المتعمقة – غير أن ذلك لا يمنع من القول بان هناك من قدموا عروضا علمية قيمة حـول المسـألة السـكانية. وبـالتركيز علـى الكلاسيكيين نجد – على سبيل المثال – أن ريكاردو قد تناول المسألة السكانية بشكل جزئي في طيـات تحليليـة لقـوانين تناقص الغلة حيث أوضح أن هناك اثـر طـردي للزيـادة السكانية على مشكلة الغلة المتناقصة حيث أن الزارعين فـي الدول التي يزداد عدد سكانها بصفة مستمرة يضـطرون –

جيلا بعد جيل – إلى زراعة الأراضي الحدية علـى حافـة الصحراء أو الغابات الموحشة التي ترتفع تكلفة إنتاجها وفي نفس الوقت تنخفض إنتاجيتها مقارنة بالأراضـي الأخـرى. وفي نظريتهم عن "حـد الكفـاف"، أجمـع "آدم سـميث" و "ريكاردو" و "ستيورات ميـل" علـى أن الزيـادة السـكانية المستمرة ستؤدي إلى زيادة عرض العمالة مما سيؤدي فـي الأجل الطويل إلى إنخفاض إلى حد الكفاف الذي سـيؤدي – بدوره – إلى إصابة العاملين بسوء التغذيـة وإلـى تـدهور مستوياتهم الصحية. وعلى الجانب الآخر، يـرى أصـحاب النظرية المعنية أن ارتفاع مستويات الجور عن حد الكفـاف يشجع على الزواج الذي يساهم في زيادة معدلات الإنجاب.

ولقد ربط "ستيوارت ميل" وبعض الكلاسيكيين الآخرين بين عدد السكان وبين كل من رأس المال ومستوى الجـور فأوضح أن الأخير يتوقف على خارج قسمة عدد السكان على رأس المال.

٤- نظريتهم في القيمة: تعـرض مفكـرو المدرسـة الكلاسيكية إلى تعريف "القيمة" بالتركيز على التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. فقيمة الاستعمال هي المنفعة التـي

يحصل عليها الشخص من استعماله لسلعة ما (مثل استعمال الحذاء الذي تكون قيمته – أي قيمة "استعمال" الحذاء وليس قيمة "الحذاء" ذاته – ممثلة للمنفعة التي يحصل عليها شخص ما نتيجة لاستعماله لهذا الحذاء). أما قيمة المبادلة فهي النسبة التي يحدث أو يتم على اساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق. وتتحدد القيمة الأخيرة – في رأي الكلاسيكيين – على اساس العمل Labour الذي تحتويه السلعة أي على أساس (عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاج السلعة). والمقصود بالعمل هنا هو العمل "المباشر" أي ما يبذله الإنسان من مجهود أثناء صنع السلعة، والعمل "الإنساني المخزون" المثل في رأس المال والمواد الأولية. فعلى سبيل المثال، لو كانت هناك سلعة يستلزم صنعها خمس ساعات من العمل وسلعة أخرى يتطلب إنتاجها عشر ساعات عمل، فإن المبادلة بين السلعتين تتم على أساس عدد "٢" وحدة من السلعة الأولى في مقابل "وحدة" واحدة من السلعة الثانية. ولقد عرفت تلك النظرية بنظرية "قيمة العمل" Labour Theory of Value.

٥- موقفهم من مشكلة التشـغيل: تضـمنت مدرسـة الكلاسيكيين موضوع تشغيل المال حيث أوضحت أن حجـم التشغيل employment (أي تشغيل العمال) لابد أن يتحـدد عند مستوى التشغيل الكامل full employment بمعنى أن كل العمال الموجودين في الاقتصاد القومي والـراغبين فـي العمل لابد أن يعملوا، وأن أية بطالة بين العمـال لابـد أن تزول تلقائيا.

وتوضح النظرية ذلك بمزيد من التفصيل حيث تذكر أنه إذا وجدت بطالة فإن ذلك يعني أن عرض العمال أكبر مـن الطلب عليهم – ويؤدي هذا إلى تنافس العمال فيمـا بيـنهم للحصول على العمل مما يؤدي بدوره إلى إنخفـاض أجـور العمال الذي يحفز بدوره المنظمين إلى زيادة حجـم العمالـة المطلوبة مما يـؤدي فـي النهايـة إلـى تشـغيل العمـال المستعطلين.

ولقد ترتب على هذه الفكرة في التشغيل أن الكلاسيكيين اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتا دائما عند مسـتوى واحد طالما أن حجم العمالة التي تقدم هذا الإنتاج ثابتا ويرون أن التغير في حجم الناتج القومي لا يحدث عادة إلا في الأجل

الطويل وذلك نتيجة التغير في بعض العوامل الأخرى مثـل التغير في الفن الإنتاجي أو في عدد السكان.

٦- التوزيع عند الكلاسيك: اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع النـاتج الكلـي مـن عناصر الإنتاج المختلفة وبخاصة ريكاردو الذي اعتبـر أن "البحث في التوزيع" يمثل جوهر علم الاقتصاد. ولـم يهـتم الكلاسكيون بما يعرف باسم "التوزيع الشخصي" Personal أي توزيع الدخل القومي بين الأفراد الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة، بل اهتموا بما يعرف بـ "التوزيع الوظيفي " Functional وهو ما يتناول توزيع الـدخل القـومي بـين عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال وطبيعـة كـل على أساس وظيفته في الإنتاج دون الاهتمام بالأفراد ذاتهم.؟ ويمكن إيجاز أهم آراء الكلاسيكيين وأفكارهم عن التوزيع في ثلاثة محاور أساسية كما يتضح فيما يلي:

- **الريع rent:** وهو يحصل عليه مـلاك الأراضـي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، ولقـد وضـع ريكـاردو نظريته المعروفة في تحديد الريع التي توضح أن الإنسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة وشاسعة مـن الأرض

بحيث تزيد – في هذه المرحلة الزمنية – عن حاجته ومن ثم يبدأ الإنسان في زراعة الأرض الخصبة. وفي هذه المرحلـة الأولى لا تكون هنا ريع للأرض لأنها وفيرة وما يزال هناك أجزاء كثيرة منها غير مستغلة. ولكن نظرا لتزايـد السـكان المستمر فإن الأفراد يلجأون لزراعـة أراض جديـدة التـي ستكون – بطبيعة الحال – اقـل خصـوبة مـن الأراضـي الأولى. ولما كان ثمن المواد الغذائية – مثله مثل أثمان السلع الأخرى – يتحدد على أساس أعلى نفقة دفعت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب، فإن ثمن المواد الغذائية في تلك المرحلة (الثانية) سيتحدد إذن على أساس النفقة التي دفعت في الأراضي الأقل خصوبة ومن ثم فإن المستفيد مـن ذلك سيكون ملاك الأراضي الخصـبة الأولـى لأن الـثمن سيكون مرتفعا عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأرضهم ويحصـلون على ذلك الفرق وهو الريع. ومن ثم، وبناء علـى النظريـة المذكورة يكون الريع هو فرق بين أثمـان المنتجـات التـي تتحدد على أساس نفقاتها فـي الأراضـي الأقـل خصـوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التـي زرعـت أولا، ويحصل عليه أصحاب تلك الأراضي الخصبة. وكلما تقـدم

الزمن وزاد السكان يضطر المنتجون إلى زراعـة أراضـي أقل خصوبة من الأراضي الثانية، ويظهر لتلـك الأراضـي الثانية هي الأخرى ريع وهكذا. ويتضح مما سبق أن الريـع يتقرر ويتحدد نتيجة لعاملين: تكاثر السكان، والالتجاء إلـى زراعة أراضي أقل خصوبة.

- **الأجر Wage،** أوضحت مدرسـة الكلاسـيكيين أن العمل كأي سلعة له "ثمن" وثمن العمل هو "الأجر" ويتحـدد الأجر على أساس (عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلـك السلعة المسماة بالعمل) وساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل تقدر بدورها على أساس الساعات اللازمة لإنتاج كمية السلع الغذائية اللازمة لحفظ حيـاة العامـل وتمكينـه مـن الاستمرار في العمل. أي أن الأجر يتحدد على أساس كميـة المواد الغذائية اللازمة لحفظ حياة العامل وتمكينه من العمل، وبناء على ذلك تشير النظرية الكلاسيكية إلى أن الأجر يتحدد بقانون طبيعي.

وترى النظرية أن الأجر لا يتحدد بمفاوضات العمال بل أنه محكوم فقط بقانون طبيعي أطلق عليه في تلك النظريـة اسم "القانون الحديدي للأجور" على اعتبار أن العمال مقيدون

به ولا يستطيعون تغيير مستوى اللازم لمعيشة العالم ضرورية (وهو الذي يتحدد بالقانون الطبيعي) فإن حالة العمال سوف تتحسن وتزيد رفاهيتهم ويقبلون على الزواج ويزيد نسلهم مما يؤدي إلى زيادة عرض العمال الذي سيؤدي إلى انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية. أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد فسوف تسوء حالة العمال وينقص معدلات زواجهم ونسلهم الذي يؤدي في النهاية إلى نقص عرضهم وبالتالية إلى ارتفاع أجورهم إلى المستوى المشار إليه سابقا.

وعلى خلاف اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية الآخرين، فقد أخذ جون ستيوارت ميل بنظرية مختلفة تسمى بنظرية "مخصص الأجور" Wage Fund Theory أو رصيد الأجور، ولقد اعترض ميل على رأي الكلاسيكيين الآخرين في أن الأجر يتحدد على أساس ما يكفي للاستمرار في العمل في الحياة ويرى – خلافا لذلك – أن الأجر يتوقف على عاملين أولهما هو الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الجور، والثاني هو عرض العمل. ومن ثم فإن ستيوار ميل يرى أن متوسط اجر العامل يتحدد بقسمة الرصيد الذي

يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور على عـدد العمـال. وتعتبر نظرية ستيوارت ميل في الجور تطورا علميا هامـا في الفكر الاقتصادي المتعلق بالأجور وترجع أهميتهـا إلـى أنها تربط الأجور بتكوين رأس المال ربطًا مباشرا، ولـو أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة ابتعدت تماما عن نظرية رصيد الأجور وقررت أن الأجر يتحدد بالطلب على العمـل الـذي يتحدد بالإنتاجية الحدية وبعرض العمل الذي يتحدد بمجموعة من العوامل الأخرى.

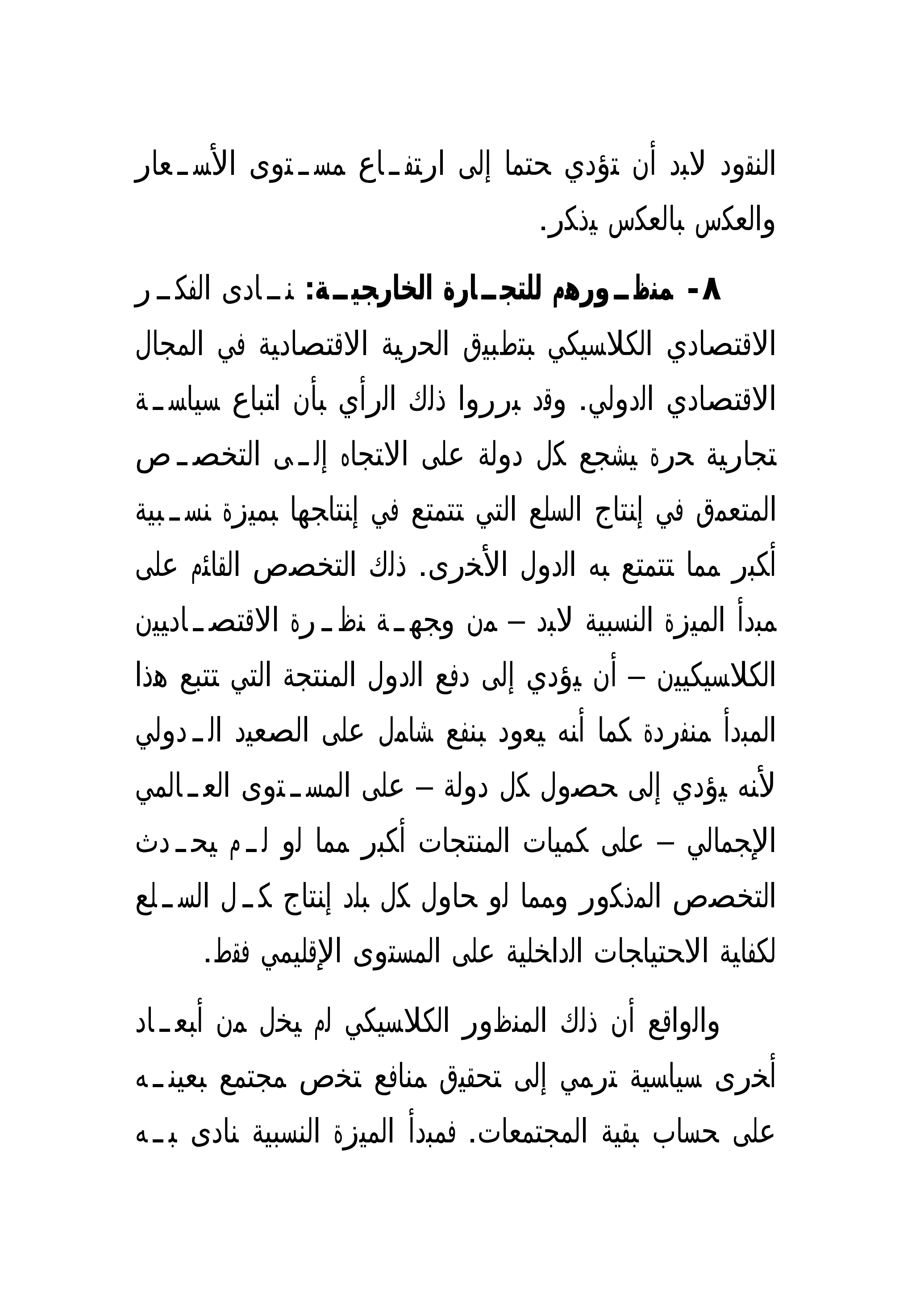
- **الـربح والفائـدة profit & Interest**، كـان الكلاسيكيون الأوائل – مثل ريكاردو – لا يميزن بين النظم (الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره) والرأسـمالي (الذي يقرض نقوده) غير أن ساي Say ميز بينهمـا حيـث أوضح أن الربح يمثل دخل المنظم بينا الفائدة تمثـل دخـل صاحب رأس المال.

أما عن قيمة كل من الفائدة والـربح فيـرى أصـحاب المدرسة الكلاسيكية أن الفائدة تتحدد على أسـاس عـرض وطلب الإدخار، أما معدل الربح فهو – كما يرون – يتناقص مع التطور الإنساني، ويفسرون ذلك بأن التطـور الإنسـاني

يؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال المنتجة وذلك بـدوره يؤدي إلى انخفاض معدل الربح الذي يتم الحصول عليه.

٧- نظريتهم في النقود: لـم يـنس الكلاسـيكيون أن يتناولوا النقود بالتحليل والتفنيد فذكروا أن النقود – من حيث وظيفتها – هي مجر وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ولكنهم تجاهلوا وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات، ومن ثم فقد بنوا تحليلهم للنقود على افتراض وجود اقتصاد يعـين لا نقود فيه وبالتالي فقد تجاهلوا حقيقة هامة وهـي إمكانيـة وجود آثارا ضارة للنقود على الاقتصاد وتصورا أن للنقـود آثارا إيجابية فقط لإنها تعتبر أداة لتيسير المبادلات داخل هذا الاقتصاد.

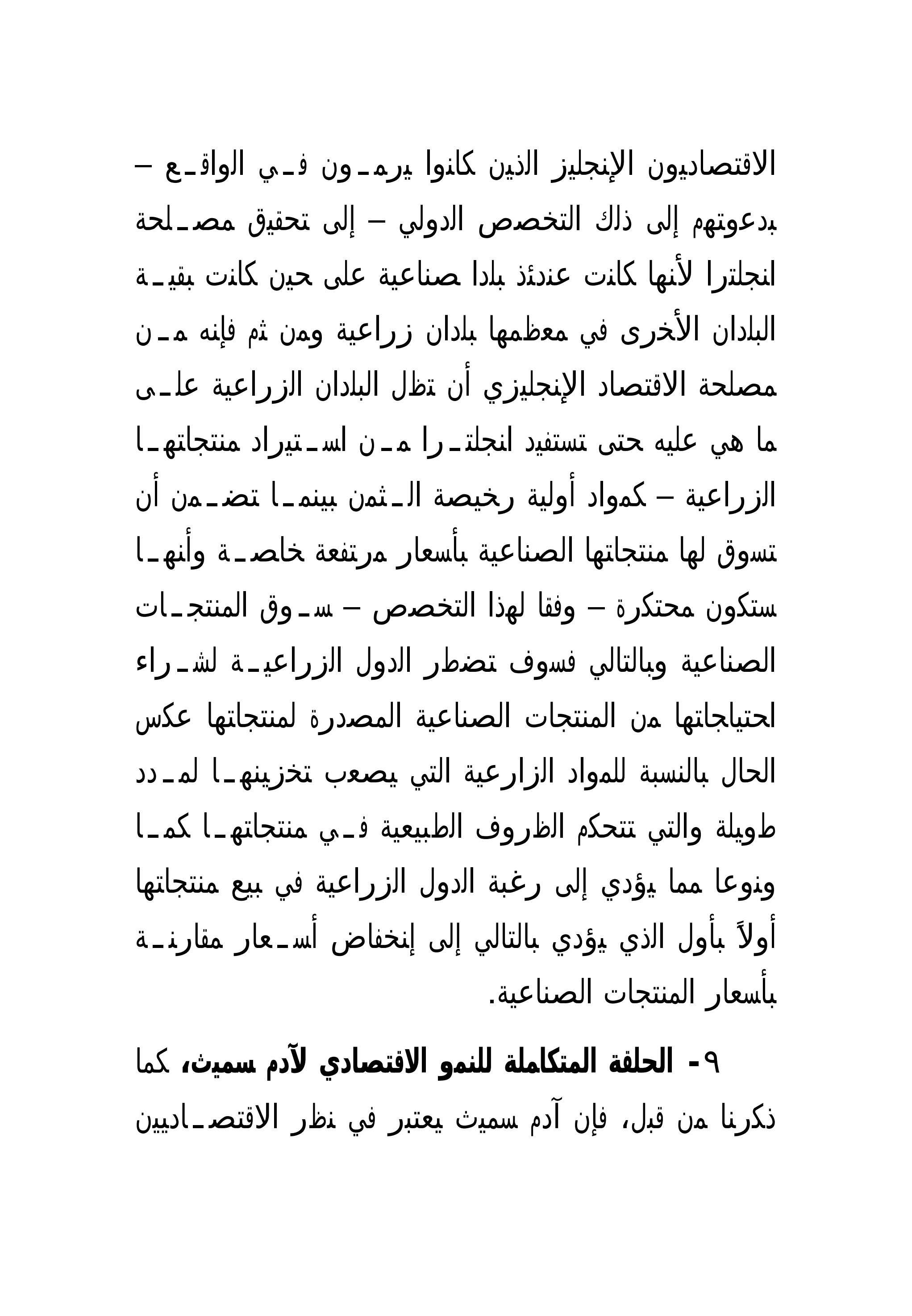
ومن خلال تحليلهم للنقود أشـار أصـحاب المدرسـة الكلاسيكية إلى أن تقلبات المستوى العام للأسعار (أو قيمـة النقود بمعنى آخر) يمكن أن ترجع بصفة أساسية إلى تغيـر كمية النقود. ولقد ضمنوا تحليلهم هذا فيما تـدعي بالنظريـة الكمية Theorie quantitative التي تقوم على فكرة مؤداها أن السبب الوحيد في حدوث تقلبات في مستوى الأسعار فـي الأجل القصير هو تغير كمية النقود – فكل زيادة في كميـة



النقود لابد أن تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار والعكس بالعكس يذكر.

٨- منظورهم للتجارة الخارجية: نادى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بتطبيق الحرية الاقتصادية في المجال الاقتصادي الدولي. وقد بررروا ذلك الرأي بأن اتباع سياسة تجارية حرة يشجع كل دولة على الاتجاه إلى التخصص المتعمق في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أكبر مما تتمتع به الدول الأخرى. ذلك التخصص القائم على مبدأ الميزة النسبية لابد – من وجهة نظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين – أن يؤدي إلى دفع الدول المنتجة التي تتبع هذا المبدأ منفردة كما أنه يعود بنفع شامل على الصعيد الدولي لأنه يؤدي إلى حصول كل دولة – على المستوى العالمي الإجمالي – على كميات المنتجات أكبر مما لو لم يحدث التخصص المذكور ومما لو حاول كل بلد إنتاج كل السلع لكفاية الاحتياجات الداخلية على المستوى الإقليمي فقط.

والواقع أن ذلك المنظور الكلاسيكي لم يخل من أبعاد أخرى سياسية ترمي إلى تحقيق منافع تخص مجتمع بعينه على حساب بقية المجتمعات. فمبدأ الميزة النسبية نادى به



الاقتصاديون الإنجليز الذين كانوا يرمون في الواقع – بدعوتهم إلى ذلك التخصص الدولي – إلى تحقيق مصلحة انجلترا لأنها كانت عندئذ بلادا صناعية على حين كانت بقية البلدان الأخرى في معظمها بلادان زراعية ومن ثم فإنه من مصلحة الاقتصاد الإنجليزي أن تظل البلدان الزراعية على ما هي عليه حتى تستفيد انجلترا من استيراد منتجاتها الزراعية – كمواد أولية رخيصة الثمن بينما تضمن أن تسوق لها منتجاتها الصناعية بأسعار مرتفعة خاصة وأنها ستكون محتكرة – وفقا لهذا التخصص – سوق المنتجات الصناعية وبالتالي فسوف تضطر الدول الزراعية لشراء احتياجاتها من المنتجات الصناعية المصدرة لمنتجاتها عكس الحال بالنسبة للمواد الزارعية التي يصعب تخزينها لمدد طويلة والتي تتحكم الظروف الطبيعية في منتجاتها كما ونوعا مما يؤدي إلى رغبة الدول الزراعية في بيع منتجاتها أولاً بأول الذي يؤدي بالتالي إلى إنخفاض أسعار مقارنة بأسعار المنتجات الصناعية.

٩- الحلقة المتكاملة للنمو الاقتصادي لآدم سميث، كما ذكرنا من قبل، فإن آدم سميث يعتبر في نظر الاقتصاديين

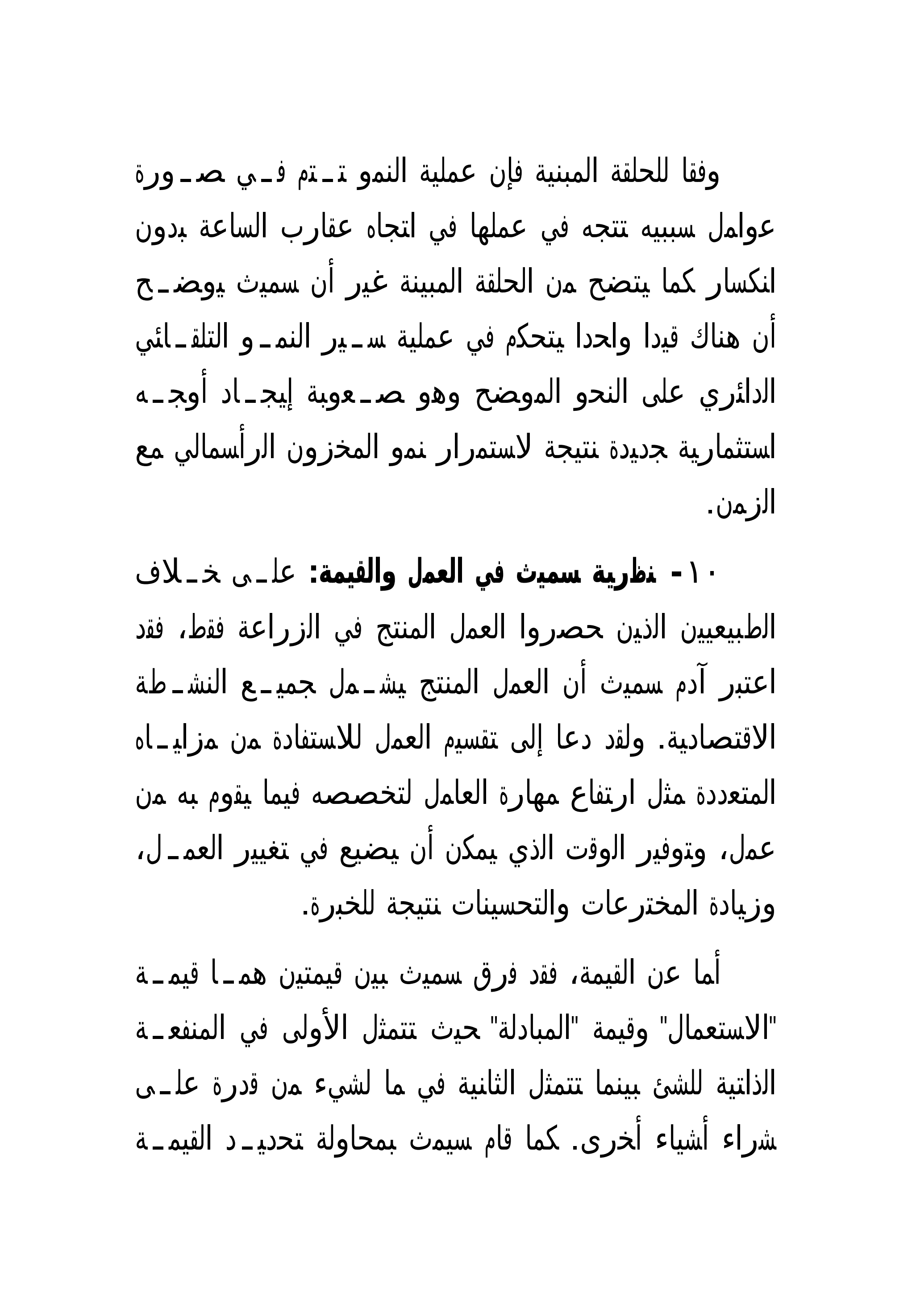
الغربيين "أبو الاقتصاد" حيث قام بتأسيس نظام عام للتحليل قبل عام ١٧٧٦م الذي كان يجمع ما بين نظرية الطبيعة البشرية Human Nature والنظرية التاريخية ويرتكز تحليل آدم سميث الاقتصادي على محاور ثلاثة رئيسية هي تقسيم العمل، Labour Divition وتحليل السعر Price Analysis والتخصص Allocation، وطبيعة النمو الاقتصادي The Nature of Economic Growth وذلك المحور الأخير هو الذي سنعرض موجزا عنه في الجزئية الحالية من الكتاب.

يرى آدم سميث أن هناك حلقة متكاملة تتم من خلالها عملية النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي هو عملية تقوم على سلسلة متصلة من المسببات التي تتصل ببعضها بالبعض الآخر بشكل متصل لا يمكن كسره بما يشكل في النهاية حلقة متكاملة من العوامل التي تعد كل منها سببا ونتيجة للآخر. وفيما يلي الشكل الذي اقترحه سميث للنمو الاقتصادي.

شكل (١)

الحلقة الكاملة للنمو الاقتصادي

تقسيم العمل
ارتفاع الإنتاجية
زيادة الناتج
ارتفاع الأجور
زيادة دخل الفرد
ارتفاع مستويات الاستهلاك السنوي
زيادة ثروة الأمم
تزايد التراكم الرأسمالي



وفقا للحلقة المبنية فإن عملية النمو تتم في صورة عوامل سببيه تتجه في عملها في اتجاه عقارب الساعة بدون انكسار كما يتضح من الحلقة المبينة غير أن سميث يوضح أن هناك قيدا واحدا يتحكم في عملية سير النمو التلقائي الدائري على النحو الموضح وهو صعوبة إيجاد أوجه استثمارية جديدة نتيجة لاستمرار نمو المخزون الرأسمالي مع الزمن.

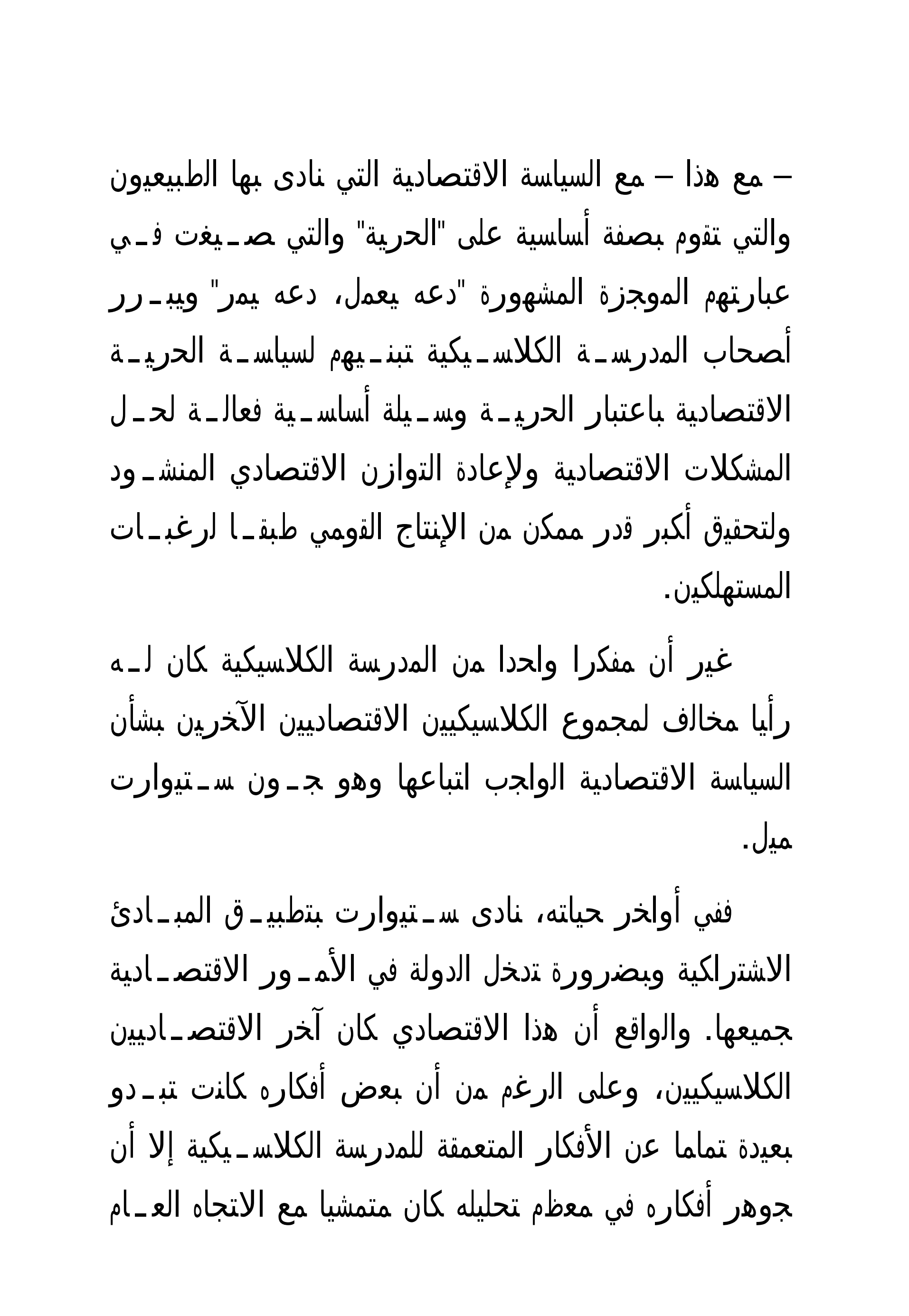
١٠- **نظرية سميث في العمل والقيمة:** على خلاف الطبيعيين الذين حصروا العمل المنتج في الزراعة فقط، فقد اعتبر آدم سميث أن العمل المنتج يشمل جميع النشطة الاقتصادية. ولقد دعا إلى تقسيم العمل للاستفادة من مزاياه المتعددة مثل ارتفاع مهارة العامل لتخصصه فيما يقوم به من عمل، وتوفير الوقت الذي يمكن أن يضيع في تغيير العمل، وزيادة المخترعات والتحسينات نتيجة للخبرة.

أما عن القيمة، فقد فرق سميث بين قيمتين هما قيمة "الاستعمال" وقيمة "المبادلة" حيث تتمثل الأولى في المنفعة الذاتية للشئ بينما تتمثل الثانية في ما لشيء من قدرة على شراء أشياء أخرى. كما قام سيمث بمحاولة تحديد القيمة

التبادلية في حالة بدائية حيث تقـوم السـلعة بقيمـة العمـل المبذول في إنتاجها، وفي حالة نظام اقتصادي يقـوم علـى استخدام النقود حيث يختلف السعر الحقيقي (الرسمي) للسلعة مع سعرها السوقي، وفي تلـك الحالـة يوضـح أن الـثمن الطبيعي الذي يتلاقى عنده الطلب على السلعة مع عرضـها هوالسلعة مع عرضها هو الذي يمثل القيمة التوازنية للسلعة.

٦-٣ السياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية التقليدي:

نادى الكلاسيكيون بتطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية على الصعيد المحلي والـدولي، وبنـاء عليه، فإننا نلاحظ أن المدرسة الكلاسـيكية تتعـارض مـع مدرسة التجاريين التي عارضت سياسة الحرية الاقتصـادية وكانت تتبنى سياسة ضرورة تـدخل الدولـة فـي الأمـور الاقتصادية المختلفة لضمان تحقيق القوة المنشودة للاقتصـاد القومي باستجلاب أكبر حجم ممكن من الثـروات المتمثلـة أساس في المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة. غيـر أن سياسة الحرية الاقتصادية التي نادى بها الكلاسيكيون تتفق



– مع هذا – مع السياسة الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون والتي تقوم بصفة أساسية على "الحرية" والتي صيغت في عبارتهم الموجزة المشهورة "دعه يعمل، دعه يمر" ويبرر أصحاب المدرسة الكلاسيكية تبنيهم لسياسة الحرية الاقتصادية باعتبار الحرية وسيلة أساسية فعالة لحل المشكلات الاقتصادية ولإعادة التوازن الاقتصادي المنشود ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.

غير أن مفكرا واحدا من المدرسة الكلاسيكية كان له رأيا مخالف لمجموع الكلاسيكيين الاقتصاديين الآخرين بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها وهو جون ستيوارت ميل.

ففي أواخر حياته، نادى ستيوارت بتطبيق المبادئ الاشتراكية وبضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية جميعها. والواقع أن هذا الاقتصادي كان آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين، وعلى الرغم من أن بعض أفكاره كانت تبدو بعيدة تماما عن الأفكار المتعمقة للمدرسة الكلاسيكية إلا أن جوهر أفكاره في معظم تحليله كان متمشيا مع الاتجاه العام

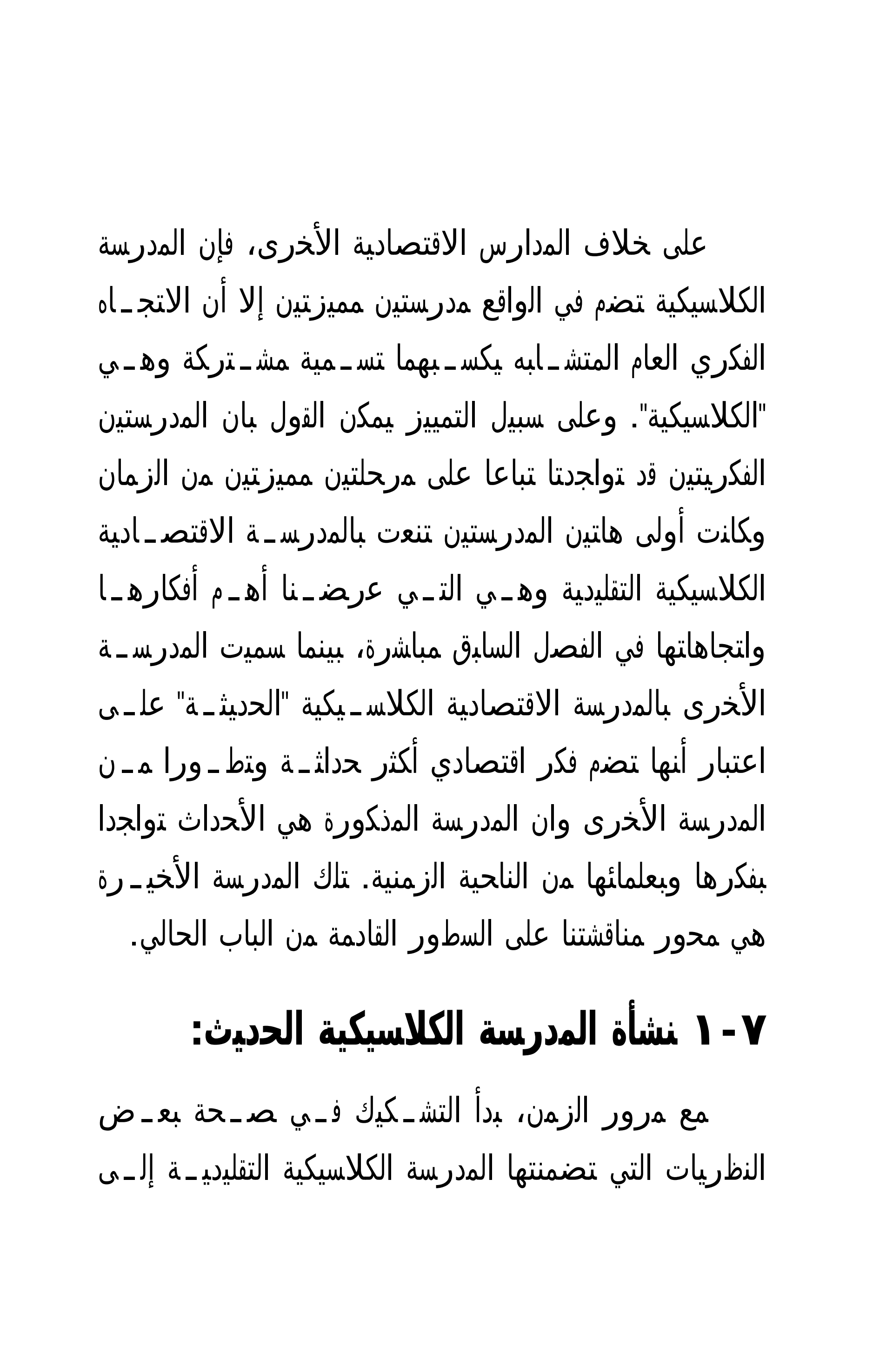
لتيار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي العام مما جعل مـن ذلـك المفكر عضوا في المدرسة الكلاسيكية المذكورة.

(لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: زينب الأشـوح، ٩٤، عبد الرحمن يسري، ٨٧، روبرت وآخـرون، بالإنجليزيـة، ٨٣، راشد البراوي، ٧٦، لبيب شقير، بدون تاريخ).

الباب السابع

المدرسة الكلاسيكية الحديثة

(١٨٧٠- ٠٠٠)


على خلاف المدارس الاقتصادية الأخرى، فإن المدرسة الكلاسيكية تضم في الواقع مدرستين مميزتين إلا أن الاتجاه الفكري العام المتشابه يكسبهما تسمية مشتركة وهي "الكلاسيكية". وعلى سبيل التمييز يمكن القول بان المدرستين الفكريتين قد تواجدتا تباعا على مرحلتين مميزتين من الزمان وكانت أولى هاتين المدرستين تنعت بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التقليدية وهي التي عرضنا أهم أفكارها واتجاهاتها في الفصل السابق مباشرة، بينما سميت المدرسة الأخرى بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية "الحديثة" على اعتبار أنها تضم فكر اقتصادي أكثر حداثة وتطورا من المدرسة الأخرى وان المدرسة المذكورة هي الأحداث تواجدا بفكرها وبعلمائها من الناحية الزمنية. تلك المدرسة الأخيرة هي محور مناقشتنا على السطور القادمة من الباب الحالي.

٧-١ نشأة المدرسة الكلاسيكية الحديث:

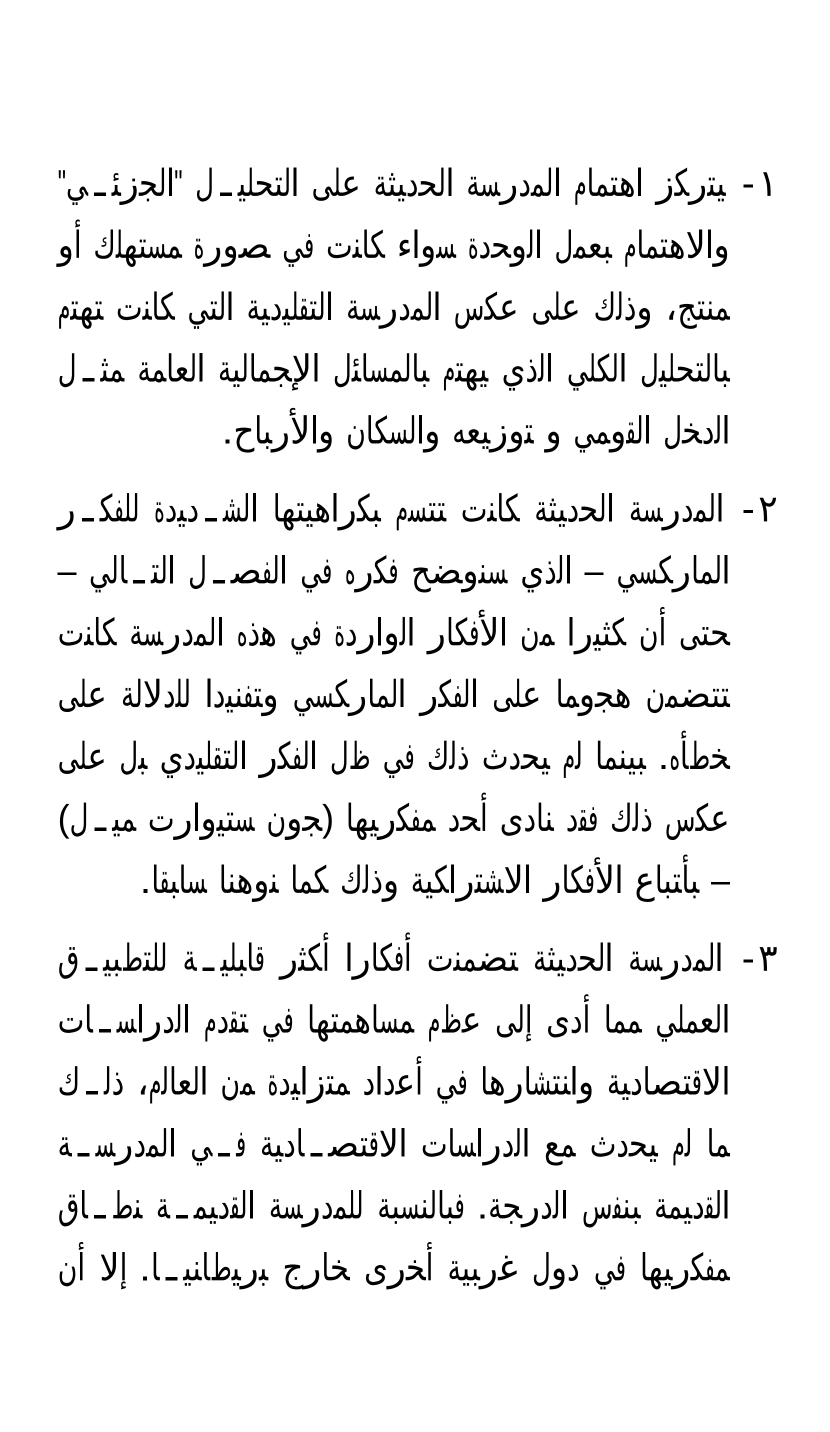
مع مرور الزمن، بدأ التشكيك في صحة بعض النظريات التي تضمنتها المدرسة الكلاسيكية التقليدية إلى

جانب ظهور مسائل اقتصـادية جديـة جـديرة بالاهتمـام وبالتحليل. ومن أهم مظاهر التطور الذي حدث فـي الفكـر الكلاسيكي الذي سار على نفس الخط العام هو تطوير الحرية الاقتصادية من مجرد دعوة وسياسة مستهدف اتباعها ومجرد فكرة نظرية يخطط لتنفيذها إلى سياسة تطبق بالفعـل علـى جهاز السوق حتى أن السوق في البلدان التي جمعت أصحاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة أصبحت تعرف بالسـوق الحـر وأصبحت آلية السوق الحر وسيلة فعالـة لتسـيير الأمـور والعلاقات الاقتصادية المختلفة في الداخل وفي الخارج.

وفي الواقع، أن الظروف الاقتصـادية التـي سـادت المنطقة الأوروبية – موطن المفكرين الكلاسيكيين – كان لها دخل كبير في دخول فكرة الحرية الاقتصـادية إلـى حيـز التنفيذ، فلقد لوحظ حدوث ركود اقتصادي في بعض الـدول الغربية ثم ما لبث أن تفشى ذلك الركود في الـدول الغربيـة الأخرى. وكانت أزمة الركود تبدأ عادة في الدولة الرأسمالية الغربية بظهور بطالة متزايدة بين العمال التي تستمر حتـى يحدث ركود اقتصادي واضح فيبـدأ الاقتصـاد بعـده فـي الانتعاش حيث يزداد النشـاط الاقتصـادي وتقـل البطالـة

تدريجيا. وبناء على تلك الظاهرة رأى الفكـر الاقتصـادي الكلاسيكي الحديث أن عدم تدخل الحكومة في عملية تحديـد الجور العمالية أو بمعنى آخر ترك الاقتصاد حرا – سـوف يؤدي إلى انخفاض أجور العمال نتيجة لزيادة عرضهم، ذلك الانخفاض المتوقع في الأجور العمالية سيشـجع المنظمـين على توظيف أعداد متزايدة من العمال الذي يؤدي بالتـدريج ألي القضاء على أزمة البطالة بشكل تلقائي. ولقد بقيت تلـك الفكرة محل قبول من المسئولين والمفكرين حتـى منتصـف القرن العشرين حيث لـوحظ أن بعـض الـدول الغربيـة الرأسمالية تعاني من بطالة دائمة أو شبه دائمة وأنـه علـى الرغم من استعداد العاملين المتعطلين للعمل عند مسـتويات منخفضة من الأجور لكنهم لا يستطيعون مع ذلك الحصـول على أي عمل ولقد ظهرت تلك الأزمة بوضوح منذ الأزمـة الاقتصادية عام ١٩٢٠، وتركزت بشكل واضح في كل مـن انجلترا وأمريكا.

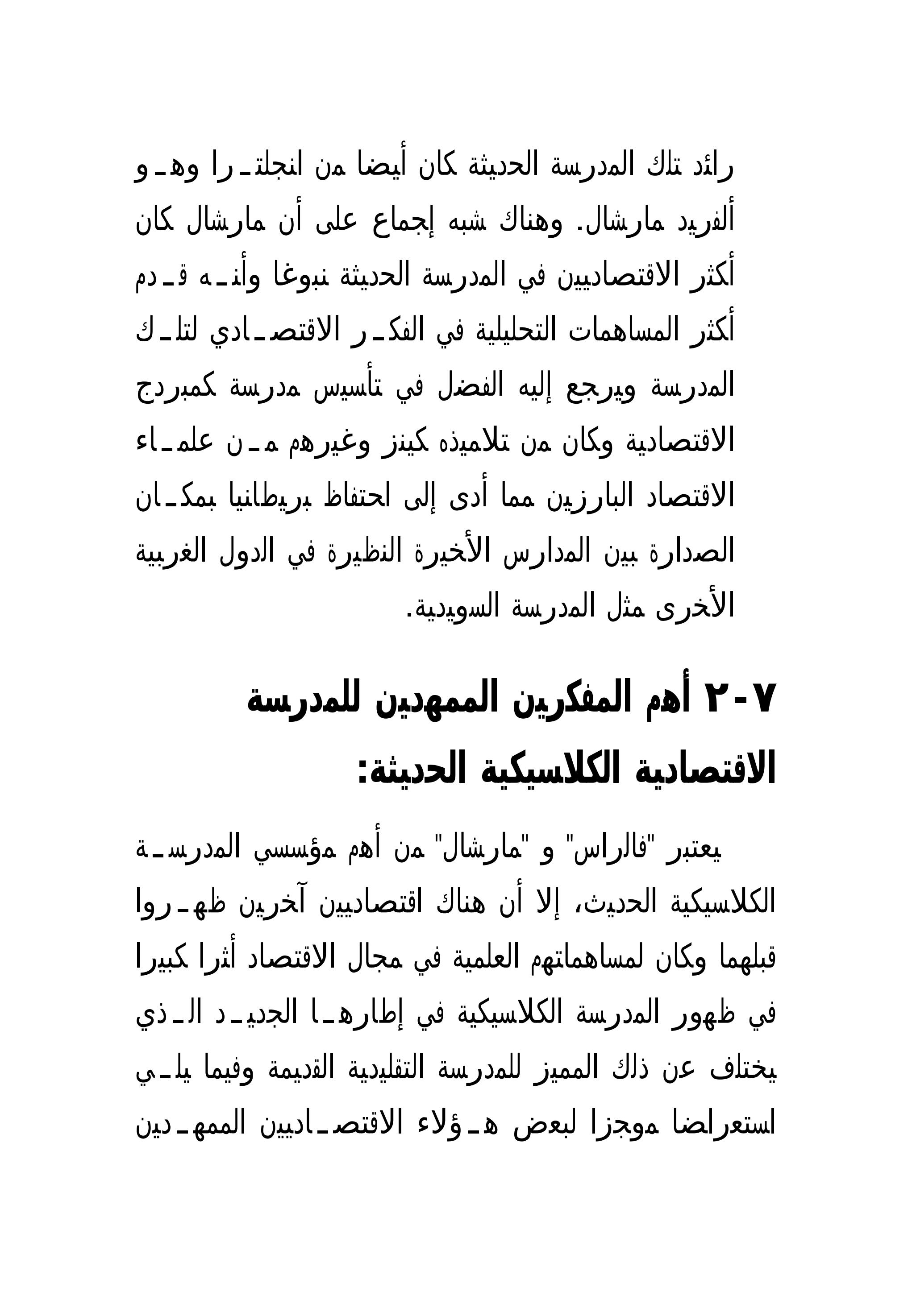
وبوجه عام يمكن القول بأن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تتميز عن المدرسة الكلاسيكية التقليدية بما يلي:



١- يتركز اهتمام المدرسة الحديثة على التحليل "الجزئي" والاهتمام بعمل الوحدة سواء كانت في صورة مستهلك أو منتج، وذلك على عكس المدرسة التقليدية التي كانت تهتم بالتحليل الكلي الذي يهتم بالمسائل الإجمالية العامة مثل الدخل القومي و توزيعه والسكان والأرباح.

٢- المدرسة الحديثة كانت تتسم بكراهيتها الشديدة للفكر الماركسي – الذي سنوضح فكره في الفصل التالي – حتى أن كثيرا من الأفكار الواردة في هذه المدرسة كانت تتضمن هجوما على الفكر الماركسي وتفنيدا للدلالة على خطأه. بينما لم يحدث ذلك في ظل الفكر التقليدي بل على عكس ذلك فقد نادى أحد مفكريها (جون ستيوارت ميل) – بأتباع الأفكار الاشتراكية وذلك كما نوهنا سابقا.

٣- المدرسة الحديثة تضمنت أفكارا أكثر قابلية للتطبيق العملي مما أدى إلى عظم مساهمتها في تقدم الدراسات الاقتصادية وانتشارها في أعداد متزايدة من العالم، ذلك ما لم يحدث مع الدراسات الاقتصادية في المدرسة القديمة بنفس الدرجة. فبالنسبة للمدرسة القديمة نطاق مفكريها في دول غربية أخرى خارج بريطانيا. إلا أن



رائد تلك المدرسة الحديثة كان أيضا من انجلترا وهو ألفريد مارشال. وهناك شبه إجماع على أن مارشال كان أكثر الاقتصاديين في المدرسة الحديثة نبوغا وأنه قدم أكثر المساهمات التحليلية في الفكر الاقتصادي لتلك المدرسة ويرجع إليه الفضل في تأسيس مدرسة كمبردج الاقتصادية وكان من تلاميذه كينز وغيرهم من علماء الاقتصاد البارزين مما أدى إلى احتفاظ بريطانيا بمكان الصدارة بين المدارس الأخيرة النظيرة في الدول الغربية الأخرى مثل المدرسة السويدية.

٧-٢ أهم المفكرين الممهدين للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة:

يعتبر "فالراس" و "مارشال" من أهم مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الحديث، إلا أن هناك اقتصاديين آخرين ظهروا قبلهما وكان لمساهماتهم العلمية في مجال الاقتصاد أثرا كبيرا في ظهور المدرسة الكلاسيكية في إطارها الجديد الذي يختلف عن ذلك المميز للمدرسة التقليدية القديمة وفيما يلي استعراضا موجزا لبعض هؤلاء الاقتصاديين الممهدين

للمدرسة الكلاسيكية الحديثة الذين يتم تصنيفهم وفقا لموطنهم الذي استقروا فيه وقدموا من خلالهم أفكـارهم الاقتصـادية المميزة.

٧-٢-١ الفكر في انجلترا وفرنسا:

خرج من هذين البلدين بعض الاقتصاديين الذين أغفلت معظم دراسات تطـور الفكـر الاقتصـادي الإشـارة إلـى مساهماتهم الاقتصادية بل وإليهم ذاتهم نذكر منهم اقتصاديين الأربعة التاليين:

١- أنطــوان لورنــوت: Antione A. cournot (١٨٠١م – ١٨٧٧م)، ولد لورنوت في فرنسا وفي مرحلـة متقدمة من عمره بدأ يهتم بدراسة الرياضـيات ثـم تركـز اهتمامه على مجال الاقتصاد وبخاصة الاقتصاد الجزئي وقدم بعض الدراسات المميزة القوية في ذلك المجال.

وعلى الرغم من تلك الدراسات المميزة إلا أن أحداً لـم يهتم بها من الاقتصاديين إلا القليل مثل ليون فالراس. والواقع أن دراسات "لورونت" الاقتصادية قد ساهمت فـي تشـكيل النظرية الاقتصادية الحديثة فيما بعد وبوجه خـاص نظريـة

الاحتكار المطلق (في حالة وجود منتج واحـد) والاحتكـار الثنائي (حيث يوجد منتجين فقط في السوق). وأهم ما يمكـن أن يشتهر به المفكر المعنى هو وضع ما يطلق عليه "نموذج كورت للاحتكار" (Cournots Monopol Model).

٢- جول دبويـه Jules Dupuit (١٨٠٤ – ١٨٦٦)، على الرغم من أن دبويه قد ولد في إيطاليا إلا أنه انتقل مـع أسرته إلى فرنسا وعاش فيها. ومن الطريف أنه كان يحصل على دراسات بعيدة عن مجال الاقتصاد حيث كـان يـدرس الهندسة، غير أنه كان أكثر اهتماما بالمسـائل والمواضـيع الاقتصادية فكان يضمنها دراساته المختلفة كمحاور أساسـية لتلك الدراسات خاصة الدراسات التي قام بها مؤخرا. وكـان اهم ما يشغل هذا الاقتصادي (المهندس) مشاكل العالم الفعلية The real World Problem ومن أهم محاولاته العلميـة البارزة في هذا المضمار قيـاس المنفعـة العامـة Public Utility، أو الرفاهية الاجتماعيـة Social Wefare التـي تتحقق من استخدام السلع العامة Public Goods والخدمات العامة Public Services. وفي إطار ذلك الهدف الذي كان دبويه يسعى إلى تحقيقه من الناحية العلمية فقد اكتشفت ذلـك

العالم أفكارا اقتصادية نظرية تتعلق بالمنفعة الحدية والطلب وفائض المستهلك والاحتكار وثمن التكلفة الحدية وغير ذلك من المفاهيم والمسائل الاقتصادية بالغة الأهمية التي مازالت محل اهتمام وتحليل ومناقشة حتى الآن. ويمكن القول بأن دبويه يعتبر أول اقتصادي يقدم مناقشة وتحليلا متعمقا حول مفهوم المنفعة الحدية ويقوم بالربط بين ذلك المفهوم الاقتصادي الجوهري وبين منحنى الطلب.

٣- فون تانين Von Tűnen (١٧٨٣م– ١٨٥٠م)، إذا كان الخبر الطريف أن العالمين الاقتصاديين السابق الإشارة إليهما عاليه قد حصلا على دراسات أساسية ليست اقتصادية ثم بدأ تخصصهما بالدراسات الاقتصادية في فترة مؤخرة من حياتهما حيث نبغا فيها وأصبحا من رواد القائمين بمثل تلك الدراسات، فإن الطريف حقا في حالتنا الحالية هي عدم الحصول على تعليم رسمي متقدم، فلقد ولد تانين في ألمانيا ثم انتقل مع أسرته إلى انجلترا حيث استقر هناك وكان مزارعا ناجحا ولم يحصل إلا على قدر بسيط من التعليم الرسمي Formal education ولم يذهب إلى الجامعة. ومع هذا فقد كان مفكرا موهوبا بطبعه لذا فقد ساعدته

طريقته الماهرة في التفكير والملاحظة وفي تحليـل الأمـور والمسائل على المساهمة بتقديم بعض الأسـس الهامـة فـي النظرية الحديثة مثل تقديم مفاهيم علمية محـددة Concepts ومتعددة مثل الإيجار الاقتصادي Economic rent والدخول المتناقصة diminishing returns ونفقة الفرصـة البديلـة Opportunity Cost ونظرية الإنتاجية الحدية في التوزيـع Marginal Producitvity Theory of – Distiribution كما أنه كان أحد الرواد الذين ساهموا فـي التحليل الحدي Marginal Analysis.

٤- ويليـامز سـتانلي جيفـونز William Stanley Jevons (١٨٣٥ – ١٨٨٢م)، بدأ جيفوزن بداية علمية بعيدة عن المجال الاقتصادي شانه في ذلـك شـان العديـد مـن الاقتصاديين البارزين كما أوضحنا في عرضنا السابق، فقـد ولد في انجلترا وحصل على دراسات فنية رياضية وعلميـة مثل الرياضـيات والأحيـاء والكيميـاء وعلـوم المعـادن Metallurgy وكان ذلك في الفترة المبكـرة مـن عمـره، وعندما بلغ من العمر ١٨ عاما واجه متاعب مالية اضطرته للسفر إلى أستراليا للعمل فيها حيث أقام هناك خمس سنوات.

وفي خلال سنوات غربته هناك بدأت تأملاته المتعمقة التـي ساقته إلى العديد من الأفكار الاقتصادية المتميزة التي وجدها في استرالي فكان لها الأثر المباشر على كتاباته وآرائه بعـد عدته إلى انجلترا واستكمال تعليمه الجامعي في جامعة لنـدن وحصوله على البكالوريوس في عام ١٨٢٦ أي عند بلوغـه ٢٧ عاما.

ومن أهم ما يميز دراسات الاقتصاد المعني هو إرسـاء دعائم تحليل المنفعة – Utility analysis كما أنه ساهم في بناء نظرية التبادل exshange ونظرية عرض العمل ورأس المال – Capital & labour Supply، كما أنه قدم أيضـا معلومات هامة حول المنفعة الحدية. هذا، وقد اهتم جيفـونز بتطليق الأساليب الإحصائية بشـكل مكثـف فـي تحليلاتـه الاقتصادية وكانت له مساهمات فعالة وهامة في ابتداع بعض الأساليب الإحصائية التي يمكن تطبيقها في عـلاج بعـض النقاط الاقتصادية مثل أسـلوب الأرقـام القياسـية Index numbers الذي يتضمن تصحيح البيانات المتعلقة بالأسعار وغيرها عبر فترات زمنية مختلفة بحيث يلغي أثر التغير في الأسعار عبر تلك الفترات الزمنية (وذلك بتشكيل جدول جديد

يتضمن مثلاً الأسعار القياسية لسلعة ما في سنوات مختلفـة (١٩٨٠ – ١٩٩٠ مثلا) وذلك بمقارنتها بسنة واحـدة يـتم اختيارها من بين تلك السنوات على أساس اعتبارهـا سـنة الأساس.

ولقد قيل أن هذا المفكر كان إحدى العلامات الهامة في تاريخ الفكر الاقتصادي الإنجليزي والذي تميز بقدرة تحليلية من النادر تكرارها وعلـى الـرغم مـن تفضـيه للعزلـة الاجتماعية والوحدة إلا أنه كان يسعى إلى إحداث ثورة فـي عالم الفكر الاقتصادي.

٧-٢-٢ الفكر في استراليا:

(المدرسة الاسترالية) ومـن مجموعـة الاقتصـاديين الاستراليين الذين سبقوا مارشال فالراس بأفكارهم الاقتصادية ومهدوا لظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة في شكلها القاطع يمكن أن نتعرف على ثلاثة علماء مميزين على النحو التالي:

١- كـارل مينجـر Carl Menger (١٨٤٠م – ١٩٢١م): ولد هذا الاقتصادي في استراليا واستقر في العيش فيها على خلاف العديد من الاقتصاديين الآخرين، ولقد تميز

فكره بالتركيز على موضوع معين هو "اقتصادية" الإنسـان والسـلعة Economizing man & good وفـي إيجـاز يقتضيه خط سير الكتاب، يمكن أن نـذكر أن مينجـر قـد تعرض لتوضيح المبررات المختلفة التي تدفع الإنسان إلـى شراء واستخدام السلع المختلفة، وإلى المراتـب والـدرجات التي يمكن أن تميز السلع من حيث درجات أهميتهـا والتـي توضح لماذا تعتبر بعض السلع أهم للإنسـان مـن بعضـها الآخر ولماذا يطلب سلعا بشكل أكبر من طلبه لسلع أخـرى. وفي خلال تحليله القيم في هذا المضمار قدم مينجر محاولـة تحليلية لإيضاح كيفية تعليم الإنسان للإشباع الذي يصل عليه من استخدام سلعة ما وذلك في حدود عرض تلـك السـلعة والطلب عليها.

ويرى مينجر أن أصل الاقتصاد الإنسـاني Human Economy يتطابق أو يتوافق Coincident مـع أصـل السلعة الاقتصادية. ولقد عرف مينجر السـلعة الاقتصـادية Economic Good بأنها تلك السلعة "التي تزيد الحاجة إليها عن المعروض منها" ولقد ميز بذلك بين السلعة الاقتصادية – كما عرضها توا – وبين السلعة غير الاقتصادية التي عرفها

بانها السلعة "التي يزيد عرضها على الطلب عليها "مثل الماء والهواء". وبناء على تلك المفاهيم فقد اعتبر مينجر أن قيمـة الاستخدام Use Value تعتبر إحدى الخصائص التي ميـز السلع الاقتصادية فقط (حيث أن الإنسان يجب أن يدفع ثمنًـا للاستفادة بها). وعلى أية حـال، فقـد أوضـح الاقتصـاد الاسترالي أن "الفيصل" الذي يميز السلع الاقتصـادية عـن السلع غير الاقتصادية هو "مدى تـوافر" السـلعة بالمقارنـة "بالحاجة إليها". ومن ثم فالسلعة غير الاقتصادية (مثل الماء) يمكن أن تتحول إلى سلعة اقتصادية إذا ما كان المعـروض منها في مكان أقل من الحاجة إليها (وذلك ما نلمـس تحققـه الآن حيث أصبحنا نواجه مشكلة نقص المياه المتاحة بالنسبة للحاجات المختلفة إليها من شـرب وري ونظافـة وغيرهـا وأصبح الحصول على المياه يتطلب دفع ثمن لهـا – ذلـك الثمن الذي يتزايد يوما بعد يوم نتيجة للتناقض المتزايد للمياه مقارنة بالاحتياجات المختلفة لها على المسـتوى الإقليمـي). ويشير مينجر إلى حقيقة بسيطة لكناه على درجة كبرى مـن الأهمية العلمية حتى وقتنا هذا وهي أنه أينما وجدت السـلعة

الاقتصادية فهناك مشاكل اقتصادية دائما تتطلـب المناقشـة والتحليل وإيجاد الحلول.

٢- فريدريتش فون ويزر Friedrich Von Wieser (١٨٥١-١٩٢٦)، ولد ويزر في فيينا لكنه استقر في معيشته في استراليا حيث تأثر في دراسته الاقتصادية هناك بالأفكار الاقتصادية للعالم السابق التحدث عنه "مينجر" ولقد اهتم مـن أفكار ذلك العالم بالنقاط التي تتعلق بالقيمة وبالمنفعة غير أنه كان يوجه جل اهتمامه بدراسـة الاقتصـاد الاجتمـاعي – Social Economic وعلـى الـرغم مـن تجاهـل ذلـك الاقتصادي العبقري في غالبية الدراسات الاقتصادية – شانه في ذلك شأن المفكرين السابق ذكرهم في هذا الجـزء – إلا أنه كان قد قدم للفكر الاقتصادي الحديث أفكار لها من قيمتها ما يمكن أن تجعلها من الأركان الهامة للفكـر الاقتصـادي المحاصر الصالح للدراسة وللتحليل بل وللتطبيق حتى وقتنـا هذا مما يدعو إلى التساؤل عن السبب في تجاهل مثل تلـك الأفكار القيمة وإلى توجيه تهمة الإهمال الجسيم في تغطيـة كل الأفكار الاقتصادية ذات الأهمية العلمية الكبـرى بشـكل كاف ومتوازن، ومن أهم مساهمات ويزر في علم الاقتصـاد

هو محاولة تحديد "القانون العام لقيم السلع المتخلفة" باستخدام مثال رياضي رقمي وذلك على النحو التالي: قام ويزر ببناء نموذج رياضي يضم المنافع والقيم الإجمالية للسلع المختلفـة مع استعراض تحليل متعمق لكل من هذين المفهومين وخرج من تحليل الرياضي هذا بأسس بالغة الأهمية في بناء نظرية القيمة Value Theory. ويتمثـل نمـوذج ويـزر للقيمـة والمنفعة في الشكل المبين أسفله.

نموذج (١)

نموذج ويزر للقيمة والمنفعة

	قيمة متزايدة Ascendin	قيمـــة متناقصـــة Descending
١- السلع	صفر ١ ٢ ٣ ٤ ٥	٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١
٢- الأسعار	صفر ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦	٥ ٤ ٣ ٢ ١ صفر
٣- المنفعة الكلية	صـــفر ١٠ ١٩ ٢٧ ٣٤ ٤٠	٤٥ ٤٩ ٥٢ ٥٤ ٥٥ ٥٥
٤- القيمة الكلية	صـــفر ١٠ ١٨ ٢٤ ٢٨ ٣٠	٣٠ ٢٨ ٢٤ ١٨ ١٠ صفر
٥- المنفعة الكلية – القيمة الكلية	صفر صفر ١ ٣ ٦ ١٠	١٥ ٢١ ٢٨ ٣٦ ٤٥ ٥٥

في النموذج السابق يوضح الصف الأول، عدد السـلع المشتراه عند المستويات المختلفة من الأسعار. وفي السـطر الثاني، وتوجد أسعار المشتراه (ولقد عبر ويزر عـن تلـك الأسعار أيضا بمصطلح "وحدات القيمة". وعلى السطر الثالث نجد إجمالي المنفعة التي يحصل عليها الفرد مـن اسـتهلاك كميات مختلفة من السلع (حيث حسبت بإضـافة الوحـدات المتعاقبـة مـن القيمـة by adding up successive of valeu وكمثال على كيفية حساب السطر الثاني، أي كيفيـة حساب إجمالي المنفعة – يفترض أن مستهلك مـا اسـتهلك وحدتين من سلعة ما فإن ذلك المستهلك سيحصل علـى ١٩ وحدة منفعة والتي تتكون من مجموع وحدة واحدة بسعر ١٠، ووحدة واحدة بسعر ٩ وباستهلاك وحدة ثالثة من السلعة نجد من النموذج السابق أن سعرها سـيكون ٨، وبإضـافة تلـك المنفعة الحديثة (٨) إلى إجمالي قيمة المنافع السـابقة (١٩) يصبح إجمالي المنفعة من استهلاك ٣ وحدات مـن السـلعة المعنية – باستخدام النموذج الحالي – هو ٢٧ وحدة – ومن هنا نلاحظ أن ويزر قد عبر عن سعر السـلعة أو وحـدات المنفعة من استهلاك السلعة بـ "المنفعة الحدية".

أما عن السطر الرابع، فقد سجل عليه إجمـالي القيمـة وذلك بضرب سعر الوحدة في عدد الوحدات المستهلكة مـن السلعة المباعة، ويلاحظ هنا أن المنفعة الكلية تأخذ في التزايد أولا حتى تصل إلى أقص حد تبـدأ بعـده فـي التنـاقص التدريجي المستمر. وينتهي النموذج بالسطر الخامس الـذي يوضح القيمة الضائعة Lost نتيجة للتمايز أو عدم السـواء indiffirence في خط سير المنفعة الكلية، ويعبر عن تلـك القيمة الضائعة بالفرق بين المنفعة الكلية التي يتم الحصـول عليها من استهلاك سلعة ما وبين القيمـة الكليـة المدفوعـة للحصول على تلك المنفعة.

وفي ذلك النموذج الرياضي الرقمي، يقـرر ويـزر أن القيمة الكلية للسلعة تتزايد "بأقل" من by less than السـعر المدفوع للحصول على وحد إضافية من السلعة المسـتهلكة. فعلى سبيل المثال، فإن استخدام وحدة ثانية من السلعة يتـيح للمستهلك – وفقًا للنموذج الموضح – وزيادة إجمال المنـافع التي يحصل عليها من استهلاكه للسلعة بمقدار ٩ وحـدات. غير أنه في هذه الحالة نجد أن كلا من الوحدتين المستهلكتين يحتويان على قيمة مقدارها ٩ وحـدات منفعـة وطالمـا أن

المنفعة الحدية للسلعة هي التي تمثل القيمة الفعلية للسلعة في نظر المستهلك، فإن هذا المستهلك لن يكون راغبا في دفـع أكثر من ٩ لكلا الوحدتين.

٣- بـويهم بـافيرك Böhm Bawerk (١٨٥١م – ١٩١٤م)، ولد في استراليا وعاش فيها طوال حياتـه، ولقـد اعتبر هذا الاقتصاد الأسترالي في نظر الـبعض أحـد رواد الفكر الرأسمالي على اعتبار أنه وضع نظرية تـدافع عـن رأس المال وتتضمن تنفيذ النواحي الإيجابية له والتي أطلـق عليه "النظرية الإيجابيـة لـرأس المـال" The Positive Theory of Capital وفي تلك النظرية قام بتحديد السـعر من خلال جانبين متقابلين من المنافسة أو على أساس منافسة ذات جـانبين Two Sided Cpmpition ولقـد اسـتخدم بافيرك نموذجها توضيحيا لتلك النظرية حول تجارة الخيـول والذي أصبح – أي النموذج – يسمى بتلك العبارة. ويتخلص نموذج "تجارة الخيل" Horse Trade الذي وضعه بـافيرك لتوضيح النظرية الإيجابية لرأس المال فيما يلي:

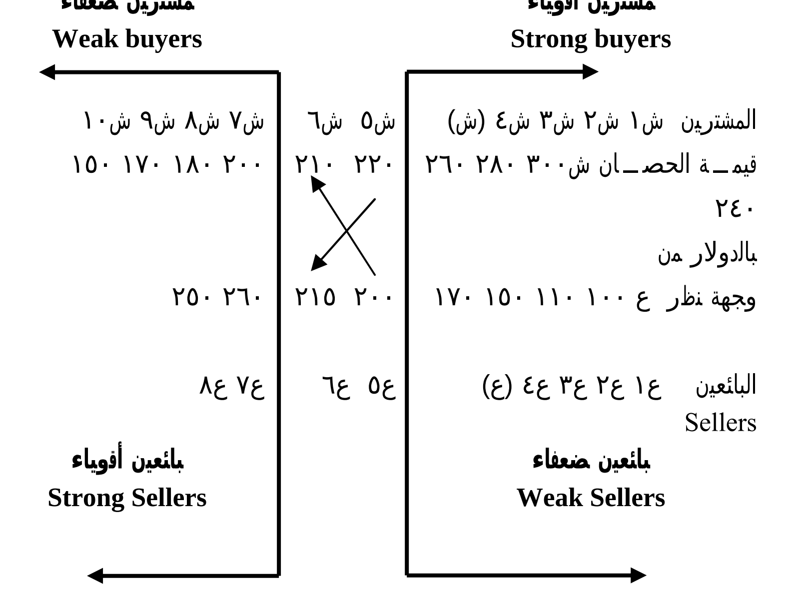
- هناك سوق حر Free للخيول الذي يفترض أنه يضم ١٠ مشترين و ٨ بائعين.

- يفترض في ذلك السوق أن كل الخيـول معروضـة للبيع Offerd for Sale وأنها كلها ذات نوعيـة متجانسـة equal quality، جميع البائعين والمشترين على علـم تـام بظروف السوق – Perfect Knowledge.

- وبناء على الفرضيتين السابقتين قام بافيرك بتكـوين جدول يتضمن صورة موجزة تضم ٨ بـائعين (ع١ – ع ٨) يقومون ببيع الخيول و١٠ مشترين (ش١ – ش١٠). ويـتم تقييم كل من البائعين والمشترين للخيول على أساس شخصي Subjective valuation ويمثل ذلك الجدول نموذج تجارة الذي وضعه بافيرك على النحو التالي:

نموذج (٢)

نموذج بافيرك لتجارة الخيل Bawark's Horse Trade



٣- ولقد أشار بافيرك في نموذجه لـي نقطـة جـديرة بالاهتمام وبالملاحظة وهي "اختلاف قوة نفـوذ" كـل مـن المشترين والبائعين في السوق المذكورة حيث أوضح أن تلك القوة تتناقص بين المشترين من ش١ إلى ش١٠ بينما يحدث العكس بالنسبة للفريق المقابل من البائعين حيث تتزايد تلـك القوة في النفوذ من ع١ إلى ع٨. وبناء على تلك المعلومـة الهامة فإن البائع ع١٠ يعتبر أضعف البائعين مكانـة ممـا يجعله يحدد أقل مستوى للسعر الذي يكون على استعداد لبيع الحصان عنده (١٠٠ دولار فقط) بينما المشتري ش١٠ يعتبر أضعف المشترين مكانة أو نفوذا بحيث أنـه يحـدد "أقـل" مستوى سعري لشراء حصان كحد أعلى للسعر الذي يكـون على استعداد لشراء الحصـان عنـده (١٥٠ دولار فقـط). وبكلمات أخرى فإن البائع الأول ع١ هو أضـعف البـائعين نفوذا ومكانة لنه حدد "أقل" "حد أدنى" للتقييم الشخصي لقيمة الحصان، بينما يعتبر المشـتري العاشـر ش ١٠ أضـعف المشترين نفوذا ومكانة لأنه حدد، قرر أو تقبل "أقـل" "حـد أقصى" للتقييم الشخصي لقيمة الحصان.

The Seller no. ١ is the weakest in that he Places the lowest of the minimum subjective evaluations upon horses, and the buyer no. ١٠ is the weakest in that he has the lowest of the maximum subjective valuations upon horses.

والسؤال إذن – مع هذا الاختلاف في الوضع المنـاظر النفوذي بين المشتري والبائعين، ترى كيف يمكن أن تتحـدد قيمة التبادل the exchange value بين الفريقين؟ وبتحديد ذلك التساؤل سيكون عليه سـوق الخيـل at a bid of $ ١٥٠,what situation would prevail in the market horses وماذا يحدث إذا تغير ذلك السعر المقرر؟

أوضح بافيرك أنه عند مستوى القيمة للحصان المقـدر بمبلغ ١٥٠ دولار فإن كـل المشـترين العشـرة سـيظلون متواجدين في سوق الخيول وجميعهم يرغبون في الشراء عند ذلك السعر (لأن ذلك السعر يتعادل في مستواه مع أقل حـد أقصى يرغب فيه أضعف مشتر- وهو المشتري العاشـر – للحصول على حصان بمثل تلك القيمة). أمـا مـن ناحيـة البائعين فالأمر يختلف حيث نجد أن هناك ثلاثة بائعين فقـط (ع١، ع٢، ع٣) هم الذين على استعداد لبيع خيولهم عند هذا

المشتري من السعر. إذن فعند المستوى السعري ١٥٠ دولار للحصان سيظل السوق المذكور قائما طالما يوجد كـل مـن البائعين للخيول (ثلاثة) والمشترين لها (عشرة). وذلـك مـا يمثل إجابة على التساؤل الأول.

فإذا ارتفع السعر لأعلى من ١٥٠ دولار، فسوف يتعدل وضع سوق الخيول. ففي تلـك الحالـة الجديـدة، سـيخرج المشترين الأكثر ضعفا وهم الذين ليس عندهم استعداد للشراء عند سعر يرتفع عن ١٥٠ دولار بينما سيزيد عدد البـائعين الذين يدخلون في السوق المكورة وهم الذين لديهم اسـتعداد للبيع عند سعر أكثر ارتفاعا من المبلغ الأساسـي. وكمثـال على ذلك الوضع – إذا افترض أن سعر بيع الحصان تعـدل من ١٥٠ دولار إلى ١٧٠ دولار فسوف يخرج المشتري رقم ١٠ وسوف يدخل إلى نفس السوق البائع رقم ٤ فـي نفـس الوقت، وإذا تعدل السعر مرة ثانية إلى ٢١٠ دولار فسـوف يخرج من السوق ثلاثة مشترين آخرين هم السابع والثـامن والتاسع (بحيث يتبقى في السوق ستة مشترين مـن رقـم ١ حتى رقم ٦ بينما سيدخل إلى السوق بائع آخر بحيث يصبح هناك خمسة بائعين في السوق هم المرقمين مـن ١ إلـى ٥

ويظل ثلاثة بائعين متواجدين خارج السوق لعدم تقبلهم للثمن السائد عند ٢١٠ دولار وواضح أنه عند ذلك السعر لن يكون هناك توازنا طالما أن عدد المشترين فيه (٦) أكبر من عـدد البائعين (٥). وكقاعدة عامة يقدمها لنا بافيرك بناء على ذلك النموذج التحليلي فإن السعر التبادلي كلمـا ارتفـع فسـوف ينخفض عدد المشترين ويرتفع عدد البـائعين فـي السـوق والعكس بالعكس.

واستمرار في الإجابة على التساؤل الثـاني نتسـاءل – بناء على نموذج بفيرك ترى كيف سـيكون عليـه وضـع السوق في حالة ارتفاع السـعر التبـادلي الأخيـر بخمسـة دولارات أي عندما يصـبح السـعر التبـادلي ٢١٥ دولار؟ وترى هل سوف يؤدي ذلك السعر التبادلي الجديد إلى وضع توازني للسوق؟ بالرجوع إلى صـورة النمـوذج الجـدولي الموضح في الصفحة السابقة سنجد أنه عند سعر ٢١٥ دولار فإن المشتري رقم ٦ (ش٦) سيخرج من السـوق لارتفـاع السعر الجديد عن الحد الأعلى للسعر الذي يقبل الشراء عنده وبالتالي سيصبح عدد المشترين خمسة أمـا عـن البـائعين فسوف يدخل منهم بائع جديد هو رقم ٦ فيصبح عدد البائعين

ستة بينما يكون عدد المشترين خمسة ومن ثم لا يكون السوق في حالة توازن عند ذلك السعر الجديد أيضا.

المشكلة الآن – هي كيف يتم خروج المشتري رقـم ٦ الآخر (ش٦) حيث يصبح عدد المشترين خمسة بدون إحداث زيادة في العدد الأصلي للبائعين الذين يتواجدون في السـوق في حالة السعر السابق (عندما كان عـددهم خمسـة حتـى نحصل على وضع التوازن المنشود؟ الإجابة ببساطة هي أن السعر ٢١٠ دولار (الذي تواجد عنده ستة مشترين وخمسـة بائعين) يجب أن يرتفع إلى الحد الذي يسمح فقط باسـتبعاد المشتري رقم ٦ (ش٦) على أن يكون أقل من السعر الأخير (٢١٥) بحيث لا يستقطب بائعين إضافيين وبحيـث نتجنـب دخول البائع رقم ٦ الذي رغب في الدخول إلى السوق عنـد سعر ٢١٥ دولار. وبالرجوع إلى الجدول السابق فإن حدود السعر التوازني يجب أن يكون أكبر من ٢١٠ دولار وأقـل من ٢١٥ دولار كأن يكون مثلا ٢١٣ دولار فتلك القيمة تمثل قيمة تبادلية متوسطة يتحقق عندها توازن السوق (أي تساوي عدد كل من المشترين والبائعين).

وبناء على التحليل السابق، فقد وضع بـويهم بـافيرك إصبعه على أحد العوامل المحددة لقيمة التبادل وذلـك هـو "الزوج الحـدي" marginal Paris للمشـترين والبـائعين وبكلمات أخرى فقد قرر الاقتصـادي المـذكور أن الـزوج الحدي من المشترين والبائعين (آخر مشترين وآخر بـائعين) يؤثر في تحديد السعر. ففي الجدول السابق نجد أن المشتري الناجح ش٥ والبائع الناجح ع٥ مع المشتري غيـر النـاجح ش٦ والبائع غير الناجح ع٦ يمثلون العناصر الرئيسية فـي تحديد السعر التـوازني. Successful buyer no. ٥ and Seller no. ٥, coupled with unsuccessful buyer no ٦. and seller No. ٦ are the main characters in Price.

وبمعنى آخر أكثر تحديدا، فإن حدود القيمة التبادلية تتم على يد أضعف determination المشـترين النـاجحين ش٥ وأقوى البائعين الناجحين ع٥ بالتضافر مع تقييم أقـوى المشترين غير الناجحين ش٦ مع أضـعف البـائعين غيـر الناجحين ع٦ هو الذي يؤدي إلى تحديد القيمة التبادلية.

It the evolution of the weakest of successful buyers no. ٥ & the strongest of

successful sellers no. ٥, coupled with the evalutions of the strongest of unsuccessful buyers no. ٦ and the weekesd of unsuccessful sellers no. ٦ which set the limits to wxchange value.

٣-٧ التحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية الحديثة:

كما نوهنا من قبل، فبعد المدرسة الكلاسيكية التي كان يتركز اهتمامها جميعا علـى التحليـل الجزئـي للظـواهر الاقتصادية. وعلى الرغم من أن تلك المحاولات ظلت منفردة ولم تكون في حد ذاتها مدرسة علمية مستقلة إلا أنها تركـت آثارا وبصمات لا تمحى في تكـوين المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة التي ظهرت بشكل محدود في البداية وذلك في عـام ١٨٧٠ ثم بدأ نموها يتزايد ويزيد مـن وضـوح معالمهـا المميزة مع الزمن. ويعتبر كل من "ليون فالراس"، "وألفريـد مارشال" من أهم الرواد الذين ساهموا في نشـأة المدرسـة الكلاسيكية الحديثة وإن كانت – للطرافة – اتجاهاتهم العامـة تسير من النقيض إلى النقيض.

والواقع أن أهم عملين لهذين الاقتصاديين المميزين على الإطلاق هما الدراستان أو الكتابين اللذان قاما بتأليفهما وهما "عناصر الاقتصاد البحـث" – The Elements of Pure Economic لفاراس و "مبادئ الاقتصاد" Principles of Economics لمارشال. وعلى الرغم من تشـابه مجـالي العمل إلا أن طبيعة كل من هذين العملين تختلف تماما. ذلك الذي يمكن أن نتبينه من خلال استعراض أهم ما قدمه كـل منهما عند معالجته لموضوع التوازن في الأسعار والكميـات في الجزئين التاليين من هذا المبحث.

٧-٣-١ التوازن الجزئي والتوازن العام:

Partial Equilibrium vs General - Equilibrium

انصب اهتمام كل من فالراس علـى نتـائج التحليـل الجزئي لتحديد الأسعار واتفقا على أن عملية التـوازن بـين الأسعار والكميات تتم تلقائيا كنتيجة لآلية (أو العمل) سـوق التبادل market exchange. غير أن الاختلاف بين هـذين العالمين يتضح في المجال Scope الذي توجـه إليـه كـل

لدراسته. فالاقتصادي مارشال ركز تحليله على سوق محددة Particular ومن ثم فهو يطبق في تحليله ما يسمى بتحليل التوازن الجزئي – Paritial equilibrium analysis، أما فالراس فهو يتبع وسيلة أكثر شمولية وعمومية وأكثر تعقيـدا في التحليل وهو ما يطلق عليـه تحليـل التـوازن الكلـي General equilibrium analysis وفيما يلي مثال تطبيقي على من هذين النوعين من التحليـل لكـل مـن مارشـال وفالراس.

بافتراض أن هناك سوقا معينة لسـلعة مـا – ولـتكن عصير البرتقال – فإن مارشال وفالراس يتفقـان علـى أن السعر التوازني والكمية التوازنية لعصير البرتقال يمكـن أن يتحدد بتقاطع منحنى الطاب مع منحنى العرض لهذه السلعة. غير أنه يلاحظ أن الاقتصاديين قد اختلفا في تسمية منحنـى العرض حيث سماه مرشال بمنحنى العرض Supply وبينما أطلق فالراس عليه اسم منحنى التقـديم أو العطـاء offer. والواقع أن الاختلاف الحقيقي بينهما في التحليل الحالي كـان في "محددات" determinants منحني العـرض والطلـب وكيفية عمل – mechanics أو آلية سوق التوازن.

ففيما يتعلق بمارشال. نجد أنه قد جعل الطلب ليس دالة فقط في سعر عصير البرتقال (وهي السـلعة المعنيـة فـي الدراسة) ولكن أيضا في سعر البرتقال ذاته، وأسعار السـلع المكملـة Complements والسـلع البديلـة substitutes للعصير ودخل وأذواق tasts المستهلك، وذلك مع افتـراض ثبات العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الطلب علـى العصير أو مع تجاهل تلك العوامل الأخـرى وذلـك مثـل تفاعلات السوق مع التغيرات العامة للأسعار وأسعار السـلع التي قد يكون لها علاقات بعيدة أو غيـر مباشـرة بالسـلعة المعنية. Market interactions vis – à – vis changes in the the price of orange Juice, etc, the prices of distantly related goods وبناء عليه فقـد اسـتخدم مارشال افتراض مع بقاء الأشـياء الأخـرى علـى حالهـا Ceteris Paribus بشكل واضح عند دراسته للطلب الفردي وطلب السوق لسلعة ما، كما طبق نفس المبدأ عند دراسـته لمنحنيات العرض. وبمعنى أكثر وضوحا، فإن مارشال قـام باستخدام وسيلة التحليل الجزئي الذي يتضمن استبعاد تـأثير العوامل الأخرى التي قد تبدو بعيدة في أثرها علـى تحديـد سعر سلعة ما أو الطلب عليها وذلك بعزل تلك العوامل مـن

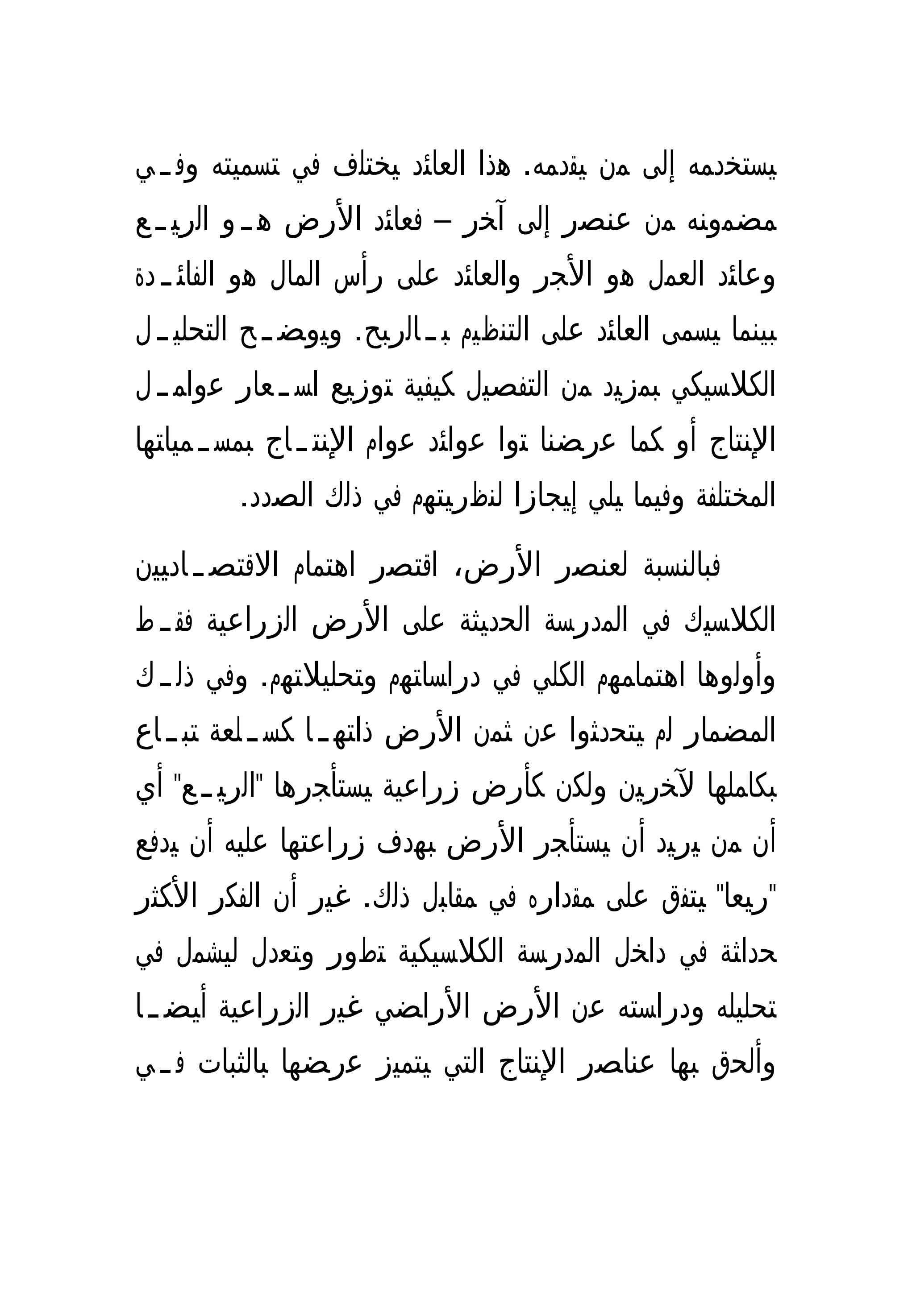
التحليل محل الدراسة (وقد تجدر ملاحظة أن هذا النوع من التحليل قد استخدمه بعض الاقتصاديون السابقون مثل كورنوت Cournot ودوبويه Dupuit.

أما فالراس Walras، فقد ركز اهتمامه على التداخل في التأثير الذي يفترض حدوثه بين الأسواق المختلفة، فقد قرر الاقتصادي المذكور أن العوامل التي تحدد التوازن للسعر والكمية في السوق تتركز أساسا في تدخل التبعية بين النواحي المختلفة للنظام الإجمالي لكل من الإنتاج والاستهلاك. وبالرجوع إلى المثال السابق عن سوق عصير البرتقال نجد أن فالراس لا يوافق مارشال لاستخدامه لمبدأ "مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها" حيث يرى أن الأشياء الأخرى هذه ليست – في الواقع – متعادلة not equal، وبمعنى أكثر دقة، يرى فالراس أن هناك تداخلا وتواصلا داخل النظام الكلي في إجماله، ومن ثم فإن أية زيادة أو انخفاض في الطلب على عصير البرتقال تشير إلى أن هناك فائضا أو عجزا في عصير السلع الأخرى داخل النظام، وبناء على هذا الافتراض فإن أي تغيير في سعر عصير البرتقال سيكون له آثار تالية على الأسواق الأخرى

(مثل سوق الحلاق) وذلك سينعكس بدوره على وسق عصير البرتقال فيحدث مزيدا من التغيرات فيه وهلم جرا حيث تستمر العملية التأثيرية التبادلية بين التغير في سوق السلعة المعنية (عصير البرتقال (من سعر وكمية) وبين التغير في أسواق السلع الأخرى (من أسعار وكميات أيضا). وبناء عليه، فإن فالراس – ووفقا للمثال الواضح – يتبع تحليل التوازن العام الذي يشمل السوق الشاملة للسلع المختلفة.

٧-٣-٢ نظرية التوزيع:

عند تحليلهم للتوزيع، كان محور اهتمام مارشال وغيره من أصحاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة يدور حول تحليل عناصر الإنتاج وبوجه خاص "أسعار" تلك العناصر. ولقد بدأ لتحليل الكلاسيكي لأسعار عناصر الإنتاج بتجديد تلك العناصر فقسمها بعضهم تلك العناصر فقسمها بعضهم إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض والعمل ورأس المال وأضاف فريق آخر منهم عنصرا رابعا إلى العناصر السابقة وهو عنصر التنظيم. ولقد أوضح التحليل الحالي أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج عائدا يتم دفعه من قبل من



يستخدمه إلى من يقدمه. هذا العائد يختلف في تسميته وفـي مضمونه من عنصر إلى آخر – فعائد الأرض هـو الريـع وعائد العمل هو الأجر والعائد على رأس المال هو الفائـدة بينما يسمى العائد على التنظيم بـالربح. ويوضـح التحليـل الكلاسيكي بمزيد من التفصيل كيفية توزيع اسـعار عوامـل الإنتاج أو كما عرضنا توا عوائد عوام الإنتـاج بمسـمياتها المختلفة وفيما يلي إيجازا لنظريتهم في ذلك الصدد.

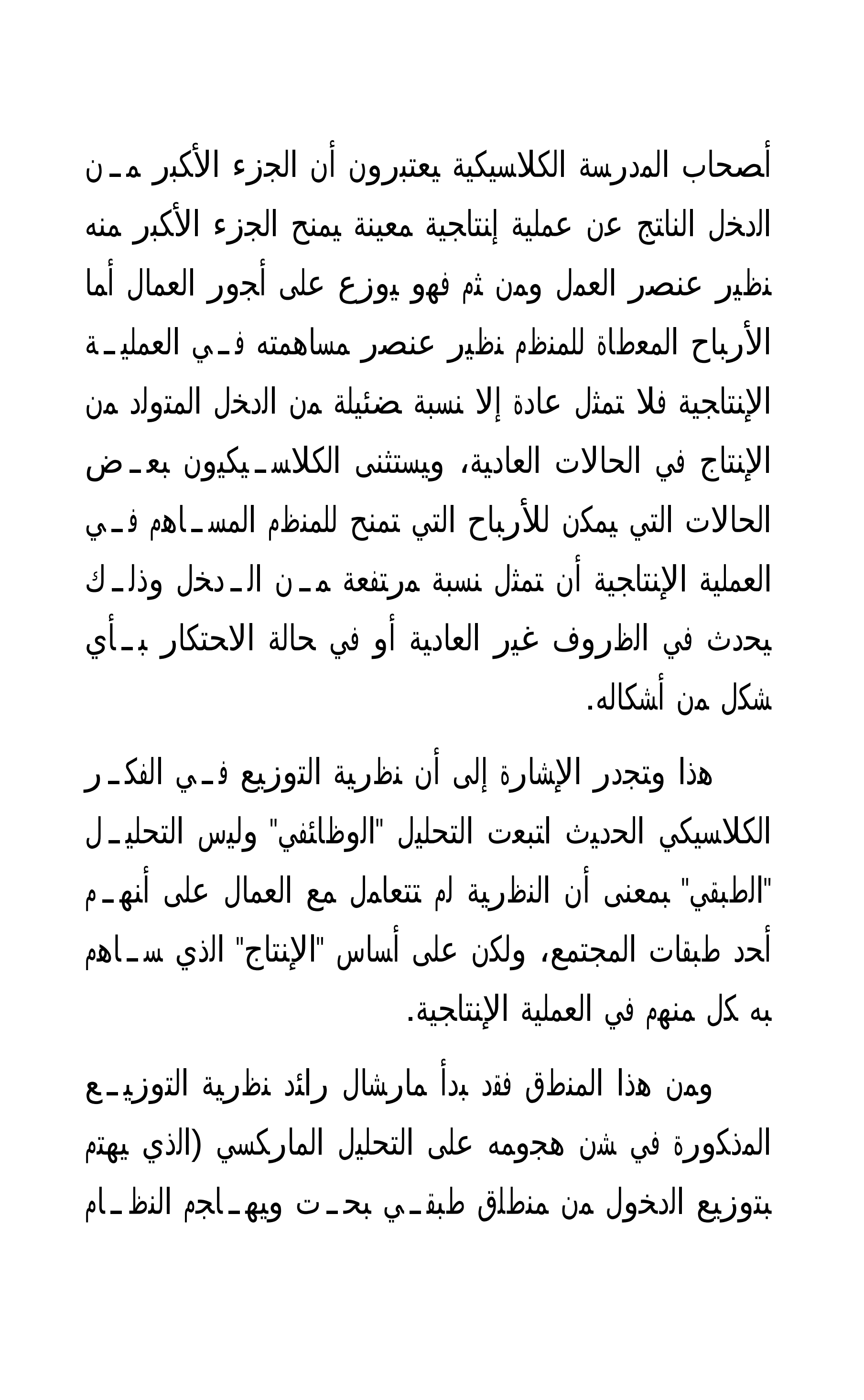
فبالنسبة لعنصر الأرض، اقتصر اهتمام الاقتصـاديين الكلاسيك في المدرسة الحديثة على الأرض الزراعية فقـط وأولوها اهتمامهم الكلي في دراساتهم وتحليلاتهم. وفي ذلـك المضمار لم يتحدثوا عن ثمن الأرض ذاتهـا كسـلعة تبـاع بكاملها لآخرين ولكن كأرض زراعية يستأجرها "الريـع" أي أن من يريد أن يستأجر الأرض بهدف زراعتها عليه أن يدفع "ريعا" يتفق على مقداره في مقابل ذلك. غير أن الفكر الأكثر حداثة في داخل المدرسة الكلاسيكية تطور وتعدل ليشمل في تحليله ودراسته عن الأرض الأراضي غير الزراعية أيضـا وألحق بها عناصر الإنتاج التي يتميز عرضها بالثبات فـي

الجل القصير و اعتبروا أن هناك عائدا مميزا على مثل هذه العناصر أطلقوا عليه اسم "شبه الريع".

أما عن عائد العمل، فقد عرفه الكلاسـيكيون أصـحاب المدرسة الحديثة على أنه "الأجر" الذي عرفوه بأنـه عائـد الجهد الإنساني الذي يبذله الفرد في عمليات الإنتاج المادي. غير أن الاقتصادي مارشال كان له اتجاها مميزا فـي ذلـك الأمر حيث أضاف إلى الأجر بمعناه السابق كعائد على العمل عوائد أخرى تتمثل في المهايا المدفوعة للموظفين ومكافـآت الإدارة.

واعتبر الفكر الكلاسيكي الحديث "الفائد" كعائـد لـرأس المال" ولقد عرف ذلك العائد – أي الفائدة – على أنه عائـد الانتظار أو التضحية التي يتحملها المدخر.

وفيما يتعلق بعنصر الإنتاج المتبقى وهو التنظيم، فقـد جعل الفكر الكلاسيكي العائد عليه هو "الـربح"، الواقـع أن الأرباح – كعائد على عنصر التنظيم – لم تحظ باهتمام يذكر في كتابات مارشال وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين، وقد يكون السبب في ذلك يرجع كما اتضح لنا سابقا – إلى إهمال التنظيم كأحد العناصر الأساسـية للإنتـاج. وبالفعـل فـإن



أصحاب المدرسة الكلاسيكية يعتبرون أن الجزء الأكبر من الدخل الناتج عن عملية إنتاجية معينة يمنح الجزء الأكبر منه نظير عنصر العمل ومن ثم فهو يوزع على أجور العمال أما الأرباح المعطاة للمنظم نظير عنصر مساهمته في العملية الإنتاجية فلا تمثل عادة إلا نسبة ضئيلة من الدخل المتولد من الإنتاج في الحالات العادية، ويستثنى الكلاسيكيون بعض الحالات التي يمكن للأرباح التي تمنح للمنظم المساهم في العملية الإنتاجية أن تمثل نسبة مرتفعة من الدخل وذلك يحدث في الظروف غير العادية أو في حالة الاحتكار بأي شكل من أشكاله.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التوزيع في الفكر الكلاسيكي الحديث اتبعت التحليل "الوظائفي" وليس التحليل "الطبقي" بمعنى أن النظرية لم تتعامل مع العمال على أنهم أحد طبقات المجتمع، ولكن على أساس "الإنتاج" الذي ساهم به كل منهم في العملية الإنتاجية.

ومن هذا المنطق فقد بدأ مارشال رائد نظرية التوزيع المذكورة في شن هجومه على التحليل الماركسي (الذي يهتم بتوزيع الدخول من منطلق طبقي بحت ويهاجم النظام

الرأسمالي – بدوره – على أساس أنه يقوم بتوزيع الـدخول بينأفراده على أساس طبقي بحت بصرف النظر عن مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية)، وقد برر مارشال الاخـتلاف في أجور العمال بأن ذلك نتيجة لاختلاف مهاراتهم – فهـو يرى أنه كلما ارتفعت درجة مهارة العمال فإنه من المنطقـي أن إنتاجيته ستكون أكثر ارتفاعا وبالتالي فهو يستحق أجـرا أكثر ارتفاعا، أما عند درجة المهارة المنخفضة فإن إنتاجيـة العالم ستكون منخفضة أيضا مما يبـرر انخفـاض الأجـر المفترض منحه إياه.

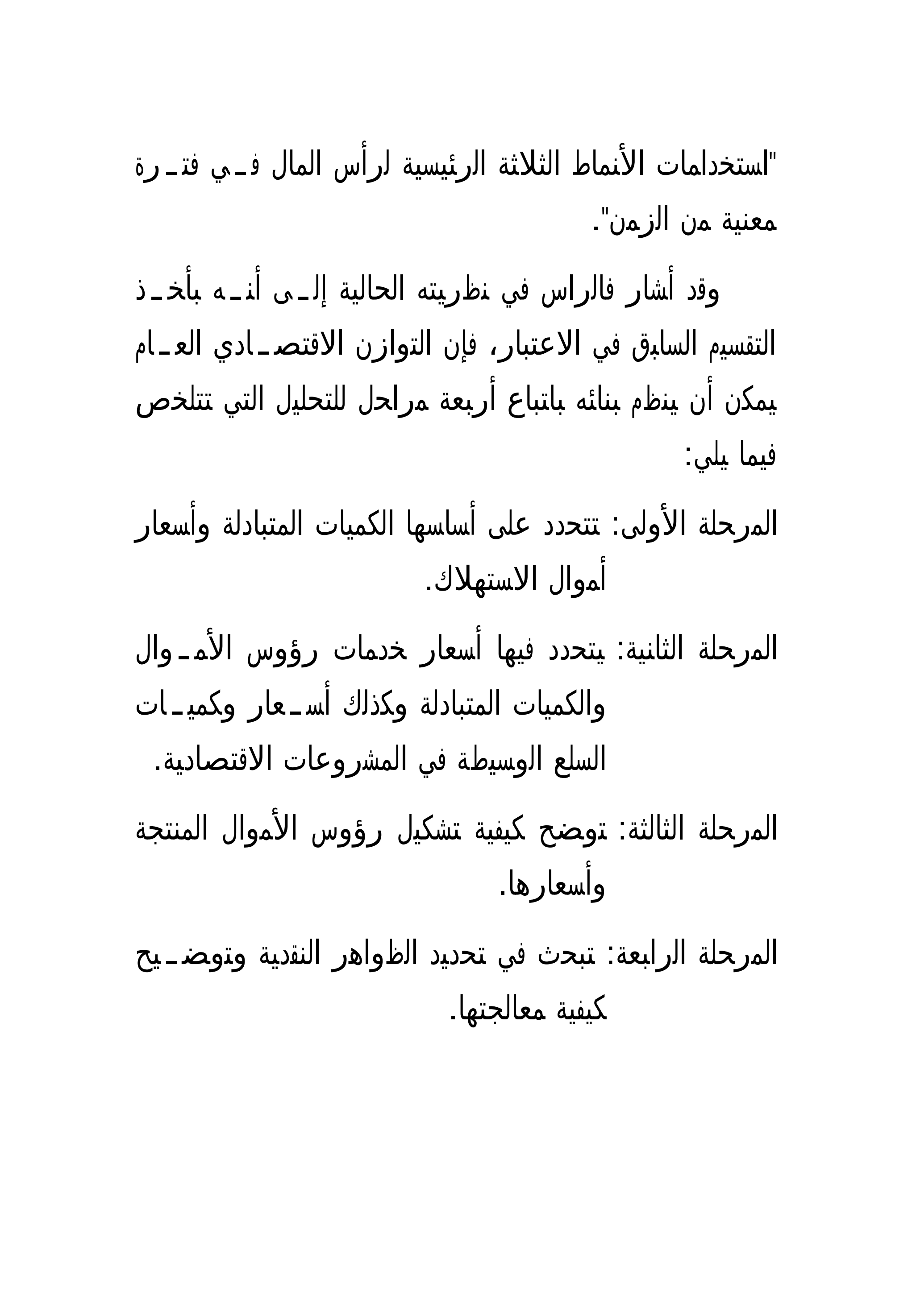
ترى ما هو ذلك المفكر الماركسي الذي جاء إلى ميدان العلم لكي يتصارع خصيصا مع الفكر والنظام والرأسـمالي؟ وهل يعني ذلك – يا ترى – أنه يتصارع مع الفكر الرأسمالي وحده؟ ذك ما سوف نحاول التعرف على إجابـات واضـحة عليه من خلال الوقوف على الفكر الماركسـي ومتضـمناته الأساسية وأهدافه العامة وسياسته التي يقوم عليها في بـاب لاحق وبعد الانتهاء من هذا الجزء بمشيئة ا .

٧-٣-٣ نظرية فالراس في التوازن الاقتصادي:

بإيجاز شديد يمكن القول بأن فالراس قدم في نظريته الحالية تمييزا منفردا بين رأس المال والدخول وعرف كل بشكل مختلف عما ورد في ذلك الصدد في الدراسات الاقتصادية المماثلة.

فرأس المال يقصد به – بناء على تعريف الاقتصادي المذكور – "كل مال اقتصادي يمكن استخدامه أكثر من مرة في العملية الإنتاجية" كم أن رأس المال يمكن أن يعتبر " أحد أشكال الثروة الاجتماعية التي لا تستهلك في استخدام واحد". وبناء على تعريه لرأس المال فقد قسمه إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: أموال شخصية أو رأس المال البشري (وتضم الشخصيات الإنسانية التي تمتلك قدرات تتصل بالعمل) وأموال عقارية (الأرض)، وأموال منقولة (آلات ومعدات ومباني وما شابهه).

أما عن الدخول فقد عرفها فالراس لى أنها "خدمات أموال رأس المال" وبمعنى آخر أكثر تفصيلا تعتبر الدخول



"استخدامات الأنماط الثلاثة الرئيسية لرأس المال في فترة معنية من الزمن".

وقد أشار فالراس في نظريته الحالية إلى أنه بأخذ التقسيم السابق في الاعتبار، فإن التوازن الاقتصادي العام يمكن أن ينظم بنائه باتباع أربعة مراحل للتحليل التي تتلخص فيما يلي:

المرحلة الأولى: تتحدد على أساسها الكميات المتبادلة وأسعار أموال الاستهلاك.

المرحلة الثانية: يتحدد فيها أسعار خدمات رؤوس الأموال والكميات المتبادلة وكذلك أسعار وكميات السلع الوسيطة في المشروعات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: توضح كيفية تشكيل رؤوس الأموال المنتجة وأسعارها.

المرحلة الرابعة: تبحث في تحديد الظواهر النقدية وتوضيح كيفية معالجتها.

٧-٣-٤ التضخم والبطالة في الفكر الكلاسيكي:

الواقع أن النظرية الكلاسيكية خاصة الحديثة منهـا قـد تركت تأثيرا كبيرا على السياسيات الاقتصادية التي طبقـت في غالبية الدول الأوروبية ولقد امتد تأثرها القوي حتى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين. ومن بين تلـك التـأثيرات الهامة على السياسيات الاقتصادية في أوروبا تلك التي أتـت ثمارها عند تطبيق إصلاحات "بت" Pitt في الفترة (١٧٥٩-١٨٠٦م) وتطبيق سياسات حرية التجـارة الدوليـة وإلغـاء الأشكال المختلفة من القيود الاقتصادية. وكما يتضـح ممـا سبق عرضه ومما سلي من عرض للفكر الكلاسـيكي فقـد أثرى ذلك الفكر الاقتصادي العـام بالعديـد مـن الأفكـار الاقتصادية القيمة إلى جانب تقـديم الكثيـر مـن المفـاهيم والمصطلحات الاقتصادية التي ما زالت يؤخذ بها حتى الآن والتي ما زال بعضها محل جدل ومناقشة وتحليل ما لم ينتـه بعد.

ومن المفاهيم التي وردت فـي النظريـة الاقتصـادية الكلاسيكية الحديثة والتي كان لها دور بـارز فـي المجـال العملي خاصة وقد ولدت كنتاج لأحداث ولظواهر اقتصـادية عانت منها المنقطة الأوروبية مفهومي "التضخم" و "البطاقة" وما يحلق بهما من مفاهيم أخرى مصاحبة مثـل "التشـغيل الكامل" و "الطلب الفعال" و "مضاعف الاستثمار". وفي ذلـك الجزء نود أن نعرض قطفات مما ورد في الفكر الكلاسـيكي الحديث في هذا الصدد.

ففي الخمسينات، عانى الاقتصاد الغربي من ظـاهرتين خطيرتين هما البطالة والتضخم. ولقـد زادت حـدة هـاتين الظاهرتين في الستينات والسبعينيات ممـا دفـع المفكـرون الكلاسيك إلى محاولة تحليل هاتين الظاهرتين بشكل متعمـق مع محاولة إيجاد الحلول العملية المناسبة لهما.

ولقد اقترحت بعض الدراسات الكلاسـيكية أن تتبنـى الحكومة – في المجتمع الذي يعاني من مشـكلة البطالـة – سياسة مالية ملائمة تهدف أساس إلى زيادة التشغيل والعمالة، ولقد ركز كينز على استخدام سعر الفائدة النقدي كأداة نقديـة يمكن أن يؤدي توجيهها بشكل معين إلى زيادة الطلب الكلـي

الفعال Effective Demand الذي يعني الطلب المصحوب بقوة شرائية نقدية والذي يمكن أن يعرف على أنه "الحصيلة النقدية التي يتوقع المنظمون الحصول عليها من بيع منتجاتهم عند مستوى معين من التشغيل" وإلى الموازنة بين ذلك الطلب الكلي الفعال وبين العرض الكلي الذي يعرف بأنه "الحصيلة النقدية المتوقعة التي تلزم لحمل المنظمين على تحقيق حجم معين من الإنتاج وتوظيف الحجم اللازم لهذا الإنتاج من الموارد الاقتصادية"

ولقد اقترح كينز في نظريته ضرورة التوسع في الاستثمار لأنه سيؤدي إلى زيادة الدخل الكلي خاصة مع وجود استثمارات جديدة وفسر ذلك بما أطلق عليه "مضاعف الاستثمار" الذي يعني المعدل الذي يتغير به الدخل القومي نتيجة للتغير في الإنفاق الاستثماري". يرى كينز أن هذا المضاعف يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة معينة في حجم الاستثمار أي أنه المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة معينة في الاستثمار. وبناء عليه، فإن الاستثمار إذا زاد بمقدار معين فإنه لن يؤدي إلى زيادة واحدة في الدخل، بل

أن نفس الزيادة في الاستثمار سوف تـؤدي إلـى زيـادات متعددة و متتالية في الدخل وذلك وفقا لمعامـل معـين هـو مضاعف الاستثمار Multiplier Investment.

هذا ويرى كينز أن هناك علاقة تبادلية a Trade – off بين التضخم (الذي يتمثل أساسا في ارتفاع الأسعار) والبطالة حيث تم توضيح هذه العلاقة التبادلية بما يسمى بتحليل منحنى فيليبس Philips Curve Analysis. الواقع أن معالجة كينز للتضخم تختلف عن معاجلة أعضاء المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة الآخرين له. فالتحليل الكلاسيكي للتضخم Inflation ركز على الاهتمام بدراسته بشكل منفرد حيـث قـام هـذا التحليل على أساس إبعاد أثر البطالة وذلك بافتراض (التشغيل الكامل). بينما عالج كينز التضخم في تحليله بشكل مختلـف حيث تعرض لـه، حيـث افتـرض ثبـات الأسـعار by assuming Stable Prices مما يعني أن التحليل الكينيزي يمكن أن يكون موجبا لمعالجـة البطالـة ولكنـه لا يصـلح لمعالجة حالات أو مشاكل التضخم خاصة المزمن منه.

هذا وقد صاحب ظهر المدرسـة الكلاسـيكية الحديثـة مدارس أخرى فكرية مثل "المدرسـة النقديـة Monetarist

لفردمان وأتباعه والتي اهتمت بتطوير نظرية كميـة النقـود لكينز وتسمى أيضا "مدرسة شيكاغو " نسبة إلـى موطنهـا الأصلي، و "المدرسة المؤسسية – Institutionalists التي ولدت مع المدرسة التاريخية كتوأم لها في ألمانيا ثم ازدهرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن الماضـي وحتـى بداية هذا القرن والتي تركز اهتمامهـا علـى المؤسسـات الاجتماعية السائدة مع اعتبار السوق أحد هذه المؤسسـات، كما توجه عنايتها للتنظيمات القائمة وشكل السـيطرة علـى الاقتصاد (سيطرة فنية أو قانونية على سبيل المثال) وكـذلك "المؤسسة الحديث" New Institutional Economics التي تعد أفكارها استكمالاً للتيار الفكري الحديث وتركز اهتمامها على قضايا أساليب الحكـم والإدارة Goverance وأثرهـا على قضايا التنمية والإصلاح الاقتصادي، ثم تلا ذلك ظهور المدرسة الليبرالية الحديثة New Librarism التـي تعتبـر (الحرية) محور اهتمامها ودراسـتها. غيـر أن مثـل هـذه المدارس لم تكن له امن القوة الفكرية والعلمية ما يبرر مـن انفرادها باهتمامات مميزة وواحة في الدراسات الاقتصـادية المختلفة.

(لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : روبـرت كارسـون، بالإنجليزية، ٩٤، عدنان عباس، ٩١، سعيد الخضيري، ٨٩ عبد الرحمن يسري، ٨٨، فيلليبس ديـن، بالإنجليزيـة، ٧٨، راشد البراوى، ٧٦، روبرت، وآخـرون، بالإنجليزيـة، ٧٥ فنسترو فيللتو بالإنجليزية بدون تاريخ، د. حازم البـبلاوي، ٩٥).

الباب الثامن

المدرسة الاشتراكية Socialism

"الاشتراكية" هي لفظ متعدد المعاني والمضامين، فالاشتراكية في اللغة تتضمن معنى مشاركة بين طرفين أو أكثر في فعل أمر معين. وهي لفظ يحمل مدلول سياسي ويشير إلى اتجاه سياسي متطرف (يساري)، كما أن لها مدلول اقتصادي مختلف يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد وادعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وبخاصة طبقة "العمال". كما أن تلك الكلمة قد تستخدم للدلالة على نظام اقتصادي مطبق في مجتمع ما، وفي تلك الحالة الأخيرة فإن لفظ النظام الاشتراكي يمكن أن يعني – باللغة العلمية الاقتصادية – "النظام الذي بمقتضاه تقوم الدولة بامتلاك الأموال الخاصة وبخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع في ظله الملكية الفردية وتحل محلها ملكية جماعية خاصة لعناصر الإنتاج".

والمرادف – المعتاد "اشتراكية" هو "الشيوعية" الذي يتضمن معنى شيوع الملكية. وفي الفكر الاقتصادي تردد أن هناك نوعين من الاشتراكية أو الشيوعية – كفكر – هما

الاشتراكية الخيالية Utobia Socialism، والاشـتراكية أو الماركسية Scientific or Marxian socialism. إلا أنـه بعد الأحداث الأخيرة التي تضمنت انهيار الدول التي كانـت تطبق ما أطلق عليها الاشتراكية الماركسية العلميـة تباعـا، تؤكد لنا أن الاشتراكية أو الشيوعية هي نوع واحد فقط هـو "الخيالية" التي لا وجود لها ولا خلود لها إلا في أرض الخيال والأحلام ولذلك فأرض الواقع لا تستطيع أن تحتضنها بـين جنباتها إلا للحظات لا تكاد تحسب من عمر الزمن.

٨-١ الاشتراكية الخيالية:

وهيت عبر عن آراء تدعو إلى المثالية. لأن تلك الآراء لم تقم على أسس علمية مدروسة فقد اعتبـرت نوعـا مـن الخيالات التي تراءت لبعض البشر نتيجـة لمعانـاتهم مـن شرور ومساوى في مجتمعاتهم وتأثرهم العميق بتلك الشرور والمساوئ فدأبوا على تخيل مجتمعات مثالية تقوم على أسس خيالية جذابة المواصفات ولكن لا وجود لهـا فـي الواقـع العملي. ومن هذا المنطلق اعتبرت كلمة الاشتراكية نظامـا يرمي بعض المفكرين إلى تحقيقه كأفضل وسـيلة للوصـول

إلى المجتمع المتكامل، ولقد وجد هذا النظام الاشتراكي في كل العصور ولكنه أيضا كان ينهار بعد فترات تتراوح في القصر.. على مدى العصور.

ومن الرواد المميزين لمدرسة الاشتراكية الخيالية كان "توماس مور" (١٤٧٨م- ١٥٣٥م) ولقد أسهم ذلك المفكر بقدر كبير من الآراء التي أثرت في الفكر الشيوعي فيما بعد. ولقد ولد مور في انجلترا وعاش فيها وتأثر بالظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها البلاد في القرن السادس عشر في فترة التحول من النظام الإقطاعي الزراعي إلى النظام التجاري النقدي وبدأ ظهور الرأسمالية التجارية فأصدر كتابه "يوتوبيا" الذي ضمنه بعض الوصايا والتعاليم الأخلاقية المثالية التي نصح أن يكون عليها المجتمع المثالي، وفي كتابه هذا – قام بمهاجمة الملكية في حد ذاتها واعتبرها شرا اجتماعيا يجب إزالته كما هاجم أصحاب الأعمال الذين يسعون إلى مجرد زيادة ممتلكاتهم.

ويعد "وينستانلي" اشتراكي خيالي إنجليزي آخر ركز على الدعوى إلى تطبيق مبدأ "من كل حسب كفاءته إلى كل حسب حاجته" بمعنى أن العمل يجب أن يوكل إلى كل فرد

في المجتمع حسب كفاءته وقدراته أما بالنسبة لتوزيع الـدخل فلا يقوم على أساس التناسب مع الإنتاجية وإنما يتم التوزيـع وفقا لحاجة كل فرد – ولقد تمادى فـي خيالاتـه وتحمسـه لحتمية توفير احتياجات كل فرد في المجتمع بصرف النظـر عما يقدمه الفرد في مقابل ذلك أو إن كان الفرد لن يقدم فـي المقابل أي شيء على الإطلاق حيث ذكر المفكر المذكور أن على الأسر التي تحتاج إلى قمح أو غيره من المواد التموينية أن تحصل على كل حاجاتها من المخازن بلا نقود!!

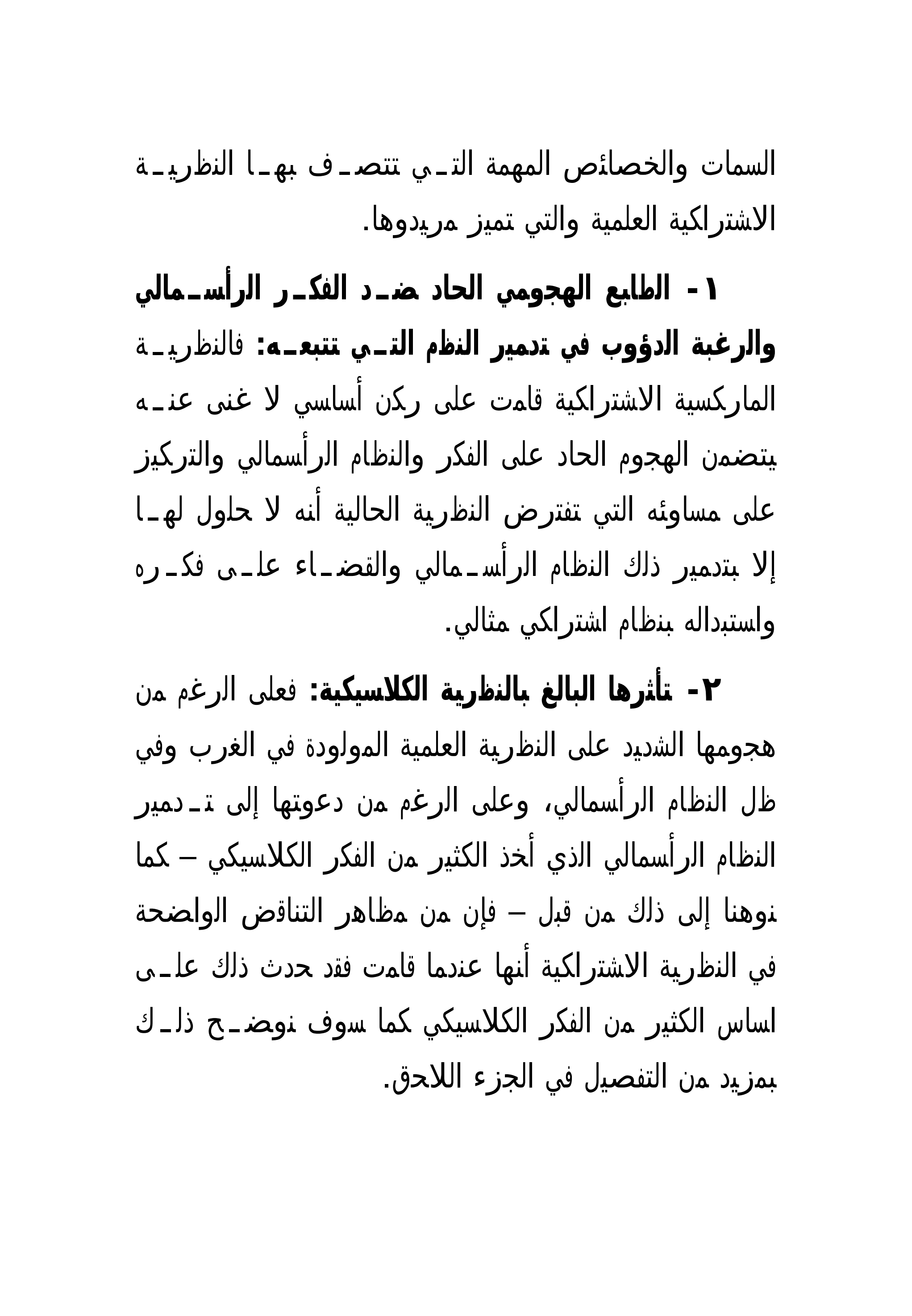
ومن الأفكار الاشتراكية الخيالية التي وضعت موضـع التنفيذ تلك التي نادى بها الإنجليزي "روبرت أوين" Robert Owen (١٧٧١م – ١٨٥٨م) حيث أسس مستعمرة نموذجية في قرية أمريكية بولاية إنديانا حيث أسسـها علـى قواعـد اشتراكية مثل الملكية الجماعية والعمل الجمـاعي وتوزيـع الناتج الكلي على جميع ساكني القرية. إلا أن التجربة انتهت بالفشل الذريع. ولقد تكررت نفس التجارب مع نفس النتيجـة بالفشل الذريع ومن أمثلة التجـارب الأخـرى المسـتعمرة الاشتراكية التي أقامها الفرنسـي كابيـه Cabet (١٧٨٨ – ١٨٥٦م) في نيوم أورلينز New Orleans في أمريكا.

٨-٢ الاشتراكية العلمية الماركسية:

وهي التي قامت أساسا على يد "كارل ماركس" (١٨١٨ – ١٨٨٣م)، ولقد سمى ماركس نظريته باسـم الاشـتراكية العلمية في محاولة زائفة لتمييزها عن الاشتراكية الخياليـة. ولقد تأثر ماركس في آرائه – في الواقع – بمفكري القـرن الثامن العشر اليساريين مثل "موريللى" و "مايلى" الذي ركـز على ضرورة تحقيق المساواة في كافة النظم الاقتصادية.

٨-٢-١ أهم السمات التي تميز النظرية الاشتراكية العلمية:

كان هناك جوا عاما اكتنف ظهور ونمو تلك النظريـة العلمية – إدعاء – والخيالية واقعا وبحكم التجربـة العمليـة لتطبيقها – مما أكسب النظرية الاشتراكية المذكورة صـبغة واضحة التميز عن بقية النظريات العلمية والتي أدى بالتالي إلى اتصاف مفكري المدرسة المؤسسة لهذه النظرية بصفات مشتركة تجمع بينهم وتجعل منهم فئة بشرية مختلفة عن بقية البشر. وفي هذا الجزء سنحاول أن نلقي ضوءا سريعا بعض



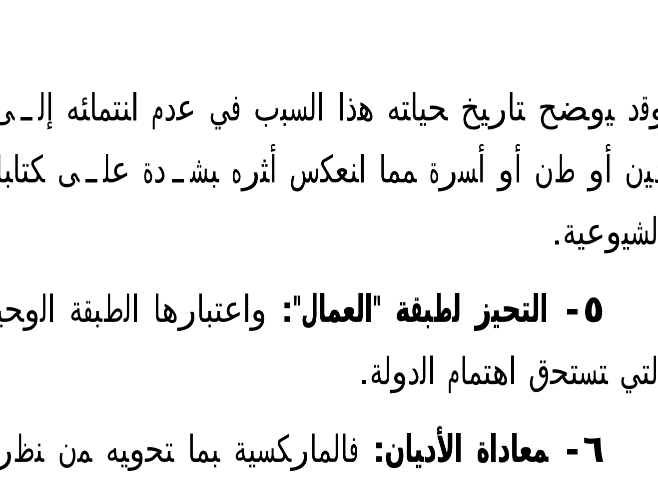
السمات والخصائص المهمة التي تتصف بها النظرية الاشتراكية العلمية والتي تميز مريدوها.

١- الطابع الهجومي الحاد ضد الفكر الرأسمالي والرغبة الدؤوب في تدمير النظم التي تتبعه: فالنظرية الماركسية الاشتراكية قامت على ركن أساسي لا غنى عنه يتضمن الهجوم الحاد على الفكر والنظام الرأسمالي والتركيز على مساوئه التي تفترض النظرية الحالية أنه لا حلول لها إلا بتدمير ذلك النظام الرأسمالي والقضاء على فكره واستبداله بنظام اشتراكي مثالي.

٢- تأثرها البالغ بالنظرية الكلاسيكية: فعلى الرغم من هجومها الشديد على النظرية العلمية المولودة في الغرب وفي ظل النظام الرأسمالي، وعلى الرغم من دعوتها إلى تدمير النظام الرأسمالي الذي أخذ الكثير من الفكر الكلاسيكي – كما نوهنا إلى ذلك من قبل – فإن من مظاهر التناقض الواضحة في النظرية الاشتراكية أنها عندما قامت فقد حدث ذلك على اساس الكثير من الفكر الكلاسيكي كما سوف نوضح ذلك بمزيد من التفصيل في الجزء اللاحق.

٣- ثورية الأفكار والمضامين الماركسية وفلسفة أسلوبها وميلها إلى الشعارات السياسية أكثر من التعبير عن أفكار اقتصادية: فكل كتابات ماركس تبدو أنها وضعت لتكون أدوات للصراع السياسي.

٤- انعدام الهوية وعدم الانتماء إلى جذور راسخة من دين أو وطن: فماركس الذي وضع أسس الفكر الاشتراكي أو الشيوعي ولد في ألمانيا عام ١٨١٨م من عائلة حاخامات تضم والده شخصيا وعائلة والدته أيضا، وقد اضطر والده اليهودي أن يتخلى عن ديانته بسبب اضطهاد اليهود في ألمانيا آنذاك. وبعد حصوله على درجة دكتوراة الفلسفة من جامعة جينا فصل من الجامعة بسبب ثوريته فعمل بالصحافة، ولكنه لم يستمر طويلا في تلك المهنة بسبب الرقابة فاشتغل بالكتابة عن نقد فلسفة "هيجل". اضطر بعد ذلك إلى الهجرة إلى باريس عام ١٨٤٣م ولكنه أجبر أيضا على تركها بعد عامين فرحل إلى بروكسيل ولم يستقر في بلجيكا لأكثر من ثلاثة أعوام عاد بعدها إلى باريس حيث عاد في نفس العام إلى ألمانيا وبعد عام واحد أي في عام ١٨٤٩ رحل إلى لندن وظل مقيما فيها بقية أيام حياته حتى توفي في عام ١٨٨٢م،



وقد يوضح تاريخ حياته هذا السبب في عدم انتمائه إلى أي دين أو طن أو أسرة مما انعكس أثره بشدة على كتاباته الشيوعية.

٥- التحيز لطبقة "العمال": واعتبارها الطبقة الوحيدة التي تستحق اهتمام الدولة.

٦- معاداة الأديان: فالماركسية بما تحويه من نظرية التفسير المادي للتاريخ لا تعترف بالأديان السماوية ولا بوجود الأنبياء، بل وتعتبر الأديان بمثابة "إفيون الشعوب".

٨-٢-٢ بعض المضامين والمكونات الرئيسية للنظرية الماركسية:

كما أوضحنا من قبل، فإن النظرية الاشتراكية قامت على العديد من الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية حتى أن البعض اعتبر مؤسسها ماركس واحدا من المفكرين الكلاسيكين وقد يفسر ذلك بالطول النسبي للفترة التي قضاها من حياته في الموطن الرئيسي للفكر الكلاسيكي. ومن الدلائل على تلك المقولة نجد أن فكره وكتاباته حاكت الفكر الكلاسيكي وتضمنت من أفكاره – على سبيل المثال ما يلي:

١- الأخذ بمعظم فروض المدرسة الكلاسيكية فـي تحليلـه الماركسي مثل المنافسة الكاملة، والرجـل الاقتصـادي الرشيد والتفسير المعدل لمـذهب مخصـص الأجـور، والإيرادات المتناقصة في الزراعة.

٢- مشاركة ماركس الاهتمام الكلاسـيكي بـالنمو growth مثلما فعل ريكاردو مثلا عندما صرح بأن توزيع الـدخل والقيمة يعتبر المفتاح الرئيسي لعملية النمو والتقدم.

٣- موافقة ريكاردو في متضمنات نظرية القيمة في العمـل والكمية، ونتيجة لتأثره بتلك النظرية قام ماركس بتصنيف وبتقسيم المجتمع إلى ثلاثة فئات مميزة مـن النـاحيتين الاقتصادية والاجتماعية Socio – economic groups هم المـلاك landlords، وأصـحاب رؤوس الأمـوال Capitalists، والعمال Workers. ولقد وجه تحليله إلى بحث تحركات الإيجـارات Rents والأربـاح Profits والأجور Wages بين الفئات المذكورة التي تحصل على دخولها في تلك الفئات الدخلية الثلاث.

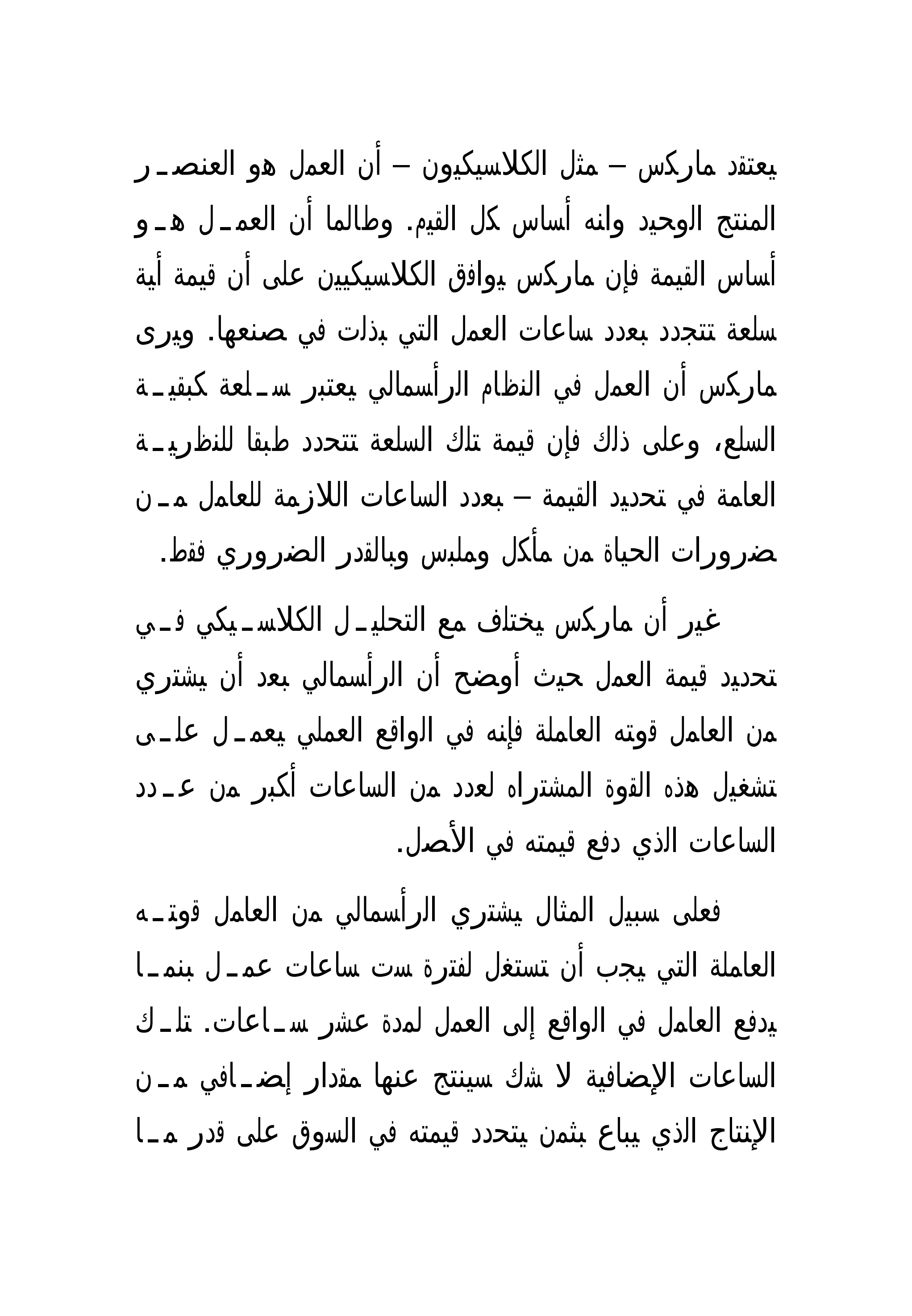
٤- محاكاة ريكاردو أيضا حين عزل الإيجار فـي جانـب منفصل وقام على أساسه ببناء نظرية العمالة في القيمة a

Labour Theory of Value مع افتراض توازن الأسعار في الأجل الطويل في ظل المنافسة الكاملة.

٥- تأثره بمفكرين آخرين مثل آدم سميث حيث قلده في تحليله لشروط التقدم البشري وخاصة فيما يتعلق بمجال المعادن material Sphere، كما تشابه تحليله مع ما افترضه كل من آدم سميث وجون ستيورات ميل حيث نسب – صراحة – الأسس الاقتصادية التي يتبناها إلى الإطار العام لفكره ولاتجاهه الفلسفي والاجتماعي والسياسي، Social، Philosophical and Political Thinking.

وحتى نستكمل الصورة الموجزة حول التحليل الاقتصادي الماركسي نود أن نعرض أهم ما تضمنه التحليل المذكور وذلك ما سوف نقدمه في القسم التالي حيث نجد أن التحليل الماركسي قد تضمن ما يلي من أفكار اقتصادية:

١- قيمة العمل وفائض القيمة: تعتبر نقطة البدء عند ماركس هي نظرية قيمة العمل – Labour Value التي سبق أن أوضحنا أنه اشتقها من المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية وبصفة خاصة من ريكاردو. وفي تلك النظرية،



يعتقد ماركس – مثل الكلاسيكيون – أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وانه أساس كل القيم. وطالما أن العمل هو أساس القيمة فإن ماركس يوافق الكلاسيكيين على أن قيمة أية سلعة تتجدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها. ويرى ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي يعتبر سلعة كبقية السلع، وعلى ذلك فإن قيمة تلك السلعة تتحدد طبقا للنظرية العامة في تحديد القيمة – بعدد الساعات اللازمة للعامل من ضرورات الحياة من مأكل وملبس وبالقدر الضروري فقط.

غير أن ماركس يختلف مع التحليل الكلاسيكي في تحديد قيمة العمل حيث أوضح أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوته العاملة فإنه في الواقع العملي يعمل على تشغيل هذه القوة المشتراه لعدد من الساعات أكبر من عدد الساعات الذي دفع قيمته في الأصل.

فعلى سبيل المثال يشتري الرأسمالي من العامل قوته العاملة التي يجب أن تستغل لفترة ست ساعات عمل بنما يدفع العامل في الواقع إلى العمل لمدة عشر ساعات. تلك الساعات الإضافية لا شك سينتج عنها مقدار إضافي من الإنتاج الذي يباع بثمن يتحدد قيمته في السوق على قدر ما

أنفق منها من ساعات العمل (طبقا لنظريـة القيمـة). ففـي المثال المذكور، يكون فائض القيمة هو الفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل أجرا له (وهو ما قيمته ٦ ساعات) ومـا يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل (وقيمتها ١٠ ساعات). وهذا الفائض للقيمة هو مـا أسـماه ماركس – مثلما – فعل الكلاسيكيون – بـالربح غيـر أنـه أضاف إلى تلك التسمية – "الذي يحصل عليـه الرأسـمالي نتيجة استغلال العمال" وذلك على اعتبار أن الرأسمالي يدفع قيمة محددة لقوة عمل محددة القيمة بعدد ساعات العمل، ثـم يقوم بتشغيل قوة العمل لعدد من الساعات أكبر من المتفـق عليه مسبقا ثم يستفيد وحده بالفرق بين القيمتين فـي شـكل زيادة في الوحدات المباعة من نفس القوة العاملة المشتراه.

٢- قانون تراكم الأموال:

كما ذكرنا سابقا – فإن الرأسـماليين يحصـلون علـى فائض قيمة يتمثل في الفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل كأجر له وكان يحصل عليه الرأسمالي من بيع السـلع التـي ينتجها هذا العامل وذلك كما صرح مـاركس فـي تحليلـه السابق. ويستطرد ماركس في توضيح تبعـا ذلـك التحليـل

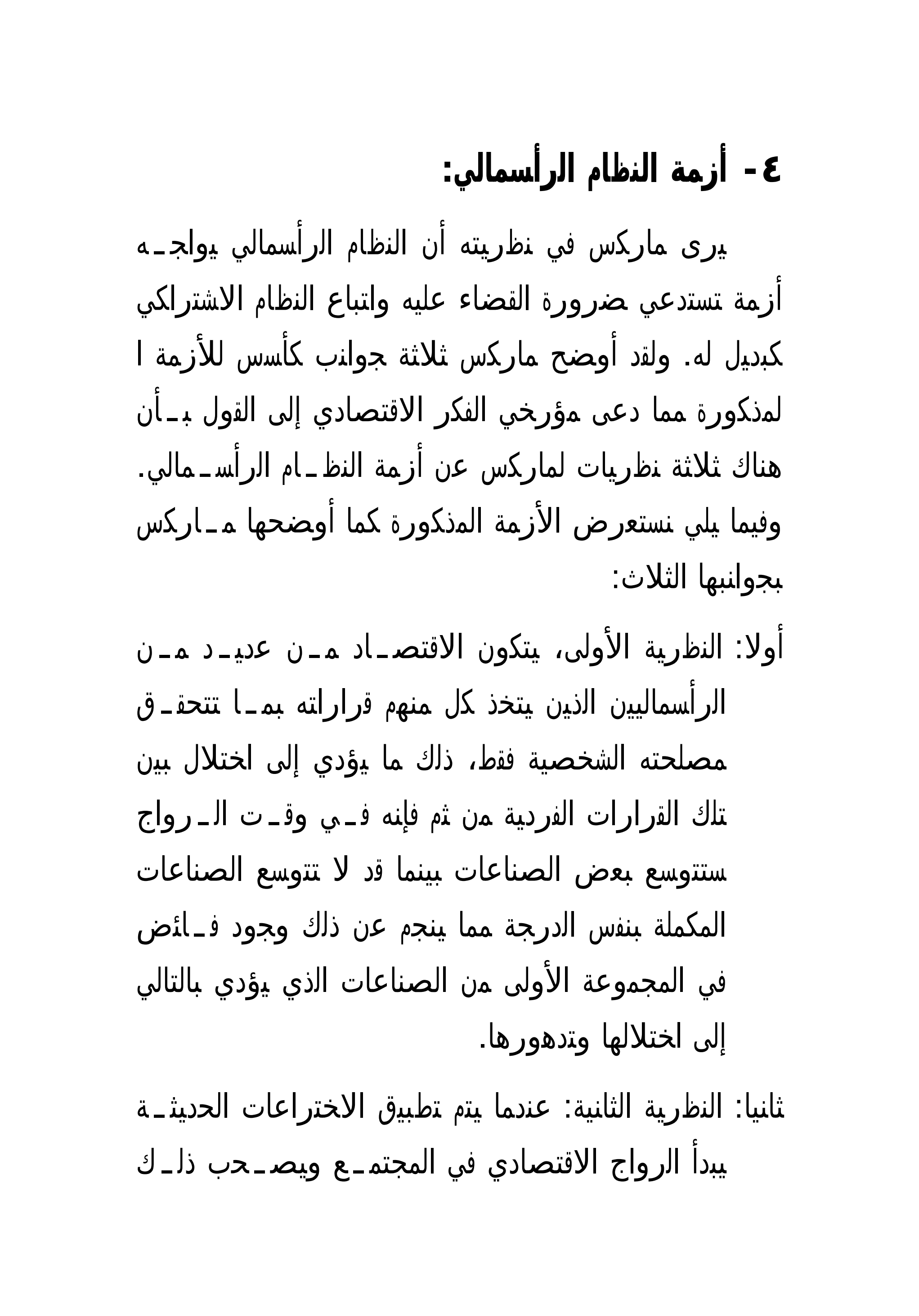
فيذكر أنه في الواقع العملي فإن الرأسماليين يحاولون دائمـا الحصول على أعلى معدل للقيمة وذلك عن طريق الـتخاص من عدد العمال أو عن طريق تشـغيلهم لعـدد أكبـر مـن الساعات، ولكن بالإضافة إلى ذلك – فقد ساعد تقـدم الفـن الإنتاج الآلي على تقليل الاعتماد على المهارة الخاصة للعمل وذلك بهدف زيادة الإنتاج الذي يتحقق بصورة أفضـل عنـد استخدام الآلات.

هذا ولقد كان كل رأسمالي يسعى دائما لتخفيض نفقـة الإنتاج، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا رفع إنتاجية عماله بالنسـبة لإنتاجية عمال الرأسماليين الآخرين. ولكي يزيد من انتاجيتهم فإنه يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة في الإنتاج كمـا يلجأ إلى زيادة حجم المشروع حتى يمكن أن يستوعب العدد المتزايد من الآلات وحتى يتمكن من الاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير. وكل ذلك يتطلب زيادة الاستثمارات. وهكذا تتكـون رؤوس الأموال وتتراكم في النظام الرأسمالي وذلك ما أسماه ماركس "قانون تراكم رؤوس الأموال".

٣- التفسـير المـادي أو الاقتصـادي للتـاريخ Materialitic or Economic Interpretaion of

History : ويقصد بذلك أن العلاقات الاقتصادية فـي أي عصر من العصور والوسائل التي يستمد بها الناس وسـائل إنتاجهم وتبادلهم للسلع وبالتالي طرائق حيـاتهم ومعيشـتهم تؤثر بشكل كبير في صياغة شكل المجتمـع وفـي تشـكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس. وترى النظرية الماركسية – في ذلك الصدد – أن أوضاع الحياة المادية هي التي تقر في مجموعها التغيرات التي تطرأ علـى التفكيـر الإنساني و تضيف النظرية – بأسلوبها المادي الواضح بعده عن الدين وإنكاره للغيبيات – أن نظام الإنتاج هو وحده الذي يقرر المتبع من القوانين والديانـة المتبعـة ونظـام الحكـم المعمول به ومكانة الأفراد في الكيان الاجتماعي السائد.

وخلاصة عرض جدلي فلسفي معقد للتحليل الماركسـي للتاريخ أنه يرى أن التاريخ قام على أسس اقتصادية وماديـة بحته وان كل شيء ظهر ونمى عبر الزمان كان نتيجة لتبلور هذه الأسس المادية وحتى الأديان اعتبرها المفكـر المعنـى نتيجة لتلك الأسس المادية أو الاقتصادية.



٤- أزمة النظام الرأسمالي:

يرى ماركس في نظريته أن النظام الرأسمالي يواجه أزمة تستدعي ضرورة القضاء عليه واتباع النظام الاشتراكي كبديل له. ولقد أوضح ماركس ثلاثة جوانب كأسس للأزمة المذكورة مما دعى مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى القول بأن هناك ثلاثة نظريات لماركس عن أزمة النظام الرأسمالي. وفيما يلي نستعرض الأزمة المذكورة كما أوضحها ماركس بجوانبها الثلاث:

أولا: النظرية الأولى، يتكون الاقتصاد من عديد من الرأسماليين الذين يتخذ كل منهم قراراته بما تتحقق مصلحته الشخصية فقط، ذلك ما يؤدي إلى اختلال بين تلك القرارات الفردية من ثم فإنه في وقت الرواج ستتوسع بعض الصناعات بينما قد لا تتوسع الصناعات المكملة بنفس الدرجة مما ينجم عن ذلك وجود فائض في المجموعة الأولى من الصناعات الذي يؤدي بالتالي إلى اختلالها وتدهورها.

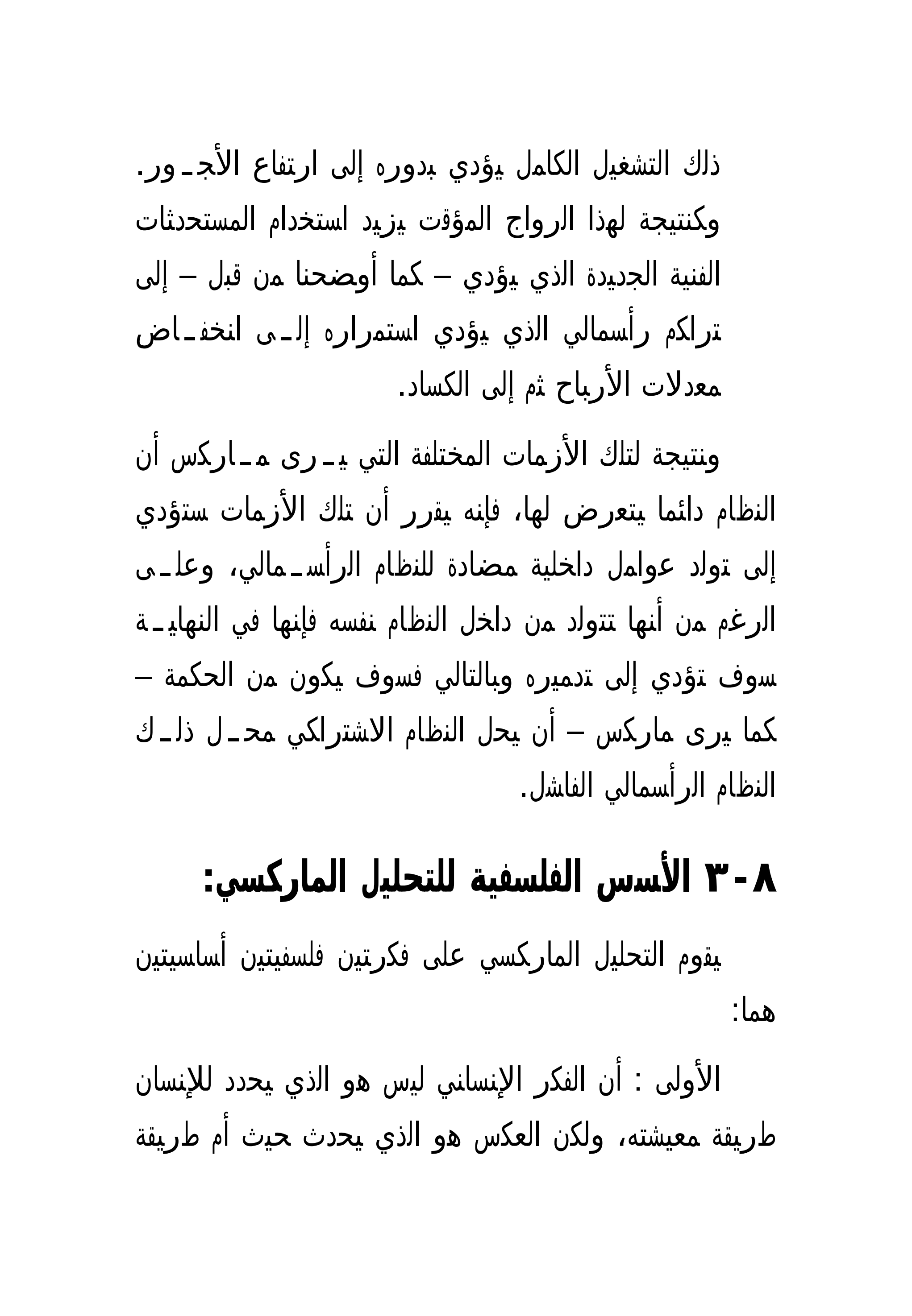
ثانيا: النظرية الثانية: عندما يتم تطبيق الاختراعات الحديثة يبدأ الرواج الاقتصادي في المجتمع ويصحب ذلك

حدوث أرباح بالغة بالارتفاع إلا أنها أرباحا مؤقتة كما يراها ماركس.

فمع الارتفاع غير العادي في الأرباح يزيد حافز المنتجين على زيادة إنتاجهم واستثماراتهم وللاستفادة بوفورات الإنتاج الكبير فإنهم يتجهون لزيادة استخدام الآلات والمعدات الرأسمالية وإحلالها محل العمالة البشرية بالتدريج مما يؤدي إلى تناقص حجم العمال مع تزايد حجم الاستثمار. ويؤدي ذلك إلى زيادة دخول الرأسماليين (الذين يتميزون بميل مرتفع للإدخال) وفي نفس الوقت إلى انخفاض دخول العمال (الذين يتميزون بميل مرتفع للاستهلاك).

ويتزايد دخول الرأسماليين الذي يقابله تناقص في دخول العمال – تنخفض القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة في المنتجات النهائية ومن ثم تبدأ السلع في التكدس لدى الرأسماليين وتهبط الأرباح ومن هنا تنشأ أزمة من نوع جديد في ظل النظام الرأسمالي أطلق عليها ماركس "أزمة قصور الاستهلاك".

ثالثا: النظرية الثالثة، وتتلخص في أن الاستثمار في مرحلة الرواج يؤدي إلى التشغيل الكامل ولكن بصفة مؤقتة.



ذلك التشغيل الكامل يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأجـور. وكنتيجة لهذا الرواج المؤقت يزيد استخدام المستحدثات الفنية الجديدة الذي يؤدي – كما أوضحنا من قبل – إلى تراكم رأسمالي الذي يؤدي استمراره إلـى انخفـاض معدلات الأرباح ثم إلى الكساد.

ونتيجة لتلك الأزمات المختلفة التي يـرى مـاركس أن النظام دائما يتعرض لها، فإنه يقرر أن تلك الأزمات ستؤدي إلى تولد عوامل داخلية مضادة للنظام الرأسـمالي، وعلـى الرغم من أنها تتولد من داخل النظام نفسه فإنها في النهايـة سوف تؤدي إلى تدميره وبالتالي فسوف يكون من الحكمة – كما يرى ماركس – أن يحل النظام الاشتراكي محـل ذلـك النظام الرأسمالي الفاشل.

٨-٣ الأسس الفلسفية للتحليل الماركسي:

يقوم التحليل الماركسي على فكرتين فلسفيتين أساسيتين هما:

الأولى : أن الفكر الإنساني ليس هو الذي يحدد للإنسان طريقة معيشته، ولكن العكس هو الذي يحدث حيث أم طريقة

معيشة الإنسان هي التي تحدد فكر الإنسان. وبمعنى أكثر تفصيلا، فإن النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية تتأثر في تكوينها وفي صورها وأشكالها بالظروف الاقتصادية المتصلة بطرق الإنتاج وبعلاقات التبادل التي تنشأ بين الطبقات في المجتمع الواحد – وذلك – كما أوضحنا من قبل – ما أسماه ماركس بالتفسير الاقتصادي أو المادي للتاريخ.

الثانية: يرى ماركس أن صراع الطبقات Classes Conflict هو القوة التي تعمل وتنقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر. فكل نظام اجتماعي يحمل في ثناياه عوامل فنائه.

وبمعنى آخر فإن كل نظام ينطوي على قوى تتولد من داخله وتعمل بشكل مضاد له حتى تقضي عليه في النهاية ويأتي محله نظام جديد الذي تتولد بداخله قوى جديدة مضادة تعمل في القضاء عليه وهكذا تستمر تلك العملية بلا نهاية. ويقدم ماركس مثالا على تلك الفلسفة الغريبة بنظام إقطاعي قام بداخلة صراع بين السادة ورقيق الأرض الذي أدى في النهاية إلى فناء النظام الإقطاعي ليحل محله النظام الرأسمالي. ثم يقرر ماركس بأن النظام الرأسمالي سيخضع

لنفس القانون لا محالة حيث ستتوالد بداخله القوى التي تؤدي بدورها إلى زواله عن طريق صراع الطبقات الموجودة به.

(لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: عبد الرحمن يسـري، ٨٨، رفعت العوضي، ٨٨، فيلليس دين، بالإنجليزيـة، ٧٨، روبرت وآخرون، بالإنجليزية، ٧٥)

الباب التاسع

الفكر الاقتصادي الحديث

(الربع قرن الأخير)

أولا الفكر الاقتصادي الوضعي

مازالت الدراسات الاقتصادية المعاصرة فـي غالبتيهـا تتأثر بما ورد في المدرسة الكلاسيكية من فكر. وفـي هـذا الصدد يذكر الدكتور عدنان عباس علي (٩١، ص ٢٨٠) أن الآراء الكلاسيكية لعبت دورا كبيرا في التأثير علـى الفكـر الاقتصادي اللاحق والسياسات الاقتصادية المتبعة في غالبية البلدان الأوروبية حتى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين.

غير أننا نرى أن تأثير المدرسة الكلاسيكية لم يتوقـف عند ذلك التاريخ الذي أشار إليه الاقتصاد المذكور حيـث أن النظريات والمبادئ الكلاسيكية ما زالت تدرس في الجامعات العالمية كأساسيات ومبادئ اقتصادية لأية نظريات اقتصادية حديثة وما زالت تستخدم كمراجع جوهرية مـن الدراسـات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة. ويمكن القول بأن الكثير من الدراسات الاقتصادية الوضعية الحديثـة "حديثـة اللغة والصياغة والنشر" ولكنها أيضا "كلاسيكية المنشأ".

٩-١ بعض الأمثلة على تأثير المدرسة الكلاسيكية على الأفكار الاقتصادية الحديثة:

كما أوضحنا تواً، ومصداقا لما ذكرنـا عاليـه، تـذكر النظرية الحديثة التي يطلق عليها "نظرية النضج الاقتصادي" أو "الركود المزمن في الاقتصاد المتقدم"، تلك النظرية التـي أشار إليها الدكتور حسين عمر في كتابه الذي أخرجـه فـي أواخـر الثمانينـات (٨٨، ص.ص ١٣١ – ١٤٩). وهـذه النظرية موجهة في الواقع إلى الاقتصـاديات المتقدمـة بـل ويرى المؤلف أنها على وجه أكثر دقة موجهة إلي الاقتصاد الأمريكي حتى أنه يقترح بوجوب تسـميتها بـ ـ "النظريـة الأمريكية". ومؤدى تلك النظرية أن الاسـتثمار الـديناميكي يمكن أن يكون وراء التقلبات الاقتصادية التي يعـاني منهـا الاقتصاد المتقدم، فإذا ما ارتفع مستوى الاستثمار فالمفروض أنه سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ويلاحظ أن ذلك ما ذكره كينز من قبل، غير أن الاستثمار إذا ما كان محكوما بعوامل متقلبة على المدى الطويل فإن ذلك سـيؤدي – كمـا تـذكر نظرية النضج الاقتصادي إلى تذبذب أو انخفـاض الطلـب الكلي وإلى المزيد من البطالة والركود الاقتصادي المـزمن.

ومن ذلك الموجز المختصر لنظرية النضج الاقتصادي التـي تعتبر من النظريات الاقتصادية الحديثة نلاحظ أنها قد قامت على فكرة "الطلب الفعال" للاقتصادي الكلاسيكي "كينز". وفي هذا، يشير الدكتور حسين عمر في كتابـه إلـى أن معظـم أساسيات النظرية المعنية قد نقلت من كتابات جون ماينـارد كينز خاصة فيما يتعلق بالأفكار الأساسـية عـن الإدخـار والاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن نظرية النضج الاقتصادي قد وضعها لفيف من الاقتصاديين الغربيين بريادة الاقتصادي الأمريكي "ألفن هانسن".

ومن الأمثلة الأخرى على الأفكار الاقتصـادية حديثـة الظهور والتي لوحظ أنها في الواقع امتدادا لفكـر المدرسـة الكلاسيكية هو المعالجة الحديثة للبطالة وللتشغيل. فقد تعرض الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأنواع المختلفة من البطالة في الوقت الحديث فذكروا أنها تتمثل بشكل أساس في ثلاثة أنواع هي:

١- البطالة الاحتكاكية: وهي التي تنشا عن عوامل متعـددة من أهمها دخول عمال جدد إلى قوة العمل، ورجـوع

عمال قدامى إلى ميدان العمل، والتنقـل الاختيـاري للعمال بين الوظائف المختلفة.

٢- البطالة الهيكلية: وهي التي تنشأ مـن إلغـاء الوظـائف بسبب تغير المهارات المطلوبة – ذلك الذي يحدث في حالات متعددة مثل حدوث تدهور مستمر في صـناعة ما، والتعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصـناعة مـا (أي إعادة توظيف العمال في تلك الصناعة جغرافيـا على المستوى المحلي أو على المسـتوى الـدولي أو على المستويين معا).

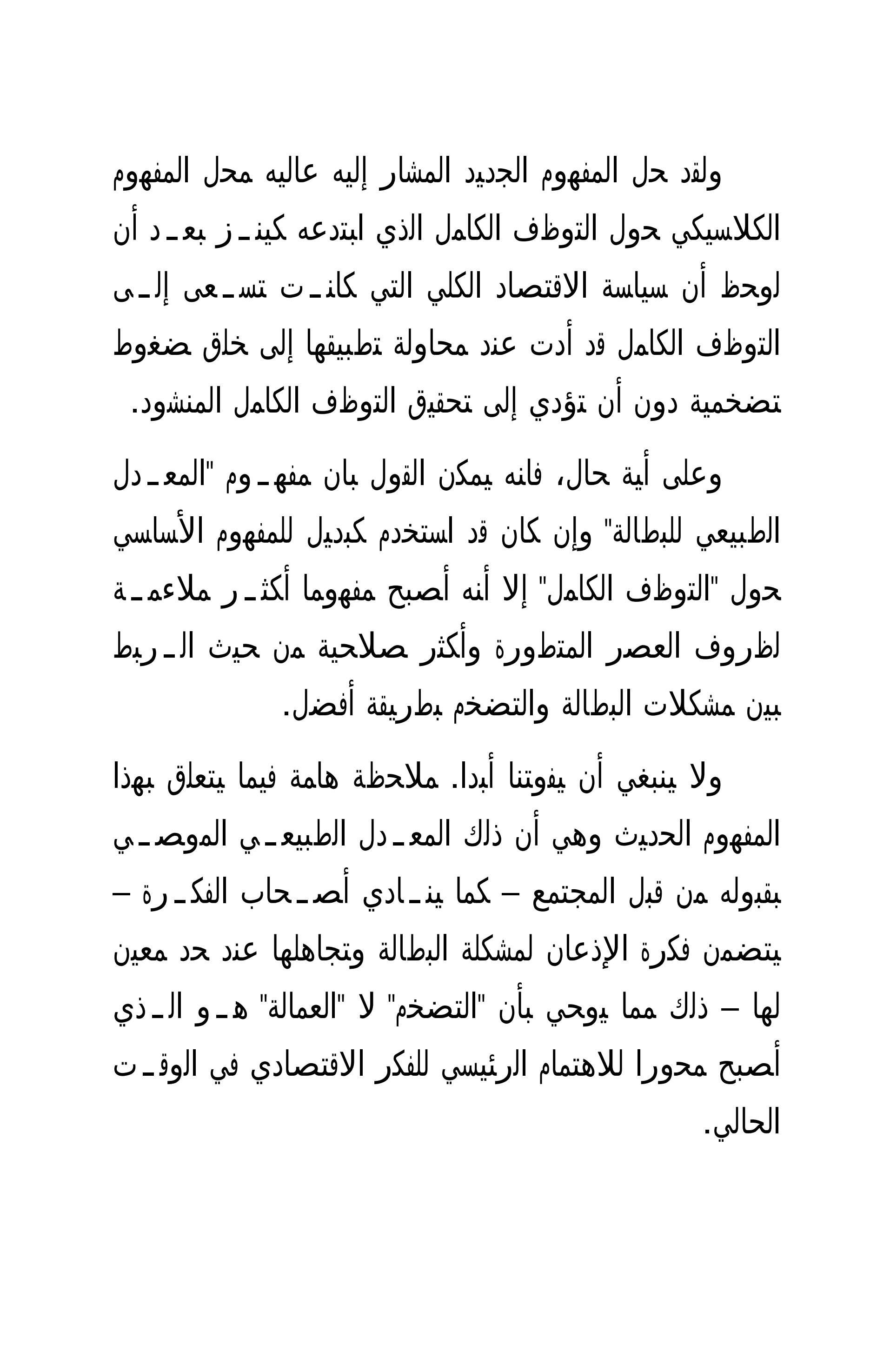
٣- البطالة الدورية: وهي التي تنشأ عن فقـدان الوظـائف نتيجة لانخفاض المستوى العـام لنشـاط الاقتصـاد الوطني.

٤- البطالة بين المتعلمين: وهي التي يعـاني منهـا طبقـة المتعلمين كنتيجة لعوامل متعددة مثل زيـادة عـرض المتعلمين على الطلب عليهم بوجه عام، وعدم التنسيق أو التناسق بين المجالات التعليمية الشخصية المختلفـة وبين الطلب السوقي لميدان العمل عليها من الناحيـة الكمية أم من الناحية النوعية أو كليهما معا، ورفـض

غالبية المتعلمـين القيـام بأعمـال تتعـارض مـع تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية.

ومع بعض الاختلافات البسيطة فـي تصـنيف أنـواع البطالة الحديثة فإن ذلك التصنيف يتشابه إلى حد بعيـد مـع الدراسات الكلاسيكية التي تناولت ذلك الموضوع والتي يمكن تبينها بالرجوع إلى الدراسات الاقتصادية السابقة خاصة تلك التي قام بها كينز.

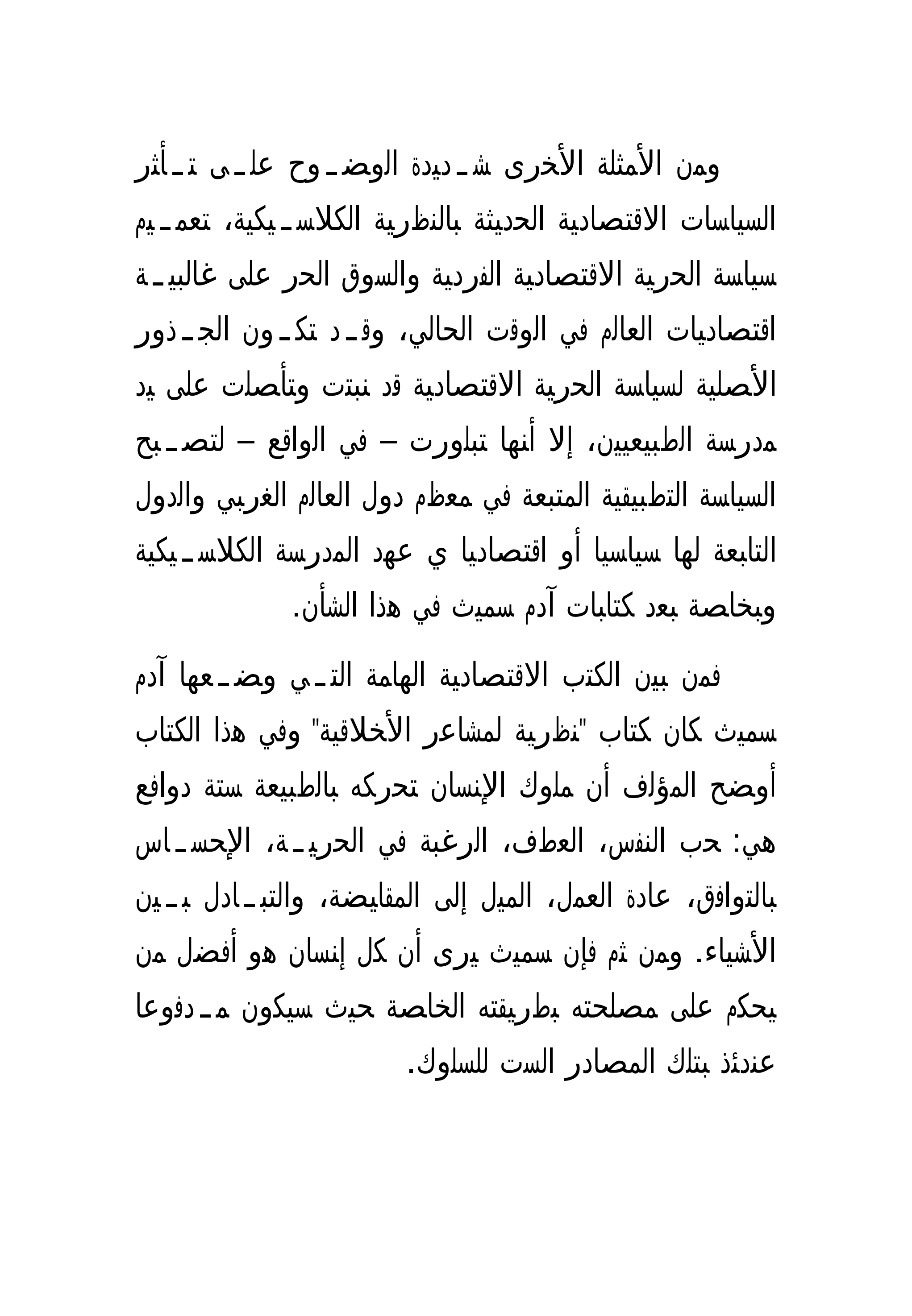
واستطرادا للأمثلة على قيام الأفكار الاقتصادية الحديثة على أسس النظرية الكلاسيكية، نجد أن الفكـر الاقتصـادي الحديث قد تناول مفهوم التوظف الكامل الذي استهدف "كينز" التوصل إليه بعد أن أجرى تعديلات تميزه عما ابتدعه كينـز في هذا الشأن. ومن ثم فقد ابتدع الفكـر الحـديث مفهـوم "المعدل الطبيعي للبطالة" كهدف بديل للتوظف الكامل. وتقوم فكرة "المعدل الطبيعي للبطالة" أو "البطالة المقبولة اجتماعية" على الدعوة إلى قبول قدر من البطالة يتم إقرارها من وجهة نظر المجتمع. ويقصد بالمعدل الطبيعي للبطالة المقبول مـن وجهة نظر المجتمع "الحد الأدنى من البطالة الذي يتمشى مع ارتفاع معقول في الأسعار".



ولقد حل المفهوم الجديد المشار إليه عاليه محل المفهوم الكلاسيكي حول التوظف الكامل الذي ابتدعه كينـز بعـد أن لوحظ أن سياسة الاقتصاد الكلي التي كانـت تسـعى إلـى التوظف الكامل قد أدت عند محاولة تطبيقها إلى خلق ضغوط تضخمية دون أن تؤدي إلى تحقيق التوظف الكامل المنشود.

وعلى أية حال، فانه يمكن القول بان مفهـوم "المعـدل الطبيعي للبطالة" وإن كان قد استخدم كبديل للمفهوم الأساسي حول "التوظف الكامل" إلا أنه أصبح مفهوما أكثـر ملاءمـة لظروف العصر المتطورة وأكثر صلاحية من حيث الـربط بين مشكلات البطالة والتضخم بطريقة أفضل.

ولا ينبغي أن يفوتنا أبدا. ملاحظة هامة فيما يتعلق بهذا المفهوم الحديث وهي أن ذلك المعـدل الطبيعـي الموصـي بقبوله من قبل المجتمع – كما ينـادي أصـحاب الفكـرة – يتضمن فكرة الإذعان لمشكلة البطالة وتجاهلها عند حد معين لها – ذلك مما يوحي بأن "التضخم" لا "العمالة" هـو الـذي أصبح محورا للاهتمام الرئيسي للفكر الاقتصادي في الوقـت الحالي.



ومن الأمثلة الأخرى شديدة الوضوح على تأثر السياسات الاقتصادية الحديثة بالنظرية الكلاسيكية، تعميم سياسة الحرية الاقتصادية الفردية والسوق الحر على غالبية اقتصاديات العالم في الوقت الحالي، وقد تكون الجذور الأصلية لسياسة الحرية الاقتصادية قد نبتت وتأصلت على يد مدرسة الطبيعيين، إلا أنها تبلورت – في الواقع – لتصبح السياسة التطبيقية المتبعة في معظم دول العالم الغربي والدول التابعة لها سياسيا أو اقتصاديا ي عهد المدرسة الكلاسيكية وبخاصة بعد كتابات آدم سميث في هذا الشأن.

فمن بين الكتب الاقتصادية الهامة التي وضعها آدم سميث كان كتاب "نظرية لمشاعر الأخلاقية" وفي هذا الكتاب أوضح المؤلف أن ملوك الإنسان تحركه بالطبيعة ستة دوافع هي: حب النفس، العطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالتوافق، عادة العمل، الميل إلى المقايضة، والتبادل بين الأشياء. ومن ثم فإن سميث يرى أن كل إنسان هو أفضل من يحكم على مصلحته بطريقته الخاصة حيث سيكون مدفوعا عندئذ بتلك المصادر الست للسلوك.

ويرى سميث أن هناك في الواقـع "يـدا خفيـة" تقـود الإنسان إلى تحقيق غاية لم يسع إليه عامدا، وبالتالي يـدعو سميث إلى منح كل فرد الحرية الكاملة للسعي وراء مصلحته بطريقته الخاصة. ومنذ ظهور تلك الدراسة ومثيلاتهـا مـن الدراسات الكلاسيكية التي تدعو إلى آلية جاز السوق والحرية الاقتصادية بدأ النظام الرأسمالي في الظهور والاسـتمرارية على أساس تطبيق مبدأ الحرية كما دعـت إليـه المدرسـة الكلاسيكية بمفكريها القدامى والجدد.

ومن السياسات الأخرى التي نجد أنها تتبع الآن وكـان لها جذورها في الفكر الكلاسيكي، التوجه إلى إنتـاج السـلع الكمالية من أدوات زينة وملابس وما شابهها كوسيلة للتوسع في العمالة وكوسيلة لزيادة دخول الأفراد.

ففي داخل المدرسة الكلاسيكية نقف عنـد الاقتصـادي "جان بابتيست ساى" حيث نجده قد تبنى فرضـين رئيسـين هما:

١- أن الرغبة الإنسانية في الاقتناء لا حدود لها.

٢- إن الرغبة في الغذاء يمكن أن تحد منها طاقة المعدة، ولكن الرغبة في اقتناء الملابس والأثاث والكماليات وأدوات الزينة تبدو كبيرة ولا يمكن حسابها.

ويرى بايتيست – بناء على فروضه السابقة – أن القدرة الشرائية مضمونة وغير محدودة مهما بلغت تكلفة الإنتاج لأن كل تكلفة من تكاليف الإنتاج (أجورا أو ريعا أو أرباحا) تمثل في الواقع دخولاً للأفراد.

والواقع أن العديد والعديد من الاقتصاديات ذوي المستويات التنموية المتخلفة تتجه بالفعل في الوقت الحالي إلى التوسع في إنتاج الكماليات للتغلب على أزمات البطالة وانخفاض مستويات الدخول مثلما حدث في روسيا بعد انهيار إمبراطوريتها السوفيتية القديمة حيث تستهدف بالتوسع في صناعة الكماليات تديرها إلى الخارج كمحاولة للتغلب على الانهيار العام الذي أصاب أسواقها المحلية في الفترة الأخيرة.

... وما تزال الأمثلة عديدة والأدلة لا تنتهي على استمرار تأثير الفكر الكلاسيكي القديم والحديث على الفكر

الاقتصادي الحديث، بل وعلى السياسات الاقتصادية المطبقة حتى وقتنا هذا في عدد كبير ومتزايد من الدول بخاصة بعـد انهيار الاتحاد السوفيتي القديم وتركـز القـوة الاقتصـادية والنفوذ الاقتصادي والسياسة في المنطقة الغربية حيث نشأت المدرسة الكلاسيكية وترعرعت. ويتفق رأينا في هذا الشـأن – بذلك – مع ما ورد في كتاب أريـك رول (بـالإنليجيزة، ٨٣، ص ١٤٠) حيث ذكر أن المدرسة الكلاسكية قد بـدأت في الظهور في عهد آدم سميث الذي يمكن اعتباره رائدا لتلك المدرسة، غير أن تحديد نهاية للمدرسة الكلاسيكية يعتبر شيئًا بالغ الصعوبة حتى أن بعض الاقتصاديين يـرون أن تلـك المدرسة ما زالت تعمل بأفكارها في المجال الاقتصادي حتى الآن.

٩-٢ بعض الاتجاهات والسمات العامة للفكر الاقتصادي الحديث:

على الرغم من تأثره بالأفكار التي وردت في المدرسة الفكرية القديمة خاصة المدرسة الكلاسيكية – إلا أنه يمكـن القول بأن الفكر الاقتصادي الحديث قد طرأت عليه تطورات

عديدة في اتجاهاته وفي سماته وخصائصه التي تكون فيمـا بها ثوبا جديدا لكن لم يكتمل صنعه بعد نتيجـة للتطـورات والأحداث الاقتصادية التي تجتاح العالم في الآونة الأخيـرة حيث يتابع المؤرخون بأقلامهم تلك التطـورات والأحـداث ويترقبون ومعهم الاقتصاديون وبقية المفكرون والعامة فـي كل أرجاء العالم انتهاء الثوب الجديد لكل من النظام العالمي والفكر الاقتصادي وارتداء كل لثوبه فـي شـكله النهـائي المتطور.

ولا تمنعنا الفترة الانتقالية التي تعيشها الأنظمة العالمية والأفكار العلمية – خاصة الاقتصادية منها – مـن إمكانيـة التعرف على بعض الاتجاهات العامة التـي تميـز الفكـر الاقتصادي الحديث، ومن أهمها يمكن أن نذكر ما يلي:

١- منذ منتصف السبعينات وفي خلال الثمانينيات ظهر اتجاه فكري جديد يركز على "الهجوم على الفقر" و "الحاجات الأساسية" ويدعو إلى اتباع اسـتراتيجية وسياسـات جـادة للقضاء على الفقر ولتحديد سلة الحاجات الأساسية للفرد فـي المجتمع النامي والمتقدم مع استخدام معايير ووسائل تحليـل مختلفة خصصت لمثل هذه الدراسات، وكان من الاقتصاديين

البارزين في القيام بتلك الدراسات والـذين كـان لهـم دورا رياديا فيها الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحـق" ومنظمـة العمل الدولية.

ولقد اقترح استخدام استراتيجية "الهجوم على الفقـر" و "الحاجات الأساسية" كأساليب جديدة لعمليات التنمية بعد فشل عمليات التنمية التقليدية التي اتبعتها الدول الناميـة سـابقا. وتجد الإشارة إلى أن استراتيجية الحاجـات الأساسـية بـدأ ظهور الحديث عنها في مؤتمر العمل الـدولي لعـام ١٩٧٦ World Employment Conference ١٩٧٦ الـذي نظمته منظمـة العمـل الدوليـة International Labour Office (ILO) حيث تضمنت تلك الاستراتيجية المقترحـة الدعوة إلى تحسين المستويات الاستهلاكية للفقـراء. وبنـاء على تلك الاستراتيجية المقترحة فإنه يقترح الانتقال من إنتاج السلع غير الأساسية التي تستخدم الطبقات الموسـرة، إلـى إنتاج السلع الأساسية التي يحتاج إليها ذوي الدخول المحدودة ومن أهمها المواد الغذائية. وعلـى نفـس الاتجـاه تقتـرح استراتيجية "الهجوم على الفقر التـي ابتـدعها الاقتصـادي الباكستاني محبـوب الحـق (بالإنجليزيـة، ٧٦) أن تقـوم

استراتيجية التنمية وعملياتها على أساس القضاء على الفقـر كهدف جوهري لابد من التخطيط والسـعي لتحقيقـه بعينـه وعدم الانتظار حتى يتحقق تلقائيا في خضم عمليات التنميـة كما دعت نظريات التنمية السابقة وكما يتبع بالفعل فيما سبق.

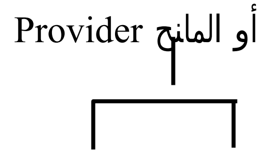
٢- في فترة الثمانينات، خاصة في أواخرها – ظهرت سياسة اقتصادية اتجه إلى تطبيقها العديد من الدول النامية ثم انتشر تطبيقها على المستوى العالمي خاصة في الدول التـي كانت تطبق النظم الاشتراكية. والواقع أنها سياسة مزدوجـة بحيث يستلزم تطبيقا أحد شقيها أن يطبق شقا آخر مكملاً لها. تلك هـي سياسـة "الإصـلاح الاقتصـادي" Economic Agjustment والتي لابد أن يرتبط تحققها بتطبيق سياسـة اقتصادية أخرى يطلق عليها باللغـة الاقتصـادية الحديثـة "التخصيصـية" Privatization ولقـد ازداد تطبيـق تلـك السياسة المزدوجة أو هاتين السياستين التوأم وانتشر بين عدد أكثر تزايدا في العدد بشكل خاص في أوائل التسعينات بعـد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا الشـيوعيين وتـدهور الاقتصاد الشيوعي والاشتراكي وتضاؤل نفوذه بل وانهيـاره أمام النفوذ الرأسمالي مما أدى إلى انتهاء الحرب الباردة التي

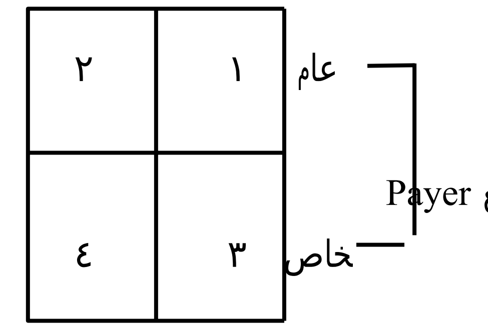
كانت تدور بين الكتلتين الشرقية والغربية على مدى ينـاهز سبعين عاما. ونجم عن تلك الأحداث الأخيرة التركز الحالي – المؤقت – للنفوذ الرأسـمالي الغربـي وبوجـه خـاص الأمريكي الذي فرض على العديد من الدول ضرورة التحول من سياسات تدخل الدولة والقطاع العام إلى السياسات التـي تقوم على التحرر الاقتصادي ومن هنا برزت أهمية تطبيـق السياسة المزدوجة المشار إليها.

والتخصيصية تعني – في مجملها – "عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الملكيـة وفـي رقابـة الأصول الإنتاجية" (كرستوفر آدم وآخرين، بالإنجليزية، ٩٢، ص٦).

نموذج (٣)

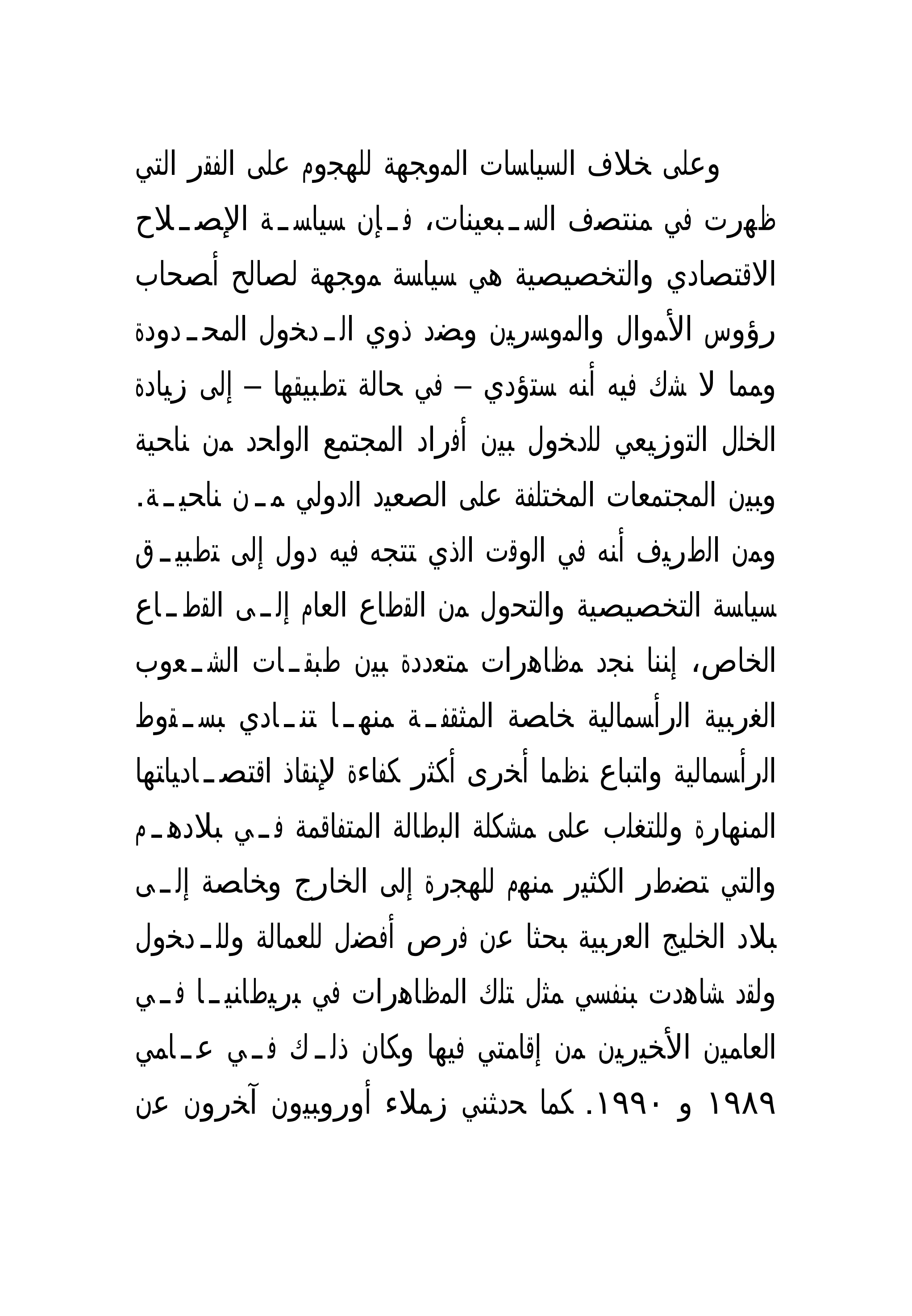
نموذج كريستوفر المبسط للتخصيصية



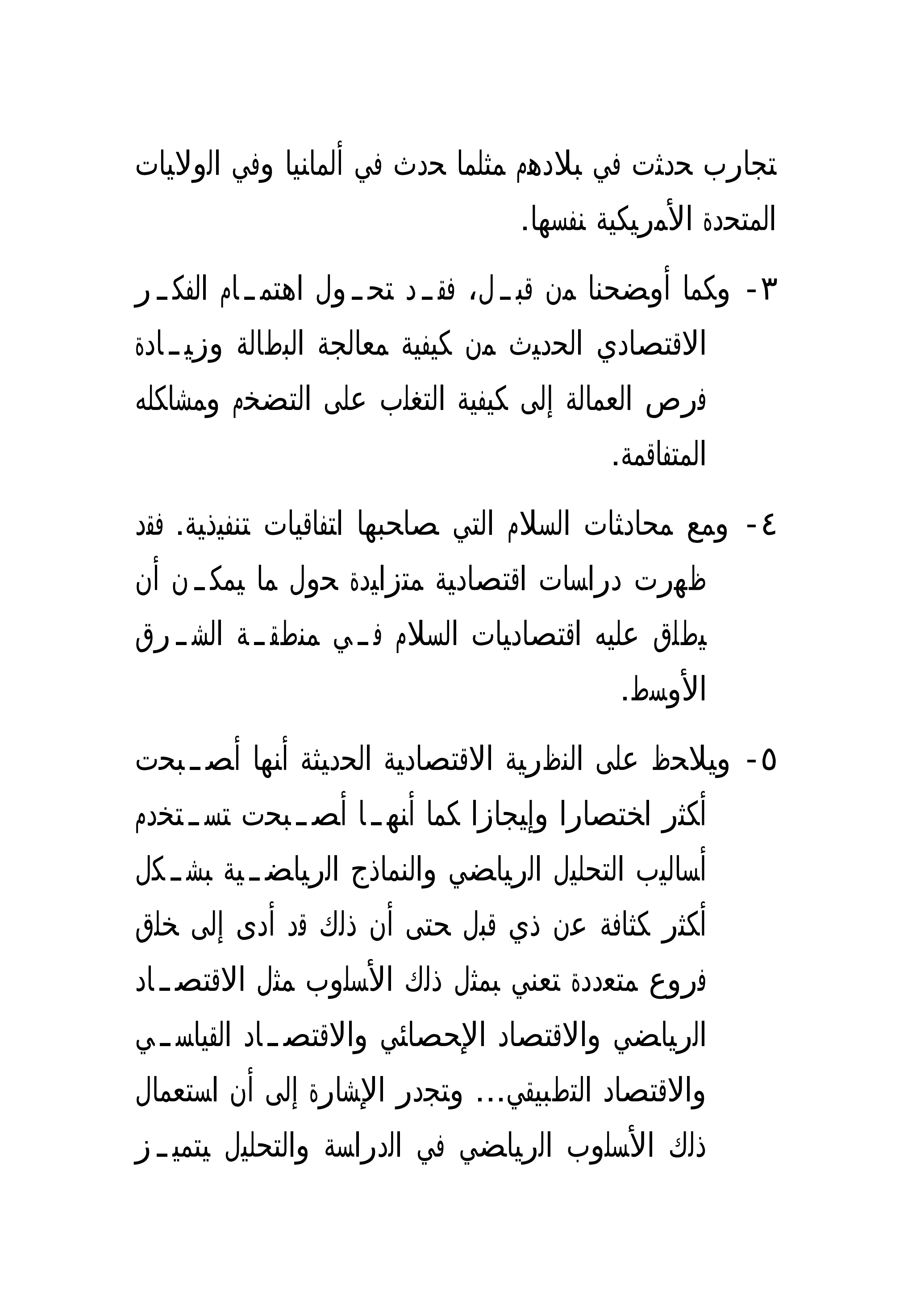


ووفقا للتعريف المذكور، فإن الجميع في الشكل المبـين عاليه سينتقلون إلى اليسار من ١ و ٣ إلـى ٢ و ٤ اللـذان يمثلان التخصيصية، أي أن جميع القطاعـات التـي كانـت تتعامل مع القطاع العام (١) سواء كانت قطاعات عامة (١٩ أو قطاعات خاصـة (٣) سـوف تنتقـل – وفقـا لسياسـة التخصيصية – للتعامل مع القطاعات الخاصة فقط (٢، ٤).

وهناك تعريف آخر مشتق من المفهوم المذكور يطلـق عليه "التخصيصية المعدلة" – Adujsting Privatization حيث اعتبرت التخصيصية جزءا من الإصلاح لارتباطها معا بهدف تحقيق تنمية القطاع الخاص على المدى الطويل. ومن ثم، فإن مرحلة الإصـلاح الاقتصـادي تعتبـر فـي نظـر الاقتصاديين المعاصرين مرحلة ضرورية التحقيق والتطبيق مسبقا للتمهيد لقابلية ولتيسير سياسة التخصيصية. ووفقا لتلك السياسة فقد بدأ ثانيا بالاهتمـام بتطبيـق مبـدأ أو مـذهب الطبيعيين "دعه يعمل" الذي ينادي بحرية الفرد في ممارسـة نشاطه الاقتصادي. ومن الدول التي اتجهـت بالفعـل إلـى تطبيق السياسة المعنية في الآونة الأخيـرة ماليزيـا وكينيـا ومالاوي وسيريرلانكا ومصر.



وعلى خلاف السياسات الموجهة للهجوم على الفقر التي ظهرت في منتصف السـبعينات، فـإن سياسـة الإصـلاح الاقتصادي والتخصيصية هي سياسة موجهة لصالح أصحاب رؤوس الأموال والموسرين وضد ذوي الـدخول المحـدودة ومما لا شك فيه أنه ستؤدي – في حالة تطبيقها – إلى زيادة الخلل التوزيعي للدخول بين أفراد المجتمع الواحد من ناحية وبين المجتمعات المختلفة على الصعيد الدولي مـن ناحيـة. ومن الطريف أنه في الوقت الذي تتجه فيه دول إلى تطبيـق سياسة التخصيصية والتحول من القطاع العام إلـى القطـاع الخاص، إننا نجد مظاهرات متعددة بين طبقـات الشـعوب الغربية الرأسمالية خاصة المثقفـة منهـا تنـادي بسـقوط الرأسمالية واتباع نظما أخرى أكثر كفاءة لإنقاذ اقتصـادياتها المنهارة وللتغلب على مشكلة البطالة المتفاقمة فـي بلادهـم والتي تضطر الكثير منهم للهجرة إلى الخارج وخاصة إلـى بلاد الخليج العربية بحثا عن فرص أفضل للعمالة وللـدخول ولقد شاهدت بنفسي مثل تلك المظاهرات في بريطانيـا فـي العامين الأخيرين من إقامتي فيها وكان ذلـك فـي عـامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. كما حدثني زملاء أوروبيون آخرون عن



تجارب حدثت في بلادهم مثلما حدث في ألمانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

٣- وكما أوضحنا من قبل، فقد تحول اهتمام الفكر الاقتصادي الحديث من كيفية معالجة البطالة وزيادة فرص العمالة إلى كيفية التغلب على التضخم ومشاكله المتفاقمة.

٤- ومع محادثات السلام التي صاحبها اتفاقيات تنفيذية. فقد ظهرت دراسات اقتصادية متزايدة حول ما يمكن أن يطلق عليه اقتصاديات السلام في منطقة الشرق الأوسط.

٥- ويلاحظ على النظرية الاقتصادية الحديثة أنها أصبحت أكثر اختصارا وإيجازا كما أنها أصبحت تستخدم أساليب التحليل الرياضي والنماذج الرياضية بشكل أكثر كثافة عن ذي قبل حتى أن ذلك قد أدى إلى خلق فروع متعددة تعني بمثل ذلك الأسلوب مثل الاقتصاد الرياضي والاقتصاد الإحصائي والاقتصاد القياسي والاقتصاد التطبيقي... وتجدر الإشارة إلى أن استعمال ذلك الأسلوب الرياضي في الدراسة والتحليل يتميز

بانخفاض الوقت اللازم لإنهـاء التحليـل المسـتهدف مقارنة باستخدام الأساليب الأخرى.

٦- وكما يهـتم الاقتصـاد الحـديث – كعلـم وكفكـر – بالرياضيات والنماذج، فإنه أيضا أصبح يتجـه إلـى الاستخدام المكثف للكمبيوتر سـواء كمـادة للدراسـة وللتحليـل (اقتصـاديات المعلومـات واقتصـاديات الكمبيوتر) أو كوسيلة للتحليـل الاقتصـادي خاصـة المعقد والمتعمق منه.

٧- ونتيجة لانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية فقـد انتشرت الدراسات التي تبحث في العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية الدولية مثـل اتفاقيـة الجـات وبحث وتقصي الآثار الناجمة عنها مع إبداء اهتمامات خاصة بالعملات الوطنية والعالمية وتطورات موقفهـا خاصة بعد التدهور الذي حدث للدولار الأمريكي في مقابل الين الياباني والمارك الألماني وما يحمله ذلـك من مغزى اقتصادي لا يخفى عن تهديد الاقتصـاديين الأخيرين بفرض نفوذهما على الاقتصـاد الأول بـل وعلى الاقتصاديات العالمية أيضا. ولـو أن ظـاهرة

"الدولرة" (أي سيادة الدولار الأمريكي في مجال المعاملات المالية على الصعيد الدولي) مازالت تفرض وجودها بوضوح كنتيجة للسيادة الأمريكية (الوحيدة) على النظام العالمي الجديد بعد انهيار القطب الثاني من القوة الثنائية التي كانت تسيطر على الأنظمة العالمية بانهيار الاتحاد السوفيتي مؤخرا.

٨- ولقد أصبح للبيانات والمعلومات أهمية جوهرية في إجراء أي تحديد علمي بوجه عام واقتصادي بوجه خاص – ذلك الذي أدى إلى نمو فرع "اقتصاديات المعلومات" الذي يتركز الاهتمام به في مجالي الاقتصاد والإدارة مع ملاحظة تناوله في العديد من الدراسات المتزايدة في المجالات العلمية الأخرى كمجال الهندسة خاصة وأن الكمبيوتر (وهو جهاز هندسي بالدرجة الأولى) يعد وسيلة هامة من وسائل الحصول على المعلومات وذلك كما أشرنا سابقا. غير ما نريد إضافته هنا، هو أن ازدياد الاهتمام بالمعلومات والبيانات وزيادة الطلب عليها أدى إلى تقرير أثمان يجب دفعها ممن يريد الحصول عليها كما

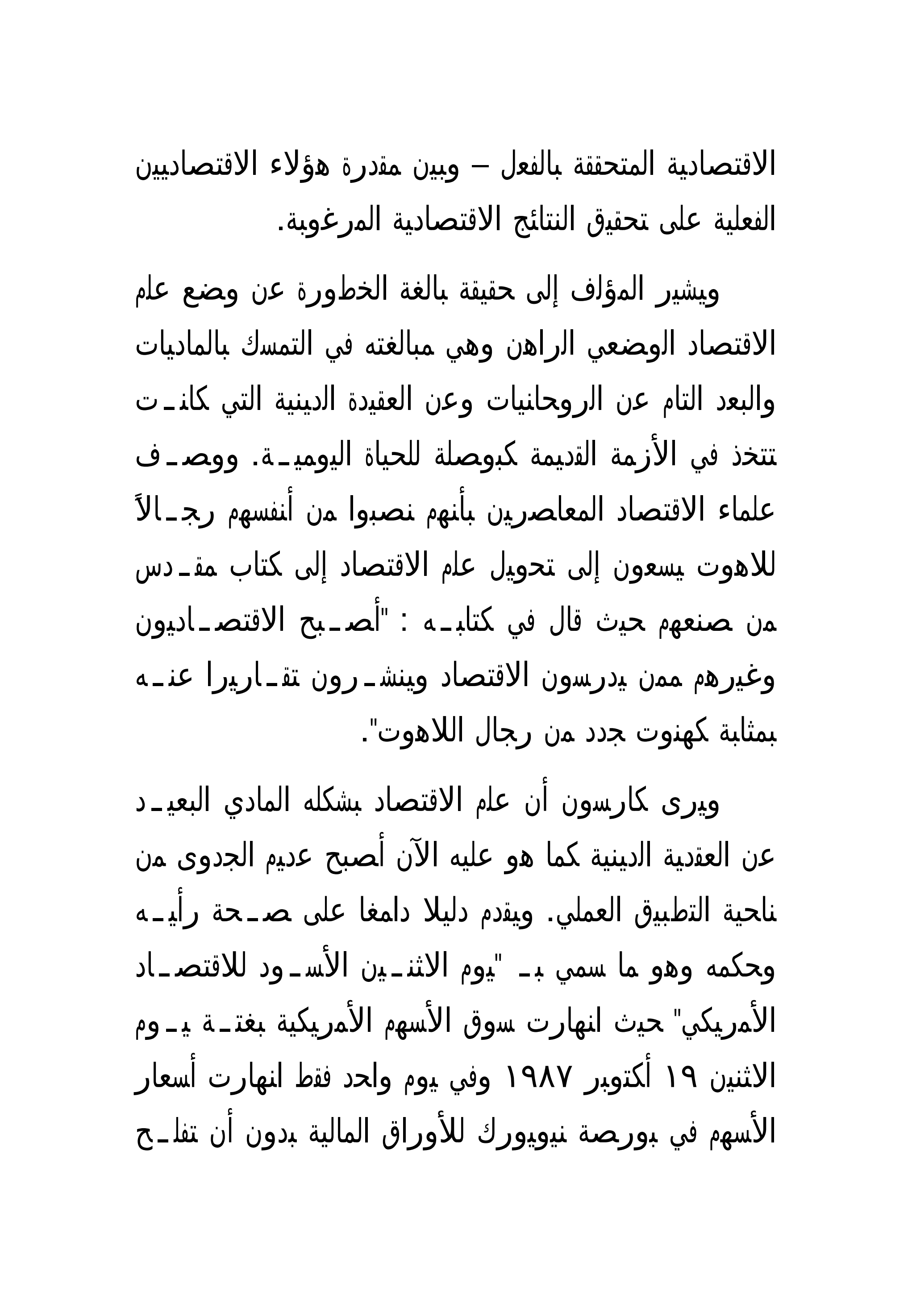
أن تعقد المواضيع المطروحـة للدراسـة وللتحليـل الاقتصادي صاحبه صعوبة في الحصول على العديـد منها. وإلى جانب ذلك فإن التغير الحادث في النظـام العالمي الجديد وتحول موازين القوى جعل كل دولـة شديدة الحرص على عدم منح أية بيانات أو معلومات عن اقتصادياتها وشعوبها، ناهيك عن عدم دقة البيانات والمعلومات التي يحصل عليها الباحث الاقتصادي من الجهات المسئولة أو من المنشورات المتخصصـة – ذلك الذي لابد أن يؤدي إلى نتـائج مضـللة وجهـود علمية ضائعة للباحث نتيجة لاستخدامه تلك البيانـات غير الموثوق في صحتها. ولقد صـاحب مثـل هـذه التطورات وغيرها تطـور فـي الطبيعـة الرئيسـية للمعلومات حيث أصبحت سـلعة اقتصـادية (بحتـة) وأصبحت أداة من الأدوات الاستراتيجية التي تستخدم لتحقيق الربح المشروع أو غير المشروع!!!

من اجل هذا كله، ولأسباب أخرى متعددة تزايد اتجـاه البحث الاقتصادي إلى الدراسات الميدانية لمجتمعات الدراسة أو لعينات ممثلة بغية الحصول على البيانات من مصـادرها

الأصلية والتخلص من التبعية العلمية للجهات الثانوية المقدمة للبيانات المستهدفة، بل لقد أصبح إجراء دراسة ميدانية من الشروط الأساسية لإجراء الكثير من الدراسات الاقتصادية اللازمة للترقية الأكاديمية في الجامعات وأصبح الاستعانة بها من العوامل التي تكسب البحث الاقتصادي ثقل اقتصادي بالغ الأهمية – على أن تتم تلك الدراسة الميدانية وفقا للأصول العلمية المتبعة في هذا المجال.

٩- وكما يقولون.. فقد "شهد شاهد من أهلها" وذلك ما فعله الاقتصادي المعاصر "روبرت كارسون" (بالإنجليزية، ٩٤، ص.ص ١٤-١٨) حيث قدم وصفا موجزا بارعا للاقتصاد المعاصر فذكر أن علم الاقتصاد المعاصر يعاني من تناقض يثير القلق – فهناك حجم هائل لا حدود له من المعلومات الاقتصادية المتنوعة والمتطورة في شتى الصور والأشكال من تقارير و بيانات ونماذج وغيرها، بينما يعاني التطبيق العلمي للسياسات الاقتصادية من التخبط والعشوائية.

ويضيف كارسون بأن هناك ارتباط إيجابي ضعيف بين وعي الاقتصاديين ومعرفتهم المتزايدة بالأحداث وبالعمليات



الاقتصادية المتحققة بالفعل – وبين مقدرة هؤلاء الاقتصاديين الفعلية على تحقيق النتائج الاقتصادية المرغوبة.

ويشير المؤلف إلى حقيقة بالغة الخطورة عن وضع علم الاقتصاد الوضعي الراهن وهي مبالغته في التمسك بالماديات والبعد التام عن الروحانيات وعن العقيدة الدينية التي كانـت تتخذ في الأزمة القديمة كبوصلة للحياة اليوميـة. ووصـف علماء الاقتصاد المعاصرين بأنهم نصبوا من أنفسهم رجـالاً للاهوت يسعون إلى تحويل علم الاقتصاد إلى كتاب مقـدس من صنعهم حيث قال في كتابـه : "أصـبح الاقتصـاديون وغيرهم ممن يدرسون الاقتصاد وينشـرون تقـاريرا عنـه بمثابة كهنوت جدد من رجال اللاهوت".

ويرى كارسون أن علم الاقتصاد بشكله المادي البعيـد عن العقدية الدينية كما هو عليه الآن أصبح عديم الجدوى من ناحية التطبيق العملي. ويقدم دليلا دامغا على صـحة رأيـه وحكمه وهو ما سمي بـ "يوم الاثنـين الأسـود للاقتصـاد الأمريكي" حيث انهارت سوق الأسهم الأمريكية بغتـة يـوم الاثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ وفي يوم واحد فقط انهارت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك للأوراق المالية بدون أن تفلـح

الدراسات الاقتصادية الأمريكية ولا التوقعـات الاقتصـادية الأمريكية في التنبؤ بما حدث – بل وقد أخفقت أيضـا فـي تجنب آثارها الخطيرة على الاقتصاد الأمريكي. وردا علـى تصريحات أحد الخبراء الاقتصاديين في الولايات المتحدة في هذا الصدد والذي كان يتشدق بعلم الاقتصاد بقدرتـه علـى تجاوز الأزمة بلا أية أضرار قال المؤلف: "لماذا إذن لم يتنبأ اقتصاديون كثيرون بأحداث ١٩ أكتوبر ولم يفلح زعم الخبير بادعاء العلم المسبق في إعـادة الاعتبـار لقـدرات مهنـة الاقتصاد بأكملها على التنبؤ بالأحداث؟ (روبرت كارسـون، بالإنجليزية، ٩٤، ص١٨).

وحول الرأسمالية ووصفها الحالي والمستقبلي، تطالعنـا الدراسة التحليلية لميشيل ألبير (بالعربيـة، ١٩٩٥) لمقارنـة الأهداف الرئيسية لثلاثة نماذج رأسمالية (النموذج الأمريكي والانجليزي والنموذج الرايني في ألمانيا والسويد وسويسرا، والنموذج الياباني) بالوسائل التي يتخذها كل من هذه النماذج في تحقيق تلك الأهداف مع استعراض نتائج النمـاذج فـي العديد من المجالات مثل التعليم الصـحة العامـة والبطالـة والدخول وتوزيعاتها والضرائب وتنتهي تلك الدراسـة إلـى

إثبات وجود صراعات وتناقضات مختلفة بين النماذج المعنية خاصة بين النموذج الأمريكي الذي يسعى إلى فرض وجوده على الصعيد العالمي والذي يضحي عمدا بالمستقبل من أجل الحاضر (ص ٢٤٢) من ناحية وبـين النمـوذجين الراينـي والياباني من ناحية أخرى ذلك الذي يدل على فشل النمـوذج الرأسمالي بوجه عام والذي يوحي بقرب انهياره كما حـدث للنموذج الشيوعي والاشتراكي من قبل، ذلك كمـا أوضـح المؤلف نفسه على النحو الذي سنشـير إليـه بمزيـد مـن التفاصيل في جزء لاحق.

وبنظرة عابرة على مجـالات الدراسـات الاقتصـادية الحديثة، نلاحظ أنها تزايدت بشكل كمي مخيف فـي الآونـة الأخيرة ولم يعد الاقتصاديون وحدهم يستأثرون بالدراسة في مجال تخصصهم بل اقتحم مجال الدراسة فيه متخصصـون في مجالات علمية أخرى ومن ثـم فقـد توالـدت الأفكـار الاقتصادية والنظريات الاقتصادية المتعددة والمتشـعبة فـي الظهور والنمو بحيث أدت إلى ظهور فروع اقتصادية جديدة تميز كل منها باتجاهات مستقلة في مجموعها عما تتسم بـه الفروع الأخرى. ومن الأمثلة على تلك الفـروع الاقتصـاد

التحليلي والاقتصاد التطبيقي والاقتصاد الصناعي والاقتصاد الزراعـي والاقتصـاد الرياضـي القياسـي واقتصـاديات المعلومات وبحوث العمليات والمحاسبة القومية، ومن أحدث الفروع المميزة التي ظهرت ونمت فـي خـلال السـتينات والسبعينات من خلال علم الاقتصاد التطبيقي (الـذي يبلـغ عمره هو ذاته حوالي خمسين عاما فقط) ذلك الفـرع الـذي يطلـق عليـه "اقتصـاديات المـوارد البشـرية" – The Economic of Human Resources. وقد نبتت من ذلك الفرع فريع أصغر والذي يعتبر من التفريعات حديثة العهـد في مجال علم الاقتصاد بوجه عام، وفرع الاقتصاد التطبيقي بوجه أخص، وفرع اقتصاديات الموارد البشرية على وجـه التمييز ذلك ما أطلق عليه مؤخرا اسم "الاقتصـاد الصـحي" Health Economic كما ظهر مـن قبلـه بقليـل فريـع "اقتصاديات التعليم" وعاصر ظهوره أيضا فرع آخر ما زال يستقر بصفة أساسية في المنطقـة الأوروبيـة وهـو فـرع "الاقتصاد الهندسي"، ولو أنه يدرس في كلية الهندسـة، فـي المنطقة العربية بشكل لم يعط لذلك الفرع أهميتـه الحقيقيـة بعد.

ونتيجة لاقتحام الدارسون في المجالات العلمية الأخرى لمجال علم الاقتصاد أصبحنا نجد دراسات اقتصـادية تحـت مسميات غير اقتصادية وفي كليات غير اقتصادية مثل "طب المجتمع" الذي يهتم اهتماما بالغا بدراسات التكلفـة والعائـد للمسائل الصحية ولكنه يتواجد في كليات الطب.

كما اختلط علم الاقتصاد بصفة متزايدة بالسياسة وأصبح متداخلا فيها على مستوى جميع المجتمعات حتـى أصـبح العديد من الدراسات الاقتصادية موجهـة خصيصـا لتأييـد سياسة عامة في المجتمع (مثل تأييد عمل المرأة أو التغلـب على التحيز الجنسي لصالح الذكور أطفالا كانوا أو بـالغين) أو لمهاجمة وللقضاء على سياسة ما (مثل مهاجمة أية سياسة ضد سياسة السوق الحر).

هذا، ونتيجة للمبالغة في التطبيق "المادي" لنشاط الإنسان ولسلوكياته وأساليب تفكيره – فقد انتشرت الجرائم بأشـكال جديدة حتى أصبح لها منظمات عالمية ترعاهـا وتحتضـنها وتستخدم نقودها – الملوثة – في إجراءات عمليات غسيل مخ اجتماعي (عن طريق الإعلانات والكتب والأقلام الموجهـة) حتى تكسب أنشطتها "شرعية" كاذبة وحتـى تخـتلط تلـك

الأموال (القذرة) مع النظيفة فيختلط الأمر على مستخدمها ويضطر بذلك إلى استخدام جميع الأموال المعروضة عليه بصرف النظر عن طبيعتها أو مصدرها (وذلك ما يتم من خلال غسيل الأموال القذرة باستثمارها في أوجه مشروعة برغم عدم مشروعية أصلها). ومن هنا نشأ تفريع جديد من علم الاقتصاد يسمى باقتصاديات الجريمة، محاولاً تقصي الأشكال المستحدثة للجرائم المحلية والعالمية وتحليل الأبعاد والآثار والحلول الاقتصادية لها.

وإذا أردنا وصف علم الاقتصاد – على ضوء ما سبق وما توضحه الشواهد المختلة – فإنه يمكن القول بأنه اقتصاد متخم، يعاني من انتفاخ مرضي، أربكته الأيادي التي امتدت إليه لتوجهه إلى الطريق العلمي الذي يجب أن يسير على دروبه، وأنهكته كثرة ما دس وأقحم في جوفه من بحوث ومعلومات وفروع وأحداث سياسات، وعتمت رؤيته ما طغى على فكره من ماديات وتيبست قدراته ونزعاته الفكرية لعزوفها عن الارتواء بالروحانيات والأخلاقيات، فأصبح عملاقا هشًا ضائعا يحسبه الناظر غنيا بالفكر وبالقدرات العلمية المتطورة الإعجازية وممتلئًا بالحلول الاقتصادية التي

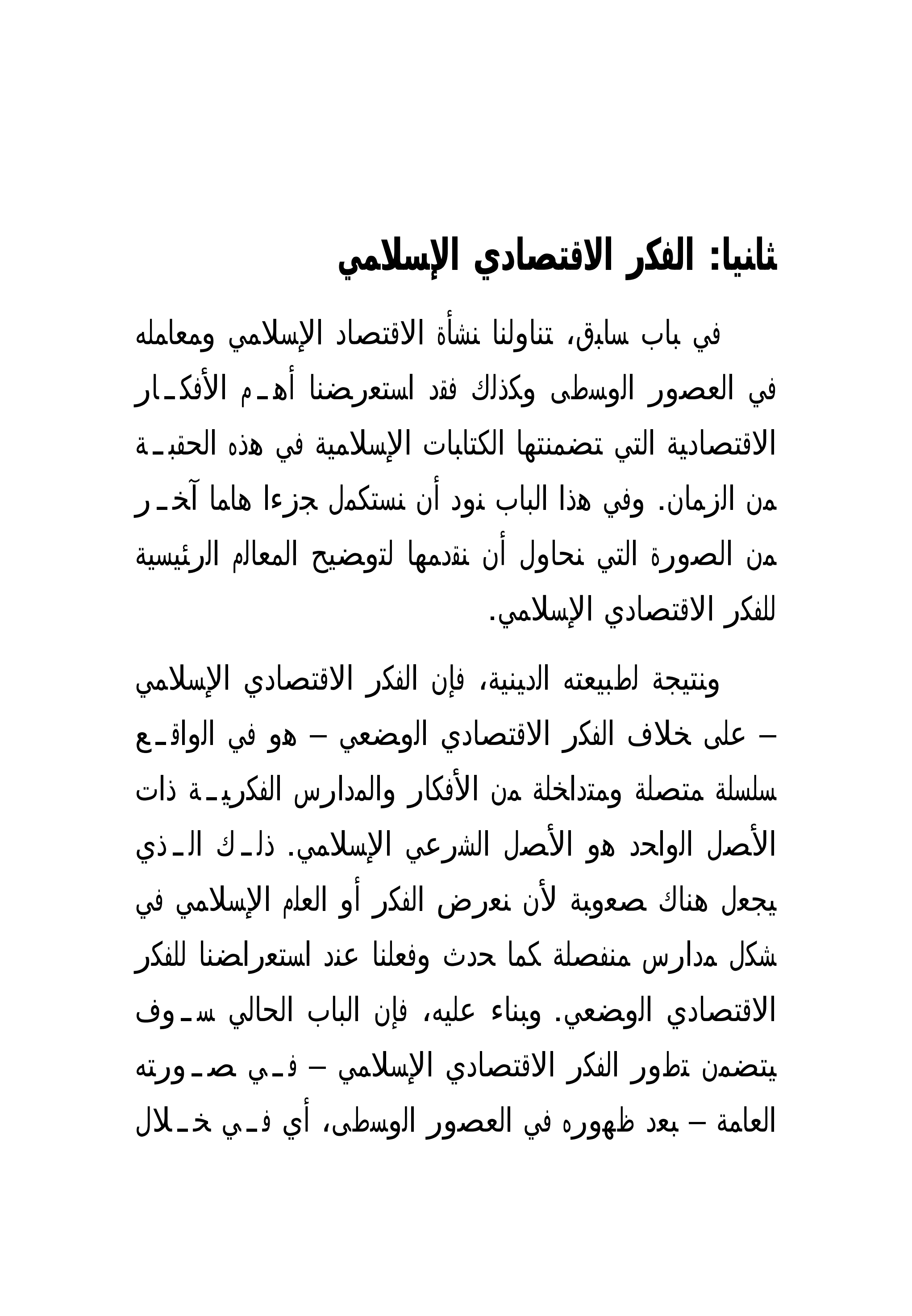
تحمي العالم من التعثر ومن الانهيار بينما يتحقق من يقترب منه ويتلمسه من شدة وهنه وعجوه حتى عن أن يحمي ذاتـه من الانهيار، وبدلا من أن يمضي قدما على طريـق العلـم المتطور بشكل فعلي وفعال، نراه يعود القهقرى إلى المدارس الفكرية الاقتصادية القديمة، وتعود الأبحاث الاقتصادية لتكرر من نفسها ولتتشدق بـنفس النظريـات والمبـادئ الفكريـة الاقتصادية القديمة مع إعطائها مسميات جديدة براقة تـوحي بوجود فكر جديد ويزيد من حدة الحالة المرضية لـه ذلـك التخطيط الذي يسير عليه العالم في الآونة الجديدة.. حـروب في كل مكان، ومعاهدات وعهود لا مكـان لهـا إلا علـى الورق، ونظام عالمي جديد يتشدق المغرمون بالسلطة والنفوذ بتواجده ولا نجد منه في عالم الواقع إلا انهيارات اقتصـادية ومشاكل اقتصادية تتفاقم وتزداد تعميما لكل مجتمعات العـالم الجديد. وصدق أحمد شرف (٩٢، جـ ٢٢) حين أبدى رأيه حول القرارات الأمريكية المتعلقة بمسـيرة النظـام الـدولي الجديد بعد حرب الخليج فقال: "إنه فقط التفكيـر الأمريكـي حول السلم والاستقرار الدولي الذي ينبني علـى الإرهـاب والقتل والتدمير الأمريكي، لأي قوة تخالف سياستها".

وعلى أية حال، فهناك بارقة أمل تلوح لنا من التجارب الأخيرة، فقد بدأت العديد من الدراسات الاقتصادية تتجه مرة أخرى إلى الاعتبارات الدينية والروحية والأخلاقية – إنهـا ليست "خطرا أخضرا" يهدد بالقدوم ليحـل محـل "لخطـر الأحمر" (الشيوعي) كما يدعي الماديون والمغرضـون مـن مفكري الغرب وساساتهم، بل أنه "الضوء الأخضـر" الـذي أصبح الكثير من المفكرين المسلمين وغير المسـلمين فـي جميع المجالات المختلفة يستعينون بضوئه ليتمكنوا من التقدم على ضرب العلم الصحيح الذي يضـمن للجميـع صـلاح وعمار العامل الدنيوي كما يكفل لمعتنقيـه كعقيـدة صـلاح آخرتهم بإذن من بعث ذلك الضوء الأخضر نعمـة للبشـرية جمعاء وهو الإسلام. دينا وعلما ومنهجا ومنهاجـا وسـلوكا وفكرا لا يتعارض مع ما جاء في الأديان السـماوية. وسـاد بالفعل اتجاه عام على المستوى العالمي يسمى بـ ـ (أسـلمة العلوم) ونتيجة لذلك الاتجاه نما ما يسـمى بـ ـ "الاقتصـاد الإسلامي". ترى ماذا يعني ذلك المفهوم؟ وأين مفهوم "العلم" و "الفكر" منه؟ ومتى نشأ؟ وكيف تطور؟ وما هـي الحالـة

الراهنة له؟ كل تلك التساؤلات وغيرها ستمثل أهدافا لمحاولة إجابات مناسبة عليها وذلك في الباب التالي بمشيئة ا .

(لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد الحديث علما وفكرا ارجع إلى ما يلي علـى سـبل المثـال: الكسـاندار فيلـد، بالإنجليزيـة، ٩٥، ص.ص ٣-٣١، روبـرت كارسـون، بالإنجليزية، ٩٤، زينب صالح الأشوح، ٩٤، كارل بولانى، بالإنجليزية، ٩٤ ستانلى فيشر وداني رودريك وإلياس تومـا بالإنجليزية، ٩٣، كريستوفر آدم ويليام كافينـديش وبيرسـي ميسترى، بالإنجليزية، ٩٣ ستيفان هاجارد وروبرت كوفمان، بالإنجليزية، ٩٢، عدنان عباس، ٩١، ص.ص ٢٨٠-٢٨١، زينب صالح الأشوح، بالإنجليزية، ٩٠ سعيد الخضيري، ٨٩ حسن عمر، ٨٨، سين وسينجوبتا، بالإنجليزية، ٨٣، ليبتون، بالإنجليزية، ٨٣ ميللر، بالإنجليزية، ٨١، روبرت هيلبرونر، بالعربية، ٨٠، محبوب الحق، بالإنجليزية، ٧٦، منظمة العمل الدولية، بالإنجليزية، ٧٦، عادل حشيش. ٧٤، ميشيل ألبير، بالعربية، ٩٥، د. رمزي زكي، ٩٣، ص.ص ٢١٧-٢٢١. أحمد شرف، ٩٢، د. سيد شوربجي عبد المولى، ٩١)

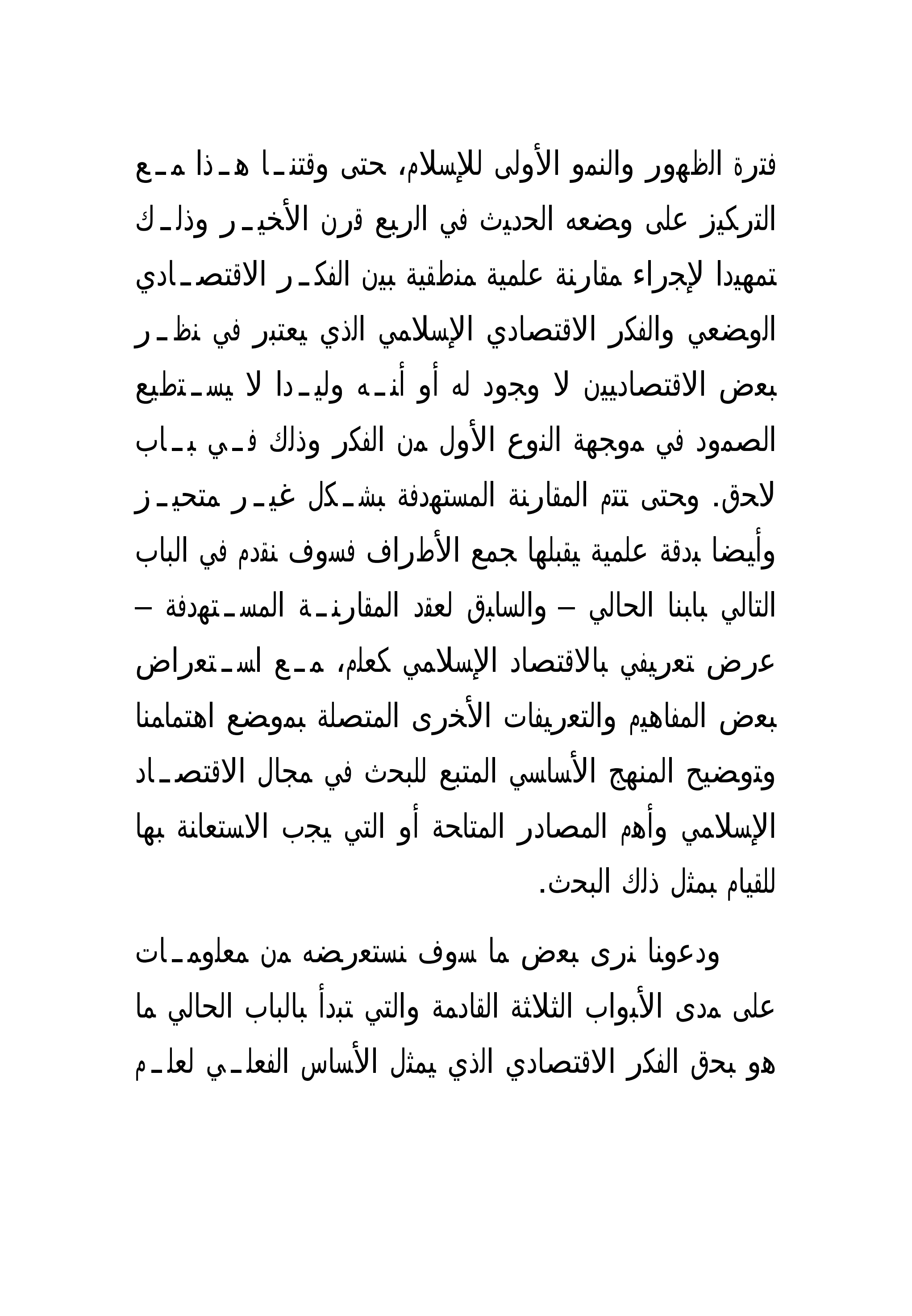
الباب العاشر
الفكر الاقتصادي الحديث
(الربع قرن الأخير)



ثانيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي

في باب سابق، تناولنا نشأة الاقتصاد الإسلامي ومعالمه في العصور الوسطى وكذلك فقد استعرضنا أهم الأفكار الاقتصادية التي تضمنتها الكتابات الإسلامية في هذه الحقبة من الزمان. وفي هذا الباب نود أن نستكمل جزءا هاما آخر من الصورة التي نحاول أن نقدمها لتوضيح المعالم الرئيسية للفكر الاقتصادي الإسلامي.

ونتيجة لطبيعته الدينية، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي – على خلاف الفكر الاقتصادي الوضعي – هو في الواقع سلسلة متصلة ومتداخلة من الأفكار والمدارس الفكرية ذات الأصل الواحد هو الأصل الشرعي الإسلامي. ذلك الذي يجعل هناك صعوبة لأن نعرض الفكر أو العلم الإسلامي في شكل مدارس منفصلة كما حدث وفعلنا عند استعراضنا للفكر الاقتصادي الوضعي. وبناء عليه، فإن الباب الحالي سوف يتضمن تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي – في صورته العامة – بعد ظهوره في العصور الوسطى، أي في خلال



فترة الظهور والنمو الأولى للإسلام، حتى وقتنـا هـذا مـع التركيز على وضعه الحديث في الربع قرن الأخيـر وذلـك تمهيدا لإجراء مقارنة علمية منطقية بين الفكـر الاقتصـادي الوضعي والفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يعتبر في نظـر بعض الاقتصاديين لا وجود له أو أنـه وليـدا لا يسـتطيع الصمود في موجهة النوع الأول من الفكر وذلك فـي بـاب لاحق. وحتى تتم المقارنة المستهدفة بشـكل غيـر متحيـز وأيضا بدقة علمية يقبلها جمع الأطراف فسوف نقدم في الباب التالي بابنا الحالي – والسابق لعقد المقارنـة المسـتهدفة – عرض تعريفي بالاقتصاد الإسلامي كعلم، مـع اسـتعراض بعض المفاهيم والتعريفات الأخرى المتصلة بموضع اهتمامنا وتوضيح المنهج الأساسي المتبع للبحث في مجال الاقتصـاد الإسلامي وأهم المصادر المتاحة أو التي يجب الاستعانة بها للقيام بمثل ذلك البحث.

ودعونا نرى بعض ما سوف نستعرضه من معلومـات على مدى الأبواب الثلاثة القادمة والتي تبدأ بالباب الحالي ما هو بحق الفكر الاقتصادي الذي يمثل الأساس الفعلـي لعلـم

الأمس واليوم والغد، بل والذي ستظل آثاره باقية على البشر أثناء الحياة الدنيا وما بعد تلك الحياة.

١٠-١ المراحل الأساسية لتطور الاقتصاد الإسلامي ودراسته:

كما هو معروف، فإن الاقتصاد الإسلامي يعتبر إلهـي المصدر ومن ثم – وكما سوف يتضح لنا بمزيد من التفصيل في حينه – فإن الاقتصاد الإسلامي كعلم إلهي ثابت لا يتغير وإنما الذي يتغير في الواقع هو درجة ومدى معرفة النـاس بهذا العلم ودرجة أخذهم له ومن ثم فإن ما نركز بحثنا عليه ليس الأصول الإلهية لعلم الاقتصاد الإسلامي بل مـا نوليـه اهتمامنا هو في الواقع الفكر البشري ومدى أخذه بهذا العلـم وذلك ما نحاول التعرف عليه في هذا الباب.

وكما يتضح من دراسة الدكتور محمد شوقي الفنجـري (٨١، ص.ص ١٤-٢٠) فإن دراسة الاقتصاد الإسلامي قـد مرت بثلاث مراحل مميزة هي:

المرحلة الأولى: ازدهار دراسة الاقتصـاد الإسـلامي فـي العصور الإسلامية الأولى.

المرحلة الثانية: نكسة دراسة الاقتصاد الإسلامي بقفل باب الاجتهاد.

المرحلة الثالث: صحوة دراسة الاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث.

أولا: ازدهار دراسة الاقتصاد الإسلامي في العصور الإسلامية الأولى:

- في العهد الإسلامي الأول، كان النشاط الاقتصادي محدودا ويتركز أساس في الرعي والتجارة. ومن ثم لم يحاول علماء المسلمين القدامى الكشف عن الأصول الاقتصادية في الإسلام وإنما كان الاهتمام ينصب أساساً على بيان حكم الإسلام في المعاملات التجارية.

- في القرن الثاني الهجري، بدأ النشاط الاقتصادي في التوسع وظهرت كتب الفقه الإسلامي الشاملة التي تضمنت بعض الأحكام والأفكار المتعلقة بالنواحي الاقتصادية المختلفة مثل تحريم الربا والاحتكار، وأحكام تحديد الأسعار، وحكم شركات الأموال وتنظيم السوق الخ. ومن ثم ففي تلك الحقبة من الزمن ظهرت أفكار وتطبيقات اقتصادية إلا أنها كانت

متناثرة بين فصول كتب الفقه الإسـلامي دون أن تـدرس كموضوع مستقل يمكن أن يطلق عليه الاقتصاد الإسلامي.

- ومع هذا فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في أواخر القرن الثاني الهجري – أي في أواخر القرن السابع الميلادي، بدأت بعض المؤلفات الاقتصادية في الظهور، تلك المؤلفات التـي يمكن أن تعد أولى الدراسات الاقتصادية العلمية في العـالم. ومن أهم تلك المؤلفات.

١- كتاب الخراج لأبي يوسف (المتوفي عام ١٨٢هـ/ ٧٦٢م) وكان قاضي الخليفة هارون الرشيد وضع كتاب الخراج ليعمل به في جباية الخراج والشعور والزكـاة والجزيـة وما شابهه.

٢- كتاب الخراج ليحي بـن آدم القرشـي (المتـوفي عـام ٢٠٣هـ/ ٧٧٤م) ومن الطريف أن أول مـن نشـر هـذا الكتاب هو المستشرق ت.و جونيبول وكان ذلك في عـام ١٨٩٦م.

٣- كتاب الأموال لأبي عبيد بن سلام (المتوفي عام ٢٢٤هـ/ ٨٠٥م) والذي يتضمن ما يتعلق بـالأموال فـي الدولـة الإسلامية.

٤- مقدمة ابن خلدون التي ظهرت في عام ٧٨٤هـ أي فيمـا بين القرنين ١٣، ١٤ الميلاديين، وفي ذلك الكتـاب تـم بحث مقومات الحضارة وإنتاج الثروة وصـور النشـاط الاقتصادي ونظرية القيمة وتوزيع السكان. وقـد ذكـر الدكتور زكي شبانة أن هناك تشابها بين ذلك الكتاب وبين كتاب ثروة الأمم الذي كتبه أبو الاقتصـاد الحـديث "آدم سميث" الذي ظهر في عام ١٧٧٦م.

ثانيا: نكسة دراسة الاقتصاد الإسلامي (منذ القرن الخامس الهجري) بقفل باب الاجتهاد:

بدأت الدولة الإسلامية في الانقسـام والتـدهور منـذ منتصف القرن الرابع هجري وظهر الفساط والتشاحن بـين العلماء أنفسهم وأدى ذلك في النهاية إلى قفل باب الاجتهـاد منذ نحو القرن الخامس الهجري. ومنذ ذلك التاريخ تقريبـا توقف العلماء عن الرجوع إلى المصادر التشريعية الأساسية

لاستنباط الأحكام من نصوص القرآن والسنة وكانوا يرجعون إلى اجتهادات الأئمة السابقين دون مراعاة أنها قد وضـعت لزمان غير زمانهم ولأوضاع غير أوضاعهم متجـاهلين أن هؤلاء الأئمة السابقين كانوا يقولون (لا تأخذوا عنا وخـذوا ممن أخذنا منهم) بمعنى ارجعوا مثلنا إلـى الأصـل وهـو الكتاب والسنة.

ومع هذا فقد أوضح د. علي السيد في دراسته له عـن الحياة الثقافية في المدينة المنورة في عصر المماليـك (فـي القرن السابع الهجري/ الثالث عشـر ميلاديـا)، أن المدينـة المنورة كانت تعد إحدى أهم المراكز الثقافية فـي العصـر المملوكي وأنها قد شهدت ازدهارا ثقافيا شاملاً وملموسـا – نتيجة لتضافر العديد من العوامل المختلفـة وفـي مقـدمتها العوامل الاقتصادية التي ساعد على ازدهارها – بـدورها – الحركة المستمرة للحج والعمرة التي كانت تخرج من مصر والشام وجميع البلدان الإسلامية الأخرى قاصدة مكة والتـي كانت تحمل معها انتعاشًا كبيرا في المعاملات التجارية. ولقد أدى الاحتكاك المباشر بين العلماء الوافدين إلى مكة والمدينة للحج والعمرة بين العلماء القاطنين فيها إلى ازدهار الحيـاة

الثقافية وانتعاشها متضمنة بذلك الأفكار الاقتصادية خاصـة تلك التي تتعلق بالمعاملات التجارية وبالصناعات التي يـتم تداولها في سوق مكة والمدينة (لمزيد من التفاصيل، ارجـع إلى د. علي السيد، ٩٤، ص.ص ١١-١٨).

ثالثا: صحوة دراسة الاقتصاد الإسلامي في العهد الحديث:

ظهرت في العهد الحديث محاولات عديـدة، متنوعـة ومتزايدة لدراسة الاقتصاد الإسلامي وبلورته في شكل علمي أكثر تحديدا ووضوحا. وتعمقا عما كان عليه فـي المرحلـة السابقة.

ووفقا لاتجاهاتها الرئيسية في البحـث، يمكـن تقسـيم الدراسات الحديثة للاقتصاد الإسلامي إلى ثلاثة مجموعـات مميزة هي جزئية، وكلية وتاريخية. وفيما يلي نبذة عن كـل من تلك المجموعات.

١- الدراسات الاقتصادية الجزئية: أي دراسـة بعـض جوانب في الاقتصاد الإسلامي منفردة مثل دراسـة الربـا، والاحتكار، والتسعير، والمصـارف، وشـركات التـأمين،

والملكية الفردية، والملكية العامـة، والحريـة الاقتصـادية، وتدخل الدول في النشاط الاقتصادي، والتكافـل والضـمان الاجتماعي.. الخ.

وقد تمت دراسة تلك الموضوعات ومثلها فـي شـكل أبحاث تناقش في المؤتمرات والنـدوات العلميـة ورسـائل للماجستير والدكتوراه إلى جانب بعض المؤلفات الفردية.

٢- الدراسات الاقتصادية والكلية: وذلك بمحاولة دراسة الاقتصاد الإسلامي ككل والكشف عن أصوله الاقتصـادية. ومن أمثلة تلك الدراسات ما ورد في كتاب محمد باقر الصدر (اقتصادنا) وكتابات الدكتور محمد شوقي الفنجري (مثل ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وكتاب الإسـلام والمشـكلة الاقتصادية.. الخ) وكتاب المستشرق الفرنسي جاك أوسترى Jaques Austry حول المنظور الإسـلامي للتنميـة – L' Islam Face Au Developemetn Economique.

٣- الدراسات الاقتصادية التاريخية: وتعنـي بتحليـل النظام الاقتصادي في فترة زمنية معينـة أو تحليـل للفكـر الاقتصادي لدى احد أئمة الإسلام وسياسته الاقتصادية، وهذه المحاولات ما زالت محدودة وأكثرها عن النظام الاقتصادي

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وعن الفكر الاقتصادي لدى الإمام ابن حزم أو لدى شيخ الإسلام ابن تيمية أو لدى المفكر الإسلامي ابن خلدون.

١٠-٢ المكونات الأساسية لعلم الاقتصاد الإسلامي:

كما يوضح الدكتور محمد شوقي الفنجري فـي كتابـه (٨١، صً. ٨-١١)، فإن علم الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس مكون من شقين رئيسين – شق ثابـت (وهـو الـذي يتناول مجموعة الأصول الاقتصادية الثابتة التـي تتضـمنها نصوص القرآن والسنة، وشق متغير (ويتضـمن المسـائل الاقتصادية التطبيقية مثل الأساليب والحول الاقتصادية التـي يستخرجها ويكشف عنها العلمـاء مـن خـلال الاسـتعانة بالأصول الاقتصادية الإسلامية (الشق الثابت).

وفيما يلي نموذجا مبسطًا لأمثلة على كل مـن الشـق الثابت والشق المتغير كما وضع التصور الأساسي له الدكتور محمد شوقي الفنجري (٨١، ص. ٨-١١).

جدول (٢)

مكونات علم الاقتصاد الإسلامي

شق ثابت	شق متغير
(النظرية)	**(التطبيق)**
مجموعة الأصول الاقتصـادية التـي تضـمنتها نصوص القرآن والسنة).	(الأساليب والحلول الاقتصادية التـي يكشف عنها أئمة العلمـاء لإدخـال الأصول الاقتصادية الإسلامية إلـى حيز التنفيذ).
بعض الأمثلة	**بعض الأمثلة**
١- أصل أن المال مال ا والبشر مستخلفي فيه ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾ (الحديد:٧).	١- بيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو فائدة محرمة.
٢- أصل ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمـع ﴿ في أموالهم حق معلـوم للسـائل والمحـروم ﴾ (المعارج: ٢٤، ٢٥).	٢- بيان مقدار حد الكفاية أو الحـد الأدنى للأجور.
(ممن ترك كلاً فليأتني فأنا مولاه) حديث شـريف المستدرك للحاكم.	٣- بيان مدى تـدخل الدولـة فـي النشاط الاقتصادي.
٣- أصل تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع: ﴿ كـي لا يكـون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (الحشر: ٧).	٤- بيان نطـاق الملكيـة الخاصـة والملكية العامة.
اي لا يجوز أن يكون المال متداولا بين فئة قليلـة	- وذلك الجزء التطبيقي يعتبر أساس لوضع النظرية الاقتصادية الإسلامية (وذلك علـى المسـتوى الفكـري)،

من أفراد المجتمع أو أن تستأثر فئة دون أخـرى بخيرات المجتمع.

تؤخذ من أغنيائهم فترد علـى فقـرائهم) حـديث، أخرجه البخاري ومسلم.

(المسلم على المسلم حرام دمه ومالـه وعرضـه) اخرجه مسلم.

٥- أصل الحرية المقيدة

﴿ وأحل ا البيع وحرم الربا ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

فقد أحل ا الربح من البيع بينمـا حـرم الفائـدة المتمثلة في الربا.

٦- أصل التنمية الاقتصادية الشاملة

﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيهـا ﴾ أي كلفكم بعمارة الأرض.

(إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة – أي شتلة – فاستطاع ألا يقوم حتى يغرسها فله بذلك أجـر) أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل.

٧- أصل ترشيد الإنفاق

﴿ إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ﴾ (الإسراء: ٢٧)

﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ﴾ (الإسراء: ٢٩).

ولوضع النظام الاقتصادي الإسلامي (على المستوى العملي أو التطبيقي).

- والمصدر الأساسي لهـذا الشـق المتغيـر هـو "الاجتهـاد" ويجـوز الاختلاف في تلك النظريات باختلاف تقدير العلماء وأولوا الأمر للمصـالح تبعا لتغير ظروف الزمان والمكـان. والخلاف هنا يجوز من قبيل الرحمة (اختلاف علماء أمتى رحمة) حـديث شريف، الجامع الصغير للسيوطي.

والواقع أن الدكتور محمد شوقي الفنجري لم يعرض ما سبق في شكل جدول كما نقدمه الآن، غير أننـا فضـلنا أن نعرضه بهذه الكيفية حتى يأخذ شكل نمـوذج يرجـع إليـه الباحث الاقتصادي في المجالات الإسلامية ويمكن أيضـا أن يتم تطويره مع تقدم الدراسات المتخصصة في المجال المعنى وبخاصة فيما يتعلق علم الاقتصاد الإسلامي ومناهج البحـث فيه.

وما من شك أن الشق المتغير سـوف يتغيـر ويتعـدل بشكل جوهري مع تقدم علم الاقتصاد الإسلامي وزيادة عدد الأبحاث التي تتم من خلاله. وعلى أية حالة فإنـه يمكـن أن نعتبر نموذج الفنجري في عرض مكونات علـم الاقتصـاد الإسلامي من التصنيفات العلمية الحديثة التـي تسـاهم فـي تعريف الباحثين المسلمين وغيرهم بعلم الاقتصاد الإسـلامي بشكل مبسط ومحدد مما يشكل خطوة لإرساء معالم واضحة على طريق العلم الإسلامي الحديث.

ولقد لوحظ أن الأفكار الاقتصادية التي وردت في علـم الاقتصاد الإسلامي القديم والحديث قد اشـتقت مـن ثلاثـة مصادر رئيسية أولها الأصول والمبادئ الدينية التي تتضمن

أفكارا اقتصادية وذلك كما ورد في الكتاب والسنة وفي كتب الفقه والعقيدة والتفاسـير التـي ألفهـا الصـحابة والفقهـاء المسلمين، وثانيها آراء الفلاسفة المسلمين، وثالثهـا بعـض المؤلفات الإسلامية التي تعرضت للمشكلات الاجتماعيـة أو التاريخية في الإسلام.

ومن كل ما سبق عرضه يتضح أن الفكر الاقتصـادي الإسلامي يمكن أن يكون حديثا في صيغته وفي لغته الغربية المبسطة، إلا أنه مشتق، إلا أنه مشتق من علم ثابت لا يتغير سواء في العصور الوسطى أو في العصر الحديث أو حتـى في المستقبل البعيد طالما أن مصدره إلهي. وفـي الفصـل التالي من هذا الباب سنقدم بعـض الأمثلـة علـى الأفكـار الاقتصادية المشتقة من النصوص الشرعية والتي سـنلاحظ أنها ظهرت في القرآن منذ أربعة عشر قرنًا من الزمان ومع هذا فهي لا تزال أفكارا عصرية لكل المعاني.

١٠-٣ بعض الأفكار الاقتصادية في القـرآن والسـنة الصحيحة: إلى جانب الأفكار الاقتصادية التي استعرضـناها في الفصل الثاني من هذا الباب (ص.ص ٨١، الشق الثابت) نود أن نستعرض بعض الأمثلة الأخرى لما يمكن أن شـقه

من أفكار اقتصادية من ذلك المصدر الجوهري والهام مـن أصول ومبادئ الدين وذلك ما نوجزه على النحو التالي:

- إقرار التفاوت بين الناس والطبقية بيـنهم، ﴿ نحـن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضـهم فـوق بعض درجات...﴾ . (النحل: من آية ٧١).

- **وجوب تدخل الدولة في بعض الحالات،** "من تـرك مالاً فلورثته، ومن ترك كلاً فإلي ا ورسوله وأنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه وارثه، والخال وارث مـن لا وارث له، يعقل عنه ويرثه (مسند أحمد بن حنبل، سنه ابن ماجه).

- تمجيد العمل والحث عليه، ﴿ وقل اعملوا فسيرى ا عملكم ورسوله والمؤمنون..﴾ (التوبة: من آية ١٠٥).

- تحريم القرض بفائدة، ﴿ وأحل ا البيع وحرم الربا﴾

(البقرة من آية ٢٧٥)، ومن أهم أسباب تحريم الربا في الإسلام منع استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطرهم إلـى الاقتراض وكذا لتشجيع أن يكون الدخل من عمل وتشـجيع مواجهة احتمالات المكسب والخسارة أثناء ممارسة النشـاط الاقتصادي. وينطبق تحريم الربا في الإسلام على إقـراض

النقود بفائدة وكذلك أيضا على كل أنـواع المبـادلات التـي تتضمن مبادلة سلعة بسلعة من نفس النوع (كمبادلة كمية من الأرز بكمية من الأرز اكبر منها). "ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سـواء بسـواء وبيعـوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم (مسند أحمـد بـن حنبل، صحيح الإمام مسلم، سنه النسائي، في صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني).

- النهي عن الاحتكار وتشجيع نظام المنافسة الكاملة،

من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها علـى المسـلمين فهـو خاطئ (حديث شريف). ومن أسباب تحبيذ المنافسة الكاملـة هو التوصل إلى ثمن عادل غير مجحف يرضي كـل مـن البائع والمشتري بدون تدخل الدولة. وكما ورد فـي كتـاب محمد الغزالي (ص ٩٤) فقد قال علي بن أبي طالب كرم ا وجهه أن البيع يجب أن يكون "بأسعار لا تجحف بـالفريقين البائع والمبتاع" وفي هذا ما يذكرنا بفكرة الثمن العادل كمـا يرها الأوروبيون في العصور الوسطى.

- من سوائل القضـاء علـى الفقـر، الكفـارة: ﴿ لا يؤاخذكم ا باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخـذكم بمـا عقـدتم

الأيمان فكفارته إطعام عشر مساكين من أواسط ما تطعمـون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾ (المائدة: من آيـة ٨٩)، والزكاة التي فرضها الإسلام كأحد الأركان الخمسة الأساسية للإسلام، والعقيقة التي سنها الإسلام في بعض المناسبات مثل قدوم مولود جديد، والقرض الحسن ﴿ من ذا الذي يقرض ا قرضا حسنًا فيضاعفه له وله أجر كـريم ﴾ (الحديـد: ١١) والصدقات الصريحة والخفية ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم وا بما تعملون خبير ﴾ (البقرة: ٢٧١).

- الاختلاف – وليست السواسية – بين الناس سبب هام في صلاح الأرض والتقدم البشري ﴿.. ولولا دفع ا بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن ا ذو فضل على العـالمين ﴾ (البقرة: من آية ٢٥١).

- تحريم تنظيم أو تحديد النسل بسبب الخشـية مـن الفقر، فقد قال تعالى في كتابـه الكـريم: ﴿... ولا تقتلـوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم..﴾ (الأنعام من آيـة: ١٥١).

- **إقرار الإسلام للتفاوت في توزيع الثروة بين الناس،** ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهـم فيـه سـواء... ﴾ (النحل: من آية ٧١).

- **من أخلاقيات المعـاملات التجاريـة،** ﴿ إن لـك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحي ﴾ (طه: ١١٨، ١١٩).

- إذا كان المقابل الدنيوي للعمل عادة ما يقوم بالوحـدة النقدية فإن العائد الأخروي على العمل يقوم بوحدة منفـردة ومميزة هي "الحسنة". وإذا كانت الخسارة التي قد يمنى بهـا مقدم العمل غير المقبول قانونا أو عرفا تتم في شكل عقوبـة قانونية مثل الفصل والسجن أو خصم جزء أو كل المرتـب. فإن هناك وحدة تقيس وتقيم العمل السيء الذي يفعله الإنسان وهي "السيئة".

وعن العائد الأخروي للعمل من المنظور الإسلامي ورد الحديث النبوي عن أبي عباس رضـى الله عنهمـا – عـن رسول الله ﷺ قال: "إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بـين ذلك، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله تبارك وتعالى عنده

حسنة كاملة، وإن هم بها فعملها كتبها ا عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، وإن هم بسيئة فلم يعملها كتبها ا عنده حسنة كاملة، وإن هم بها فعملها كتبها ا سيئة واحدة" (متفق عليه).

- **التشجيع على الاستثمار**، حيث يوضح الشرع أن الإنسان الذي لديه مالا انتاجيا (عقارا مثلاً) وقام بتحويل ذلك المال الإنتاجي إلى مال استهلاكي (ببيع العقار مثلاً)، فإنه ينبغي على ذلك الإنسان أن يستخدم ما حصل عليه من مال استهلاكي بشكل ينميه ليحصل على مال إنتاجي أفضل من الأصلي (وذلك ببناء عقار أفضل من العقار المباع في مثالنا الحالي). وفي ذلك المعنى يقول الحديث الشريف: "من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمينا أن لا يبارك فيه" (رواه الإمام أحمد في المسند، وابن ماجه في سننه، ويحيى بن آدم في كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ص ٧٩).

- **هناك موارد يجب أن تمتلك ملكية عامة** وهي الماء والمراعي والنار وكل عين ظاهرة كالنفط والفحم والكبريت، أو حجار ظاهرة في غير ملك لأحد، وفي هذا المعنى يقول

الرسول ﷺ: "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار" (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وأبو عبيد من الأموال، ص ٤١٣).

- **المنفعة في الإسلام** هي منفعة مقيدة ببعض القيود منها ألا تتضمن تبديدا لموارد بشرية كانت أو غير بشرية، فعلى سبيل المثال، إذا قتل طائرا لمجرد التسلية وبدون وجود هدف لتحقيق منفعة فعلية من قتل هذا الطائر فإن قاتله سيعاقب على ذلك يوم القيامة. وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: "من قتل عصفورا عبثا عج إلى الله يوم القيامة يقول: يا رب إن فلانا قتلني عبثًا ولم يقتلني منفعة" (رواه النسائي وابن حيان في صحيحه، انظر الكنز الثمين للحسنى، رقم ٣٨٥٢، ص ٥٨٥).

- **تشجيع الإسلام للتنافس الإيجابي** الذي يدفع بالأفراد وبالمجتمعات إلى التنمية والتقدم، ويدل على ذلك المعنى ما جاء في الآية الكريمة: ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع صلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره...﴾ (الحج: من آية ٤٠).

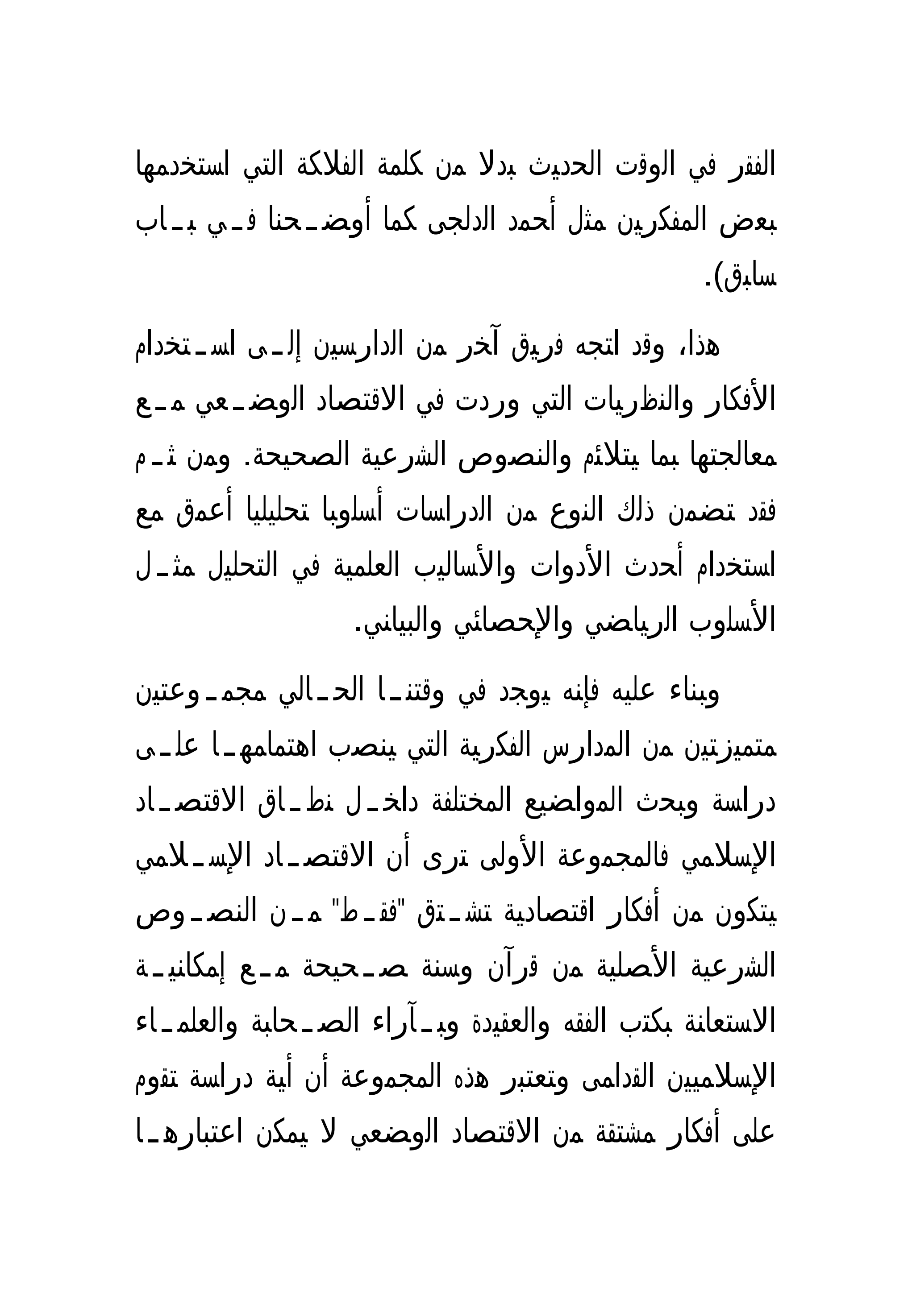
١٠-٤ وضع وطبيعة الاقتصاد الإسلامي في الربع قرن الأخير:

في الآونة الأخيرة، تزايد الاتجاه إلى البحث العلمي في المجالات الشرعية المختلفة وتعالت الأصوات إلى ضرورة "أسلمة" العلوم. ومن هذا المنطق ظهرت فروع علمية شرعية مثل الطب الإسلامي، علم النفس الإسلامي، والاقتصاد الإسلامي. وكما نوهنا من قبل، فإن حداثة تلك الفروع العلمية – ويهمنا هنا الاقتصاد الإسلامي بالدرجة الأولى والأساسية – انطوى على ظهور مفاهيم غامضة وتشككات في حقيقة وجود مثل تلك الفروع العلمية. وعلى الرغم من عدم اعتراف العديد من الاقتصاديين بوجود ما يسمى بعلم الاقتصاد الإسلامي – إلا أنه على الجانب المقابل يلاقى حماسا وقبولاً من أعداد متزايدة من الباحثين الذين أصبحوا يديروا أقلامهم ويحولها عن تقصي أفكار اقتصادية وضعية ويسعون بجدية للتعمق في الأمور الشرعية بغية استخراج أفكار ومبادئ اقتصادية وتكوين نظريات اقتصادية علمية من المنظور الإسلامي، كما زادت المؤتمرات العلمية التي تضم علماء من جميع التخصصات الشرعية والاقتصادية والقانونية

والاجتماعية.. بل والطبية والهندسية وذلك في محالة لبلـورة الاقتصاد الإسلامي في شكل علمي متميز يقبلـه العلميـون المسلمون وغير المسلمون.

وللحداثة النسبية في تلك النهضة العلميـة فـي مجـال الاقتصاد الإسلامي – فقد لوحظ أن الغالبيـة العظمـى مـن الدراسات والأبحاث يتركز اهتمامها بالدرجة الأولـى علـى تعريف الاقتصاد الإسلامي علما وفكرا ومنهجـا للبحـث.. وعلى توضيح الأدوات العلميـة المتعلقـة بـه والمصـادر الرئيسية له. ويزيد اهتمام جانب كبير من الدراسات المعنيـة بالسياسات النقدية والمالية في الإسلام والتكافل الاجتمـاعي والعمل، كما طرحت تلك الدراسات العديد من الموضـوعات الأخرى المتنوعة مثل الملكيـة وعمـل المـرأة والتنميـة الاقتصادية.. الخ.

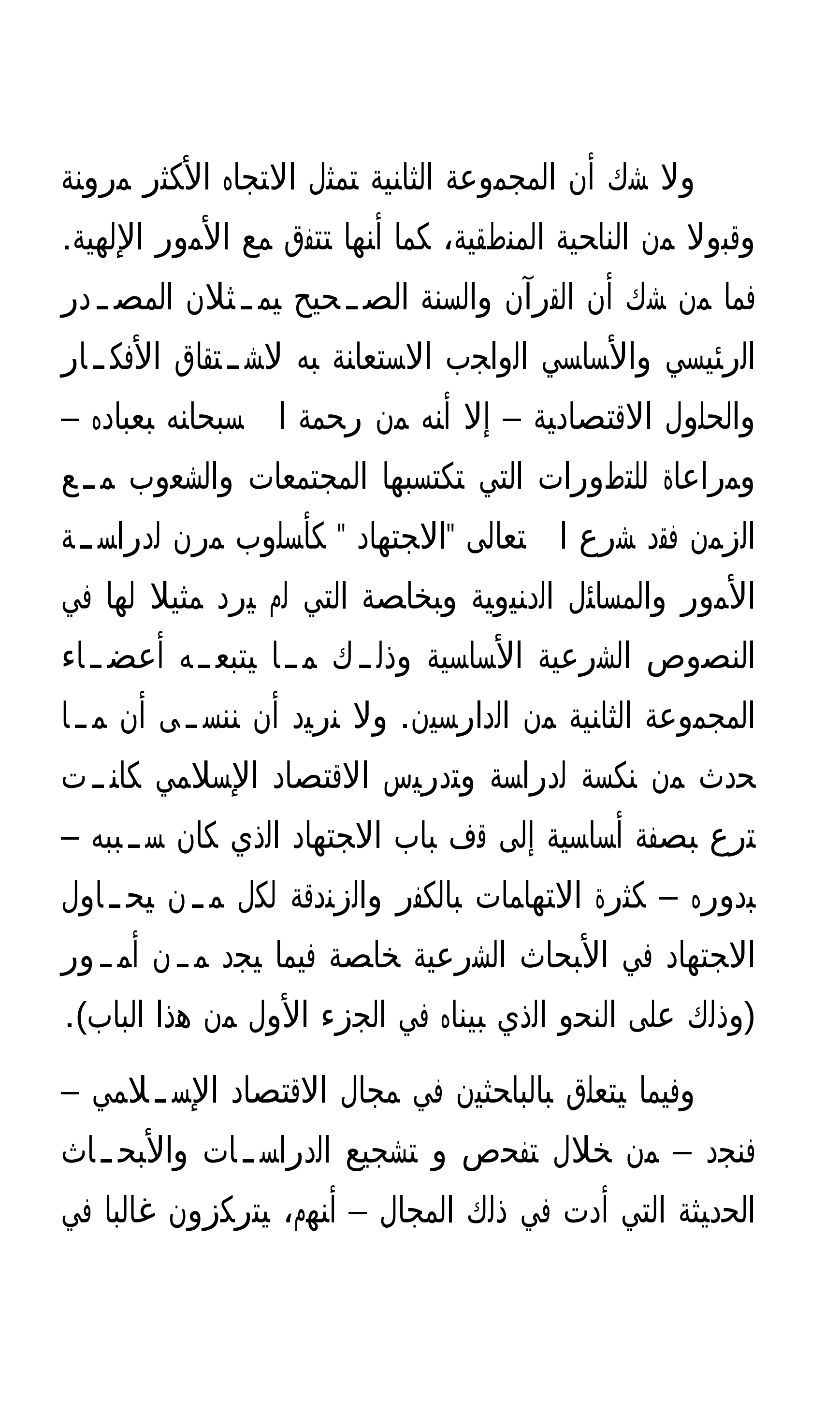
وبوجه عام، فغالبيـة الأبحـاث المتعلقـة بالاقتصـاد الإسلامي تتبع المنهج التاريخي الاستنباطي من النصـوص الشرعية والكتابات الإسلامية القديمة وتكاد تقدم نفس ما قدم قديما من أفكار مع إعادة صياغتها وتقـديمها بلغـة عربيـة بسيطة ويمكن فهمها بلغة العصر الحديث (مثل استخدام كلمة


الفقر في الوقت الحديث بدلا من كلمة الفلاكة التي استخدمها بعض المفكرين مثل أحمد الدلجى كما أوضحنا في باب سابق).

هذا، وقد اتجه فريق آخر من الدارسين إلى استخدام الأفكار والنظريات التي وردت في الاقتصاد الوضعي مع معالجتها بما يتلائم والنصوص الشرعية الصحيحة. ومن ثم فقد تضمن ذلك النوع من الدراسات أسلوبا تحليليا أعمق مع استخدام أحدث الأدوات والأساليب العلمية في التحليل مثل الأسلوب الرياضي والإحصائي والبياني.

وبناء عليه فإنه يوجد في وقتنا الحالي مجموعتين متميزتين من المدارس الفكرية التي ينصب اهتمامها على دراسة وبحث المواضيع المختلفة داخل نطاق الاقتصاد الإسلامي فالمجموعة الأولى ترى أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من أفكار اقتصادية تشتق "فقط" من النصوص الشرعية الأصلية من قرآن وسنة صحيحة مع إمكانية الاستعانة بكتب الفقه والعقيدة وبآراء الصحابة والعلماء الإسلاميين القدامى وتعتبر هذه المجموعة أن أية دراسة تقوم على أفكار مشتقة من الاقتصاد الوضعي لا يمكن اعتبارها

اقتصادا إسلاميا حتى لو تضمنت نصوصا شرعية تقبل تلـك الأفكار وتدعمها وتؤكد على مطابقة الأفكار المذكورة لوجهة النظر الإسلامية. فالعبرة هنا بالمصدر الـذي اشـتقت منـه الأفكار الاقتصادية محل الدراسة. أما عن المجموعة الثانيـة فتضم الباحثين والدارسين الذين يتبعون الأسلوب الذي يطلق عليه (أسلمة) العلوم الاقتصادية حيث لا يتشـرط أن تشـتق الأفكار الاقتصادية التي يتناولهـا أصـلا عـن النصـوص الشرعية – فقد يستخدمون أكفارا أو نظريات اقتصادية مشتقة من الاقتصاد الوضعي ثم يقومون بمعالجتها من وجهة النظر الإسلامية فيقبلون ما يتوافق مـع الأمـور الشـرعية منهـا وينبذون الباقي أو يتعرضون للمبررات وللحكـم والأسـباب الشرعية لرفض بعض ما ورد في مجال الاقتصاد الوضعي من أكفار أو مبادئ أو أساليب تحليلية أو نظريات. ومن ثـم فإن تلك المدرسة ترى أن الدراسة تنسب إلى مجال الاقتصاد الإسلامي إذا ما تناولت المنظور الإسـلامي لموضـوع أو لفكرة اقتصادية سواء اشتقت مباشرة مـن أحـد الأصـول الشرعية الصـحيحة أو أنهـا ورد مـن مجـال الاقتصـاد الوضعي.



ولا شك أن المجموعة الثانية تمثل الاتجاه الأكثر مرونة وقبولا من الناحية المنطقية، كما أنها تتفق مع الأمور الإلهية. فما من شك أن القرآن والسنة الصـحيح يمـثلان المصـدر الرئيسي والأساسي الواجب الاستعانة به لاشـتقاق الأفكـار والحلول الاقتصادية – إلا أنه من رحمة ا سبحانه بعباده – ومراعاة للتطورات التي تكتسبها المجتمعات والشعوب مـع الزمن فقد شرع ا تعالى "الاجتهاد " كأسلوب مرن لدراسـة الأمور والمسائل الدنيوية وبخاصة التي لم يرد مثيلا لها في النصوص الشرعية الأساسية وذلـك مـا يتبعـه أعضـاء المجموعة الثانية من الدارسين. ولا نريد أن ننسـى أن مـا حدث من نكسة لدراسة وتدريس الاقتصاد الإسلامي كانـت ترع بصفة أساسية إلى قف باب الاجتهاد الذي كان سـببه – بدوره – كثرة الاتهامات بالكفر والزندقة لكل مـن يحـاول الاجتهاد في الأبحاث الشرعية خاصة فيما يجد مـن أمـور (وذلك على النحو الذي بيناه في الجزء الأول من هذا الباب).

وفيما يتعلق بالباحثين في مجال الاقتصاد الإسـلامي – فنجد – من خلال تفحص و تشجيع الدراسـات والأبحـاث الحديثة التي أدت في ذلك المجال – أنهم، يتركزون غالبا في

أربعة مناطق أساسية من العلوم هي الشريعة الإسلامية (فقه وعقيدة..) والتاريخ والاقتصاد، والقانون. غيـر أن هـذا لا يمنع من تواجد بـاحثين فـي الاقتصـاد الإسـلامي مـن تخصصات أخرى مختلفة منها الهندسة والطب وعلم الـنفس والاجتماع. ولا عجب في ذلك حيث أن الاقتصاد علم متداخل مع العلوم الأخرى اجتماعية كانت أو علمية بحتـة (انظـر: زينب صالح الأشوح، ٩٤) وبالإضافة إلى ذلك فإن هـؤلاء الباحثين عادة ما يكونون مسلمون ومن ثم فإن مـا يتنالونـه ويحاولون دراسته وبحثه من أفكار اقتصادية "إسلامية" هـي في الواقع جزء لا يتجزأ من العلم "الفريضة" على كل مسـلم ومسلمة طالما أنـه يتعلـق بأحكـام الشـريعة الإسـلامية وبالتوجيهات وبالأوامر الإلهية التي يجب على كـل مسـلم ومسلمة اتباعها وعدم مخالفتها.

"طلب العلم فريضة على كل مسلم، وإن طالـب العلـم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر "صحيح الجـامع الصغير وزيادته للألبـاني، ٣٩١٤). وهنـاك العديـد مـن الدراسات رفيعة المستوى قد تمت فـي مجـال الاقتصـاد الإسلامي في مواضيع شتى منه مثـل التنميـة الاقتصـادية

والنظام المالي وغيرها، وكان القائمون عليها علمـاء غيـر مسلمين أو مسلمين ولكنهم غير عرب (أنظر علـى سـبيل المثال، د. زينب الأشوح، ٩٧).

ولا نريد أن ننتهي من ذلك الباب الذي يهـتم بـالفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث بدون أن نستعرض بعضا مما ورد في هذا لمجال كأمثلة للاتجاهات العامة بالفكر المذكور وذلك خلال الربع قرن الأخير.

ففي دراسة أجراها بعض الأساتذة في كليـة الشـريعة والقانون (محمد مصطفى الحسيني وآخرون، ٧٢) تم عرض نظام الإسلام في العلاقات الدولية كما أوضحه الفقه الإسلامي وفي تلك الدراسة صنفت الدول – باعتبار علاقتها بالمسلمين – إلى خمسة أنوع هي دار الإسلام (وهي التي تظهر فيهـا أحكام الإسلام ولو غلب عليها غير المسلمين من السـكان أو التي تكون فيها أكثرية مسلمة من المقيمـين)، ودار حـرب (التي تدين بالفكر وتحارب المسلمين حربا فعليـة أو التـي كانت تحت يد المسلمين ثم جلوا عنها، ودار العهـد (غيـر إسلامية ولكن تربطها عهود تؤمن الدولة الإسـلامية)، ودار الردة (تجمع قوم ولدوا على دين الإسلام أو أسلموا بعـد أن

كانوا كفار ثم ارتدوا عن إسلامهم ثانية)، ودار البغى (وهي الدار التي خرجت عن طاعة الإمام "الحق"). وإلى جانب ذلك التصنيف تضمنت الدراسة مواضيعا أخرى متعـددة تتعلـق بالعلاقات الدولية في الإسلام.

وفي دراسته حول الفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، بدأ محمد منذر قحف (١٩٧٩م) بتعريف علم الاقتصاد الإسلامي وطرق البحث فيه ثم تعرض لعدد من المواضع المتنوعة المتعلقة بموضوع الكتاب منهـا نظرية الاستهلاك ومفهوم السلع فـي الإسـلام، ونظريـة الإنتاج، وتركيب السوق، كما أنه ذكر عبارة الاقتصاد العـام حيث ذكـر ترجمتهـا بالإنجليزيـة Macro Economic theory بدون أن يعرفه بالعربية، غير أنه ذكـر فقـط أن عناصر نظرية الاقتصاد العام الأساسية هي سـتة: الزكـاة، وتحريم الربا، والقراض، والنقد، والسلطات النقدية، والائتمان والتمويل، والدين العام وسوق السندات.

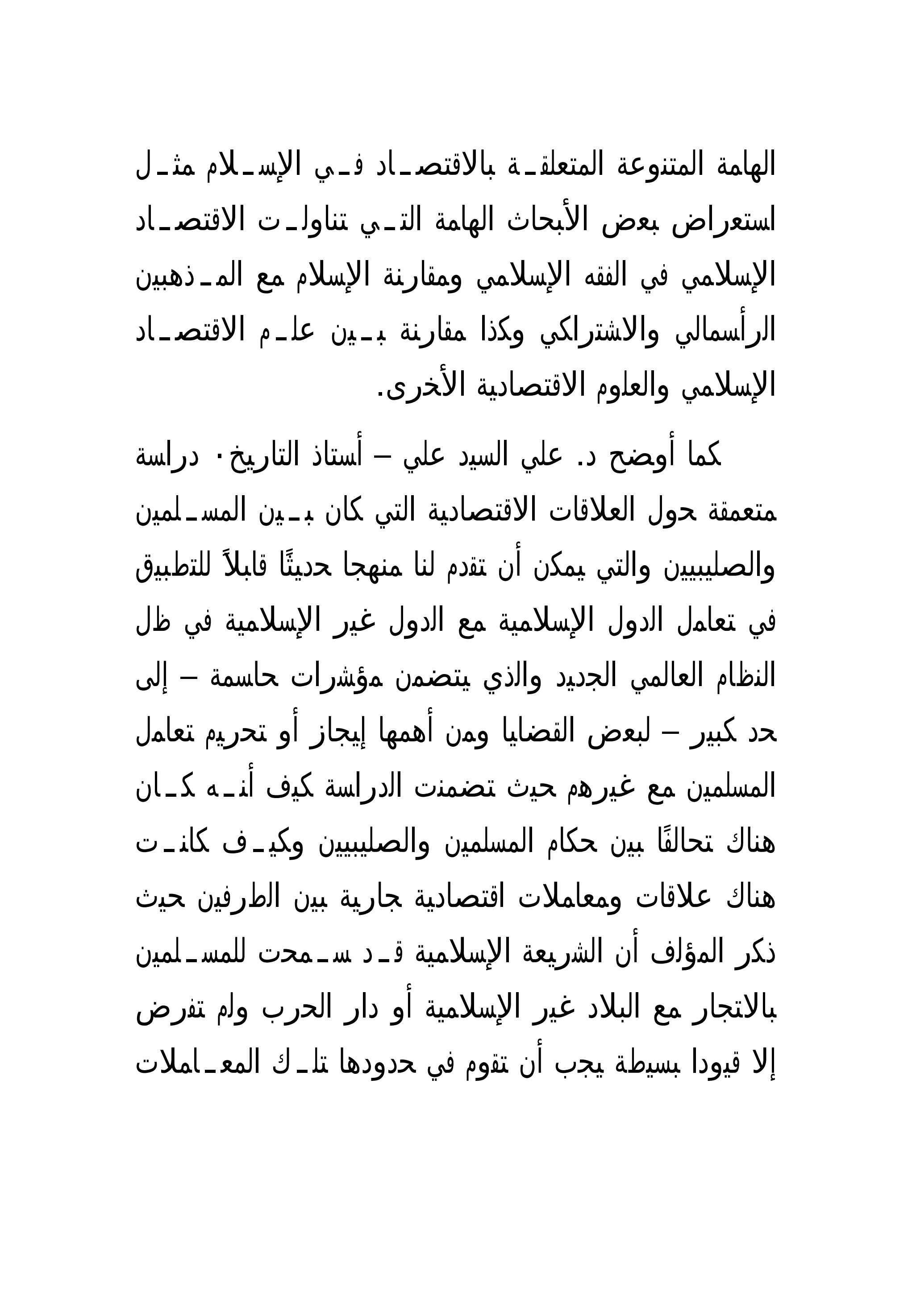
وفي مجال يبدو جديدا، نعثر علـى كتـاب "الاقتصـاد الإسلامي" في دراسة علم الاجتماع الاقتصادي لمؤلفه غريب محمد سيد أحمد (١٩٨١م) غير أننا نلاحظ أن الكتـاب قـد

استخدم مفاهيما غامضة ولا علاقة لها بموضـوع البحـث. فعلى سبيل المثال نجد أن الكتاب قد تضمن عبارة "الاجتماع الاقتصادي" في عنوانه الرئيسي بينما لم توضح الدراسـة أي تعريف لذلك التعبير، بل إن المواضيع التي تناولها الكتـاب كانت اقتصادية بحتة على مـدى ثلاثـة فصـول (وتشـمل بالتحديد الموارد الملية العامة في الإسلام من زكاة وعشـور وخراج وجزية وغيرها، والملكيـة الخاصـة، والعمليـات الاقتصادية من صدقات ومواريث وربا وغيرها). ويبدوا أن المؤلف لكي يبرر استخدام كلمة "اجتماع" في كتابه، فقد أفرد له فصلا واحدا فقط أعطى له عنوان "التحليل السوسيولوجي للنظام الاقتصادي" غير أنه – مع هذا استمر فـي عـرض معلومات هلامية، وحتى عندما تعرض في هذا الفصل إلـى ما أطلق عليه "الاجتماعي الاقتصادي وقضايا التنمية" لم يأت في الواقع بأي عرض علمي يحدد تلك العبارة ولا حتى يشير إلى مضامينها بشكل محدد ومميز.

وكذلك يقدم لنا الدكتور سيد شروبجي (١٩٩١) منهاجا إسلاميا مرشدا عن كيفية مكافحة جرائم النمـو الاقتصـادي المستحدثة فيصورها مختلفة كالسـرقة والرشـوة ومخالفـة

التسعيرة، وجرائم العنف ضد الممتلكات العمـة والخاصـة وجرائم الحريق العمد.. الخ وكان من بين التوصيات التـي انتهى إليها – على سبيل المثال – تشجيع النشاط الاستثماري الإسلامي، وضبط ومراقبة الإنفاق العام الإسلامي ليستفيد من الجميع، والتزام المجتمع بسلوك الاقتصادي الإسلامي القـائم على الإيمان والتقوى لما في ذلك من ضمان لتحقق الخيـر والبركة في الأرزاق.

ويقدم عبد الحميد إبراهيم سـرحان (١٩٧٨م) دراسـة حول "الاقتصاد في الإسلام" ومما تضمنه كتابه الإشارة إلـى أن يوسف عليه السلام هو أول مؤسس لعلم الاقتصاد ويستدل على ذلك بما وصف به يوسف عليه السلام نفسه في الآيـة الكريمة ﴿ قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ (يوسف : ٥٥) حيث يرى الكتاب أن هذا الوصف اقتصادي بطبيعته كما يرى المؤلف أن عملية حفظ الغلال في السنوات المخصبة التي اقترحها يوسف عليه السلام وكـذلك النظـام الذي نصح أن يبتع لاستهلاك تلـك الغـلال حتـى تنتهـي السنوات العجاف هو أساس علم الاقتصاد. وبـرغم صـغر الحجم النسبي للكتاب المعني، إلا أنه تضمن العديد من النقاط



الهامة المتنوعة المتعلقـة بالاقتصـاد فـي الإسـلام مثـل استعراض بعض الأبحاث الهامة التـي تناولـت الاقتصـاد الإسلامي في الفقه الإسلامي ومقارنة الإسلام مع المـذهبين الرأسمالي والاشتراكي وكذا مقارنة بـين علـم الاقتصـاد الإسلامي والعلوم الاقتصادية الأخرى.

كما أوضح د. علي السيد علي – أستاذ التاريخ٠ دراسة متعمقة حول العلاقات الاقتصادية التي كان بـين المسـلمين والصليبيين والتي يمكن أن تقدم لنا منهجا حديثًا قابلاً للتطبيق في تعامل الدول الإسلامية مع الدول غير الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد والذي يتضمن مؤشرات حاسمة – إلى حد كبير – لبعض القضايا ومن أهمها إيجاز أو تحريم تعامل المسلمين مع غيرهم حيث تضمنت الدراسة كيف أنـه كـان هناك تحالفًا بين حكام المسلمين والصليبيين وكيـف كانـت هناك علاقات ومعاملات اقتصادية جارية بين الطرفين حيث ذكر المؤلف أن الشريعة الإسلامية قـد سـمحت للمسـلمين بالاتجار مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب ولم تفرض إلا قيودا بسيطة يجب أن تقوم في حدودها تلـك المعـاملات

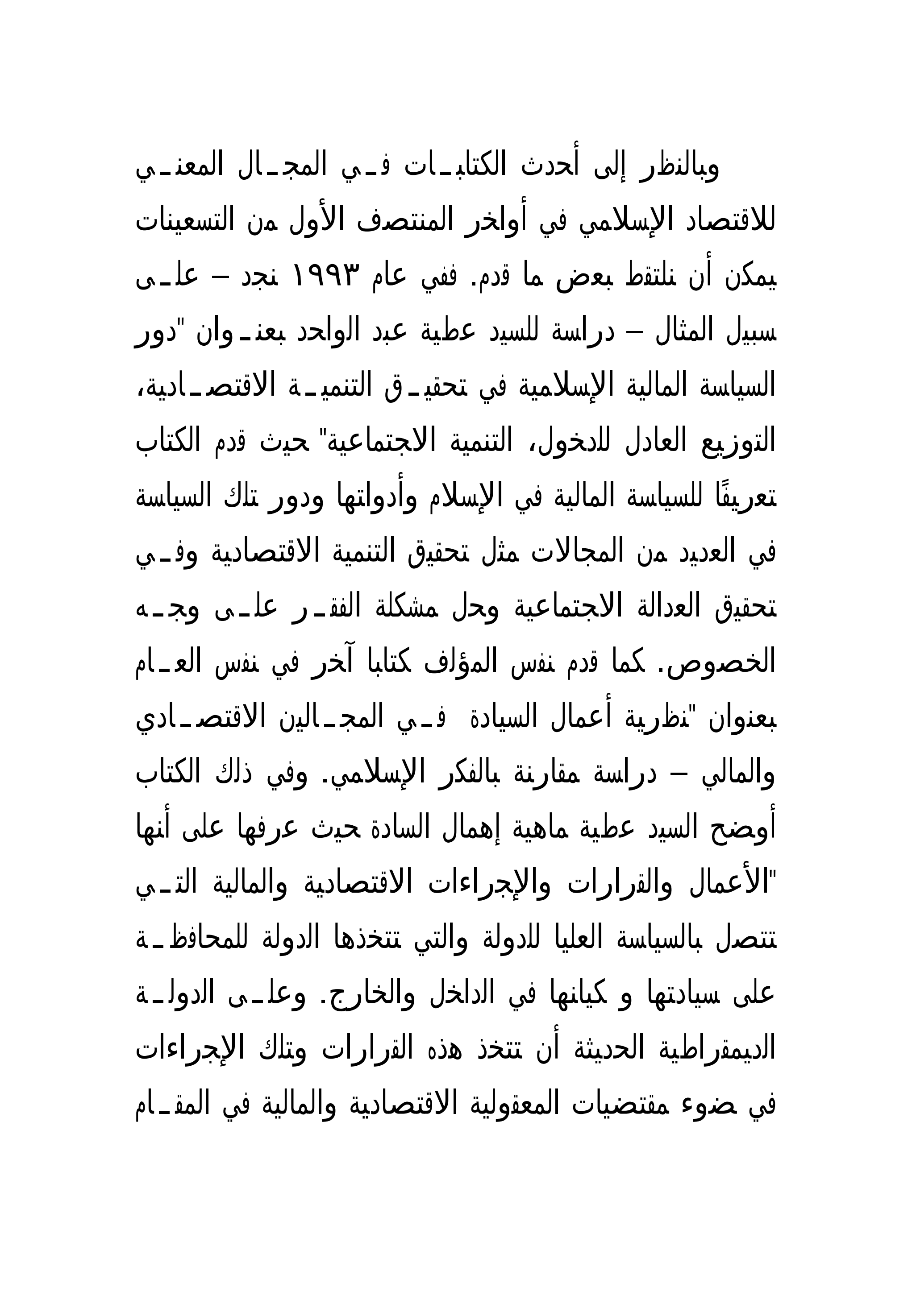
حماية لمصالح جماعة المسلمين (لمزيد من التفصيل ارجـع إلى د. علي السيد، ٩٦، ص.ص ٢١-٢٩).

ومن الجهات العلمية التي أقيمـت خصيصـا بهـدف النهوض بالفكر الإسلامي وتطويره بشكل وبلغة معاصـرين حتى يمكن للسلم وغير المسلم استيعابه وفهمه والاسـتمرار في البحث في مجاله – في حالة الباحثين العلميـين – نجـد على سبيل المثال رابطة الجامعات الإسلامية (التي سنتحدث عن مثال على إحدى الدراسات التي قـدمتها فيمـا بعـد-) ومركز صالح عبد ا كامل للأبحاث والدراسات التجاريـة الإسلامية بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسـلامي، ولقد اشترك الجميع في أعمال مشتركة كما قـدموا أعمـالا علمية منفردة. ومن بين تلك الأعمال نـدوة (إسـهام الفكـر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر" الذي ساهم فـي تقـديمها مركز صالح والمعهد العالمي للفكـر الإسـلامي (سـبتمبر ١٩٨٨م). ولقد ضمنت الندوة العديد من الأبحـاث العلميـة المتنوعة حول المواضيع الاقتصادية من المنظور الإسلامي ومنها – على سبيل المثال- متركـزات ومنـاهج تـدريس الاقتصاد الإسلامي، والأشكال والصـيغ المختلفـة للتمويـل

الإسلامي، والبنوك الإسلامية واستعراض الكتابات المعاصرة في التنمية.

هذا، ولقد لوحظ انتشار الدراسات الحديثة التي تهتم بتقصي الأسس التنموية في الفكر الإسلامي مثل تلك الدراسة التي أجراها جون إسبوزيتو (بالإنجليزية، ٨٠) التي تناولت توضيح التنمية في الإسلام والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في المنطقة الإسلامية الحديثة وأشارت في ثناياه إلى اهتمام الإسلام بالعمالة البشرية ولضرورة تنميتها وتطويرها.

ومن الأساتذة المهتمين بعملية إبراز وتطوير الأفكار الاقتصادية في الإسلام وأسلمة المواضيع الاقتصادية الجليل حسين شحاته الذي قدم العديد من الدراسات الاقتصادية الإسلامية كما قدم وجبات خفيفة إلى القارئ العادي غير المتعمق أو المتخصص في علم الاقتصاد الإسلامي وذلك في صورة كتيبات صغيرة مثل "اقتصاديات الصيام" (بدون تاريخ) و "وصايا اقتصادية إسلامية للبيت المسلم" (١٩٩٢م). ومن الطريف أن ذلك العالم يعمل كأستاذ لعلوم المحاسبة في الجامعة الأزهرية.



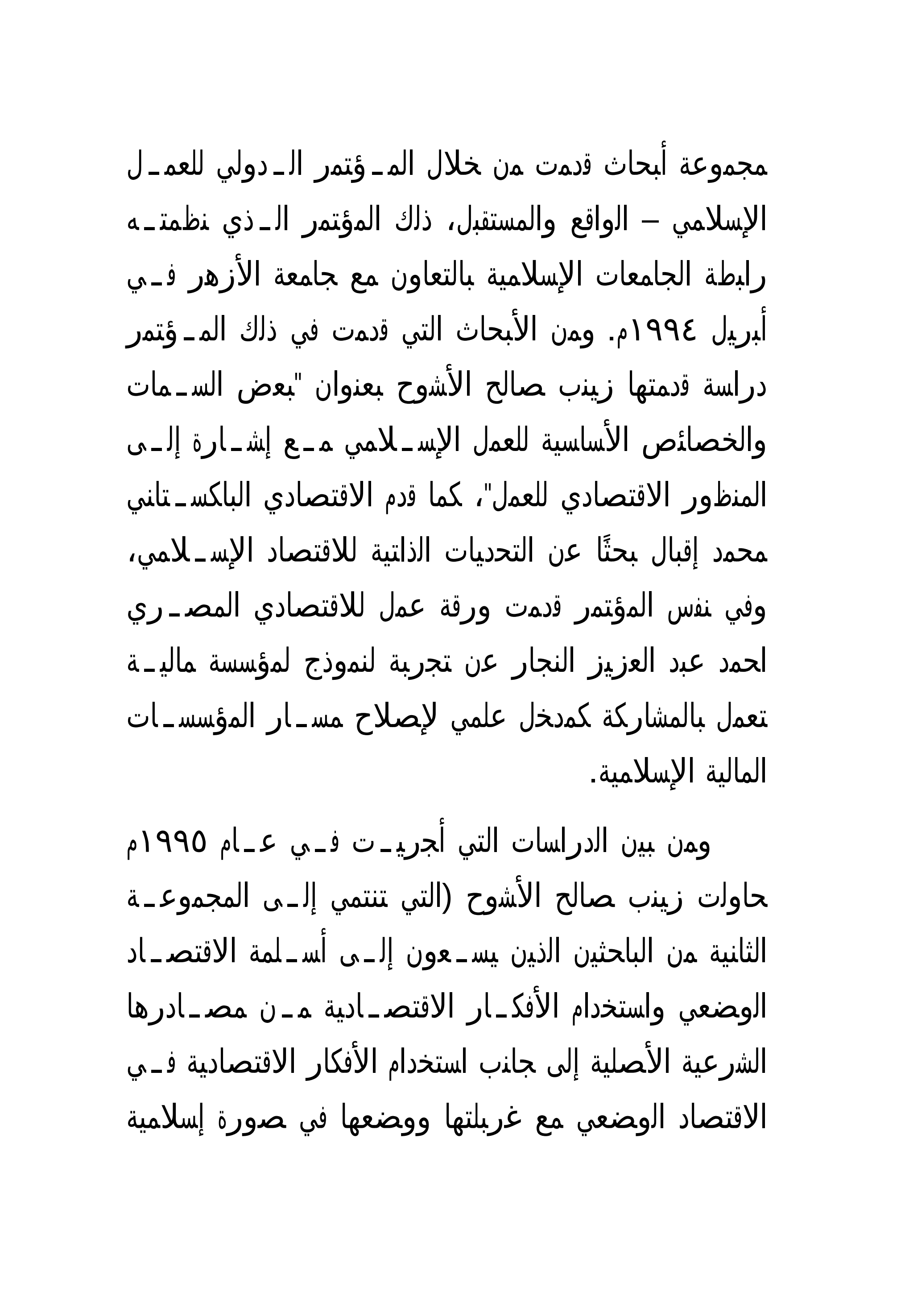
وبالنظر إلى أحدث الكتابات في المجال المعني للاقتصاد الإسلامي في أواخر المنتصف الأول من التسعينات يمكن أن نلتقط بعض ما قدم. ففي عام ١٩٩٣ نجد – على سبيل المثال – دراسة للسيد عطية عبد الواحد بعنوان "دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية" حيث قدم الكتاب تعريفًا للسياسة المالية في الإسلام وأدواتها ودور تلك السياسة في العديد من المجالات مثل تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية وحل مشكلة الفقر على وجه الخصوص. كما قدم نفس المؤلف كتابا آخر في نفس العام بعنوان "نظرية أعمال السيادة في المجالين الاقتصادي والمالي – دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي. وفي ذلك الكتاب أوضح السيد عطية ماهية إهمال السادة حيث عرفها على أنها "الأعمال والقرارات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تتصل بالسياسة العليا للدولة والتي تتخذها الدولة للمحافظة على سيادتها و كيانها في الداخل والخارج. وعلى الدولة الديمقراطية الحديثة أن تتخذ هذه القرارات وتلك الإجراءات في ضوء مقتضيات المعقولية الاقتصادية والمالية في المقام

الأساسي". ثم قدم الكتاب المذكور نظرية أعمال السيادة – كما عرفت سابقًا – في المجالين الاقتصادي والمالي في الفكر الإسلامي.

وفي سبتمبر من نفس العام، عقد المؤتمر الدولي بمركز صالح عبد ا كامل (الذي حول اسمه من الدراسات التجارية إلى الاقتصاد الإسلامي مما يدل على تضييق وتركيز نطاق اهتمامه في إطار الاقتصاد الإسلامي) وذلك بالاشتراك بين المركز المذكور وبين قسم اللغة الفارسية وآدابها بكلية الدراسات الإنسانية للبنات بجامعة الأزهر حيث قدمت بحوثًا متنوعة حول "المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز – الماضي والحاضر والمستقبل " وكان من البحوث الاقتصادية التي قدمت في ذلك المؤتمر بحثا قدمته زينب صالح الأشوح بعنوان "الأهمية الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي (سابقًا) حيث تناولت الباحثة العديد من النقاط والمواضيع الهامة مثل محاولات الشيوعية لطمس الهوية الإسلامية في المنطقة المعنية ثم استعرضت بعض سمات الهياكل الاقتصادية للجمهوريات محل الدراسة،كما قدمت مقارنة بين الجمهوريات الست التي تركز

عليها الدراسة في محالة لاشتقاق الوزن الاقتصادي لها، وإلى جانب ذلك استعرضت بعض محـاولات التعـاون مـع أو الالتهام للاقتصاديات المعنية. وقد خرجت الدراسة بالعديـد من النتائج والحقائق والتوصيات التي كانت ويمكن أن تظـل محل جدل وحوار واسع المدى وذلك لخروجها عـن الخـط التقليدي في الدراسات المماثلة. وفي نفس المؤتمر قدم بحثًـا للاقتصادي التركي حشمت بشار عن الظروف الاجتماعيـة والاقتصادية للجمهوريات المعنية مقارنـة بـبعض الـدول الإسلامية، كما قدم محمد يونس الحملاوي أسـتاذ الهندسـة بجامعة الأزهر دراسة حول دور علماء المسلمين.

ومن الدراسات التي قدمت فـي نهايـة عـام ١٩٩٤، نلاحظ دراسة تاريخية في أصلها ولكنهـا تتنـاول بعـض المواضيع الاقتصادية الهامة – تلك التي قدمها أكرم ضـياء العمري في كتابه "تقييم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي". فمن بين المواضيع الاقتصادية التي تناولها الوحدة الإسلامية كضرورة حتمية وواجبة التحقيـق فـي عصـر التكـتلات الاقتصادية العالية، ومشـكلات دراسـة تـاريخ الاقتصـاد الإسلامي ومن الدراسات الأخرى التي قدمت في نفس العـام



مجموعة أبحاث قدمت من خلال المؤتمر الدولي للعمل الإسلامي – الواقع والمستقبل، ذلك المؤتمر الذي نظمته رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة الأزهر في أبريل ١٩٩٤م. ومن الأبحاث التي قدمت في ذلك المؤتمر دراسة قدمتها زينب صالح الأشوح بعنوان "بعض السمات والخصائص الأساسية للعمل الإسلامي مع إشارة إلى المنظور الاقتصادي للعمل"، كما قدم الاقتصادي الباكستاني محمد إقبال بحثًا عن التحديات الذاتية للاقتصاد الإسلامي، وفي نفس المؤتمر قدمت ورقة عمل للاقتصادي المصري احمد عبد العزيز النجار عن تجربة لنموذج لمؤسسة مالية تعمل بالمشاركة كمدخل علمي لإصلاح مسار المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن بين الدراسات التي أجريت في عام ١٩٩٥م حاولت زينب صالح الأشوح (التي تنتمي إلى المجموعة الثانية من الباحثين الذين يسعون إلى أسلمة الاقتصاد الوضعي واستخدام الأفكار الاقتصادية من مصادرها الشرعية الأصلية إلى جانب استخدام الأفكار الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي مع غربلتها ووضعها في صورة إسلامية

شرعية صحيحة) الرجوع إلى إحدى النظريات الشهيرة فـي الاقتصاد الوضعي والتحقق منها ومن صحة مضامينها مـن المنظور الإسلامي، واختارت المؤلف فـي محاولتهـا هـذه نظرية لها أهميتها العصرية البالغة وهي نظرية مالتس فـي السكان. ولم تكتف المؤلفة بوضع النظرية المعنية في ميزان الشريعة الإسلامية – بل ولقد قدمت بدائل لمضامين النظرية التي اتضح أنها تتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن اجل هذا، فقد اختارت المؤلفة لدراستها المـذكورة عنـوان "قراءة إسلامية لنظرية مالتس في السكان". وحتى تدعم نتائج الدراسة بشكل علمي يقبله المسلمون وغير المسلمون وبشكل يبتعد بالدراسة عن أية شبهة للتحيز العلمي – فقد اسـتعانت الباحثة ببعض البيانات الإحصـائية ذات العلاقـة الوثيقـة بالموضوع وقامت بتحليلها بأسلوب محايد يقبله الجميع. وفي النهاية أثبتت الباحثة عدم صحة النظرية في غالبية مضامينها من الناحية العلمية البحتة، وعدم قبولها في كثير من نواحيها من الناحية الشرعية الإسلامية.

وبعد أن انتهينا من تقديم بعض الأمثلة على الدراسـات الحديثة في مجال الاقتصاد الإسلامي، فإن هنـاك موضـوع

هام مازال محل جدل ومثار نقاش وموضعا للخلط والحيرة يجب أن نتعرض له ونحن بصدد الحديث عـن "الاقتصـاد الإسلامي" وهو مفهوم هذا التعبير ومدى الاتفاق أو الاختلاف بين هذا التعبير وبين تعبيرين آخرين شاع استخدامهما فـي مجال البحث العلمي الاقتصـادي الإسـلامي وهمـا "علـم الاقتصاد الإسلامي" و "الفكر الاقتصادي الإسلامي". وذلك ما سوف نتناوله ببعض ما يتطلبه من التفصيل في الفصل القادم من الكتاب.

(لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : زينب صالح الأشوح، ٩٥ زينب صالح الأشوح، ٩٤، محمد إقبال ٩٤، أحمد عبـد العزيز النجار، ٩٤، أكرم ضياء العمري، ٩٤، زينب صالح الأشوح، ٩٣، محمد يونس الحملاوي ٩٣، حشـمت بشـار، ٩٣، السيد عطية، ٩٣، حسين شحاته، ٩٢، حسين شـحاته، بدون تاريخ، عبد الرحمن يسري، ٨٨، رفعـت العوضـي، ٨٨، منور إقبال، ٨٨، جمال الدين عطيـة وآخـرون، ٨٨، عبد الحميد إبراهيم سرحان، ٨٧، محمد شـوقي الفنجـري، ٨١، محمد مصطفى الحسيني وآخرون، ٧٢، محمد شـوقي

الفنجري، ٧١، علي السيد علي، ٩٤، علي السيد علي، ٩٦، سيد شوربجي، ٩١، جون إسبوزيتو بالإنجليزية، ٨٠).

الباب الحادي عشر

العلم/ الفكر الاقتصادي الإسلامي

بين المفاهيم والمصادر المختلفة

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا من الزمان، ليس فقط كمجرد عقيدة دينية ومنهاجا للتعبد – وإنما أيضـا كتنظـيم سياسي واجتماعي واقتصادي لكل المجتمعات ولكل البشـر. ويكفي أن نرد على العلمانيين الذين يسعون لفصل الدين عن العلم أو بمعنى آخر للقضاء على كل ما هو ديني وأخلاقـي بدعوى التحضر العلمي الزائف بقول ا سـبحانه وتعـالى: ﴿... ما فرطنا في الكتاب من شيء...﴾ (الأنعام: من آيـة ٣٨) ففي تلك الكلمات الآلهية المقدسة الدليل الذي لا يحتمـل الجدل على أن القرآن الكريم هو كتاب شامل لكـل المـور دينية كانت أو غير دينية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول – بداءة – أن هناك علم فعلي للاقتصاد الإسلامي وان ذلك العلم يعتبر من الناحية التاريخية قديما قـدم الإسـلام وان كـان تدريسه وتناوله كمادة علمية مستقلة شيء حديث نسبيا.

وحتى يتسنى لنا إثبات وجود الاقتصاد الإسلامي كعلـم قائم بالفعل فإن ذلك يسـتلزم أن نحـدد أولاً مفهـوم علـم الاقتصاد الإسلامي. وقبل أن نقوم بتحديد المفهوم المستهدف، فانه تجدر الإشارة إلى أن هناك خلطـًا شـائعا فـي فهـم

واستخدام تعبير "علم الاقتصاد الإسلامي" و "الفكر الاقتصادي الإسلامي" و "الاقتصاد الإسلامي"، وفي كثيرمن الأحيان يستخدم التعبير الأخير بدلالات مختلفة تنطوي بعضها على أنه يستخدم على أنه "علم" وأخرى على أنه "فكر" كما أنه قد يستخدم بمفاهيم أخرى تختلف عن هذا وذاك.

ومن هذا المنطلق نخرج بهذا الباب في محاولة للتعريف الأكثر دقة ووضوحا لكل من المفاهيم الثلاثة والتمييز بها بما يمكن الباحثين في المجالات المتخصصة من استخدامها الاستخدام الصائب وبالمعاني الفعلية المقصودة بها.

وقبل أن نتعرض لتعريف المفاهيم الثلاثة المذكورة فإنه من الحكمة أن نتعرف على ما تعنيه كل من الكلمات الأساسية التي تشترك فيها المفاهيم الثلاثة والتي تنحصر في كلمتي "اقتصاد" و "إسلامي" وذلك كما توضحها قواميس اللغة العربية وكما جاء في تفسيرها في بعض آيات القرآن الكريم.

١١-١ مفهوم "اقتصاد" في اللغة وفي القرآن الكريم:

يقال أن كلمة "اقتصاد" هي كلمة إغريقية الأصل وتعني تدبير أمور المنزل. كما عرفها عبد الرحمن بن خلدون بشكل مختلف على أنها المعاش أو ابتغاء الـرزق والسـعي إلـى تحصيله (حمـزة الجميعـي الـدموهى، ٧٩، ص.ص ٨٥-١٠٧). هذا بينما يرى عبد الحميد سرحان (٨٧، ص.ص ٧، ٨) أن تلك الكلمة تعني الاعتدال في الصـرف والإنفـاق أو حسن التدبير، ولقد اشتق هذا المفهوم من الحديث الشريف "ما عال من اقتصد" أي أن من حسـن تـدبيره فـي الصـرف والإنفاق واعتدل فيهما، لن تثقل الأعباء العائلية كاهله، ترى، ماذا تعنيه تلك الكلمة في قواميس اللغة العربية؟

بالرجوع إلى بعض المعاجم العربيـة (مثـل المعجـم الوسيط ولاروس) وجدنا أن معنى القصد (من الرجال) هـو الذي بين الجسيم والنحيل، و(من الطرق) المسـتقيم و (مـن الأمور) الذي لا إفراط فيه، و (في المشي) المستوى الذي لا عوج فيه. وفي صيغة أخرى، فإن كلمة "اقتصد" تعني "فـي

الأمر" عدم التفريط، و (في النفقة) التوسـط بـين التقتيـر والتبذير.

ومن كل ما سبق، فإن كلمة "اقتصاد" في الإسلام وفـي لغة الإسلام (اللغة العربيـة) تعنـي "الوسـطية والاعتـدال والاستقامة والاستواء والحياد.. وكذا، ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله". وإذا كنا نتحدث عن معنى الكلمة المذكورة في "الإسلام" – ترى ما هو المعنى الدقيق لتلك الكلمة الأخيـرة ذاتها؟

وبالرجوع إلى الآيات التي تضمنت تلـك الكلمـة فـي القرآن الكريم، لاحظنا أنها وردت في صور متعددة وبمعان قد تبدو مختلفة إلا أنها اجتمعت كلها في مفهوم واحـد عـام وهو الاعتدال. وفيما يلي الصيغ المختلفة لكلمـة "اقتصـاد" ومعانيها كما جاء في القرآن الكريم:

- صفة، "مقتصدة" كما وردت في قولـه الكـريم: ﴿.. منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون ﴾ (المائدة: من آية ٦٦) أي جماعة معتدلة وهم من أسلم من أهل الكتاب.

- اسم فاعل "قاصد" وذلك في قوله تعالى: ﴿... فلمـا نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد..﴾ (لقمان: من آيـة ٣٢) أي موف بعهده وشاكر .

كما وردة الصيغة الحالية في قوله تعالى: ﴿... فمـنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومـنهم سـابق بـالخيرات بـإذن ا ...﴾ (فاطر: من آية ٣٢) حيث يقصد هنا بالظالم لنفسـه من رجحت سيئاته على حسناته، ويقصد بالسابق بـالخيرات من رجحت حسناته على سيئاته، أما "المقتصد" فيقصد به من استوت حسناته مع سيئاته.

- لفظ المصدر، "قصد" وذلك كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وعلى ا قصد السبيل منها جائر...﴾ (النحل: من آية ٩) ويقصد بـ "قصد السبيل" في الآية الكريمة بيـان الطريـق المستقيم أي أن السبيل القاصد يعني الطريق المستقيم، بينمـا تعني عبارة "منها جائر" إن من الطرق ما هو معوج منحرف ومائل عن الحق.

- صيغة أمر، "اقصد" وذلك في وقله تعالى ﴿ وعلى ا قصد السبيل ومنها جائر...﴾ (النحل: من آية ٩) ويقصد بـ (قصد السبيل) في الآية الكريمة ببيان الطريق المستقيم أي أن

السبيل القاصد يعني الطريق المستقيم، بينما تعني عبارة "منها جائر" إن من الطرق ما هو معوج منحرف ومائل عن الحق.

- صيغة أمر، "أقصد" وذلك في قوله تعالى ﴿ وعلى ا قصد السبيل ومنها جائر..﴾ (النحل: من آية ٩) ويقصد بـ ـ "قصد السبيل" في الآية الكريمة بيان الطريق المستقيم أي أن السبيل القاصد يعني الطريق المستقيم، بينما تعني عبارة "منها جائر" إن من الطرق ما هو معوج منحرف ومائل عن الحق.

- صيغة أمر، "اقصد" وذلك في قوله تعالى "واقصد في مشيتك..﴾ (لقمان: من آية ١٩) أي عندما تسير توسط بـين الإسراع والإبطاء.

١١-٢ مفهوم "إسلام" في اللغة وفي القرآن الكريم:

تعني كلمة "إسلام" في اللغة العربية الطاعـة والانقيـاد والتسليم كما تعني أيضا الدخول في الدين الذي بلغه محمد ﷺ إلى الناس. وفعل "أسلم" يعني إنقاد أو إنصاع أو دخـل فـي دين التوحيد الذي بلغ به محمد ﷺ.

وفي الشرع، فإن كلمة "إسلام" تعني إظهار الخضوع و القبول لما أتى به محمد ﷺ. هذا ولقد وردت الكلمة المعنية في صور متعددة في القرآن الكريم بمعان مختلفة ولكنها تشترك جميعها في معنى واحد مشترك وهو الانقياد والاستسلام. وفيما يلي نورد بعض الأمثلة على الآيات الكريمة التي تضمنت كلمة إسلام ومشتقاتها:

- صفة، "مسلما"، "مسلمين"، "مسلمون"، "مسلمة"، "مسلمات"، ولقد وردت تلك الكلمات في ٤٤ آية من السور القرآنية المختلفة. ولعدم التخصصية – فسوف نورد خمس آيات تشمل كل على إحدى تلك الكلمات على سبيل المثال.

فقد قال تعالى: ﴿ ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين﴾ (آل عمران: ٦٧). وفي تلك الآية فإن "حنيفا" تعني مائلا عن الباطل إلى دين الحق، بينما "مسلما" تعني موحدا أو منقادا تعالى مطيعا. وتتضمن تلك الآية دليلاً حاسما على أن الإسلام هو دين الفطرة الذي دان به الأنبياء، حتى من قبل ظهور النبي محمد ﷺ وعلى أنه الدين الوحيد الذي يقبله ا سبحانه حيث

أنه يقوم على مبدأ التوحيد والانقيـاد سـبحانه وتعـالى وطاعته ولذا فقد وصفه سبحانه بأنه دين الحق.

كما قال تعالى: ﴿ ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك..﴾ (البقرة من آيـة ١٢٨)، ﴿ ووصـى بهـا إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن ا اصطفى لكم الـدين فـلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (البقرة: ١٣٢): وفي الآية الأولى فإن تعبير "مسلمين لك" يعني منقادين خاضعين ومخلصـين لك، وفي الآية الثانية تشير كلمة "الدين" إلى ديـن الإسـلام صفوة الأديان ومن ثم فإن كلمة "مسلمون" التالية لها تعـود عليها وتعني بذلك اتباع الدين الإسلامي. وفي ذلك ما يثبـت أن الإسلام هو دين الفطرة وأنه نزل قبل عهد الرسول محمد ﷺ. وبالرجوع إلى الآية السابقة نجد كلمة "مسلمة" التي تعني منقادة ومخلصة .

أما عن كلمة "مسلمات" في قوله تعالى: ﴿ إن المسلمين والمسلمات..﴾ (الأحزاب: ٣٥) فتعني المتبعات لدين الإسلام.

-فعل، أسلم، أسلما، أسلمتم، أسلمنا، أسلموا، يسـلمون، لنسلم، يسلم، تسلمون، ولقد وردت تلك الكلمات في ٢١ آيـة من سور متفرقة من القرآن الكريم. وكما فعلنا سابقًا فسوف

نورد عشرة آيات تشمل كل منهـا علـى إحـدى الكلمـات المعروضة على سبيل المثال.

تعني كلمة "أسلم" في قوله تعالى: ﴿ بلى من أسلم وجهه وهو محسن...﴾ (البقرة: ١١٢) أخلص نفسه أو قصده أو عبادته . بينما تعني كلمة "أسلما" في قوله تعـالى: ﴿ فلمـا أسلما وتله للجبين﴾ (الصافات: ١٠٣) أي استسـلما وانقـادا لأمر ا تعالى.

أما عن "أسلمت في الآية: ﴿.. وأسلمت مع سـليمان رب العالمين ﴾ (النمل:٤٤) فتعني آمنت با واستسلمت لـه وأطعته. وتعني (أسلمتم) في قوله تعالى: ﴿...وقل للذين أتوا الكتاب والأميين، أسلمتم فإن أسـلموا فقـد اهتـدوا...﴾ (آل عمران: من آية ٢٠) الدخول في دين الحق الذي أمر محمد ﷺ بالدعوة إليه.

وتجئ كلمة "أسلمنا" في الآية ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسـلمنا ولمـا يـدخل الإيمـان فـي قلوبكم...﴾ (الحجرات، من آية ١٤) للتميـز بـين الإيمـان والإسلام وللدلالة على أن الإيمان أخص من الإسلام، وقـد روى عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن زيد أنهم قـالوا فـي

قوله تعالى: ﴿ ولكن قولوا أسلمنا﴾ أي استسلمنا خوف القتل والسبي.

أم "أسلموا" في قوله تعالى: ﴿إن أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذي أسلموا للذين هادوا والربـانيون والأحبار..﴾ (المائدة: من آية ٤٤). فتعني انقادوا الحكم ربهم في التوارة. وفي قوله تعالى: ﴿.. تقـاتلونهم أو يسـلمون.. ﴾(الفتح: من آية ١٦) نجد أن كلمة "يسلمون" تعني يـدخلون في دين الإسلام. بنما تعني كلمة "لنسلم" في قولـه تعـالى: ﴿..وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ (الأنعـام: مـن آيـة ٧١) نخاص العبادة ولا نشرك به. وفي الآيـة الكريمـة: ﴿.. كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون﴾ (النحل: من آيـة ٨١) مشتقة من الإسلام أي تدينون بدين الإسلام.

- اسم، "إسلام"، "إسلامكم"، "إسلامهم". ولقد وردت تلك الكلمات الثلاث في ثماني آيات حيث وجدت الكلمة الأولـى في ستة منها. وللعلاقة المباشرة بين كلمة "الإسـلام" وبـين كلمة "إسلامي" الذي سنحاول إيجـاد معنـاه فـي محاولتنـا لتعريف المفاهيم الثلاثة الأساسية التي أشرنا إليها في بدايـة الباب – فإننا سنورد جميع الآيات الكريمـة التـي ضـمت

الكلمات الثلاث الحالية وسنحاول التعرف على معنـى تلـك الكلمات كما وردت في الآيات الكريمة التي تضمنتها.

أولا الآيات التي تضمنت كلمة "الإسلام":

١- ﴿ إن الدين عند ا الإسلام...﴾ (آل عمران: من آيـة ١٩) يخبر ا تعالى في تلك الآية بأنه لن يقبـل مـن احد أن يدين بغير الإسلام وهو اتباع الرسل فيما بعثهم به ا في كل حين حتى ختموا بمحمد ﷺ.

٢- ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهـو فـي الآخرة من الخاسرين﴾ (آل عمران: ٨٥) تؤكد الآيـة أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يقبله ا من البشر.

٣- ﴿... اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت نعمتي ورضـيت لكم الإسلام دينا..﴾ (المائدة: من آية ٣). تأكيدا على أن "الإسلام" هو الدين الكامل الذي يرضاه ا لعباده.

٤- ﴿ فمن يرد ا أن يهديه يشرح صدره للإسـلام ومـن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصـعد في السماء...﴾ (الأنعام: من آية ١٢٥) تؤكـد الآيـة

المباركة على أن الإسلام هو دين الهداية وما عداه فهو الضلال بعينه.

٥- ﴿أفمن شرح ا صدره للإسلام فهو علـى نـور مـن ربه..﴾ (الزمر: من آية ٢٢). تأكيد علـى الإسـلام كدين اوحد يقبله ا تعالى وعلـى أن متبعـه علـى الطريق الصحيح.

٦- ﴿ومن أظلم ممن افترى على ا الكذب وهو يدعى إلى الإسلام..﴾ (الصف: من آية ٧) ويقصد بالإسلام هنـا التوحيد والإخلاص.

ثانيا: وردت كلمة "إسلامكم" في قوله تعالى: ﴿.. قل لا تمنوا علي إسلامكم..﴾ (الحجـرات: ١٧) بمعنـى الـدين الإسلامي وأنه يعود بالنفع على متبعه و المنة على معتنقيه فيه. والضمير في الكلمة الحالية يعود على الأعراب.

ثالثا: كلمة "إسلامهم" وردت بنفس المعنى وهو الـدين الإسلامي في الآية الكريمة:﴿. قل لا تمنوا علي إسلامكم..﴾ (الحجرات: ١٧) بمعنى الدين الإسلامي وأنه يعـود بـالنفع

على متبعه و المنة على معتنقيه فيه. والضمير في الكلمـة الحالية يعود على الأعراب.

ثالثا: كلمة "إسلامهم" وردت بنفس المعنى وهو الـدين الإسلامي في الآية الكريمة: ﴿.. وكفروا بعد إسـلامهم..﴾ (التوبة: ٧٤) وإسلامهم هنا تعني اتباعهم للـدين الإسـلامي ولقد نزلت تلك الآية في عبد ا بن أبي (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى ابن كثير القرشي في تفسير القرآن العظيم).

ومما سبق في هذا الفصل، يتضح أن كلمـة "اقتصـاد" تعني من المنظورين اللغوي والشرعي الاعتدال والوسـيطة وحسن التدبير والاستقامة في السلوك والنشاط الإنساني. أما كلمة "إسلامي" فتعني من نفس المنظورين السابقين منتمـي إلى دين الإسلام والتوحيد والطاعة والاستسلام والانقيـاد وحده. وتشير تلك الكلمة إلى الدين الوحيد الذي يرضي بـه ا سبحانه والذي يجب أن تتبع كل تعاليمه وتوجيهاته هـو فقط.

وبعد أن تعرفنـا علـى معـاني الكلمـات الأساسـية المشتركة، نود التعرف على ما تعنيه كل من المصـطلحات

الثلاثة التي تضمنت هاتين الكلمتين وذلك ما سنحاول إنجازه على الصفحات التالية من الفصل الحالي.

١١-٣ علم الاقتصاد الإسلامي:

تعني كلمة "العلم" في اللغة العربية إدراك الشيء بحقيقته واليقين والمعرفة. كما أن تلك الكلمة تطلق علـى مجمـوع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة (مثل علـم النحـو وعلم الكلام وعلم الاقتصاد). وتعلم الأمر أي عرفه وأتقنه.

والعلم يفوق المعرفة في الدرجة والعمـق والمسـتوى بحيث يمكن أن يشمل العلم المعرفة بينما لا يمكن للمعرفة أن تشمل العلم. فالعلم يقال لإدراك الكلـي والمركـب، بينمـا المعرفة تقال لإدراك الجزئي والبسيط (ومن هنا يقال: عرفت ا ، دون تعلمه).

وفي القرآن الكريم، وردت كلمة "علم" كما هي في عدد من الآيات يصعب إحصاءه وعرضه في الكتاب الحالي الذي يتقيد بماجل بحثي وعلمي محدد ومن ثم فسوف نقدم بعـض الأمثلة على آيات ضمت الكلمة المعنية مع توضيح المعنـى القرآني لتلك الكلمة.

بالرجوع إلى كتب التفسير، لاحظنا أن الآيـات التـي تتضمن كلمة "علم" مثل : ﴿.. وزاده بسطة فـي العلـم..﴾ (البقرة: من آية ٢٤٧)، ﴿.. إنمـا أوتيتـه علـى علـم..﴾ (الزمر: من آية ٤٩) فسرت كلمة "علم" بـ "العلـم" أي لـم نعثر على أي تفسير تلك الكلمة في حد ذاتها. غير أننا تمكنا من استخراج معنى لها بشكل غير مباشر بالبحث عن معنى صيغ أخرى للكلمة المعنية. ففي قوله تعالى: ﴿.. قال يا ليت قومي يعلمون..﴾ (يس: من آية ٢٦) فالعلم هنا يعني شـعور ودرايــة. وفــي قولــه تعــالى: ﴿ قــل أتعلمــون ا بدينكم..﴾ (الحجرات: من آية ١٦) نجد المعنى أتخبرون ا بقولكم آمنا أي أن العلم هنا يعني الإخبار والتعريـف وفـي قوله تعالى: ﴿الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ﴾ (الرحمن: ١-٤) يقصد بتعليم القرآن تيسير حفظـه وفهمـه ونطقه، وبتعليم البيان توضيح الحلال والحرام وما يحتاج أن ينطلق به أو التدريب على الكلام. هذا، ويلاحظ من الآيـات المباركة أن هناك علم إلهي وعلم بشـري، غيـر أن العلـم البشري هو جزء من الكل الذي يتمثل في العلم الإلهي. وفي تلك المعاني نذكر – على سبيل المثال قوله تعـالى: ﴿ علـم

الإنسان ما لم يعلم ﴾ (العلق: ٥) وكذلك الآية: ﴿.. فإذا أمنتم فاذكروا ا كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾ (البقرة: مـن آية ٢٣٩).

وفيما يلي بعض تعريفات علم الاقتصاد الإسلامي كمـا وردت في الدراسات التخصصية المختلفة:

١- تعريف يعتمد على مفهومي الموارد والحاجات، هو العلم يبحث في استخدام الموارد والطاقات البشـرية وغيـر البشرية التي يتيحها ا للمجتمع بالكيفية التي تسـاعده فـي إنتاج أقصى ما يمكن من السلع والخدمات الحـلال لإشـباع الحجات الرشيدة لأفراده حاضرا ومستقبلاً كما يبحـث فـي تهيئة الظروف الملائمة لتقييم الناتج وتوزيع بـين الأفـراد بطريقة عادلة تتفق مع الشريعة الإسلامية". غيـر أن هـذا التعريف الذي ورد في دراسة عبد الـرحمن يسـري (٨٨، ص٣٠) لم يوضح بدقة ما هي الظـروف الملائمـة التـي يستهدف العلم المذكور تهيئتها.

٢- تعريف يقوم على مفهوم النشاط الاقتصادي، وهنـا نجد تعريفين متميزين. أولهما، يقوم علـى أسـاس العمـل الفردي الذي سيحاسب عليه كل فرد يوم القيامة – ذلك الذي

اشتق من الحديث الشريف: "ما تزال قدما عبد يـوم القيامـة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيمـا أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن علمه مـاذا عمل فيه" (رواه البهيقى وغيره ورواه الترمذي من حـديث أبي برزة وصحيحه).

وبالتأمل في الحديث السابق، يمكن بداءة أن نلاحظ أنه يتضمن "مقياسا للانتاجية" للإنسان طيلة فترة حياته، فإن كان مقياس الإنتاجية في علم الاقتصاد الوضعي يتضـمن تقـدير (عدد الوحدات المنتجة) في خلال وحدة زمنية معينة (ساعة، يوم أسبوع، شهر..) فإن ذلك نجده قد قدم لنا من قبل ظهور ذلك المقياس الوضعي وذلك حين ظهر الإسلام ففي الحديث يمكن قياس إنتاجية الإنسان في خلال فترة حياته في الـدنيا وتقييم العائد الأخروي الذي سيحصل عليه على أسس أحدها "ما أنتجه واستثمر فيه عمره". ومثل تلك العبارة الأولى مـن الحديث الشريف نجد أن العبارة الثانية فيه "عن شبابه فيمـا أبلاه" تتضمن أيضا عنصر العمل والإنتاجيـة. ونلاحـظ أن العمل بمعناه الواسع الذي يتضمن النشاط الاقتصادي الـذي يقوم به الفرد (في العبارتين الأوليين والعبارة الأخيرة" وعن

علمه ماذا عمل فيه) وكذلك العائد على ما يمارسه الفرد من نشاط" عن ماله من أين اكتسبته وفيم أنفقه".

ويقدم الدكتور عبد الرحمن يسري تعريفًا لعلم الاقتصاد الإسلامي مشتقا مما يتضمنه الحديث الشريف من معان وهو أنه "العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشـاط الاقتصـادي للأمة الإسلامية. أفرادا أو جماعة، بما يؤدي إلـى اكتسـاب الدخول الحلال حاليا أو مستقبلا وإنفاقها فيمـا يرضـي ا " (عبد الرحمن يسري، ٨٨، ص.ص ٣٠-٣١).

والتعريف الآخر الذي يقوم علـى النشـاط الاقتصـاد للإنسان قدمه الدكتور عبد الكريم عثمان (في حمد بن عبـد الـرحمن الجنيـدل) (١٤٠٦هـ، ص٣٠). ويـذكر أن علـم الاقتصاد الإسلامي هو "علم يعتني بقواعد النشاط الإنسـاني في الحصول على حاجاته المتعـددة الضـرورية والكماليـة وعناصر الإنتـاج والتـداول والتوزيـع وحقـوق الأفـراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة".

٣- تعريف يقوم على الأصـول النظريـة والخطـط والأساليب التنفيذية، ولقد اقترحه الـدكتور محمـد شـوقي الفنجـري (٧١، ص.ص ٥٧-٥٨) حيـث ذكـر أن علـم

الاقتصاد الإسلامي هـو "مجموعـة الأصـول والمبـادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة." ولقد قدم نفس التعريف في طبعـة حديثـة لنفس المؤلف وذلك في عام ١٩٨٤م.

٤- تعريف يقوم على أساس البنيان الاقتصادي، ويمكن تمييز تعريفين لاقتصاديين مختلفين أحدهما أحمد بن توفيـق الفيل (٨٩، ص١٦) حيث ذكر أن العلم المعني هـو "العلـم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي جميعه طبقـا لمـنهج الشريعة الإسلامية" بينما ذكر الدكتور محمد عبد ا العربي (لإي حمد بن عبد الرحمن الجنيـدل، ١٤٠٦هـ، ص٣٠) أن علم الاقتصاد الإسلامي هو "مجموعة الأصول العامة التـي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر".

ويلاحظ أن التعريف الأول أكثر مرونة لأنه يتقبـل أي بناء اقتصادي طالما أنه لا يتعارض مع ما جاء في الشريعة الإسلامية بينما يتشرط التعريف الثاني أن يبنـي الاقتصـاد ونظامه بداءة على أسس شرعية منتقاة من القـرآن والسـنة

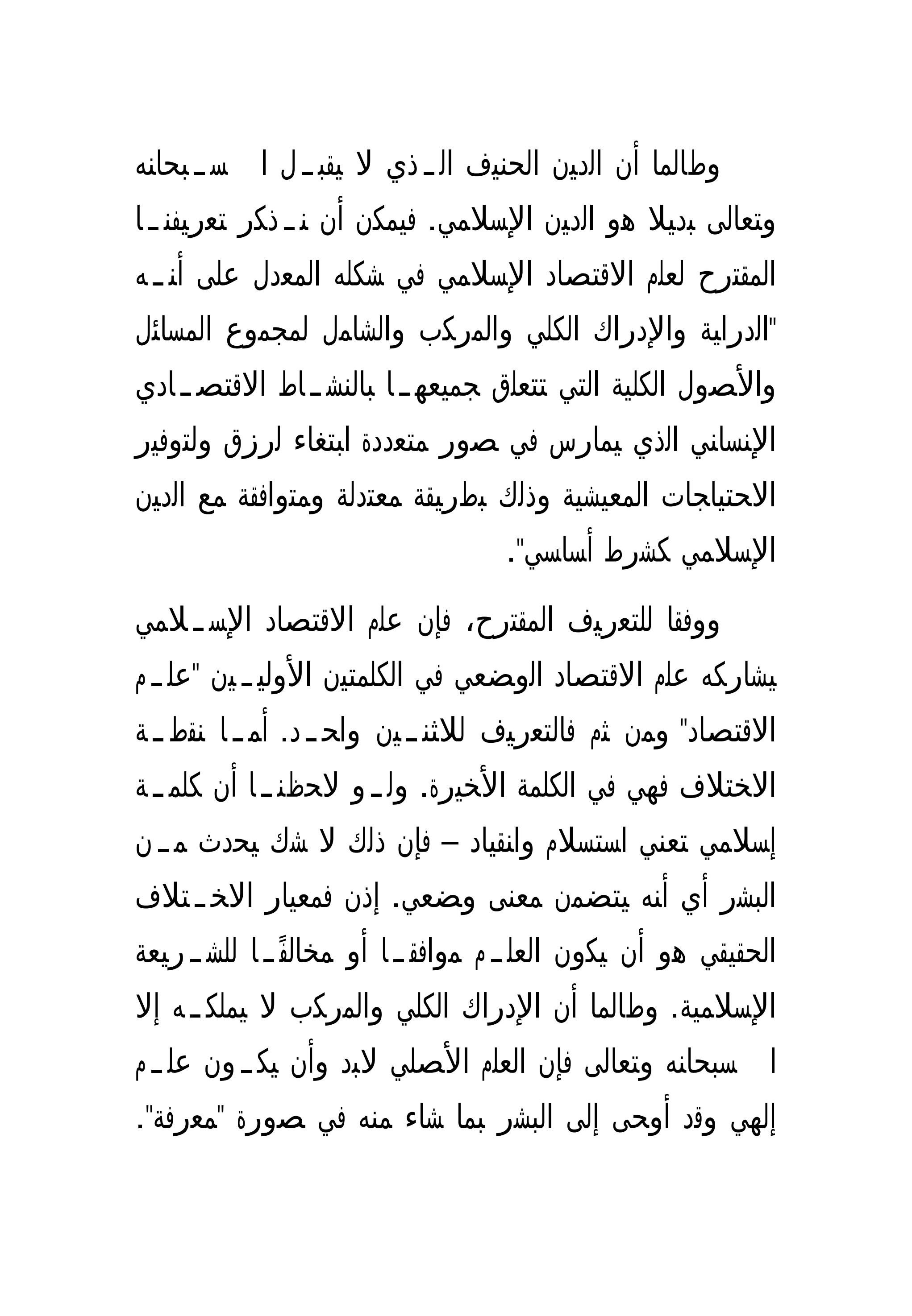
ويتجاهل ما عدا ذلك حتى وإن كان متفقا في شكله النهائي – مع تلك الأسس الشرعية طالما لم يشتق أصـلا منهـا فـي البداية.

٥- تعريف يقوم على أساس علاقته بالعلوم الاقتصادية الأخرى، على الرغم من قيمتها العلميـة الواضـحة، فـإن المفاهيم السابقة لعلم الاقتصاد الإسلامي التي استعرضنا تـوا هي مفاهيم جزئية أي يتم صياغتها وبنائها من مناظير جزئية مما يجعل الاقتصاد الإسلامي "كعلم" مازال مبهمـا وغيـر محدد فيما يتوقع أن يتضمنه من موضوعات للدراسة والبحث وفي علاقته بالعلوم الوضعية الأخرى – ذلك الـذي يجعـل الحوار والجدل ما زال محتدما حول الوجود الفعلي للاقتصاد الإسلامي كعلم وحول مدى تقبله وتفالعه مع العلوم الوضعية وبخاصة علم الاقتصاد. وذلك ما سوف نحاول مراعاته عند تقديمنا لتعريف أكثر وضـوحا وتحديـدا لعلـم الاقتصـاد الإسلامي.

وبالرجوع إلى مفهوم "علم" و "إسلامي" الذي استعرضنا في جزء سابق من هذا الباب نجد أن علـم يعنـي "الإدراك الكلي والمركب لشيء بحقيقته واليقين بمعرفته والشعور به"

كما أنه يطلق على "مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة" ومن هذا يمكن أن نخرج بتعريف عام وشامل للعلـم في اللغة وهو أنـه "الدرايـة والإدراك الكلـي والمركـب لمجموعة عن المسائل والأصول واليقين بمعرفتها بحقيقتهـا الفعلية والمعرفة المتقنة لها". أما عن كلمة إسلامي فيمكن أن نذكر – على ضوء ما عرضناه سابقا من تعريفات لغويـة – أنها تعني "الطاعة والانقياد لأوامر ا تعالى والتوحيـد بـه سبحانه واتباع دينه الذي فطر البشرية عليه وأكمل صـورته على يد النبي محمد ﷺ". وبالرجوع إلى المفهوم العام لكلمـة اقتصاد – في استعراضنا السابق – نجد أنها تعني الوسـطية والاعتدال وللحياد وابتغاء الرزق والسعي في تحصيله.

ويأخذ كل المعاني السابقة في الاعتبار يمكـن تعريـف علم الاقتصاد الإسلامي على أنه "الدرايـة والإدراك الكلـي والمركب لمجموع المسائل والأصول الكليـة التـي تتعلـق جميعها بالنشاط الاقتصادي الـذي يمارسـه الأفـراد فـي مجتمعاتهم ابتغاء للرزق وتوفيراً الاحتياجات المعيشية وذلك بطريقة معتدلة وموافقة لما أمر ا سبحانه وتعالى في دينـه الحنيف وبحيث لا تتعارض مع نصوصه الشرعية المقدسة.



وطالما أن الدين الحنيف الذي لا يقبل ا سبحانه وتعالى بديلا هو الدين الإسلامي. فيمكن أن نذكر تعريفنا المقترح لعلم الاقتصاد الإسلامي في شكله المعدل على أنه "الدراية والإدراك الكلي والمركب والشامل لمجموع المسائل والأصول الكلية التي تتعلق جميعها بالنشاط الاقتصادي الإنساني الذي يمارس في صور متعددة ابتغاء لرزق ولتوفير الاحتياجات المعيشية وذلك بطريقة معتدلة ومتوافقة مع الدين الإسلامي كشرط أساسي".

ووفقا للتعريف المقترح، فإن علم الاقتصاد الإسلامي يشاركه علم الاقتصاد الوضعي في الكلمتين الأوليين "علم الاقتصاد" ومن ثم فالتعريف للاثنين واحد. أما نقطة الاختلاف فهي في الكلمة الأخيرة. ولو لاحظنا أن كلمة إسلامي تعني استسلام وانقياد – فإن ذلك لا شك يحدث من البشر أي أنه يتضمن معنى وضعي. إذن فمعيار الاختلاف الحقيقي هو أن يكون العلم موافقا أو مخالفًا للشريعة الإسلامية. وطالما أن الإدراك الكلي والمركب لا يملكه إلا ا سبحانه وتعالى فإن العلم الأصلي لابد وأن يكون علم إلهي وقد أوحى إلى البشر بما شاء منه في صورة "معرفة".

وبناء عليه فإن أي من علم الاقتصـاد الإسـلامي أو علـم الاقتصاد الوضعي طالما أن من صاغه في صورة دراسـات وأبحاث هو من البشر إذن فهو مجرد إدراك جزئي للمسـائل والأصول المعنية ومن ثم فإننا نود إضافة جزئية هامة فـي بداية التعريف الأخير المقترح وهي السعي إلى. ومن ثم فإننا نقترح تعريف علم الاقتصاد الإسلامي – في شكله النهـائي في الدراسة الحالية، ومع اعتبار أن الإنسان هو مقـدم هـذا العلم في الدنيا على أنه "السعي إلى الدراية والإدراك الكلـي والمركب والشامل لمجمـوع المسـائل والأصـول الكليـة والجزئية التي تتعلق جميعها بالنشاط الاقتصـادي الإنسـاني الذي يمارس في صور متعـددة ابتغـاء للـرزق ولتـوفير الاحتياجات المعيشية وذلك بطريقة معتدلة ومتوافقة مع الدين الإسلامي كشرط أساسي".

ويعتبر هذا التعريف أكثـر تمثـيلا للمعـاني اللغويـة والشرعية التي تعرف بها كل الكلمات الواردة في تعبير "علم الاقتصاد الإسلامي"، كما أنه أكثر واقعية ومرونـة وقابليـة للتعامل مع الأفكار الواردة في ما يطلق عليه علم الاقتصـاد الوضعي حيث أنه وفقا لهذا التعريف فإن ينبذ ما ورد بالعلم

"الوضعي" من أفكار بل يمكن الأخذ به بعد تطويره بالشكل الذي يتلاءم مع النصوص الشرعية الإسلامية. وبناء على ذلك فإن التعريف المقترح يعتبر أيضا أكثر شمولية من التعريفات الأخرى له حيث يشمل كل ما هو اقتصادي سواء اشتق مباشرة من القرآن والسنة الصحيحة – مما لا يمس "إسلامية" العلم الاقتصادي بأي تشويه أو تحريف. ذلك الذي سيتأكد لنا صحته حين نتعرف على المصادر الرئيسية التي ورد في الدراسات المتخصصة أنه يمكن الاستعانة بها في سبيل الحصول على هذا العلم والبحث فيه. وهو ما سوف نتناوله فيما بعد.

١١-٤ الفكر الاقتصادي الإسلامي:

تعني كلمة "فكر" في اللغة العربية نظر، ورؤية، وما يخطر في القلب من المعاني، كما تعني إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهولة. وفكر (تفكيرا) أي أكثر من ترديد النظر في أمر ما وتقليبه على مختلف الوجوه، أو تأمل الأمر، أو أعمل العقل في أمر ما وقام بترتيب بعض ما يعلم ليصل به إلى مجهول. وتفكر في (مشكلة) أي أعمل

عقله في تلك المشكلة ليتوصل إلى حلها. أما كلمة "فكرة" فتعني صورة ذهنية لأمر ما، بينما تعني كلمة "تفكير" إمعان النظر في الأمور وإعمال العقل والفكر فيها.

وفي الآيات القرآنية الكريمة، لم نعثر على كلمة "فكر" ذاتها وإنما وجدنا أفعال مشددة مشتقة من الكلمة المذكورة وكانت: "فكر، تتفكرون، يتفكروا، يتفكرون.

- فكر، ﴿ إنه فكر وقدر ﴾ (المدثر: ١٨).. أي أنه تروي ماذا يقول في القرآن حين سئل عنه.

- تتفكروا، ﴿.. أن تقوموا   مثنى وفرادي ثم تتفكروا..﴾ (سبأ: ٤٦) ويقصد بكلمة تتفكروا أن ينظر الرجل لنفسه في أمر محمد ﷺ ويسأل غيره من الناس عن شأنه أن أشكل عليه ويتفكر في ذلك.

- تتفكرون، ولقد وردت تلك الكلمة في الآيتين رقمي ٢١٩ و ٢٦٦ من سورة البقرة بنفس الألفاظ: ﴿ كذلك يبين ا   لكم الآيات لعلكم تتفكرون ﴾ أي كما بين ا   سبحانه لكم هذه الأحكام وأوضحها كذلك يبين لكم سائر الآيات لعلكم تعتبرون وتفهمون المراد منها.

كما وردت الكلمة في الآية رقم ٥٠ من سورة الأنعام.

- يتفكروا، ولقد وردت بنفس الألفاظ ﴿ أو لم يتفكروا ﴾ في سورتي الأعراف والروم في الآيتين رقمـي ١٨٤ و ٨ على الترتيب وذلك بمعنى الدعوة إلى النظر والتدبر والتأمل.

- يتفكرون، ولقد وردت تلك الكلمة في ١١ آيـة مـن سور مختلفة من القرآن الكريم وجاءت فـي لفـظ ﴿ لقـوم يتفكرون ﴾ في ٨ آيات من سور متفرقة مثل يـونس (آيـة ٢٤) والرعد (آية ٣) والنحل (آية ١١) والكلمة تـأتي هنـا بمعنى يعتبرون.

ومما سبق يتضح لنا أن معنى كلمة التفكر في القـرآن الكريم تعني بوجه عام التدبر والاعتبـار والتأمـل والنظـر والتروي والسعي إلى التوصل إلـى المغـزى والمضـمون الحقيقي من المعاني الظاهرية.

هذا، ولقد عرف الدكتور عبد الـرحمن يسـري (٨٨، ص.ص ٣٣، ٣٤) الفكر الاقتصادي الإسلامي علـى أنـه "اجتهاد علماء المسلمين في مجال البحث وتحليـل المشـكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفـة،

ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل إطـار الشـرعية الإسلامية، وأخذًا في الاعتبار مقاصد هذه الشرعية، وأهداف الأمة الإسلامية. وبناء على هذا التعريف –يميز المؤلف بين القرآن الكريم والسنة المطهرة (كمصادر) أساسية لرسم إطار "الفكر الاقتصادي الإسلامي" بينما اعتبر اجتهـادات علمـاء المسلمين داخل هذا الإطار هي التي تمثل – في مجموعـا – الفكر الذي نريد أن نبحث في تاريخه وكيفية تطوره.

ويتفق هذا الرأي مع ما ذكره الدكتور شوقي الفنجـري من اعتبار كل من القرآن والسـنة (الشـق الثابـت) لعلـم الاقتصاد الإسلامي بينما ما يقدمه العلماء من اجتهادات فـي إطار ذلك الشق الثابت يمثل الشق المتغير والمتطور الـذي يمكن لنا أن نبحث ونتتبع مدى تطوره وذلك كمـا أوضـحنا سابقا.

ويقدم الدكتور محمد البهـي تعريفـًا مبسـطًا للفكـر الاقتصادي الإسلامي والذي سنلاحظ أنه لا يكاد يختلف فـي مضمونه عن التعريـف السـابق حيـث يـذكر أن الفكـر الاقتصادي الإسلامي يتمثل في "المحاولات العقلية من علماء الاقتصاد لشرحه في إطـار المصـادر الأصـلية للتشـريع

الإسلامي من قرآن وسنة صـحيحة" (محمـد البهـي، ٨١، ص٦).

وعلى اعتبار أن الفكر الاقتصادي محكوما بالأصـول الشرعية الثابتة وأنه لا يتحيز لاتجاه معين فإن ذلك يدل على موضوعية ذلك الفكر، وبناء عليه فإنه يمكن تعريف "الفكـر الاقتصادي الإسلامي" بكلمات أخرى علـى أنـه "الاجتهـاد البشري العقلي في بحـث وتقصـي النـواحي الاقتصـادية المحكومة بالشق الثابت المتمثل في القرآن الكـريم والسـنة الصحيحة". حيث يعتبر الاجتهاد العقلي البشري المشار إليـه في التعريف الحالي شقًا متغيرا.

ويأخذ تعريف ومفهوم كلمة "فكر" في اللغة وفي القرآن في الاعتبار، فإنه يمكن تعديل التعريف السـابق علـى أنـه "إعمال العقل البشري في الشق الثابت مـن قـرآن وسـنة صحيحة – كشيء معلوم – وإنعام النظر في مكوناته والتدبر في معانيها وفي مضـامينها واستحضـار جميـع الأفكـار والمعاني المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والسعي إلى التوصل إلى المغزى والمضمون الحقيقي لما تتضـمنه مـن أبعـاد وجوانب ومعان:

١١-٥ الاقتصاد الإسلامي:

عرف الـدكتور حسـين شـحاته (يونيـو ٩٥، ص٢) الاقتصاد الإسلامي بأنه "الإطار العام الذي يتضمن مجموعة القواعد الشرعية الكلية التي تحكم المعـاملات الاقتصـادية لتحقيق إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن بما يحقق الحياة الكريمة الرغدة فـي الـدنيا والفـوز برضاء ا في الآخرة".

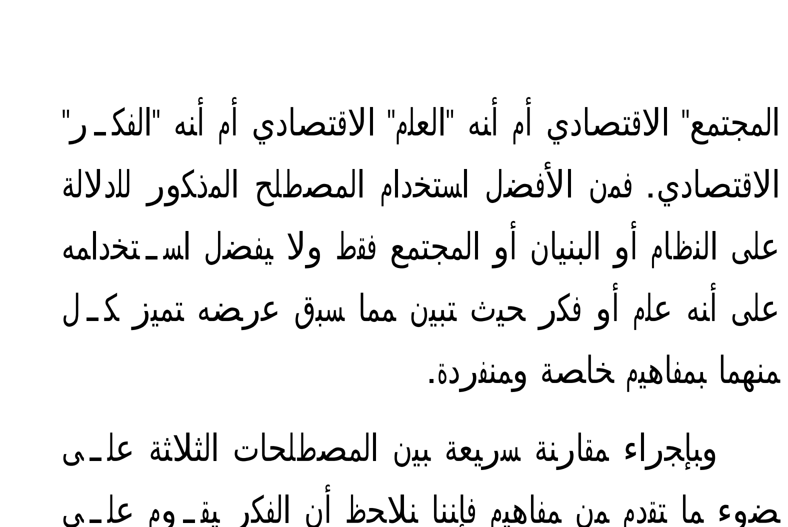
والواقع أن هذا التعريف يتسم بالعمومية حيث يتحـدث عن (الإطار العام) ولم يحدد المقصود بذلك الإطار أو إطار عام (لأي شيء؟). وفي حقيقة الأمر أن مصطلح "الاقتصـاد الإسلامي" هو مصطلح واسع وعام ويمكن أن يتضمن العديد من المفاهيم الآتية.

فـ "الاقتصاد الإسلامي" يمكن أن يطلق على "نظـام أو بنيان يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية"، وبناء على هـذا المفهوم فإن ذلك المصطلح يمكن أن يطلـق علـى مجتمـع إسلامي ما أو على دولة إسلامية ما (مثل دولـة الباكسـتان التي تعتبر أو توصف بأنها اقتصادا إسـلاميا بينمـا تعتبـر

بريطانيا اقتصاديا رأسماليا"). فإذا رجعنا إلى قواميس اللغـة العربية، نجد أن كلمة "نظام" تعني مجموعة عقائد أو مبـادئ مرتبطة بشكل مذهب أو اتجاه خاص – وفي الاقتصاد، تعني كلمة نظام قاعدة معينة تتبع في الاقتصاد العام أو في طـرق الحكم زو نحو ذلك (مثل النظام الرأسمالي)، ونظـام الأمـر يعني في اللغة العربية قوامه وعماده.

وعلى اعتبار أن الاقتصـاد الإسـلامي يعنـي نظامـا اقتصاديا إسلاميا، فيمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الإسـلامي يقصد به "مجموعة العقائد والمبادئ والقواعد الإسلامية التي تشتق من الأصول الشرعية من قرآن وسنة صحيحة والتـي تتبع في الاقتصاد العام وتستخدم كقوام لمجتمع مـا وأسـاس لبنيانه ووسيلة للحكم فيه".

هذا، ولقد لوحظ استخدام المصطلح ذاته في العديد مـن الدراسات على أنه "علم" الاقتصـاد الإسـلامي أو "الفكـر" الاقتصادي الإسلامي، غير أنه في هاتين الحالتين الأخيرتين فإن استخدام هذا المصطلح بصياغته الحالية يكون غير دقيق لأن فيه خلط في المعنى وعدم توضيح للمقصود الفعلي مـن استخدام ذلك المصطلح – هل هـو "النظـام أو البينـان أو



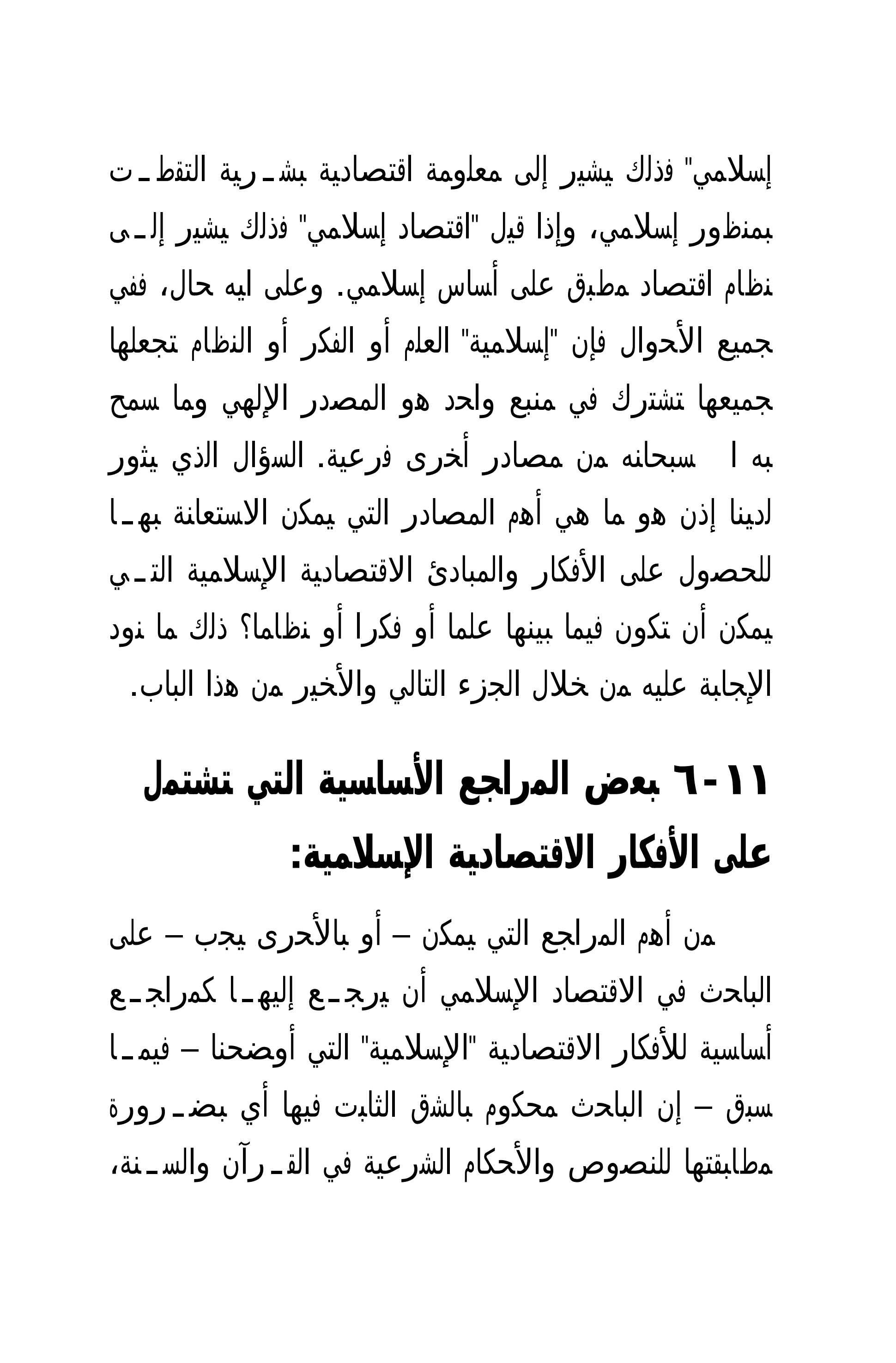
المجتمع" الاقتصادي أم أنه "العلم" الاقتصادي أم أنه "الفكر" الاقتصادي. فمن الأفضل استخدام المصطلح المذكور للدلالة على النظام أو البنيان أو المجتمع فقط ولا يفضل استخدامه على أنه علم أو فكر حيث تبين مما سبق عرضه تميز كل منهما بمفاهيم خاصة ومنفردة.

وبإجراء مقارنة سريعة بين المصطلحات الثلاثة على ضوء ما تقدم من مفاهيم فإننا نلاحظ أن الفكر يقوم على العلم بينما النظام يقوم على كل من الفكر والعلم. فالعلم – كما أوضحنا من قبل – هو الإدراك الكلي والمركب. وعلم الاقتصاد الإسلامي في أصله هو علم إلهي المصدر حيث لا يدرك الكلي والمركب من الأمور الاقتصادية – وغيرها بطبيعة الحال – إلا ا سبحانه و تعالى. ومن ثم فإن علم الاقتصاد الإسلامي يتكون من جزئين رئيسيين إحداهما شق ثابت وهو العلم الإلهي الذي أتاحه ا سبحانه وتعالى للبشر في القرآن المبارك والسنة الصحيحة، والآخر شق متغير وهو الاجتهاد البشري المحكوم بالشق الثابت المذكور. أما الفكر الاقتصادي الإسلامي فيتمثل في جزء رئيسي هو الاجتهاد البشري العقلي غير أن ذلك الشق يشترط ويفترض

– طالما أنه اقتصادي إسلامي – أن يكون في إطـار العلـم الإلهي الذي يمثل بشكل كل مركـب وفـي إطـار الحـدود المسموح بها من ذلك العلم المقدس والتي أتاحها ا سـبحانه وتعالى للإنسان في النصوص الشرعية الصحيحة. هذا بينما يعتبر "الاقتصاد الإسلامي" اصطلاحا واسعا قد يشـمل فـي معناه "علم الاقتصـاد الإسـلامي" أو "الفكـر الاقتصـادي الإسلامي"، غير أنه بمزيد من التحديد يمكن أن يقصـد بـه "النظام" أو "البنيان" أو "المجتمع" الإسلامي.

والواقع أن ما قدمناه سابقًا هو محاولة بذلنا فيهـا قـدر وسعنا للتميز بين المفاهيم الثلاثة المذكورة وتقديم تعريفـات محددة لكل – إلا أن الأمر مـا زال يتطلـب المزيـد مـن الدراسات المتعمقة في تحديـد المقصـود بتلـك المفـاهيم الاستراتيجية والتمايز بينها.

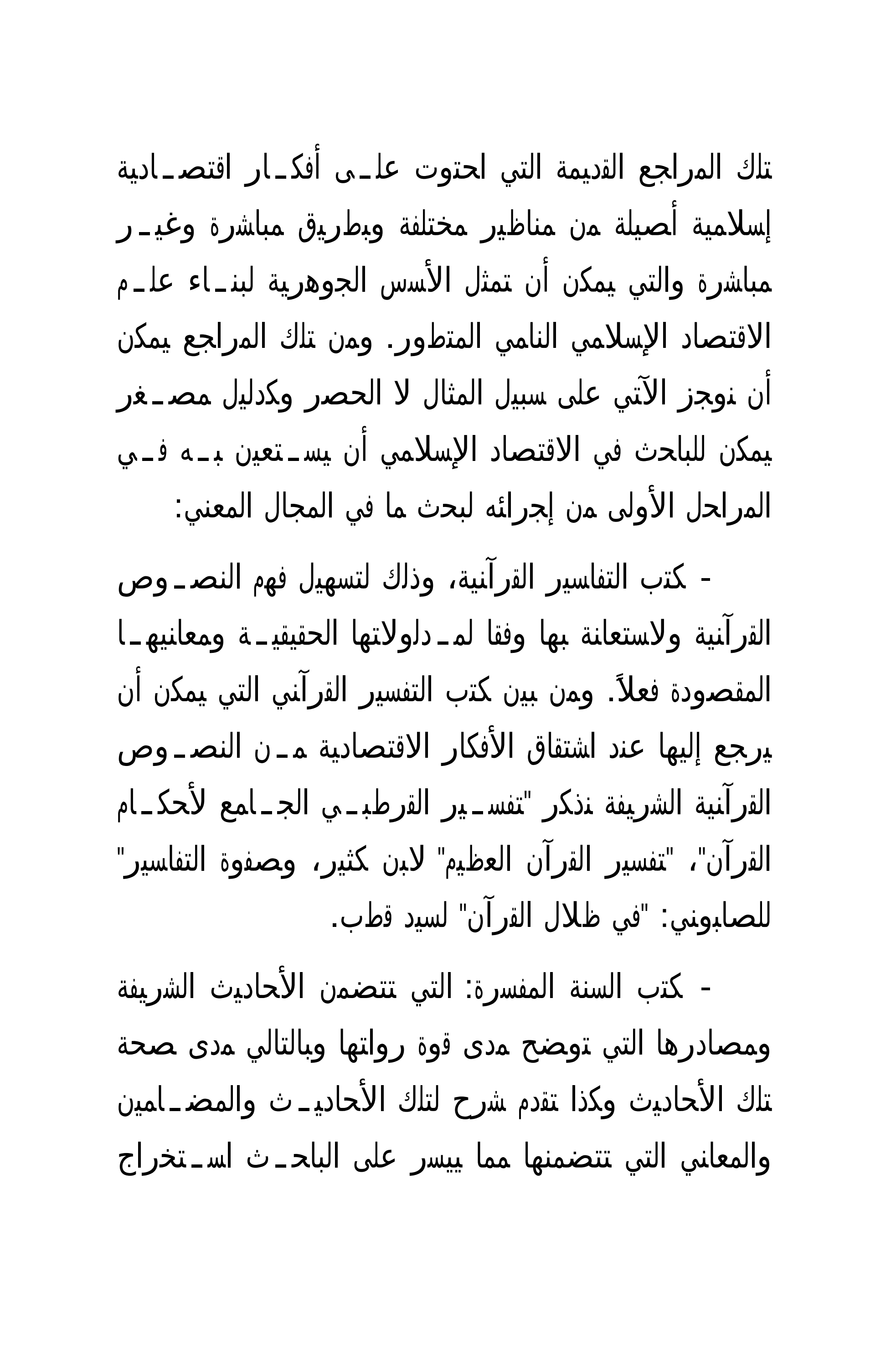
وقد ننتهي من ذلك العرض للمفـاهيم الثلاثـة بمعيـار مبسط للتفريق وللتميز بينها في عبارة محددة هي أن ("العلم" إلهي، و"الفكر" بشري و "الاقتصاد" نظام) ومن ثم فإذا قيـل "علم الاقتصاد الإسلامي" فذلك لابد أنه يشير بصفة أساسـية إلى معلومة اقتصادية إلهية المصدر، وإذا قيل "فكر اقتصادي



إسلامي" فذلك يشير إلى معلومة اقتصادية بشـرية التقطـت بمنظور إسلامي، وإذا قيل "اقتصاد إسلامي" فذلك يشير إلـى نظام اقتصاد مطبق على أساس إسلامي. وعلى ايه حال، ففي جميع الأحوال فإن "إسلامية" العلم أو الفكر أو النظام تجعلها جميعها تشترك في منبع واحد هو المصدر الإلهي وما سمح به ا سبحانه من مصادر أخرى فرعية. السؤال الذي يثور لدينا إذن هو ما هي أهم المصادر التي يمكن الاستعانة بهـا للحصول على الأفكار والمبادئ الاقتصادية الإسلامية التـي يمكن أن تكون فيما بينها علما أو فكرا أو نظاما؟ ذلك ما نود الإجابة عليه من خلال الجزء التالي والأخير من هذا الباب.

١١-٦ بعض المراجع الأساسية التي تشتمل على الأفكار الاقتصادية الإسلامية:

من أهم المراجع التي يمكن – أو بالأحرى يجب – على الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يرجـع إليهـا كمراجـع أساسية للأفكار الاقتصادية "الإسلامية" التي أوضحنا – فيمـا سبق – إن الباحث محكوم بالشق الثابت فيها أي بضـرورة مطابقتها للنصوص والأحكام الشرعية في القـرآن والسـنة،



تلك المراجع القديمة التي احتوت على أفكار اقتصادية إسلامية أصيلة من مناظير مختلفة وبطريق مباشرة وغير مباشرة والتي يمكن أن تمثل الأسس الجوهرية لبناء علم الاقتصاد الإسلامي النامي المتطور. ومن تلك المراجع يمكن أن نوجز الآتي على سبيل المثال لا الحصر وكدليل مصغر يمكن للباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يستعين به في المراحل الأولى من إجرائه لبحث ما في المجال المعني:

- كتب التفاسير القرآنية، وذلك لتسهيل فهم النصوص القرآنية ولاستعانة بها وفقا لمدلولاتها الحقيقية ومعانيها المقصودة فعلاً. ومن بين كتب التفسير القرآني التي يمكن أن يرجع إليها عند اشتقاق الأفكار الاقتصادية من النصوص القرآنية الشريفة نذكر "تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن"، "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، وصفوة التفاسير" للصابوني: "في ظلال القرآن" لسيد قطب.

- كتب السنة المفسرة: التي تتضمن الأحاديث الشريفة ومصادرها التي توضح مدى قوة رواتها وبالتالي مدى صحة تلك الأحاديث وكذا تقدم شرح لتلك الأحاديث والمضامين والمعاني التي تتضمنها مما ييسر على الباحث استخراج

الأفكار الاقتصادية الحقيقية منها. وهناك ملحوظتين نـود أن نوجههما للقارئ غير المتخصص في الأمور الشرعية والذي يهتم أو يحتاج إلى الاستعانة ببعض من كتـب السـنة. فقـد يختلط الأمر على القارئ غير المتخصص بين كتب السـنة وكتب الفقه وغيرها من الكتب الإسلامية الشرعية المتعمقـة إلا أن هنا ملحوظتين يمكن أن تُيسر على القارئ تمييز كتب السنة من غيرها من الكتب الشرعية:

أولاهما أن كتب السنة أحيانًا تتضمن في عنوانها كلمـة "مسند" وغالبا ما نجد تلـك الكلمـة مقترنـة بأحـد الأئمـة المسلمين، المعروفين (ومن أهم تلك الكتب كتب أئمة الفقـه الأربعة : مسند الإمام أبي حنيفة، مسند الإمام مالك بن أنس، مسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام ابن حنبل).

وثانيهما، إن هناك مجموعة محددة معروفة في مجـال السنة التي تعرض الأحاديث النبوية الشريفة تسمى بـ "كتب الصحاح الستة" وهي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، سنن أبي داوود، سنن النسائي، وسنن ابن ماجـه. وعندما يقال "الصحيحين" فإنه يقصد بهما "البخاري ومسـلم" وهما من أقوى كتب السنة وأكثرها ثقاة فيما تضـمنت مـن

أحاديث نبوية، ومن كتب السنة الأخرى نذكر علـى سـبيل المثال – "فقه السنة" لسيد سابق، ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين لمحيي الدين أبي زكريا يحيـى بـن شـرف النووي الشافعي.

- المؤلفات الفقهية: وهي المؤلفات التي تتناول الأحكام الشرعية التي وردت في نصوص القرآن والسـنة بالشـرح والتفصيل والتعليق وتنتهي إلى استعراض أحكام شرعية قابلة للتطبيق المباشر وتلك المؤلفات الفقهية – مثلها مثـل كتـب التفاسير القرآنية وكتب السنة المفسـرة – ليسـت مراجعـا اقتصادية بشكل مباشر، وإنما تحتوي المؤلفات على بعـض المعالجات لكثير من الشئون الاقتصادية (مثلما كـان الحـال عندما تحدث ابن حزم في كتابه الفقهي عن واجب الدولة في ضمان حد أدنى من المعيشة للمواطنين كما تعرض لـبعض المسائل الأخرى في الكتب الفقهية الأخـرى مثـل الملكيـة والنشاط الاقتصادي وحرية ممارسته أو تقييده).

ومن الأمثلة على المؤلفات الفقهية التي يمكن الاستعانة بها في اشتقاق الأفكار الاقتصادية: "أعلام الموقعين" لابن قيم الجوزية، حاشية رد المختار "لابن عابدين" الشرح الصـغير"

لأحمد الدرديز، "المغني" لابن قدامة (توفي عـام ٦٢٠هـ)، حجة الإسلام" لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (٤٥٠ – ٥٠٥هـ)، "أحكام القرآن" للرازي (تـوفي عام ٢٧٠هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشـرائع" للكاسـاني (توفي عام ٥٨٧هـ) "العدة" لابن دقيق العيد.

- كتابات الفلاسفة، التي تتضمن أفكارا اقتصادية مثـل مؤلفات الفارابي وابن سينا التي تضمنت الأوصـاف التـي قدموها للدولة المثالية – في تصورهم – إلى جانب التعرض للعديد من الأحكام ذات الطابع الاقتصادي.

- المؤلفات التاريخية، والأفكـار المتعلقـة بالجانـب الاقتصادي في تلك الكتابـات عـادة مـا تتعلـق بالتـاريخ الاقتصادي مع تأكيد أهمية العامل الاقتصادي فـي تفسـير التاريخ والأحداث التاريخية التي وقعت. ومن تلك المؤلفـات المميزة كتب "المقريزي" و "ابن خلدون".

- دراسات تتناول الشئون المالية، ومن أمثلتها "كتـاب الخراج" لأبي يوسف (تتوفي عام ١٨٢هـ) "كتـاب الخـراج" ليحي بن آدم (تفوي عـام ٢٠٣هـ) و "الأحكـام السـلطانية والولايات الدينية" للماوردى (توفي عام ٤٥٠هـ) وفـي هـذا

المؤلف الأخير – على سبيل المثال – تحدث الماوردي فـي أجزاء منه عن الصدقات والفيء والغنيمة والجزية والخراج والحمى والإرفاق وأحكام الإقطاع. (لمزيد مـن التفاصـيل ارجع إلى القرآن الكريم، تفسير القرآن العظيم، كلمات القرآن تفسير وبيان، أحمد بن توفيق الفيـل، ٨٩، عبـد الـرحمن يسري، ٨٨، عبد الحميد سرحان، ٨٧، حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، ١٤٠٦هـ، محمد البهى، ٨١، حسين شـحاته، ٩٥، حمزة الدموهى، ٧٩، شوقي الفنجري، ٧١، معجم الوسـيط، معجم لاروس للغة العربية).

الباب الثاني عشر

علم الاقتصاد الإسلامي –

علم الاقتصاد الوضعي

دراسة مقارنة

على مدى الإحدى عشر بابا الماضية من هذا الكتـاب، ثم استعراض المراحل المختلفة والمجالات المتعـددة التـي ضمت الأفكار الاقتصادية بدءا بالعصور القديمة التي اتضح أنها لم تكن تقتصر على الحضارتين اليونانية والرومانية كما يدعى الاتجاه الأوروبي – بل كانت هنـاك أفكـارا ونظمـا اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية العلمية نجـدها قـد نشأت وترعرعت في ظل حضارات قديمة غير أوروبية مثل الحضارة الفرعونية القديمة والحضارة البابليـة والآشـورية القديمة، وانتهاء بالوضع العام الذي أصبح عليـه الاقتصـاد كعلم وكفكر في الآونة الأخيرة من العصر الحديث.

ومن خلال الاستعراض السابق قمنـا بمحاولـة تقـديم بعض المفاهيم الاستراتيجية التي يؤثر استخدامها علـى مـا نتناوله من دراسات وقراءات في ظلها والتي ما زال يخـتلط على الكثير فهمها واستيعابها، وذلك إلـى جانـب تمييزنـا لنوعين مميزين من الفكر أو العلم أحدهما يقر الجميـع مـن غير المسلمين وغير المسلمين بوجوده غير أن البعض مـن المسلمين يتشكك في مشروعية الأخذ به ويـدفع بضـرورة

التحول عن التبحر فيه إلى النوع الآخر – ذلك النوع الـذي مازال محل جدل واسع بين الأوساط العلمية في حقيقة وجوده وثبوته كعلم أو كفكر مستقل وقائم بذاته والذي يتزعم حركة معارضة وجوده غير المسلمين وبعض الفئات من المسلمين، إلا أن هناك أعدادا متزايدة – مـع هـذا – مـن البـاحثين والدارسين قد تنبهوا إلى وجوده منذ القدم وإلى أنه هو الـذي يمثل المجال الحقيقي الأجدى بالدراسـة وبالبحـث فتـدفقوا بأبحاثهم وبدراساتهم ليثبتوا وجوده الفعلي وليسـتفيدوا مـن متضمناته وليثبتوا للمتعارضين مدى أهميته العلمية والفكرية والتطبيقية محاولين ترسيخ دعائمه ووضعه في شكل يعترف به الجميع من المسلمين وغيرهم بشكل علمي وغير متحيز.

كان هذين العلمين أو الفكرين المميزين هما المتعلقـان بالاقتصاد الوضعي (النـوع الأول) والاقتصـاد الإسـلامي (النوع الثاني)، وفي هذا الباب نحاول أن ندلي بـدلونا فـي محاولة لحسم تلك القضية بشكل علمي ومنطقي غير متحيـز إلى هذا الفريق أو لذاك حيث نضع كل من العلـم أو الفكـر الاقتصادي الوضعي – الذي يدعي البعض أنه العلم الأوحـد الواجب الأخذ به – والعلم أو الفكر الاقتصادي الإسـلامي –

الذي يفترض أنه العلم الأجدى والذي يجب أن يكون هو علم الماضي والحاضر والمستقبل – في ميزان المقارنة الذي ضم السمات المختلفة التي يتسم بها هـذا وذاك. وعلـى سـبيل التبسيط سوف ندعو كل من المجالين بلقب "علم" على اعتبار أنه مفهوم أشمل من كلمة "فكر" حيث أن العلم يمكن أن يشمل على فكر ويولده بينما الفكر عادة ما يقوم على علم سابق.

دور الباحث: الباحث في مجال الاقتصادي لا يكاد دوره يختلف في القدم نفسه في الوقت الحديث، غير أن دور هـذا النوع من الباحثين لا شك يختلف عن دور الباحث في مجال الاقتصاد الوضعي. فالباحث في مجال الاقتصاد الإسـلامي (قديما وحديثًا) يجب أن يتم بحثه في إطار نصوص القـرآن والسنة الصحيحة والطرق الشرعية المرتبطة بهما. أمـا إذا خرج البحث عن ذلك الإطار لا يعتبـر البحـث اقتصـاديا إسلاميا ويصبح منتميا إلى الأنواع الأخرى من الاقتصاديات الوضعية (مثل الاقتصاد الرأسمالي) – وفي الحالة الأخيـرة يظل الباحث باحثًا اقتصاديا ولكن خارج نطـاق الاقتصـاد الإسلامي.

وبناء عليه، يمكن القول بان الدور الجوهري الذي يلتزم به الباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي هو "الكشف عن حكم ا في السـمائل الاقتصـادية بنصـوص القـرآن والسـنة الصحيحة". وكما أوضح الدكتور شوقي الفنجري في دراساته المختلفة فإن الباحث في مجال الاقتصاد الاسمي ليس حـرا مثل الباحث في المجال غير الإسلامي للاقتصـاد حيـث أن الأول سيظل دوما مقيدا بالأصول الإسلامية الثابتة.

- المتطلبات العلمية في الباحث: الواقع أن الباحث فـي علم الاقتصاد الإسلامي يعوزه الإحاطة بالدراسات إسـلامية والفقهية الواسعة إلى جانب الإحاطة بالدراسات الاقتصـادية الفنية والنظم الاقتصادية المعاصرة. ولا يصلح الاقتصـادي الفني فقط (غير الملم بالدراسات الإسـلامية المتعمقـة) ولا الفقهية فقط (غير الملم بالدراسات الاقتصادية الفنية) لأن يقوم بدراسات جادة ومقبولة في علم الاقتصـاد الإسـلامي مـن الناحية العلمية أو التطبيقية.. الشرعية أو الفنية. وذلك يوضح لنا الخطأ الجسيم الذي وقع فيه الكثيرون مـن الاقتصـاديين الفنيين (فقط) والفقهاء (فقط) الـذين قـدموا دراسـات فـي الاقتصاد الإسلامي فظهرت ضعيفة، غيـر مقنعـة علميـا

لقصورها في تقدم معالجة مزدوجة متوازنة من الدراسـات الفقهية والدراسات الاقتصادية الفنية في نفس الوقت.

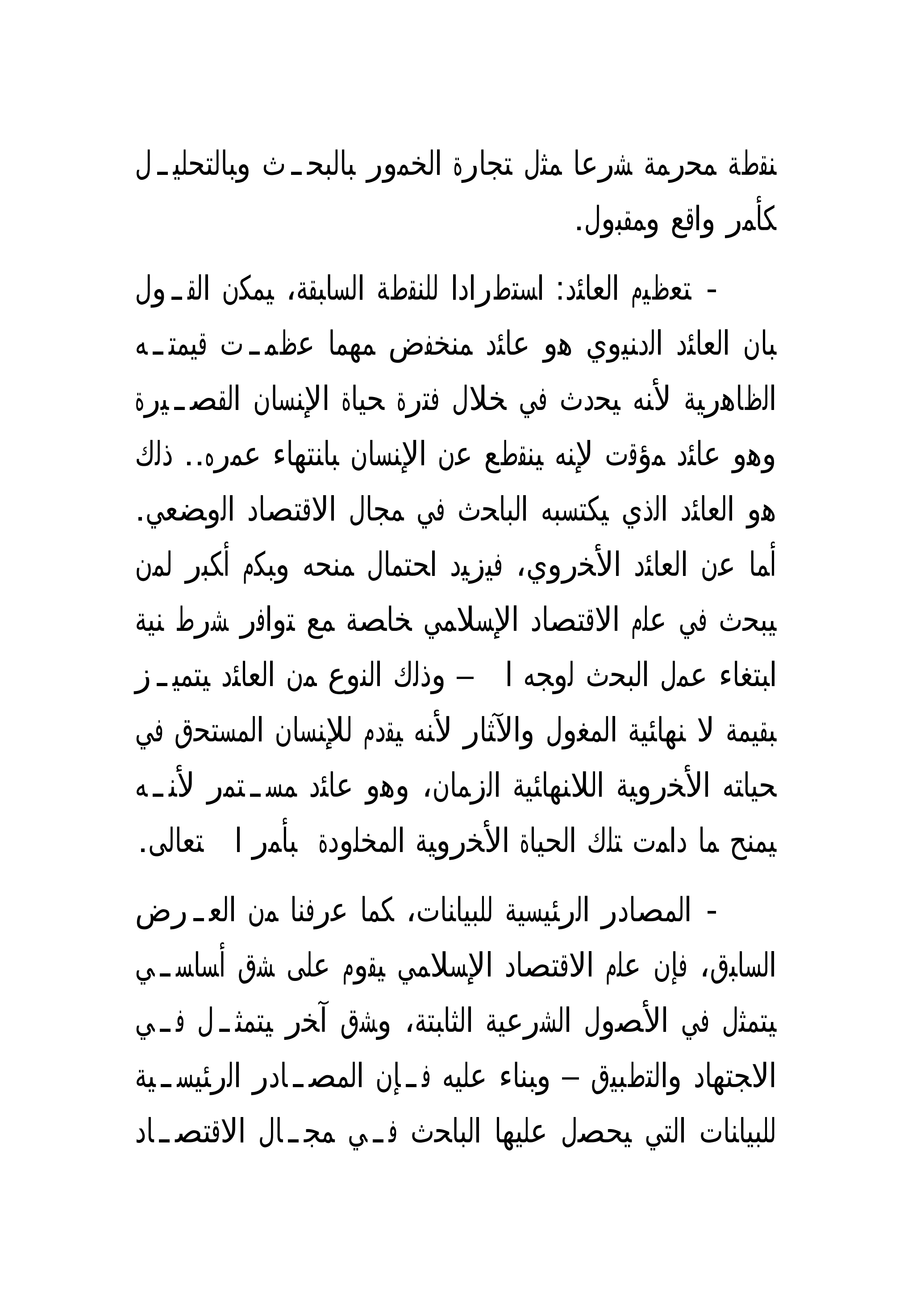
أما الباحث في مجال الاقتصاد الوضعي فلا يواجه ذلك المطلب حيث يكفي إلمامه الكافي بالنواحي الاقتصادية الفنية فقط لكل يقدم دراسة اقتصادية مقبولة علميا ومنطقيـا (مـع افتراض توافر الكفاءات العامة المطلوبة فيه كباحث علمـي متخصص).

- العائد الذي يحصل عليه الباحث: بناء على القاعـدة الشرعية المعروفة أن الإنسان يثاب على عمله إذا كان لوجه ا تعالى – فإن الباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي (الذي يقوم على شرع ا وبالتالي يفترض أنه يتم لوجه ا تعالى) متاح له غالبا فرصة الحصول على مقابلين نتيجـة لإتمامـه البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي: مقابل دنيوي مؤقت قد يستطيع الباحث التمتع به في خلاف فترة محدودة من عمره مهما طال زمنها الدنيوي النسبي (ومن الأمثلة علـى ذلـك المقابل المكسب المادي والترقية والشهرة والنفـوذ) ومقابـل أروي دائم (على اعتبار أن ذلك العمل العلمي من الأعمـال الطيبة التي قضى الإنسان حياته في إنجازها أو من الأعمال

الجارية التي جاء في حديث صحيح أن الإنسان يستفيد منهـا حتى بعد مماته: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"

(مختصر مسلم ١٠٠١)

أما الباحث في مجال الاقتصاد الوضعي (الذي يتجاهـل الأوامر والأحكام الإلهية أو يتمم بحثه بما يتناقض معهـا أو الذي لا يقصد ببحثه مرضاة ا) فقد تتاح له فقـط فرصـة الحصول على المقابل الدنيوي المؤقت علـى النحـو الـذي أوضحناه عاليه – وفي نفس الوقت فإن الباحث في المجـال الأخير – على خلاف الباحث وأسلوب صحيح في المجـال الإسلامي – قد يحصل على (سيئات) تضـاف إلـى ميـزان سيئاته في الآخرة وذلك إذا ما اقترف مخالفات شرعية فـي بحثه التي قد يكون منها إجـراء البحـث لمجـرد المباهـاة والتفاخر، فعن أبي هريرة رضي ا عنه أن النبي ﷺ قـال: "من تعلم العلم ليباهي به العلماء، أو يماري بـه السـفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله ا جهنم" (سنن ابن ماجه، في صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد الثاني)، أو تناول


نقطة محرمة شرعا مثل تجارة الخمور بالبحـث وبالتحليـل كأمر واقع ومقبول.

- تعظيم العائد: استطرادا للنقطة السابقة، يمكن القـول بان العائد الدنيوي هو عائد منخفض مهما عظمـت قيمتـه الظاهرية لأنه يحدث في خلال فترة حياة الإنسان القصـيرة وهو عائد مؤقت لإنه ينقطع عن الإنسان بانتهاء عمره.. ذلك هو العائد الذي يكتسبه الباحث في مجال الاقتصاد الوضعي. أما عن العائد الأخروي، فيزيد احتمال منحه وبكم أكبر لمن يبحث في علم الاقتصاد الإسلامي خاصة مع توافر شرط نية ابتغاء عمل البحث لوجه ا – وذلك النوع من العائد يتميـز بقيمة لا نهائية المغول والآثار لأنه يقدم للإنسان المستحق في حياته الأخروية اللانهائية الزمان، وهو عائد مسـتمر لأنـه يمنح ما دامت تلك الحياة الأخروية المخلودة بأمر ا تعالى.

- المصادر الرئيسية للبيانات، كما عرفنا من العـرض السابق، فإن علم الاقتصاد الإسلامي يقوم على شق أساسـي يتمثل في الأصول الشرعية الثابتة، وشق آخر يتمثـل فـي الاجتهاد والتطبيق – وبناء عليه فـإن المصـادر الرئيسـية للبيانات التي يحصل عليها الباحث فـي مجـال الاقتصـاد

الإسلامي تتمثل أساسا في القرآن الكريم والسنة الصحيحة إلى جانب الكتب الفقهية والشرعية المكملة من تفاسير وكتب الأئمة العلماء المسلمين الذين حازت كتاباتهم وآرائهم الفقهية قبول غالبية المسلمين مثل الأئمة الأربعة (مالك وأبو حنيفة وابن حنبل والإمام الشافعي) وما شابه ذلك من مصادر محددة للأصول الشرعية الثابتة ولفروعها.

أما مصادر البيانات التي يتم الاستعانة بها عادة في مجال الدراسات الاقتصادية الوضعية فهي مصادر غير شرعية وعادة ما تتمثل في بيانات إحصائية يتم الحصول عليها من مواضع ومجالات شتى مثل المنشورات الرسمية والدراسات الميدانية والدراسات السابقة إلى آخره من المصادر الواردة في الكتابات المتخصصة.

فإذا ما تأملنا نوعية المصادر التي يستعين بها الباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بتلك التي يستعين بها الباحث في مجال الاقتصاد الوضعي فإننا سنلاحظ أن الأول يعتمد في بحثه على مصادر ثابتة ومن ثم فلن يكون هناك أي نوع من التناقض بينها مما يضمن الخروج بنتائج متسقة وأقرب من الدقة والصحة من تلك التي يخرج بها الباحث في

مجال الاقتصاد الوضعي حيث أنه يعتمد على بيانات وضعية التي تتباين من جهة لأخرى ومن مصدر لآخر مما يجعل نتائج البحث في المجال الأخير متناقضة وأبعد عن الدقة والواقع الفعلي للوضع محل الدراسة.

- المذهب والنظام، فعلم الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد "إلهي من حيث المذهب أو الأيديولوجية، و "اجتهادي" من حيث النظام أو التطبيق. بينما نجد أن علم الاقتصاد الوضعي متعدد المذاهب أو الأيديولوجيات (فمنه ما يقوم على المذهب الرأسمالي وآخر يتبع المذهب الشيوعي أو الاشتراكي.. إلخ) وتلك المذاهب جميعها بشرية (أي من صنع البشر) ومن ثم فذلك العلم الوضعي هو علم بشري المذهب والتطبيق أو النظام بينما علم الاقتصاد الإسلامي هو علم إلهي المذهب وبشري التطبيق أو النظام.

- من الناحية الحركية والتغيير، علم الاقتصاد الإسلامي "ثابت" من حيث أصوله، و "متطور" من حيث تطبيقه. غير أن هذا التطور محكوم بهذا الجزء الثابت. وبكلمات أخرى، فإن علم الاقتصاد الإسلامي يقوم على شق ثابت يتمثل في النصوص القرآنية والسنة الصحيحة، وشق آخر متغير يتمثل

في اجتهادات البشر في المسائل الاقتصادية (المحكومة) بما جاء في الشق الثابت من قرآن وسنة صحيحة.

أما علم الاقتصاد الوضعي فلا يوجد فيه شق ثابت وإنما يقوم كله على أساس الفكر الاجتهادي القائم على العنصر البشري.

- التطور التاريخي ومصدر المعرفة، إن طبيعة التطور التاريخي لعلم الاقتصاد الوضعي هو تطور (إلغائي، إحلالي، ارتقائي) وليس فيه ثوابت فحكمه. فأي مبدأ اقتصادي أو نظرية اقتصادية موضوعية يمكن تغييرها تماما وإحلال محلها أو تطويرها أو تعديلها.. وذلك لأن مصدر المعرفة في الاقتصاد الوضعي هو الإنسان فقط.

أما علم الاقتصاد الإسلامي فإن العنصر المتطور منه محكوم بالثوابت (من قران وسنة صحيحة) ومن ثم فالإنسان في تلك الحالة ليس هو مصدر المعرفة وإنما هو يطور معرفته ويعالجها وفقا للمصدر الثابت للمعرفة وهو التشريع الإسلامي (القرآن والسنة الصحيحة).

- مدى صلاحية التطبيق، طالمـا أن علـم الاقتصـاد الإسلامي إلهي المصدر واجتهادي من حيث التطبيق إذا فهو يجمع بين الثبات في الأسس والأركان والمرونة في معالجـة الأمور والمسائل المختلفة في إطار تلك الأركان والأسـس، فإن ذلك العلم يصلح – كمذهب – لكل زمان ومكان.

هذا، بينما لا ينطبق ذلك على علم الاقتصاد الوضـعي الذي ينطوي على أيديولوجيات وقتيـة أو مكانيـة تصـلح لأوقات أو لأماكن معينة ثم تنتهي باختلاف تلـك الأوقـات والأماكن مثلما انتهت المذاهب الفلسفية لأفلاطون وأمثاله مع عهودهم ومثلما انهارت الأيديولوجية الشيوعية في العصـر الحديث وانهارت مع انهيارها الدول التي كانت تقوم عليهـا مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي المنهار بعد انهيار المـذهب الشيوعي.

- بين المادية واللامادية، يجمع علم الاقتصاد الإسلامي بين المسائل الروحية والمسائل المادية. فعلى سبيل المثـال/ نجد أن من أسباب زيادة دخل الفرد وزيادة ثروته ورزقه في الاقتصاد الإسلامي الدعاء والاستغفار (وهما أسباب روحية)، وكذلك العمل (وهو سبب مادي) وفي ذلك قال تعالى: ﴿فقلت

استغفروا ربكم إنه كان غفّارا. يرسل السماء عليكم مـدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا ﴾ (نوح: ١٠-١٢).

﴿ وأذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الشيطان بنصب وعذاب. اركض برجلك هذا مغتسل بـارد وشـراب ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمـة منـا وذكـرى لأولـي الألباب ﴾ (ص: ٤١-٤٣)، ﴿ وهزي إليك بجـذع النخلـة تساقط عليك رطبا جنيا ﴾ (مريم: ٢٥).

وفي الآيات السابقة يتضح لنـا أن الاسـتغفار وسـيلة للحصول على أنوع مختلفة من الرزق مـن أمـوال وبنـين وغيرها، كما أن ا تعالى رزق أيـوب دواء للشـفاء مـن مرضه لكن بعد أن أمر أيوب بالقيام بالركض برجله (وهـو عمل مادي) وكان سبب حصول أيوب على هذا الدواء سبب روحي تمثل في الدعاء. أما مريم فقد حصلت على رزقهـا من الرطب بان (هزت) جذع النخلة، أي أنهـا قامـت بـ "عمل" مادي للحصول على هذا النوع من الرزق الـذي أرد ا تعالى لها أن تحصل عليه.

أما علم الاقتصـاد فيتنـاول المسـائل الماديـة فقـط. واستطرادا لنفس المثال السابق نجد أن زيادة دخـل الفـرد وثورته وزيادة استهلاكه مرهون – وفقا لذلك العلم الوضعي – بأمور مادية بحتة مثل العمل والاستثمار وزيادة الإنتاجيـة وما شابهها.

- الالتزام بقيود وأصول (كائن وما يجب أن يكـون)، تعالج الدراسات في الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد باعتبار ما هو "كائن" وليس باعتبار "ما يجب أن يكون" فالكائن قد تحدد بالفعل في الثواب الشرعية من قرآن وسنة صحيحة، وعلـى الإنسان أن يعالج أموره في إطار الأحكام المقـررة، فعلـى سبيل المثال، هناك أصل ثابت في الشرع وهو تحريم الربـا كوسيلة لزيادة دخل الفرد وأعطى بديلا لتحقيق ذلك الهـدف وهو البيع ﴿.. وأحل ا البيع وحرم الربا.. ﴾ (البقرة: مـن آية ٢٧٥) ومن ثم فعلى الباحث في ظل الاقتصاد الإسلامي إذا ما أراد مثلاً أن يبحث في أوجـه النشـاط الاقتصـادي المختلفة أو وسائل زيادة الدخول فعليه أن يجري بحثه فـي إطار القاعدة الشرعية المشار إليها (تحريم الربـا وإحـلال البيع).

أما في الدراسات التي تتعلق بالاقتصاد الوضعي فهـي عادة ما تعالج الاقتصاد باعتبار "ما يجب أن يكون". فمـثلاً يركز علم الاقتصاد الوضعي على دراسة وسائل زيادة الدخل المستهدفة (التي يجب أن تكون أو تحدث) والتـي يمكـن أن تتضمن الربا والاستثمار في أمور محرمة شرعا مثل تجارة الخمور ولحوم الخنازير. وفي تلك الحالة فإن علم الاقتصـاد الوضعي لا يتضمن ما هو "كائن" بالفعل حيث لا يوجد فـي ذلك العلم أصول أو حدود دينية أو أخلاقية أو ما شابهها فكل شيء مباح طالما يـؤدي إلـى الغـرض العلمـي المـادي المستهدف.

- الطابع الجغرافي، يمثل علم الاقتصاد الوضعي تاريخ وفكر الإنسان "الأوروبي" فقط حيث يتجاهل كل فكر وتاريخ اقتصادي لا يمت للأوربيين بصلة. ومن الأدلـة الواضـحة على ذلك أن الأوربيين في بحـثهم لتطـور العلـم والفكـر الاقتصادي أجمعوا تقريبا على أن المراحل الرئيسية لتطـور ذلك العلم أو الفكر تتمثل في الآتي:

١- الحضارة اليونانية (- ٣٠٠٠ ق.م).

٢- الإمبراطورية الرومانية (- ٥٠٠ ق.م).

٣- العصور الوسطى (٥٠٠ – ١٥٠٠م).

٤- الرأسمالية التجارية (١٥٠٠ – ١٨٠٠م).

٥- المدرسة الكلاسيكية (١٧٧٦ – ١٨٢٠م).

٦- المدرسة الرومانسية والمدرسة التاريخية (١٨٢٠ – ١٨٦٠م).

٧- مدرسة الكلاسيكيين الجدد (١٨٧٠م – ٠٠).

٩- المدرسة الكينزية (١٨٣٦م – ٠٠)

(رفعت العوضي، ٨١، ص.ص ٣٦، ٣٧).

ويلاحظ من التقسيم السابق لمراحل تطور الفكر الاقتصادي أنها كلها أوروبية الأحداث والفكر بينما تم تجاهل الحضارات الأخرى غير الأوروبية التي لابد وأن تكون قد تضمنت أفكارا اقتصادية قيمة مثل الحضارة الفرعونية والحضارة الآشورية والحضارة البابلية والحضارة الصينية القديمة (كما سبق أن نوهنا في بداية الكتاب).

ومن الأدلة الأخرى على أن علم الاقتصاد الوضعي هو فكر أوروبي الأساس والتطور والتوجه، أن المؤرخين

الاقتصاديين (وهم أوروبيون بالدرجـة الأولـى) يعتبـرون العصور الوسطى كفترة تخلف وركود علمـي واقتصـادي وحضاري حتى أنهم نعتوا تلـك العصـور بـ ـ (مظلمـة) وتجاهلوا الإمبراطورية الإسلامية والحضارة الإسلامية التي بلغت أوج ازدهارهـا وانتعاشـها الفكـري والاقتصـادي والاجتماعي في تلك الفترة (٥٠٠ – ١٥٠٠م). كما أن هؤلاء المؤرخون تجاهلوا رواد الفكر الإسلامي الاقتصادي وغيـره ممن تركوا آثارا علمية وبصمات لا تمحى على طريق العلم البشري متضمنا الفكر الأوروبي ذاته مثلما حدث مـع ابـن خلدون والفارابي وابن سينا وابن الدلجى وغيرهم.

وعلى خلاف الطابع الأوروبي الذي يتحدد بـه الفكـر والعلم الاقتصادي الوضعي بشكل عام – فإن العلـم والفكـر الاقتصادي الإسلامي نزل من إله واحد لـيعم كـل البشـر وليتطرقه كل البشر ولذلك فإن رواد هذا الفكر لا ينحصرون في المنطقة – العربية – مكان ظهور الإسلام – بل نجـد أن هناك علماء ما زلنا نستعين بفكرهم الفقهي حتى الآن بينمـا كان موطنهم يقع خارج المنطقـة العربيـة مثـل البخـاري وسمرقند وغيرهم.

هذا، كما أن الفكر الاقتصادي الإسلامي لم ينكر وجود حضارات غير إسلامية مثل الحضارة الفرعونية وحضـارة سبأ وحضارات عاد وثمود كما ورد في النصوص القرآنيـة المختلفة غير أن العلم الإسلامي أعلن عـن ظهـور شـكل متطور ومتكامل من الحضارات التـي يرضـي عنهـا ا سبحانه وتعالى وهي الحضارة الإسلامية حيث أراد لهـا ا بما أمدها من أركان وأسس متوازنة ومتكاملـة أن تصـبح شكلا نموذجيا صالحا للتطبيق وللاحتذاء فـي كـل زمـان ومكان، ولولا قفل باب الاجتهـاد والابتعـاد عـن تطبيـق الأصول والأحكام الفقهية الإسلامية كما شرعها ا تعالى لما تمكن علم الاقتصاد الوضعي (الأوروبي الأصـل والسـمات والأسس) من الظهور على علم الاقتصاد الإسلامي كما هـو حادث الآن.

- الوسطية والتطرف، يقوم علم الاقتصـاد الإسـلامي على الوسطية والاعتدال ﴿.. لا تظلمـون ولا تظلمـون ﴾ (البقرة: من آية ٢٧٩)، (لا ضرر ولا ضرار) مسند الإمـام أحمد بن حنبل، بينما يقوم على الاقتصـاد الوضـعي علـى

مبادئ متطرفة في أغلب الأحيان وذلك مثل تشجيع المـذهب الفردي ونبذ المهذب الجماعي والعكس بالعكس.

- الانسجام والتناقض ودرجة الثقة، إن التشريع يمثـل الأساس والدعامة التي يرتكز عليها علم الاقتصاد الإسلامي. وذلك الأساس يمثل نظاما كاملا مترابطا تتفق أحكامه بعضها ببعض وتترابط ولا تتنافر سواء كانت أحكاما تدخل في دائرة العقيدة أو في دائرة الأحكام العملية (حسن علـي الشـاذلي، ٧٩، ص١٣) وذلك شيء طبيعي لأن أصل هـذا التشـريع إلهي ذلك مما يجعل هناك ثقة تامة في أية نتائج تسـتخلص بشكل سليم من تلك الأحكام الشرعية المترابطة.

أما علم الاقتصاد الوضعي، فهو يقوم على أساس الفكر البشري الذي لابد أن يتنافر ويتناقض ويتضارب بعضه مـع بعض مما يزعزع الثقة في دقة ما يصل إليه هذا العلم مـن نتائج والدليل على هـذا عـدم دوام المبـادئ والنظريـات الاقتصادية التي ترد فيه وتعدلها وإحلالهـا بـأخرى تكـون متناقضة معها جزئيا أو كلية في المضمون أو في الاتجاه.

- النظرة إلى الدين والأخلاق، يقدس علـم الاقتصـاد الإسلامي كل من الدين والأخلاق (النابعة من الدين والقائمة

عليه) ويجعلهما أسسا جوهريا لكـل متضـمناته ومكوناتـه ويرفض ما يتناقض معهما ويطوح كل متضمناته واتجاهاتـه وفقا لهما.

أما علم الاقتصاد الوضعي فيتجاهـل الـدين والعقيـدة والأخلاق، بل ويستبعدهم عمدا عـن تحليلاتـه ومعالجاتـه ومتضمناته وقد يسعى إلى تحريف بعض الأسس الدينيـة أو نبذها مطلقا تحقيقا لأفكار مادية دنيوية بحتة. فـالأوروبيون مثلا يرون أن العقيدة المسيحية يجب أن تخضـع لمتطلبـات الحياة بمفهومها الحديث ويعملون علـى إخضـاع عقيـدتهم لمتطلبات تلك الحياة، فأبيحت الحرمات وأعيد النظر في تقييم الإنسان على أساس ما يتحقق منه من نفع مادي وليس علـى أسس صلته بربه وإطاعته له. أما الفكر الشيوعية، فقد نبـذ الأديان و فكرتها تماما واعتبرها عاملا معرقلاً (حسن علـي الشاذلي، ٧٩، ص.ص ١٠، ١١). ورغـم أن هـذا العلـم الوضعي يتجاهل الأخلاق القائمة على أسس دينية – إلا أنـه يبتدع أخلاقا "فلسفية" ينسجها الفلاسـفة والملحـدون وفقـا لأهوائهم ولمآربهم الدنيوية والمادية البحتة، وعادة ما تتناقض هذه الأخلاق البشرية التي عادة ما تظهر فيما يطلق عليه علم

الأخلاق والفلسفة مع المبادئ الواردة في الأديان السماوية ولا تتوافق بالفعل مع الفطرة الإنسانية وحقيقة الحياة والوجود كما شاء الله تعالى لهما أن يكونا عليه.

- المراحل الأساسية، في علم الاقتصاد الإسلامي، تتم الدراسة عادة على ثلاثة مراحل أساسية هي:-

١- المرحلة الفقهية، وتدخل بصفة أساسية في نطاق علم الفقه حيث يتم التعرف على الحكم الفقهي المتعلق بالاقتصاد.. ويمكن تسمية تلك المرحلة بـ "الفقه الاقتصادي". وقد يلحق بتلك المرحلة أخرى فرعية (تاريخية) لتقصي الأحكام والتطبيقات الشرعية والفقهية التي تناقلها علماء المسلمين وفقًا لتطورات الحياة المختلفة – خاصة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهود الصحابة والخلفاء الراشدين.

٢- المرحلة الاقتصادية، وتدخل بصفة أساسية في نطاق علم الاقتصاد حيث تتم دراسة الظاهرة الاقتصادية – موضوع البحث – ومعالجتها على أسس اقتصادية وبلغة اقتصادية علمية مع مراعاة النظريات والقوانين الاقتصادية السائدة كيفما اتفق مع أهداف البحث.

٣- مرحلة الاقتصاد الإسلامي وهي المرحلة الأخيرة التـي يتم فيها عرض الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة التي تم تحليلها فقهيا (لأي المرحلة الأولى) واقتصاديا (فـي المرحلة الثانية) وذلك بلغة فقهية اقتصادية مشتركة تقدم للقارئ نتيجة اقتصادية مبنية على حكم فقهي.

أما علم الاقتصاد الوضعي فيتم على مرحلة واحدة فقط من المراحل السابقة وهي المرحلة الثانية حيـث لا يتضـمن هذا العلم الوضعي إلا الحكم البشري على الأشياء.

- الغايات والقوانين التي تحكم الظـواهر، يبـدأ علـم الاقتصاد الإسلامي بتحديد الغايـات المسـتهدفة وبتشـكيل العلاقات بين الأفراد وفئات المجتمع ولا يسـعى لاكتشـاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية على أنها (معطـاة) given مسبقًا بأمر إلهي – تلك القوانين التـي تتحـدد فـي إطارها الغايات والعلاقات المستهدفة.

أما علم الاقتصاد الوضعي، فيبدأ أولا بمحاولة اكتشاف (القوانين) التي تحكم الظواهر الاقتصـادية حيـث يتجاهـل القوانين الإلهية التي وضعت أصلاً في هذا الصدد ولا يحاول استخراجها من مصادرها الأصلية (القرآن والسنة).

- الوحدة Unit أو الفئـة المسـتهدفة مـن الدراسـة الاقتصادية، لا توجد وحدة أو فئة بعينها يتحيـز لهـا علـم الاقتصاد الإسلامي، فهو يهتم في دراسته وأبحاثـه – علـى سبيل المثال – بكل من الفرد والجماعة على حد سواء، وكذا فإنه يؤكد على ضرورة تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة العامة دون أن يجور أي جانب منهما على الآخر.

أما علم الاقتصاد الوضعي، فهو مـن حيـث محـرك الاقتصاد تتنازعه فلسفتان رئيسيتان هما الفلسفة الفردية (التي تقوم على الحرية الاقتصادية وتحقيق المصـلحة الخاصـة)، والفلسفة الجماعية (التي تقوم على تـدخل الدولـة وتحقيـق المصلحة العامة).

- درجة التحيز العلمي، واستطرادا للنقطة السابقة، فإن علم الاقتصاد الإسلامي لا يتحيز لأي اتجاه متطـرف فهـو يقوم على الوسطية كأساس عام. ﴿ وكـذلك جعلنـاكم أمـة وسطًا.. ﴾ (البقرة: من آية ١٤٣).

أما علم الاقتصاد الوضعي فعادة ما يحمل بـين طياتـه اتجاها متطرفًا ومتحيزا لوجهة ما مثل تحيز الفكر الرأسمالي لذوي الدخول المرتفعة والمنشآت الإنتاجية التي تحقق أرباحا

مؤكدة وبأحجام كبيرة نسبيا، وتحيز الفكر الاشتراكي وعلمه إلى طبقة العمال ومؤسسات القطاع العام.

- المنفعة العملية، يتضمن علم الاقتصاد الإسـلامي – شأنه في ذلك شأن بقية العلوم الشرعية – هـدف التطبيـق والنفع الفعلي به. ويؤكد على هذا المعنى الحديث الشريف: ﴿ علم لا ينفع ككنز لا ينفق منه ﴾ (صـحيح الترغيـب فـي صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني).

كما أن ذلك العلم ينطوي على ضرورة التداول وعـدم الاستئثار به حيث نرى ذلك المعنى في الحديث الشـريف: ﴿ خيركم من تعلم القرآن وعلمه ﴾ (صحيح الإمـام البخـاري وسنن الترمذي).

أما علم الاقتصاد الوضعي، ففي كثيـر مـن الأحيـان تخرج دراسات نظرية لا فائدة منها إلا منـافع مظهريـة لا جدوى لها مثل الترقية أو المباهاة مما يجعلها عقيمة وعديمة الجدوى واستطرادا لتلك النقطة – فإن كثيرا من الباحثين في المجال الوضعي عادة ما يحاولون الاستئثار بمـا تعلمـون لتحقيق أهداف شخصية مما يجعل نطاق النفع والانتفاع بعلم

الاقتصاد الوضعي أصغر – في الواقـع العملـي والفعلـي والتطبيقي – من نظيره المتعلق بعلم الاقتصاد الإسلامي.

- الحرام والحلال، من الأساسيات التي يقوم عليها علم الاقتصاد الإسلامي مراعاة "الحرام" و "الحلال" كما قرره ا تعالى فمثلاً هناك محرمات في الأنشطة الاقتصـادية مثـل تجارة الخمور والتعامل بالربا وأنشطة الملاهي القائمة علـى الرقص والخمور كوسيلة لتنشط السياحة الأجنبية، بينما هناك – في المقابل – أنشطة يقره الإسلام ويحث عليهـا كوسـيلة للتكسب ولتحسين مستويات المعيشة مثل التجارة في المحلات الشرعية ومنح القرض الحسن بدون فائدة.

أما علم الاقتصاد الوضعي فلا يلتفت لمسـألة الحـلال والحرام إطلاقا ولا يتضمن مثل تلك المسائل فـي دراسـاته نهائيا. وكبديل لهذا، فذلك العلم الوضعي يركز على المنفعـة المادية للفئة أو للوحدة المستهدفة وكيفية تعظيمها بأي وسيلة بصرف النظر عن رأي الدين فيها.

وهناك بعض الفروع من علم الاقتصاد الوضعي وبعض الأفكار التي يمكن أن تقبل للطرح وللمعالجة في ظـل علـم الاقتصاد الإسلامي لأنها وان كانت لا تراعي اتباع الأحكـام

الشرعية إلا أنها مع هذا لا تتعـارض معهـا. أمـا الفكـر الشيوعي الذي يتضمنه علم الاقتصاد الوضعي فلا يمكـن أن يتفق وعلم الاقتصاد الإسلامي وما يمكن أن يضمه من فكـر وذلك لأن الفكر الاقتصادي الشيوعي يقوم على إنكار وجود ا ويعتبر الدين أفيون الشعوب أي أن هذا النوع من الفكـر يقوم على حرام ومن ثم فهو حرام في كل متضـمناته ممـا ينبغي معه عدم الأخذ به كلية أو جزئيا إذا ما روعي إجراء علمي لا ينطوي على محرم شرعا.

- التذبذب والثبات، فعل الاقتصـاد الإسـلامي كمـا أوضحنا من قبل يقوم على قاعـدة ثابتـة مـن المعلومـات الشرعية المشتقة من القرآن والسنة الصحيحة، وما يختلـف فيه الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي إذن هو في كيفية تطبيق تلك المجموعة الثابتة من المعلومـات وفـي مـدى استخراجها بمعانيها الصحيحة مـن مصـادرها الشـرعية المعروفة. ذلك الذي يؤكد على ثبات الأركان الأساسية لعلـم الاقتصاد الإسلامي وانعدام ظاهرة التذبذب بين معلوماته.

فعلى سبيل المثال من المسائل الشرعية تحـريم الربـا واعتبار التجارة والبيع مـن الأنشـطة المسـتحبة للتكسـب

ولتحسين المعيشة: ﴿.. ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل ا البيع وحرم الربا..﴾ (البقرة: من آية ٢٧٥) تلك المسألة أقرت منذ ظهور الإسلام وعلى الرغم من مرور أربعة عشر قرنا من الزمان إلا أن المضمون لتلك المسألة ظل كما هو لم يتغير وإنما الذي تغير وأصبح محل جدال هو شكل الربا فالبعض مثلاً يحرم الفوائد على القروض في البنوك والآخر يرى أنها ليس ربا ومن ثم فهو يحللها. إذا فالمعلومة الشرعية ثابتة وما يتغير هو في التفسير والتطبيق.

أما في علم الاقتصاد الوضعي فنجد أن المعلومات والأفكار والتي يقوم عليها دائمة التغير والتعديل مما يجعل العلم الوضعي المذكور مذبذب الاتجاهات والأصول. ومن نتائج ذلك نجد على سبيل المثال أن نظام المقايضة كان يستخدم في الاقتصاد البدائي ثم بدأ في استخدام النقود كوسيلة متحضرة وعصرية للمبادلات وتطور الأمر إلى استخدامها في أوجه أخرى متعددة مثل استخدامها كمخزن وكمقياس للقيمة. ومن الطريف تطالعنا الأخبار الحديثة لنشاهد اقتصاديات – تعتبر في عرف خبراء الاقتصاد متحضرة – تعود القهقري إلى نظام المقايضة وإلغاء دور النقود من

استخدامتها في بعض القطاعات الاقتصادية الحيويـة. ففـي جريدة أخبار اليوم (السبت ٢٠/ ٥/ ١٩٩٥، ص٦) طالعتنـا ثلاثة أخبار طريفة، أولها يذكر أنه في موسكو، لجأت إحدى الوكالات المحلية بأوكرانيا إلى تقديم نعش خشبي لكل موظف بدلاً من مرتبه حيث اضطرت الوكالة إلى ذلك تحت ضـغط نقص السيولة المالية!! ولقد اتبعت نفس الأسـلوب شـركات أخرى تعمل في نفس المنطقة بمناجم الفحم إلا أنهـا كانـت تدفع للعاملين فيها (طوبا) بدلاً من المرتبات النقدية!! وفـي البرتغال صرفت شركة لصناعة الأحذية مرتبـات متـأخرة للعاملين فيها في صورة كميات الأحذية والجلود، حيث يخطر هؤلاء العمال إلى بيع تلك المرتبات (العينية) وتقاسم حصيلة بيعها فيما بينهم. وفي عدد آخر من جريدة الأخبار الأربعـاء ٢٨/ ٢/ ٩٦) فقرأ أحدا عن دفع رواتب العاملين فـي أقـدم مصنع روسي لإنتاج الآلات وصورة "حالات للصدر" نتيجة لتكدس كميات كبيرة منها من صفقة متبادلة مع شركة صينية وفي نفس الوقت المعاناة من عدم تـوافر سـيولة بالعملـة الروسية في المصنع المذكور.

وبعد وضع كل من العلم الاقتصادي الإسلامي والعلـم الاقتصادي الوضعي في ميزان واحـد ولكـن فـي كفتـين متقابلتين، نترك لفطنة القارئ والباحث والمتأمـل بـدون أن يتعمد في وضع غشاوة على بصره أو بصيرته أن يحدد أي العلمين أولى بالاعتراف وبالتأمل وأيهما أجدى ببذل الجهـد والمشقة للاستفادة منه وللإفادة به.

وعلى أية حال، فإننا يمكن أن نقول أن العلمين ليسـا – في الواقع – منفصلين تماما حتى نميز بـين هـذا المجـال وباحثيه وذاك مؤيديه حيث يمكن للأفكار الاقتصادية الواردة في كل أن تمتزج مع الأخرى مع أخذ حقيقـة هامـة فـي الاعتبار وهي أن علم الاقتصاد الإسلامي هو علـم أوسـع وأشمل من العلم الوضعي طالما لا تتعارض مـع الأحكـام الشرعية، كما أن العلم الوضعي يمكن أن يستعين بالأفكـار الاقتصادية وغير الاقتصادية الراسخة الجذور والكامنة فـي الأصول الشرعية المحددة الثابتة.

وكما ذكر د. شوقي أحمد دنيـا (٩٧، ص.ص ٤-٦) فإن العلاقة العملية بين كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي هي في الواقع علاقة تبادلية حيث يفيد كـل منهمـا

الآخر ولا يتعارض معه، فالاقتصاد الإسلامي يستفيد من الاقتصاد الوضعي بما لديه من أدوات تحليلية متقدمة وكثيرا مما توصل إليه من قوانين ونظريات تم التوصل إليها نتيجة إعمال العقل مع الواقع المتغير، وعلى الوجه المقابل، فإن الاقتصاد الإسلامي يفيده في ترشيد الكثير من سياساته و فيما يتضمنه من أدوات تحليلية وقوانين ونظريات، وفي التطبيق العملي لذلك.

وبعد كل ما تم عرضه في ذلك الكتاب ترى، هل أصبحنا أكثر تفهما للعلم وللفكر الاقتصادي بمعناه الشامل والتصنيفي (إسلامي ووضعي)؟ ذلك ما نترك مهمة الإجابة عليه للقارئ العزيز.. غير أن هناك تساؤلاً لا نستطيع أن ننهي كتابنا بدون محاولة الإجابة عليه تاركين للباحثين من بعدنا عملية القيام بتأكيد صحة تلك الإجابة أو تصحيحها، ترى.. لماذا علم اقتصاد إسلامي؟ ترى.. هل هو موجود حقا؟..

(لمزيد من التفصايل ارجع إلى : أحمد شلبي، ٩٣، ص ٤٠١، رفعت العوضي، ٨٨، ص.ص ٢٥-٣٩، محمد شوقي الفنجري، ٨١، ص.ص ٢٧-٢٩، محمود محمد

بابلي، ٨٠، ص.ص ٥٢-١٣٦، صحيح الجـامع الصـغير وزيادته، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، حسـن علي الشاذلي، ٧٩، ص.ص ١٠، ١١، مع البـدء بـالقرآن الكريم).

الباب الثالث عشر

علم الاقتصاد الإسلامي

واقع وضرورة

يثور جدل محتدم حول حقيقة وجود ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي كعلم له مقوماته ووضعه المميز ويدعي الكثيرون من غير المسلمين ومن المسلمين على حد سواء أن الدين هو للعبادة فقط، أما المسائل الاقتصادية فشأنها شـأن المسـائل الأخرى العلمية الدنيوية هي أمور خـارج نطـاق الأحكـام الشرعية ومن ثم ينكر الكثيـرون وجـود علـم للاقتصـاد الإسلامي ويصرون على عدم الاعتراف بكل مـا ورد فـي القديم والحديث من دراسات تتعلق بهذا الشأن. ومـن هـذا المنطلق نود في هذا الباب الختامي أن ندلي بدلونا لحسم تلك القضية وذلك من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين همـا: هل هناك علم اقتصاد إسلامي؟ ولمـاذا نحتـاج إلـى علـم الاقتصاد الإسلامي؟ وسوف نحاول إيجاد الإجابة على هذين السؤالين من خلال ما استعرضناه على مدى الاثنـي عشـر بابا الماضية مع عرض آراء أحد أئمة علماء المسلمين فـي الوقت الحالي وهو الأستاذ الدكتور موسى شـاهين لاشـين، الخبير الأول بمركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطـر – حيث تم الحصول على هـذه الآراء – مـن خـلال مقابلـة

شخصية بين المؤلفة وبين سيادته أجريـت خصيصـا لهـذا الغرض.

السؤال الأول، هل هناك علم اقتصاد إسلامي؟.. بـل.. هل هناك "اقتصاد" إسلامي؟

بالرجوع إلى الباب الأول من الكتاب الحـالي نجـد أن علم الاقتصاد السياسي (المعترف بوجوده إجماعـا) يعـرف على أنه "العلم الذي يدرس المشكلات التي تنشأ من وجـود حاجات إنسانية متعـددة ومـوارد محـدودة لإشـباع تلـك الحاجات". كما عرف علم الاقتصاد البحـت (الـذي يمثـل صورة متقدمة أو متطورة مـن علـم الاقتصـاد الوضـعي والمتفق على وجوده أيضا) على أنه ذلك "العلم الذي يتنـاول الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن السياسة والاجتماع تماما".

وعلى مدى العديد من الأبواب والفصول في هذا الكتاب ثبت لنا – كما هو ثابت للجميع من قبل – أن هذا العلـم لـم يولد لعما وإنما هو شكل متطور لأفكار اقتصادية متنوعـة.. تناثرت – عمدا أو عن غير عمد – بين طيات علوم أخـرى كان معترفًا بها مثل علم الفلسـفة وعلـم اللاهـوت وعلـم الاجتماع. ثم ما فتئت هذه الأفكار المتناثرة الشاردة في أجواء

العلوم الأخرى أن بدأت تتجمع رويدا رويدا في شكل مدارس فكرية تشترك في اتجاهات فكرية ومنهجية متقاربة ومتميزة كل عن الأخرى وذلك على يد ما يطلق عليهم روادا لعلم الاقتصاد الوضعي الذين كان بعضهم يتخصص في مجالات علمية بعيدة – في الأصل – عن المسائل والمواضيع الاقتصادية – مثل الطبيب كيناى (الذي ابتدع أول جدول اقتصادي والذي ما زال يتم الأخذ بشكله الأساسي به حتى الآن مع بعض التطوير المبسط – في الاسم مثلاً حيث أصبح يطلق عليه جدول ليونيتيف) والمهندس جول دبويه الذي ابتدع فكرة قياس المنفعة العامة للسلع والخدمات العامة. ومع تعدد وتنوع الأفكار والمدارس الاقتصادية وتطور الأمر إلى ظهور ما يسمى بـ "علم الاقتصاد. ولو نظرنا إلى متضمنات ذلك العلم المعترف به من الجميع – أو بمعنى أدق من الفكر الأوروبي – فسوف نجه في الواقع تكرارا لنفس الأفكار الاقتصادية التي وردت في المدارس السابقة.. بل والتي جاءت – عفوا أو بشكل مدروس – في كتابات المفكرين القدامى وكل ما حدث في ذلك العلم – المعرف بوجوده – هو تغيير "صياغة" الأفكار القديمة أو تطوير وتعديل أشكالها بما

يتلاءم مع الظواهر والأحداث التـي نعايشـها فـي الوقـت الحاضر.

ولنرجع ثانية إلى الصفحات الماضية في كتابنـا هـذا لنتحقق بأنفسنا مما ذكرناه. ومرة ثانية نقدم مثالاً سريعا على هذا وهو الجدول الاقتصادي لكيناى الـذي نقـوم بدراسـته وبتدريس فيما يسمى بمجال التخطيط الاقتصـادي علـى أن اسمه جدول "ليونيتيف" (نسبة إلى من قام بعملية الماكسـاج عليه بعد سلبه من مبتدعه الأصلي) والذي يطلق عليه أيضـا جدول المدخلات والمخرجات.

والملاحظة المثيرة للسخرية والتهكم في ذلك المقام أنـه قد اتفق على وجود "علم" للاقتصاد فقط عندما تم تخليصه من كل ما هو ديني أو أخلاقي!! وكأن مدرسة توماس الإكويني – على سبيل المثال – ليس لها – أية قيمة علمية لمجرد أنها كانت تقوم على تعاليم الدين المسيحي – وذلك على الـرغم من أننا نلاحظ أن الأفكار التي وردت من خلال تلك المدرسة ما زالت محل دراسة واهتمام حتى وقتنا هذا.. فأي تنـاقض هذا؟ ومن الواضح تماما أن مسألة "الدين" فقد هي الفيصل أو المعيار الذي يستخدمه الكثير من المفكرين والعلميين للحكـم

على وجود علم من عدم وجوده – فإذا ما تضمنت مجموعة من الأفكار أبعادا أو جوانب دينية فهي لا تمثل علما.. ولكنها – ذاتها – تصبح علما أو جزءا من علم يعترف بـه إذا مـا عرضت ولكن بعد تخليصها من أية أفكـار دينيـة. ذكرهـا المفكرون عندما قالوا أن مدرسة الطبيعيين هي التي قامـت بتأسيس علم الاقتصاد الحقيقي وذلك لأنها قامـت بعـرض الأفكار الاقتصادية (بعد تخليصها من كـل هـو مـا دينـي وأخلاقي)! وذكرها هؤلاء المفكرون أيضـا عنـدما نعتـوا العصور الوسطى بالعصور "المظلمة" وإذا رجعنا إلى تلـك العصور فسنجد أن الدين المسيحي كان يتمتع بمكانة رئيسية في المجتمعات الأوروبية وكان رجال الدين يتمتعون بالسلطة العليا في الحكم وفي التعليم وفي وتوجيه مجتمعاتهم.. ومـن وجهة أخرى فقد كانت تلك الفترة فترة ظهور وازدهار الدين الإسلامي الحنيف.. أي أن العصور الوسطى كانـت بمثابـة فترة ازدهار الأديان السماوية وتقدسيها – بحق – والعمل بها في الواقع الفعلي والأخذ بها في الفكـر وفـي العلـم وفـي السلوك.. أمن أجل هذا اعتبرت تلك العصور في نظر الفكر الغربي – ومن يحاكيه ويقلده من فكر – عصورا "مظلمـة"؟

وهل يا ترى التخلص من كل ما هو دينـي وأخلاقـي يعـد معيارا علميا ومنطقيا للحكم بوجود علم وبالاعتراف به مـن عدمه؟! ترى.. لماذا تم الاعتراف بالفروع المختلفة للاقتصاد كعلم وكفكر مثل الاقتصاد الرياضي والاقتصاد الاجتمـاعي والاقتصاد الزراعـي والاقتصـاد الصـناعي ولا يعتـرف بالاقتصاد الإسلامي حتى ولو على أنه يمثل أحد فروع علـم الاقتصاد؟.. بل.. لماذا أقر الكثيرون بعلم الاقتصاد البحـت كشكل متميز ومتطور لعلم الاقتصاد بعد الاعتراف المسـبق بما يطلق عليه علم الاقتصاد السياسي الذي – كما نوهنا من قبل – قام في الواقع على أساس من الأفكار المتنـاثرة بـين العلوم المختلفة وبين المدارس الفكرية المختلفة؟

وإذا ما عدنا إلى تعريف العلم في اللغة كما أوضحنا في الباب الحادي عشر، فنجد أن تلك الكلمة تعني إدراك الشيء بحقيقته واليقين والمعرفة. فـإذا مـا عـدنا إلـى الظـواهر الاقتصادية والمسائل الاقتصادية المختلفة فـإن إدراك تلـك الأمور بحقيقتها واليقين بمعرفتها لا يتحقق بشكله الكامل إلا عند ا   سبحانه وتعالى. وطالما أن ا   تعالى قد أنزل كتابـه إلى البشر ليمدهم ببعض ما يعلم – سبحانه – وطالما ذكر ا

سبحانه وتعالى أن هذا الكتاب شاملاً لكل الأمـور: ﴿.. مـا فرطنا في الكتاب من شيء.. ﴾ (الأنعام: مـن آيـة ٣٨) إذا فذلك يعني أن كتاب ا سبحانه ينطوي على علم الاقتصـاد، وان ذلك العلم الإلهي للاقتصاد الذي أراد ا سبحانه ينطوي على علم الاقتصاد. وأن ذلك العلم الإلهي للاقتصاد الذي أراد ا سبحانه وتعالى للبشر أن يعرفونه ويعلمونه عن طريـق كتابه وسنته الصحيحة لابد وأن يفوق العلم البشري للاقتصاد (الذي يطلق عليه علم الاقتصاد الوضعي) من ناحية المعرفة واليقين ودرجة الثقة. وذلك ما ثبت واتضح لنا بالتفصيل من خلال المقارنة السابق عرضها في الباب السابق بين كل من علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الوضعي.

وردا على الرأي القائل بان الدين الإسلامي هـو ديـن عبادة فقط وليس له أية صلة بالعلم ولا بالحيـاة الاقتصـادية فإننا نتساءل – ونوجه تساؤلنا لأصحاب هذا الرأي – ومـن أين جاءت الأفكار الاقتصادية التي سردناها في الباب العاشر وبخاصة في الفصل الثالث منه إذن؟؟!! ألم نعثـر عليهـا – والغير منها كثير – في كتاب ا وسنته اللذان يدعي البعض أنهما لا يشملان إلا على أمور تعبدية فقط؟!

وبسؤال الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين عن رأيه في ذلك الموضوع، تفضل سيادته بتوضيح الأمر على النحو التالي:

العلم، هو "مجموعة من المسائل المتشابهة فيما بينهـا، المغايرة لما عداها من مسائل المجموعات الأخـرى ولهـا مقومات العلم وهي الموضوع، والهدف أو الثمرة، والمؤلف، المؤلف، والمنهج".

ومن ها نلاحظ أن هناك شقين رئيسيين لتعريف العلـم وفقا لما سبق:

الشق الأول لتعريف العلم، "هو أنه يتكون من مجموعة من المسائل المتشابهة فيما بينها، المغايرة لما عـداها مـن مسائل المجموعات الأخرى"

ومن الأمثلة على هذا الشـق مـن التعريـف وجـود مجموعة من المسائل كلها تـدور حـول (المـال وتنميتـه وتحريكه) إذن، كل مسألة تتصل بالمال وبتنميته وبتحريكـه تسمى "اقتصادا". تلك المسائل متشابهة في كونها تتناول المال وتحريكه واستثماره – وتلك المجموعة من المسـائل – فـي

إجمالها – تغاير المسائل المتعلقة بالجغرافيا التي تهتم بالموقع وبالمنـاخ وبمسـاحات الأراضـي الزراعيـة والأراضـي الصحراوية والتضاريس إلى غير من المسائل المتشابهة فيما بينها ولكنها تغير المجموعة الأولى من المسـائل، والفقـه، يتضمن مسائل كلها تتعلق بالأمور الشرعية التي تغاير – في مجموعها مجموعات المسائل الواردة في كل من "الاقتصـاد" و "الجغرافيا" وكل من هذه وتلك تغاير مجموعـة المسـائل المتعلقة بالتاريخ وهكذا..

الشق الثاني لتعريف العلم، فلابد أن يكون لتلك المسائل مقومات (حيث المقوم ما يقوم عليه وبه الشـيء ولا يقـوم بدونه – ومثال على ذلك نجد أن مقومات الحجرة هي سقف وأرض وجدران وأبواب، وبدون تلك المقومات لـن توجـد الحجرة، وحجرة الدراسة يجب أن تتـوافر لهـا المقومـات السابقة إلى جانب متطلبات استخدامها للدراسـة كالسـبورة والمكاتب والمقاعد والطباشير.. الخ. وحجرة النوم لابـد أن يتوافر فيها المجموعة الأولى من المقومـات إلـى جانـب مجموعة أخرى لتتاح فرصة النوم فيها وهي لا شك تختلـف عن المجموعة الثانية من المقومات التـي تخـص حجـرة

الدراسة وذلك مثل السرير والدولاب والأغطية..). وكما في التعريف السابق، فإن هناك خمس فئات من المقومات التـي لابد من توافرها لكل مجموعة من المسائل (المتشابهة فيمـا بينها، والمغيرة لما عداها) حتى تعتبر "علما" تلك المقومـات هي:

- الموضوع، ويعرف على أنه الإطار الذي يـدور حولـه مسائل العلم.

فلا يوجد علم بدون موضوع، فمـثلاً موضـوع علـم الاقتصاد الإسلامي هو المال وما شابهه ويتعلق به، وموضع علم الفقه والأحكام الشرعية وهكذا.

- الهدف أو الثمرة، فلا يتكلم عاقل ولا يفعل فعلاً بوعي إلا لهدف أو لثمرة.

ويفرق بين الهدف والثمرة باختلاف (الـزمن) فقـط – فالهدف يكون قبل الفعل، والثمرة تكون بعد الفعـل. (وذلـك مثل التمر بالنسبة للنخلة – فهو هدف قبل القيام بزرع النخلة ويصبح ثمرة بعد اتمام زرع تلك النخلة). وبناء عليه، فـإن من مقومات العلم الأساسية وجود هدف مسبق لـه وثمـره

لاحقة لحدوثه، إذن، فمن المقومات الأساسية لكل علم الهدف والثمرة.

وإذا ما رجعنا إلى ما نشر في الاقتصاد الإسلامي قديما أو حديثًا فلابد أن يقوم على (هدف شرعي ينبغـي تحقيقـه وعرض البدائل والوسائل الشرعية والاقتصادية للوصول إليه (مثل دراسة الوسائل الشرعية للقضاء على الفقـر فالقضـاء على الفقر يعتب هدفا بينما وسائل القضاء عليه كما أوضحت الدراسات الإسلامية كثيرة منها الزكـاة والقـرض الحسـن والصدقات التطوعية.

- المؤلف، وهو الوعاء الذي توضع فيه مسائل العلـم مكتوبة (ككتاب)، مسموعة (كشريط تسجيل) مرئية (كفيديو) أو الذي يمكن استيعابه وحفظه لمثل تلك المسائل (كالذاكرة).

فكل متحيز (موجود) لابد له من حيز يضـمه. وبنـاء عليه فالوعاء، الذي يوضع فيه العلم يسمى مؤلف، وبالتالي فلا يمكن لعلم أن يوجد بدون مؤلف. ومثال على ذلك نجـد كتاب "الأموال" لأبي عبيدة القاسم وغيره من الكتب الراقيـة التي تضمنت أفكارا ومواضـيعا اقتصـادية متنوعـة مـن

المنظور الإسلامي (وذلك كما أوضحت الدراسة الجارية في أبوابها السابقة).

- المؤلف، وهو واضع مسائل العلم في وعائه سـواء كان كتابا أو شريطا أو فيديو أو ذاكرة.. وكما أنه لا توجـد صنعة بدون صانع، فإنه – قياسا – لا يوجـد علـم بـدون مؤلف، وما أكثر المؤلفين في مجال الاقتصاد الإسلامي فـي القديم والحديث مثل أحمد بن الدلجى (قديما) والدكتور محمد شوقي الفنجري (حديثًا).

- المنهج، وهو طريقة تناوله مسائل العلم.

فكل شيء يتقرر في حياتنا لابد له من منهج مثل طريقة السير، وطريقة تناول الطعام وطريقة الحديث أو الخطابـة.. أما في العلم، فنجد أن لكل عالم منهج يتميز به، فهناك مـن يتبع المنهج الاستنباطي وآخـر يفضـل اسـتخدام المـنهج الاستقرائي، ونجد باحثا يميل إلى استخدام الأسلوب الرياضي في تحليله ودراسته بينما يتميز العلم الذي يقدمه آخر بالابتعاد عن استخدام ذلك الأسلوب وهكذا. أي أن لكل عالم منهجـه الذي يميزه (ما أن كل شيخ لـه طريقتـه!!). ولا شـك أن دراسات الاقتصاد الإسلامي تتميز بمنهجية معينة تقوم علـى

أسس معينة منها منهج الدكتور محمد شوقي الفنجري – على سبيل المثال – الذي أوضحناه في الباب العاشر جدول رقـم (٢). بل أن الاقتصاد الإسلامي يقوم أساسا على منهج ثـاب وهو أن التطبيق البشري للأفكار الاقتصادية لابـد أن يقـوم على المنهج الإلهي والوجيه الثابت والذي يمكن الاستعانة به من خلال أنواع محددة يعرفها كل باحث في هـذا المجـال وعلى رأسها القرآن والسنة.

وبالانتقال إلى تعريف الفكر الاقتصـادي الإسـلامي، أوضح الأستاذ الدكتور موسى أن العلم أوسع من الفكـر لأن الفكر هو مجموعة وحصيلة أفكار سابقين ولاحقين. ومن ثم فإن فكر الاقتصاد الإسلامي هو جزء مـن علـم الاقتصـاد الإسلامي وعنصر من عناصره وقد يوجد هذا الفكـر قبـل التبلـور والقانونيـة (أي وضـع المعلومـات أو الأفكـار الاقتصادية التي طرحت أولاً في صورة فكر، فـي صـور قانون متفق على صحته وفي شكل مسلمة نهائية مثل قـانون العرض والطلب)، كما قد يوجد الفكر المعني كنتـاج لعلـم الاقتصاد الإسلامي (مثل اقتراح أشكال معينة مـن البنـوك اللاربوية – فهذا فكر اقتصادي إسلامي – كنتيجة للتوصـل

إلى انتفاء الأشكال المعتادة من البنوك اللاربوية – فهذا فكر اقتصادي إسلامي – كنتيجة للتوصل إلـى انتفـاء الأشـكال المعتادة من البنوك مع أحكام الشريعة الإسلامية – فهذا يعتبر جزءا من علم الاقتصاد الإسلامي – وكذلك القرض بـدون فائدة والبيع بأجل تدخل فـي نطـاق الفكـر ولـيس العلـم الاقتصادي الإسلامي. إذن فعلم الاقتصـاد الإسـلامي هـو مجموعة الأفكار الاقتصادية التي استقرت مسائلها. بينما فكر الاقتصاد الإسلامي هو البحث في مسـألة أو مسـائل مـن الاقتصاد الإسلامي بمنهج يغاير مناهج الآخـرين ولكنـه لا يركز على العلم ذاته.

وبناء عليه، فإن العالم الإسلامي هو الجـامع لحصـيلة علم إسلامي في تخصص من تخصصاته ومن ثم فإن عـالم الاقتصاد الإسلامي هو "الجامع لحصيلة علم إسـلامي فـي المجال الاقتصادي". أما المفكر الإسلامي فهو الذي يبحـث مسألة من مسائل الإسلام ويتعمق فيها ويكتب فيها بفكر يغاير فكر الآخرين (أي أنه يتميز بفكر مستقل وبمنهج منفـرد أو مختلف).

ومن هذا فإن المفكر الاقتصادي الإسلامي يقع في مرتبة أدنى من العلم الاقتصادي الإسلامي.

عن رأي سيادته في مدلول التعبير "الاقتصاد الإسلامي"، فقد ذكر أن كل شيء ينقسم إلى قسمين علم وسلوك أو علم وعمل – بمعنى أكثر دقة – فإذا كان هناك مجتمع يتبع مبادئ الاقتصاد الإسلامية أو يطبق المبادئ الاقتصادية بما يتناسب ويتفق مع الأحكام الشرعية، إذاً هناك سلوك أو عمل اقتصادي إسلامي لكن ليس هناك علما إذا كانت تلك المبادئ الاقتصادية التي تطبق في المجتمع برغم اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية فهي في الواقع لم تطبق لأنها تتفق مع تلك الأحكام ولكن ذلك ما حدث مصادفة (وذلك مثل تطبيق نظام البنوك اللاربوية في مجتمع غير إسلامي)، وإذا كان هناك مجتمعا إسلاميا ويعرف تمام بأحكام الشريعة الإسلامية ومع هذا فهو لا يطبقها، إذن ففي تلك الحالة توجد أحكام فقهية تتعلق بالاقتصاد ولكن لا يوجد سلوك أو تنفيذ أو تطبيق.

إذاً هناك فرق بين العلم بالشيء وبين الشيء ذاته. والواقع أنه كان هناك اقتصاد إسلاميا – كسلوك – في عهد

الرسول ﷺ ثم تجمعت المسائل الاقتصادية الإسلامية منذ ذلك العهد وبشكل تدريجي واستكملت مقوماتها لتصبح في النهاية علما قائما في العهد الحديث.

ومن ذلك العرض يقرر الدكتور موسى شاهين لاشـين أن الاقتصاد الإسلامي قد بدأ سلوكا في عهد الرسول ﷺ ثـم تحرك وتبلور علما يستجمع كل مقومات العلم كما أوضـحها سيادته من قبل.

ويرى سيادته أن الفرق بن علم الاقتصاد الوضعي وعلم الاقتصاد الإسلامي هو فقط في تطبيـق أحكـام الشـرعية الإسلامية. فعلم الاقتصاد الوضعي – كما ذكر سيادته – هو مجموعة المسائل التي تتعلـق بـالأموال مداولـة وتنميـة واستثمارا لصالح البشر. ويسميه سـيادته أيضـا "اقتصـادا مطلقًا" أما علم الاقتصاد الإسلامي فيرى أنه يتنـاول دوران الموال المذكورة ولكن وفقا للقانون الإسلامي.

والخلاصة فإن الأستاذ الدكتور موسى شـاهين لاشـين يتفق معنا على أن هناك "علما" و "فكرا" للاقتصاد الإسلامي قائما ومميزا ومستكملاً لجميع المقومات المشار إليها آنفـا. ويمكن أن نختتم هذا الجزء الحديث – وعلى ضوء ما تقـدم

ذكره – بملاحظة: أن تواجد الإنسان على الأرض يقوم مـن الوجهة الشرعية – على هدف اقتصادي بصفة أساسية وهـو (عمار الأرض) وثمـرة تحقيـق الإنسـان لـذلك الهـدف بالاستخدام السليم للأحكام الشرعية الإلهية، هي دخول الجنة واتقاء عذاب النار – وتلك الأحكام موجودة في عمومها فـي وعاء هو القرآن الكريم، الذي يتضمن علما – إلهيا) أرسله ا تعالى عن طريق جبريل عليه السلام إلى محمد صلى ا عليه وسلم ليكون منهاجا لتنظيم حياة البشر بكل أبعادها.. ألا نقتنع بعد كل هذا بوجود فرع من هذا العلم الإلهي الشـامل يسمى الاقتصاد الإسلامي؟!

وبالانتقال إلى التساؤل الثاني وهو لماذا نحتاج إلى علم الاقتصاد الإسلامي؟ فإننا في الواقع سـوف نبـدأ محاولتنـا للإجابة عن السؤال أو التساؤل المستهدف بقصـة طريفـة. فإلي جانب ما لاحظناه من مميزات اختص بها علم الاقتصاد الإسلامي – والتي أوضحنا بعضها في الباب السـابق، فقـد اعتقدت المؤلفة أن هناك ميزة أخرى بالغة الأهمية يمكن أن تحث الباحث على التركيز على مسائل الاقتصاد الإسـلامي على اعتبار أنه في تلك الحالة لن يحقق خسارة ابدا – فهـو

إذا اجتهد في إنجاز بحثه (فأخطأ) فإن ا سبحانه سيمنحه مع ذلك نصف ما يعطيه للباحث الذي يجتهد فـي البحـث فـي إحدى مسائل المجال المذكور و (يصيب) في بحثه.

ولقد بينت الباحثة فرضيتها هذه على الحديث المشـهور الذي يشير إلى أن (من) اجتهد فأخطأ فله أجر ومن اجتهـد فأصاب فله أجران. واستكمالاً لتلك النقطـة، فقـد رجعـت الباحثة إلى كتب الأحاديث الصحيحة لتستخرج النص الكامل للحديث حتى يدون بالكامل وبمراجعه الأصلية فـي الكتـاب الحالي، ومن هنا بدأت قصتنا.

بالكشف عن الحديث المنشود وجدته في باب الاجتهـاد في كل من صحيح البخاري، ومسلم وأبـو داود والترمـذي وابن ماجه، وصحيح الجامع الصغير وزيادته بالنص الآتي: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد". وفوجئت بان الاجتهاد والجر يخصان (الحاكم) لا (العالم أو الباحث)، فسارعت بإجراء اتصـالات واسعة المدى بمجموعة كبيرة مـن البـاحثين أو المهتمـين بمجال الاقتصاد الإسلامي لأتحقق مما اكتشفت فكـان مـن المثير أنهم أكدوا على وجود حديث آخر يشـير إلـى أجـر

(العلماء) على اجتهادهم بنفس المعنـى السـابق. ونشـطت المحاولات لإيجاد ذلك الحديث ولكن لم يعثـر أحـد ممـن اتصلت بهم عليه. وهنا. كان لابد من اللجوء إلى علماء الفقه والحديث لحسم ذلك الموضوع وبالاستعانة بعدد مـنهم لـم يستطع بعضهم أن يتذكر الـنص الأصـلي الـذي يوضـح الموضع المعني بينما حاول بعضهم أن يؤكد على أن العلماء حتى في الأمور الدنيوية يحصلون على ذلك جـزاء الحـاكم بدون أن يتأكدوا من وجود نص صريح على ذلك – ومـنهم من ذكر لي في البداية أن الحاكم هنا يقصد به (المعنى ذاته) ومن ثم فيمكن أن ينطبق الحديث – قياسا – على العالم على اعتبار أنه (حاكم بعلمه) على الأمور المختلفة، لوكان بعـد أن رجع إلى كتب الفقه والحديث عاد لتصحيح ما ذكره فأكد أن الحديث يقتصر بالفعل على الحاكم فقط وعلى القائم على الأمور الفقهية البحتة الذي عليه أن يبت في الأمور الشرعية ويصدر فتاويه عنها.

أما الدكتور محمد شاهين لاشين فقد قام – مـن خـلال مقابلتي الشخصية معـه – درسـاً حاسـما ومقنعـا حـول الموضوع باعتبار الخبير الأول بمركز بحوث السنة والسيرة

حيث قال سيادته: الخطأ في ذاته لا أجر له، وإنما أن كـان عن تقصير فهو آثم وان كان من غير معصية فلا حرج ولا إثم. إذن فالخطأ يقع بين أمرين أحدهما بإثم والآخـر برفـع الإثم لكن لا أجر عليه بأي حال.

أما الحديث الشريف "إذا حكم الحاكم فاجتهد..." فقد بنى على جزئين: الاجتهاد + الخطأ ولقد تبين مما سبق أن الخطأ لا أجر له فانحصر الأجر في أن يكون مقابلاً للاجتهاد، فأي اجتهاد ولو في أعمال الدنيا.. ولو في كيفية الكل والشـرب ونوعهما – مادام الهدف منهـا الوصـول إلـى المبـاح أو المشروع أو المستحب كان له أجر عملا بقول تعـالى ﴿ أن ا لا يضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ لأننا مطالبين – نحـن البشر – أن نعمل للدنيا ونجتهد لها ونرقي بهـا قـدر مـا نستطيع، فكل جهاد في الدنيا ليس في إثم فهو مأجور. ويرى الدكتور موسى أنه حتى لو كان البحث في عمل دنيوى بحت كالاقتصاد غير الإسلامي فإن الباحث يؤجر عليه.

أما الأجران (في الحديث الشريف) فهما مقابل شـيئين: الاجتهاد كما هو، والصواب الذي انتفع به الآخرون.. أي أن الباحث في تلك الحالة يحصل على أجر للاجتهاد وأجر آخر

للانتفاع نتيجة ذلك الاجتهاد تحقيقًا للحديث الشريف "من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهـم شـيء" (مسـند أحمـد، ومسـلم، والترمذي، والنسائي).

والعمل، إما أخروي بحت بنية الآخرة وإما دنيوي بحت بنية الدنيا وإما دنيوي بنية الآخرة (كتناول الطعـام لزيـادة القوة والمقدرة على العبادة والـزواج فإنجـاب مزيـد مـن المتعبدين). ففيما يتعلق بالنوعين الأوليـين أو بالقسـمين الأولين فلا جدال فيهما ولا شك – فالأول عليه ثواب والثاني يمكن أن يكون فيه عقاب، وإنما الحكم الخفي على كثير مـن الناس هو حكم العمل الدنيوي بنية الدنيا – هل يثـاب عليـه الإنسان أو لا يثاب؟

كم ورد في بحثه غير المؤرخ (السنة كلهـا تشـريع، ص٧٧) عرف الدكتور موسى شاهين لاشين (المباح) علـى أنه تكليف شرعي وذكر أنه إلزام بعدم تجـاوزه. (فالأكـل والشرب شيء مباح، غير أنه أيضا في أصله وجملته واجب

لابد من فعله ويحرم الامتناع عنه مدة تعرض النفس للهلاك "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة". واللباس في أصـله وجملتـه واجب يحرم التجرد منه نهائيا وكشف العـورة للنـاظرين. فالمباح في حد ذاته – إذن – تكليف وإلـزام شـرعي إلا أن الاختيار في دائرة المباح ليس تكليفًا شرعيا (فمـثلاً الأكـل وهو مباح يعتبر تكليف شرعي – إلا أن اختيار نوع الأكـل ليس تكليفا شرعيا).

وفي المقابلة الشخصية، يذكر الدكتور موسى الحكمـة في اعتبار المباح تكليفًا شرعيا لأن المنشغل بالمباح ينصرف عن الحرام. فالإنسان لا يمكن أن ينشغل فـي وقـت واحـد بالأمرين ومن ثم فإن انشغاله بعمل المباح يعني أنه فضـله على الانشغال بحرام ومن ثم فالإنسان حين ينشغل بالمبـاح يؤجر ويثاب على هذا "إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه يكفر عنكم سيئاتكم". (ومن هنا عرف الدكتور موسى الحرام بأنـه ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله، بينما عرف الواجـب على أنه ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه).

ويستطرد الدكتور موسى في حديثه عن المباح فيـذكر أن لمباح بنية الطاعة له أجر. أما عن المعصية فهناك نوعين

منها: معصية الفعل أو معصية النية. معصية النية تتمثل في عمل الجوارح (كأن يأكل الإنسان ليتقوى ليقتل إنسانا آخـر) الحرام هنا ليس في الأكل ذاته وإنمـا فـي حرمـة النيـة. ومعصية النية تتمثل في عمل النية بشكل محرم حيث ينـوي الإنسان خيرا فيحدث من فعله الواقعي شرا (مثـل إعطـاء الطبيب لمريضه جرعة زائدة من الدواء لتخليصه من مرضه فيقتله بتلك الجرعة) ففي تلك الحالة يثاب الإنسان على نيـة الخير ولا يعاقب على الشر الحادث بالفعل عقوبـة المتعمـد ولكنه يعاقب على الشر عقوبة الخطأ ﴿ وما كان لمـؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ، ومن قتل مؤمنا خطئا فتحرير رقبـة.. ومن يقتل مؤمنًا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب ا عليه... ﴾ (النساء: من آيتي ٩٢، ٩٣).

ويؤكد الدكتور موسى على حقيقة هامة هي أن المبـاح بدون نية له اجر، بتقديم بعض الأدلة الشرعية علـى ذلـك ومنها الحديث الشريف" ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منها طير أو إنسان أو بهيمة إلا كـان لـه بـه صدقة" (صحيح البخاري) ففي الحديث لا توجد نية الآخـرة

ومع ذلك كان للفاعل بتلك الأفعال (الغيـر مصـحوبة بنيـة الآخرة) صدقة.

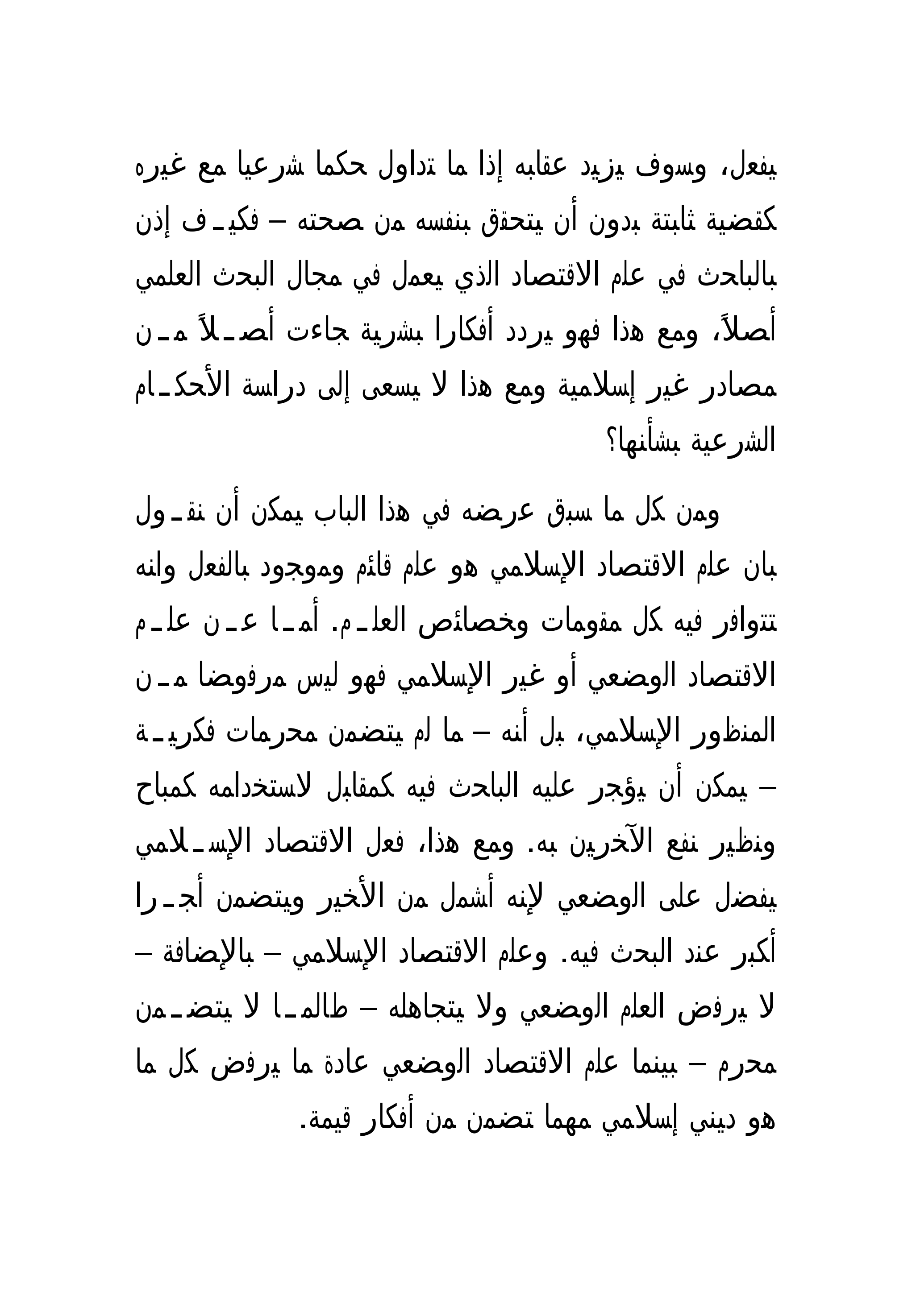
وقياسا على ما سبق، ينتهي الدكتور موسـى إلـى أن البحث في الاقتصاد غير الإسلامي له أجر (نفع الغيـر بـه) غير أن ذلك الأجر سيكون أقل من أجر البحـث الإسـلامي المصحوب بنية حسنة حيث يزيد بأجر النية السحنة. ومن ثم فإن الفرق في أجر البحث في الاقتصـاد غيـر الإسـلامي والاقتصاد الإسلامي يتمثل في الكمية غير أن كليهما مأجور لأنه عمل في مباح (مع افتراض عدم العمل بمحرم في هـذا البحث أو ذاك).

وللأهمية القصوى للنتيجة التـي أبلغنـا بهـا الأسـتاذ الدكتور موسى بشأن الأجر على البحث في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد غير الإسـلامي، فقـد رجعنـا إلـى النصوص الشرعية التي تحدثت عن العلم فوجدنا منها ما يلي: ﴿.. وقل رب زدني علمـا ﴾ (طـه: مـن آيـة ١١٤) ﴿ ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما.. ﴾ (الأنبياء: ٧٩)

﴿.. يرفع ا   الذين آمنوا منكم والـذين أوتـوا العلـم درجات.. ﴾ (المجادلة: من آية ١١). ويتضح من كل تلـك

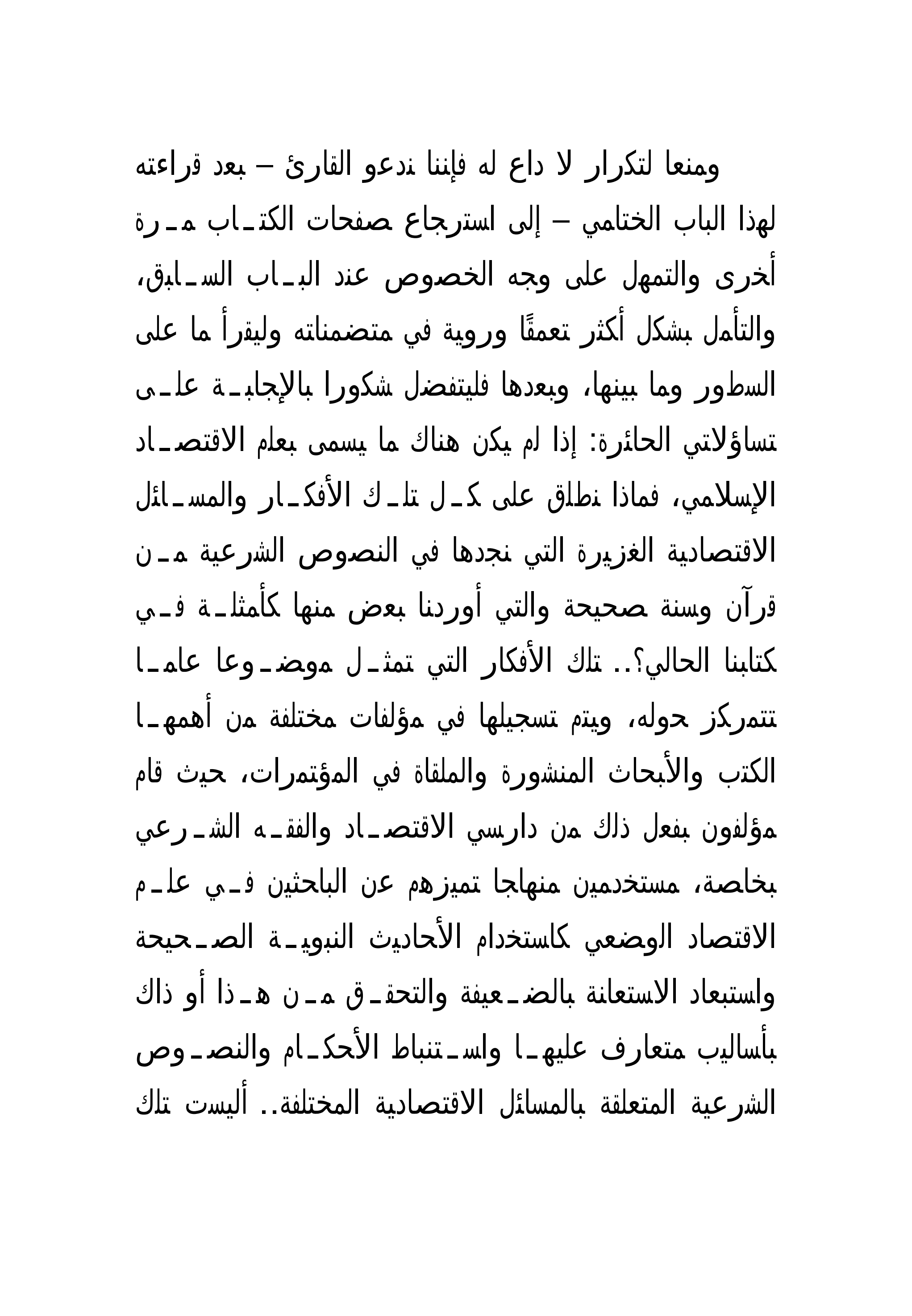
النصوص القرآنية أنها تحدثت عن العلم على إطلاقه دون أن تحدد نوعا معينًا من العلم مما قد يعني فضـل العلـم علـى إطلاقه. غير أن هناك بعض الأحاديث النبوية الصحيحة التي تتناول العلم بشكل أكثر تحديدا مثل قولـه صـلى ا علیـه وسلم: (من يرد ا به خيرا يفقهه في الدين) متفق عليه في رياض الصالحين، رقم ١/ ١٣٧٧). ففـي ذلـك الحـديث خصص ا سبحانه وتعالى التفقه بالدين كمصدر للخير. كما قال ﷺ : (من تعلم علما مما يبتغى به وجه ا ، لا يتعلمه إلا ليصيب به عوضا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة) مسند أحمد بن حنبل، سسن أبي داود، سـنن ابـن ماجـة، والحاكم) ففي هذا الحديث الشريف، ركز على العلـم الـذي يبتغى به وجه ا ، وعلى تحريم استخدام ذلك العلم لتحقيـق أهداف ومآرب دنيوية.

ومن تلك القصة الطريفة يتضح لنا حجم الجهل الشـائع بين المسلمين بالأحكام الشرعية الصحيحة، وبالتداول الخطـأ لبعضها حتى بين المثقفين منهم. وإن كان العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، فإن المسلم سوف يحاسب على المعلومات الإسلامية التي كان يجب عليه أن يسعى إلى تعلمها ولكنه لم

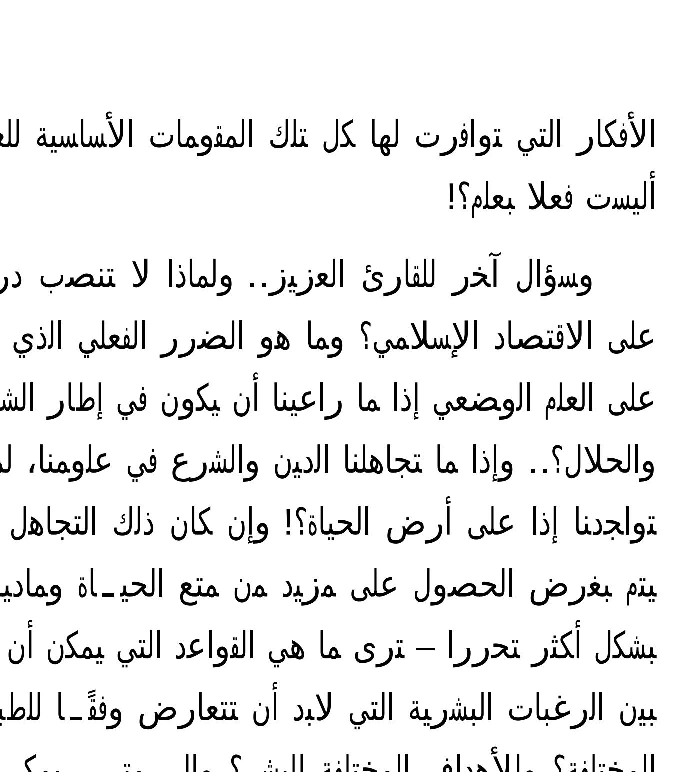


يفعل، وسوف يزيد عقابه إذا ما تداول حكما شرعيا مع غيره كقضية ثابتة بدون أن يتحقق بنفسه من صحته – فكيف إذن بالباحث في علم الاقتصاد الذي يعمل في مجال البحث العلمي أصلاً، ومع هذا فهو يردد أفكارا بشرية جاءت أصلاً من مصادر غير إسلامية ومع هذا لا يسعى إلى دراسة الأحكام الشرعية بشأنها؟

ومن كل ما سبق عرضه في هذا الباب يمكن أن نقول بان علم الاقتصاد الإسلامي هو علم قائم وموجود بالفعل وانه تتوافر فيه كل مقومات وخصائص العلم. أما عن علم الاقتصاد الوضعي أو غير الإسلامي فهو ليس مرفوضا من المنظور الإسلامي، بل أنه – ما لم يتضمن محرمات فكرية – يمكن أن يؤجر عليه الباحث فيه كمقابل لاستخدامه كمباح ونظير نفع الآخرين به. ومع هذا، فعل الاقتصاد الإسلامي يفضل على الوضعي لإنه أشمل من الأخير ويتضمن أجرا أكبر عند البحث فيه. وعلم الاقتصاد الإسلامي – بالإضافة – لا يرفض العلم الوضعي ولا يتجاهله – طالما لا يتضمن محرم – بينما علم الاقتصاد الوضعي عادة ما يرفض كل ما هو ديني إسلامي مهما تضمن من أفكار قيمة.



ومنعا لتكرار لا داع له فإننا ندعو القارئ – بعد قراءته لهذا الباب الختامي – إلى استرجاع صفحات الكتاب مرة أخرى والتمهل على وجه الخصوص عند الباب السابق، والتأمل بشكل أكثر تعمقًا وروية في متضمناته وليقرأ ما على السطور وما بينها، وبعدها فليتفضل شكورا بالإجابة على تساؤلاتي الحائرة: إذا لم يكن هناك ما يسمى بعلم الاقتصاد الإسلامي، فماذا نطلق على كل تلك الأفكار والمسائل الاقتصادية الغزيرة التي نجدها في النصوص الشرعية من قرآن وسنة صحيحة والتي أوردنا بعض منها كأمثلة في كتابنا الحالي؟.. تلك الأفكار التي تمثل موضوعا عاما تتمركز حوله، ويتم تسجيلها في مؤلفات مختلفة من أهمها الكتب والأبحاث المنشورة والملقاة في المؤتمرات، حيث قام مؤلفون بفعل ذلك من دارسي الاقتصاد والفقه الشرعي بخاصة، مستخدمين منهاجا تميزهم عن الباحثين في علم الاقتصاد الوضعي كاستخدام الأحاديث النبوية الصحيحة واستبعاد الاستعانة بالضعيفة والتحقق من هذا أو ذاك بأساليب متعارف عليها واستنباط الأحكام والنصوص الشرعية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية المختلفة.. أليست تلك



الأفكار التي توافرت لها كل تلك المقومات الأساسية للعلم – أليست فعلا بعلم؟!

وسؤال آخر للقارئ العزيز.. ولماذا لا تنصب دراستنا على الاقتصاد الإسلامي؟ وما هو الضرر الفعلي الذي يقع على العلم الوضعي إذا ما راعينا أن يكون في إطار الشرع والحلال؟.. وإذا ما تجاهلنا الدين والشرع في علومنا، لماذا تواجدنا إذا على أرض الحياة؟! وإن كان ذلك التجاهل للدين يتم بغرض الحصول على مزيد من متع الحياة ومادياتها بشكل أكثر تحررا – ترى ما هي القواعد التي يمكن أن توفق بين الرغبات البشرية التي لابد أن تتعارض وفقًا للطبائع المختلفة؟ وللأهداف المختلفة للبشر؟ وإلى متى يمكن أن يستمتع الإنسان – بالفعل – بمثل تلك المتع والماديات الزائفة؟

أيها القارئ العزيز.. بعد أن تصفحت كتابنا وتأملت جيدا ما تضمنته من معان وأفكار، ترى هل يمكنك الإجابة على تساؤلاتي؟!

وحتى تكتمل الصورة المنشودة لمخرجات هذا الكتاب وللأهمية العلمية كذلك، نود أن نعرض في ملحق تال:

الحديث النبوي الشريف عن (الاجتهاد وأجره) مع توضـيح أكثر تفصيلاً لشرحه وتوضيح من ينطبق عليه ذلك الحـدي الشريف. ويدفعنا لذلك، الخلط الواضح لدى عدد كبيـر مـن المسلمين حول نصه ومصادره وما يتضمنه من معان حقيقية كما أنه يمكن أن يدلنا أيضا على السمات الأساسية التي يجب أن يتصف بها المجتهد في علم الاقتصاد الإسلامي والعلـوم الإسلامي، والوضعية الإسلامية الأخرى. والتـي يجـب أن يدقق كل باحث في التعرف عليها جيدا حتى لا يوقع نفسه في شبهة (الفتوى) المحرمة أو إصـدار قـوانين اقتصـادية أو نظريات اقتصادية إسلامية تقوم على أحكام شرعية خاطئـة المفهوم أو الموضع أو المصدر. وا   الموفق من قبل ومـن بعد.

الخاتمة

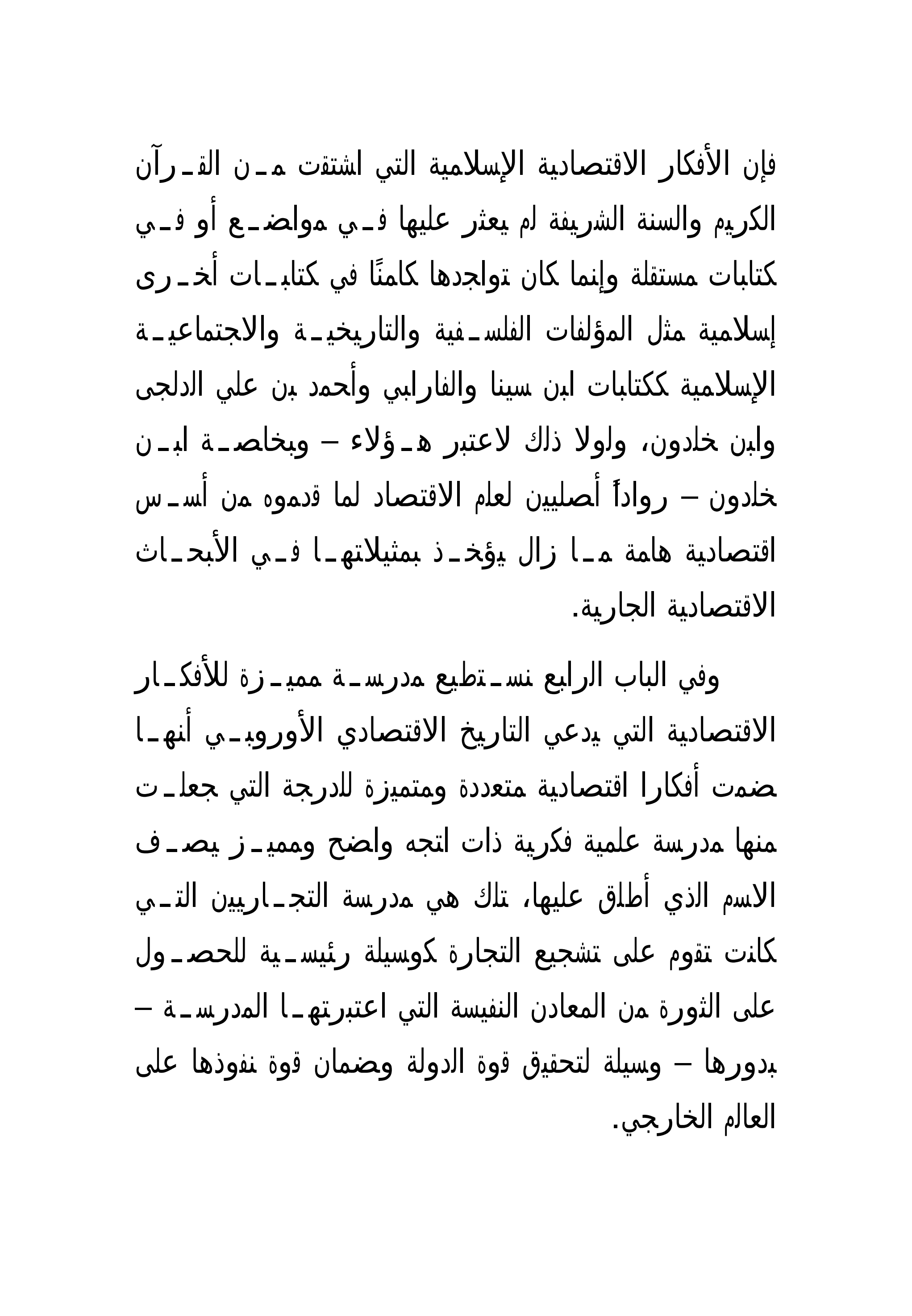
على مدى ثلاثة عشر محطة، توقفنا بقطار الدراسـات التاريخية والشرعية والاقتصادية تارة لنتعرف علـى كيفيـة مولد الأفكار الاقتصادية، وأخرى لنتعمق في حقيقة هويتهـا وموطنها، وثالثة نحاول أن نلتقط منها صور تعريفية للأطر المختلفة التي تتجمع بداخلها. وفي خلال تلك الرحلة العلميـة الاستكشافية كانت تثور لدينا أسئلة وتساؤلات فنحاول التوغل بمزيد من التعمق في أغوار بعض النقاط والمواضيع حتـى نتمكن من استخراج إجابات شافية معقولة على تلك الأسـئلة والتساؤلات.

ولقد تبين لنا من الباب الأول، أن الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة لم يولد فقط فـي أحضـان الحضـارتين اليونانية والرومانية كما شاع في كتب التاريخ الاقتصـادي، بلا لاحظنا وجود أفكار اقتصادية ذات قيمة علمية لا تنكـر وذلك في ظـل حضـارات شـرقية لا تمـت للحضـارات الأوروبية بصلة مثلما لاحظنا – كمثـال – فـي الحضـارة

البابلية والحضارة الفرعونية التي قدمت نظاماً نموذجياً للضرائب والذي نقترح أن يؤخذ بمزيد من الدراسات المتعمقة والتطبيقية لعله يفيد في تحسين وتطوير النظم الضريبية الحالية في مصر وفي غيرها من البلدان التي تعاني من قصور لا يخفى في نظمها الضريبية. وبوجه عام، فيلاحظ أن الحضارات القديمة كانت غنية بالأفكار الاقتصادية الهامة التي نجدها – إجمالاً – في طيات الدراسات والنظريات الاقتصادية الحديثة، ونحن نوصي بشدة بالرجوع إلى تلك الأفكار القديمة ومحاولة إحيائها وإعادة صياغتها بلغة العصر وتعديلها وتنقيحها وإعدادها بما يتلاءم مع الظروف الحالية وبحيث يمكن استخدامها في حل المشكلات الاقتصادية التي ما زال عالم اليوم يعاني منها بالرغم مما أحرزه علم الاقتصاد من تقدم.

وننتقل إلى استعراض ما ورد من أفكار اقتصادية في العصور الوسطى وذلك على مداري البابين التاليين فنجد أن الدين هو المهيمن على ما وجد من مواضيع ونقاط اقتصادية التي ما زالت مجرد أفكار متناثرة هنا وهناك، وفي تلك العصور كانت الكنيسة هي المحركة للأفكار الاقتصادية

وقتها وذلك في ظل ما أطلق عليه بالنظام الإقطاعي وكـان "المدرسيون" وعلى رأسهم توماس الإكويني هـم أصـحاب الفكر الاقتصادي في أوروبا. وعلى الجانب المقابل، فقد ظهر الإسلام في تلك الحقبة من الزمان وبدأت الأحكام الشـرعية تتوالى بشكل تدريجي وتبلغ عن طريق الرسـول صـلى ا عليه وسلم بواسطة القرآن الكريم والأحاديث النبوية والقدسية الشريفة. وقامت الدولة الإسلامية القوية بعد أن ازداد اتصال المسلمون بالبلدان المحيطة واتسع إلى خارج ذلك النطاق عن طريق الفتوحات الإسلامية إلى جانب المبـادلات التجاريـة. ونتج عن هذا ظهور بعض الأفكار الاقتصادية التي طبقـت بالفعل من خلال الدولة الإسلامية. ونشطت حركة الاجتهـاد في ذلك الوقت لاستنباط الأحكام والقوانين والأسس الشرعية ذات المدلولات العلمية والتطبيقية المختلفـة ومنهـا بعـض الأفكار الاقتصادية التي تدور حول الأمـوال والمعـاملات وغيرها من المواضيع المتنوعة، غير أن الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في ذلك الوقت كانت في بدايتها تتواجد كسـلوك تطبيقي يرشد إلى تطبيقه الرسول صلى ا عليه وسـلم ثـم الخلفاء المسلمون من بعده، وكما اتضح من البـاب الثالـث،



فإن الأفكار الاقتصادية الإسلامية التي اشتقت من القرآن الكريم والسنة الشريفة لم يعثر عليها في مواضع أو في كتابات مستقلة وإنما كان تواجدها كامنًا في كتابات أخرى إسلامية مثل المؤلفات الفلسفية والتاريخية والاجتماعية الإسلامية ككتابات ابن سينا والفارابي وأحمد بن علي الدلجى وابن خلدون، ولولا ذلك لاعتبر هؤلاء – وبخاصة ابن خلدون – روادأ أصليين لعلم الاقتصاد لما قدموه من أسس اقتصادية هامة ما زال يؤخذ بمثيلاتها في الأبحاث الاقتصادية الجارية.

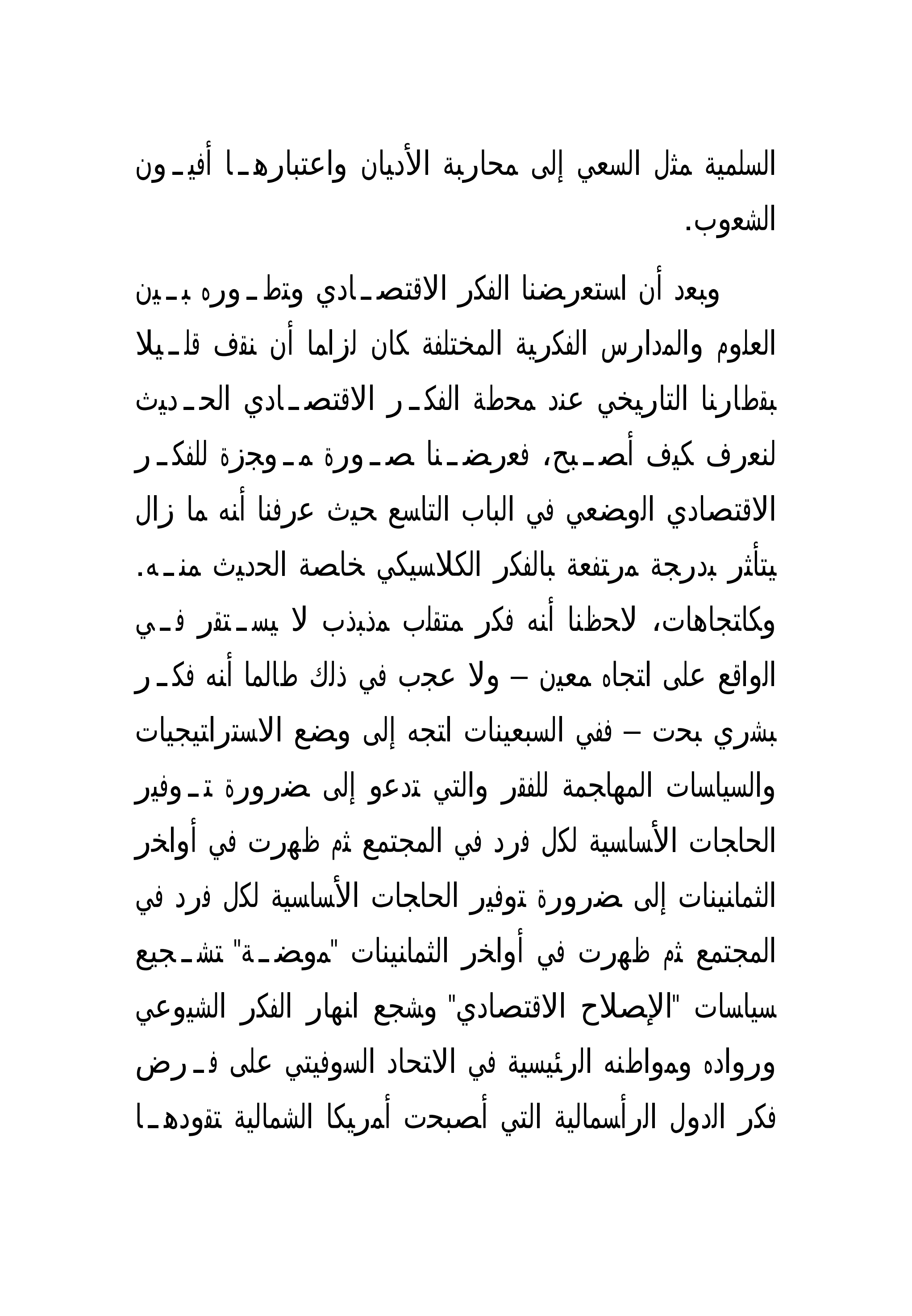
وفي الباب الرابع نستطيع مدرسة مميزة للأفكار الاقتصادية التي يدعي التاريخ الاقتصادي الأوروبي أنها ضمت أفكارا اقتصادية متعددة ومتميزة للدرجة التي جعلت منها مدرسة علمية فكرية ذات اتجه واضح ومميز يصف الاسم الذي أطلق عليها، تلك هي مدرسة التجاريين التي كانت تقوم على تشجيع التجارة كوسيلة رئيسية للحصول على الثورة من المعادن النفيسة التي اعتبرتها المدرسة – بدورها – وسيلة لتحقيق قوة الدولة وضمان قوة نفوذها على العالم الخارجي.

ويعتقد بان مدرسة الطبيعيين – التي عرضت في الباب الخامس من الكتاب – هي الرائدة والمؤسسة لعلم الاقتصـاد وذلك لتمييزهـا بالتحليـل المتعمـق للظـواهر وللمسـائل الاقتصادية المختلفة. ولقد اشتهرت تلك المدرسـة بـدعوتها للحرية الاقتصادية الفردية في العمل "دعـه يعمـل" وفـي التجارة والمبادلات الدولية بخاصة "دعه يمر". ومن أشهر ما قدمته تلك المدرسة من أفكار في المجال الاقتصادي الجدول الاقتصادي الذي ابتدعه الطبيب كيناى.

ويتم من خلال البابين السادس والسابع استعراض أهـم الأفكار الاقتصادية التي وردت في المدرستين الكلاسيكيتين – القديمة والحديثة – ونلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية القديمة أو الحديثة على حد سواء قد تركت بصماته بوضوح على الفكر الاقتصادي – بل وعلى الأنظمة الاقتصادية الوضعية – حتى وقت قريب – بل حتى وقتنا هذا. وجدير بالملاحظة أن هناك مدرسة وسطى بين المدرسة الكلاسيكية القديمـة والمدرسـة الكلاسيكية الحديثة حيث ظهـرت مجموعـة مـن العلمـاء الاقتصاديين في مناطق أوروبية متعددة في انجلترا وفرنسـا واستراليا.. الخ التي قدمت أفكارا اقتصادية تمهيدية للأفكـار

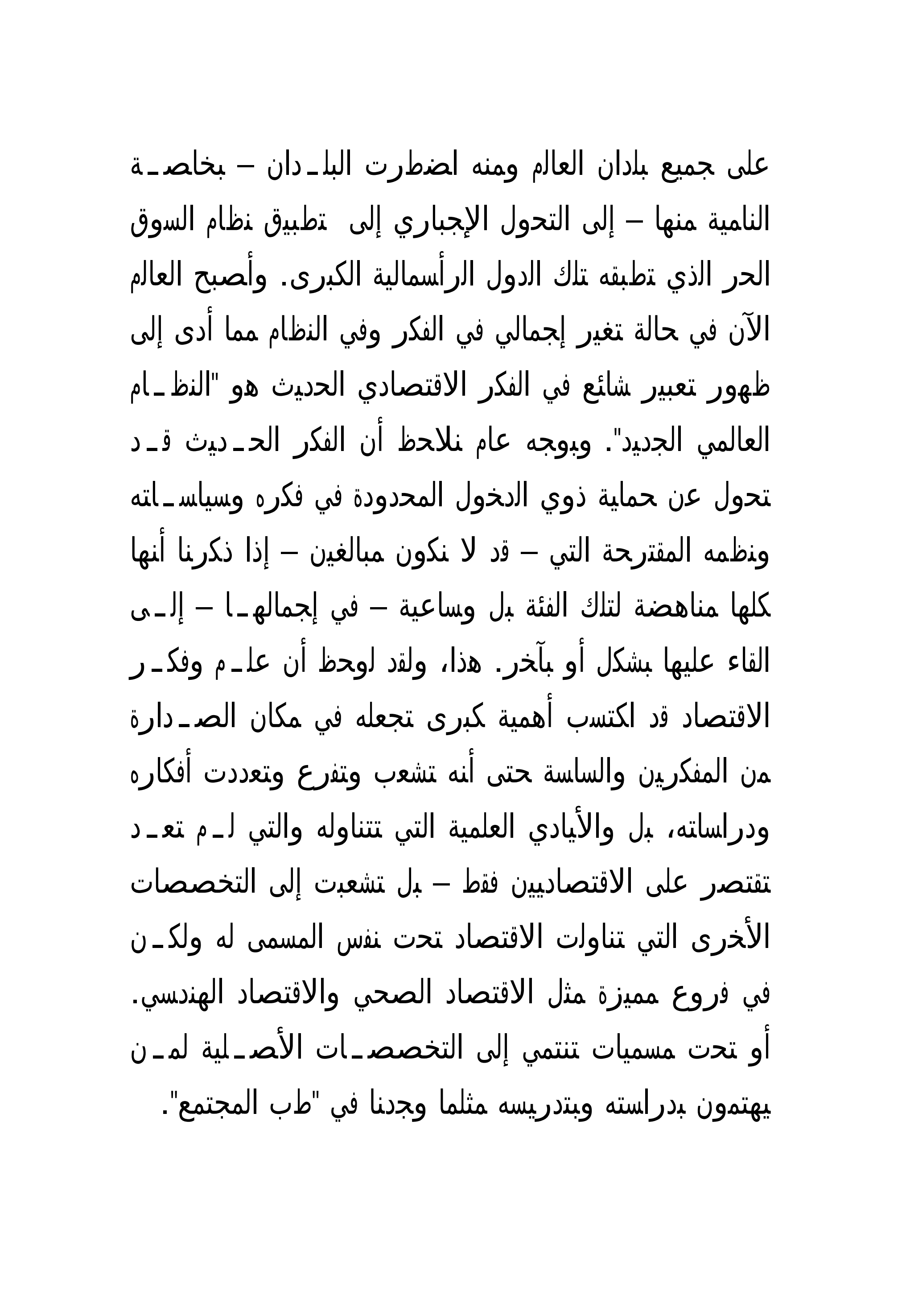
التي وردت في المدرسة الكلاسيكية الحديثة. ومن الطريـف أن نجد من بين رواد هذه المدرسة التمهيدية علماء لم يدرسوا الاقتصاد في الأصل مثل أنطوان لونوت الذي بـدأ بدراسـة الرياضيات، وجول دبويه الذي بدأ بدراسة الهندسـة وفـون تانين الذي كان مزارعا ناجحا ولم يحصل إلا على قدر بسيط من التعليم الرسمي.

وعلى الرغم من انهيارها في الفترة المؤخرة، فوفقا لما تم فعلا عرضنا صورة عامة للفكر الاشتراكي وذلـك فـي الباب الثامن. ولقد تعرفنا من خلال هذا الباب علـى مفهـوم لفظ "اشتراكية" وعرفنا أن هناك "اشتراكية علمية" كما نعتهـا بذلك كارل ماركس الذي قام بوضع الأسس الفكرية لهـا – وذلك تمييزا لها عن النوع المتعارف عليه وهو الاشـتراكية "الخيالية"، غير أنه بعد انهيار ذلك النوع الأول فكرا ونظاما – بعد سبعين عاما فقط من ابتداعها – فقد تكشفت لنا حقيقـة تلك الاشتراكية المدعي أنها علمية وأدركنا بالتجربة العلميـة أنها لا تعدو أن تكون إحدى صـور الاشـتراكية الخياليـة وبخاصة أنها تقوم على أسس تتعارض مع الفطرة البشـرية



السلمية مثل السعي إلى محاربة الأديان واعتبارهـا أفيـون الشعوب.

وبعد أن استعرضنا الفكر الاقتصـادي وتطـوره بـين العلوم والمدارس الفكرية المختلفة كان لزاما أن نقف قلـيلا بقطارنا التاريخي عند محطة الفكـر الاقتصـادي الحـديث لنعرف كيف أصـبح، فعرضـنا صـورة مـوجزة للفكـر الاقتصادي الوضعي في الباب التاسع حيث عرفنا أنه ما زال يتأثر بدرجة مرتفعة بالفكر الكلاسيكي خاصة الحديث منـه. وكاتجاهات، لاحظنا أنه فكر متقلب مذبذب لا يسـتقر فـي الواقع على اتجاه معين – ولا عجب في ذلك طالما أنه فكـر بشري بحت – ففي السبعينات اتجه إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات المهاجمة للفقر والتي تدعو إلى ضرورة تـوفير الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع ثم ظهرت في أواخر الثمانينات إلى ضرورة توفير الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع ثم ظهرت في أواخر الثمانينات "موضـة" تشـجيع سياسات "الإصلاح الاقتصادي" وشجع انهار الفكر الشيوعي ورواده ومواطنه الرئيسية في الاتحاد السوفيتي على فـرض فكر الدول الرأسمالية التي أصبحت أمريكا الشمالية تقودهـا



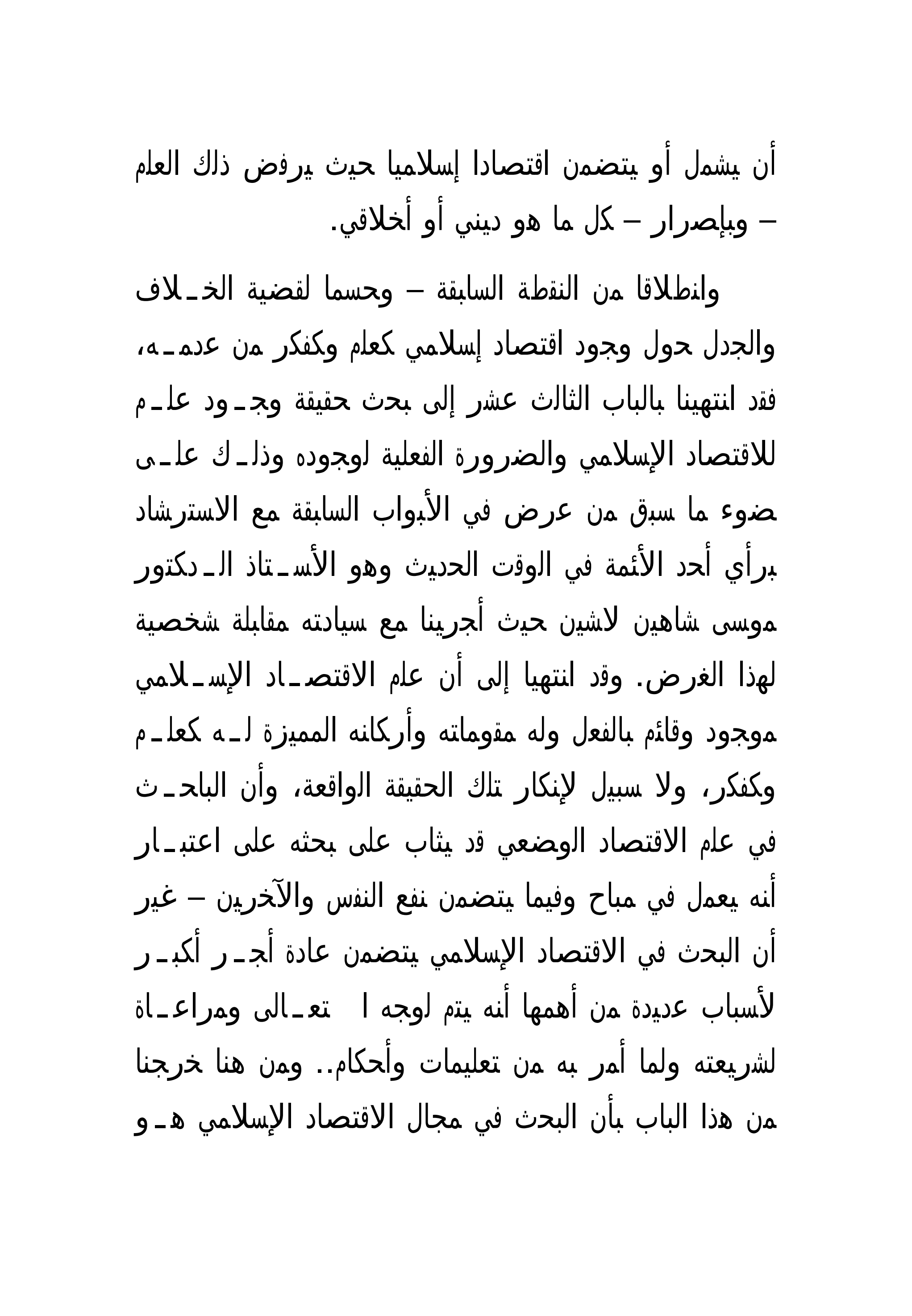
على جميع بلدان العالم ومنه اضطرت البلدان – بخاصة النامية منها – إلى التحول الإجباري إلى تطبيق نظام السوق الحر الذي تطبقه تلك الدول الرأسمالية الكبرى. وأصبح العالم الآن في حالة تغير إجمالي في الفكر وفي النظام مما أدى إلى ظهور تعبير شائع في الفكر الاقتصادي الحديث هو "النظام العالمي الجديد". وبوجه عام نلاحظ أن الفكر الحديث قد تحول عن حماية ذوي الدخول المحدودة في فكره وسياساته ونظمه المقترحة التي – قد لا نكون مبالغين – إذا ذكرنا أنها كلها مناهضة لتلك الفئة بل وساعية – في إجمالها – إلى القاء عليها بشكل أو بآخر. هذا، ولقد لوحظ أن علم وفكر الاقتصاد قد اكتسب أهمية كبرى تجعله في مكان الصدارة من المفكرين والساسة حتى أنه تشعب وتفرع وتعددت أفكاره ودراساته، بل والأيادي العلمية التي تتناوله والتي لم تعد تقتصر على الاقتصاديين فقط – بل تشعبت إلى التخصصات الأخرى التي تناولت الاقتصاد تحت نفس المسمى له ولكن في فروع مميزة مثل الاقتصاد الصحي والاقتصاد الهندسي. أو تحت مسميات تنتمي إلى التخصصات الأصلية لمن يهتمون بدراسته وبتدريسه مثلما وجدنا في "طب المجتمع".

ونعود إلى الفكر والعلم الاقتصادي الإسلامي في الباب العاشر لنتابع تطوراته وما آل إليه وضعه كعلم معترف بـه. وعرفنا من خلال هذا الباب أن ذلك الفكر والعلم المميز بعد أن كان أفكارا تمارس في مرحلة البداية وقت ظهور الإسلام وبعد أن كان قد حقق ازدهارا نظريا وتطبيقيا لا يخفى فـي تلك المرحلة – فقد انحسر وتراجع نتيجة قفل باب الاجتهاد. أما في الوقت الحديث، فلا يخفى على أحد مـدى الانتعـاش والتقدم الواضح الذي حققه ذلك الفكر الذي يتزايـد العلمـاء والباحثين من جميع التخصصات (وبخاصـة فـي التـاريخ والشريعة والاقتصاد والقانون) المهتمين بالدراسة والبحث في مجاله. ومن هنا ظهرت ونمت دراسات عديدة ومتنوعة فـي ذلك المجال وفتح ثانية باب الاجتهاد مما شجع على صـحوة ذلك الفكر والعلم وعلى انتعاشه وأصبح لهذا الفكـر والعلـم رواده المميزين في الوقت الحديث أمثـال الـدكتور محمـد شوقي الفنجري والدكتور عبد الـرحمن يسـري والـدكتور حسين شحاتة. وفي هذا الباب استعرضـنا بعـض الأفكـار الاقتصادية التي وردت في القرآن الكريم والسنة الصحيحة – كمصادر أساسية ثابتة لتلك الأفكار وذلك مثل مبـدأ إقـرار

التفاوت بين الناس، ووجوب تدخل الدولة في بعض الحالات، وبعض الوسائل التي يمكن الاستعانة بها للقضاء على مشكلة الفقر مثل الزكاة والكفارات والعقيقة. وكذا، فقد استعرضنا بعض من تلك الأفكار الاقتصادية في الدراسات الحديثة التي تمت في مجال الاقتصاد الإسلامي وخاصة في الربع قرن الأخير ولاحظنا أن غالبيتها ما زالت تركز على التعريف بعلم الاقتصاد الإسلامي وبمناهجه المختلفة ولاحظنا أن الباحثون في ذلك المجال يقعون داخل مدرستين مميزتين – إحداهما تركز على الأفكار الاقتصادية التي تشتق مباشرة من القرآن والسنة الصحيحة، والأخرى تركز اهتمامها على أسلمة ما ورد من أفكار اقتصادية وضعية أو غير إسلامية. وطالما أن الفكر أو العلم الاقتصادي الإسلامي ما زال تواجده محل جدل وخلاف، فقد استقر قطارنا التاريخي عند محطة الاقتصاد الإسلامي حتى نتمكن من رسم صورة تعريفية واضحة له. وبناء عليه قمنا في الباب الحادي عشر بالبدء باستعراض وبتوضيح بعض المفاهيم الأساسية التي شاع الخلط بينها وهي "علم الاقتصاد الإسلامي" و "فكر الاقتصاد الإسلامي" و "الاقتصاد الإسلامي" – وذلك بعد أن

حاولنا التعـرف علـى الكلمـات الأساسـية Key Words المكونة لتلك التعبيرات أو المصطلحات الثلاث وهـي علـم واقتصاد وإسلام في اللغة العربية وفي القرآن الكـريم كمـا وردت في بعض نصوصه. وانتهينا إلى أن علـم الاقتصـاد الإسلامي هو مصطلح أشمل في معناه وفي مضـمونه مـن فكر الاقتصاد الإسلامي. أمـا الاقتصـاد الإسـلامي، فهـو مصطلح عام يمكن أن يطلق على كليهمـا كمـا يمكـن أن يستخدمه للإشارة إلى النظام الذي يتبعه مجتمع ما.

واستكمالا للصورة المستهدفة عن الاقتصاد الإسـلامي كعلم وكفكر – مقارنا بالاقتصاد الوضعي كعلم وكفكر – فقد توغلنا في الباب الثاني عشر بين الأوجه المختلفـة لنبحـث وضع كل منهما، ومن خلال اثنى عشر وجها من المقارنة – اتضح لنا في هذا الباب أن الاقتصاد الإسلامي يتضمن فكرا وعلما مميزا يجعله أشمل من الاقتصـاد الوضـعي وأكثـر جدوى منه ولقد اتضح لنا أن الاقتصاد الإسلامي يمكـن أن يتضمن الاقتصاد الوضعي – بعد تعديله بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية – بينما العلم الاقتصاد الوضعي لا يمكـن



أن يشمل أو يتضمن اقتصادا إسلاميا حيث يرفض ذلك العلم – وبإصرار – كل ما هو ديني أو أخلاقي.

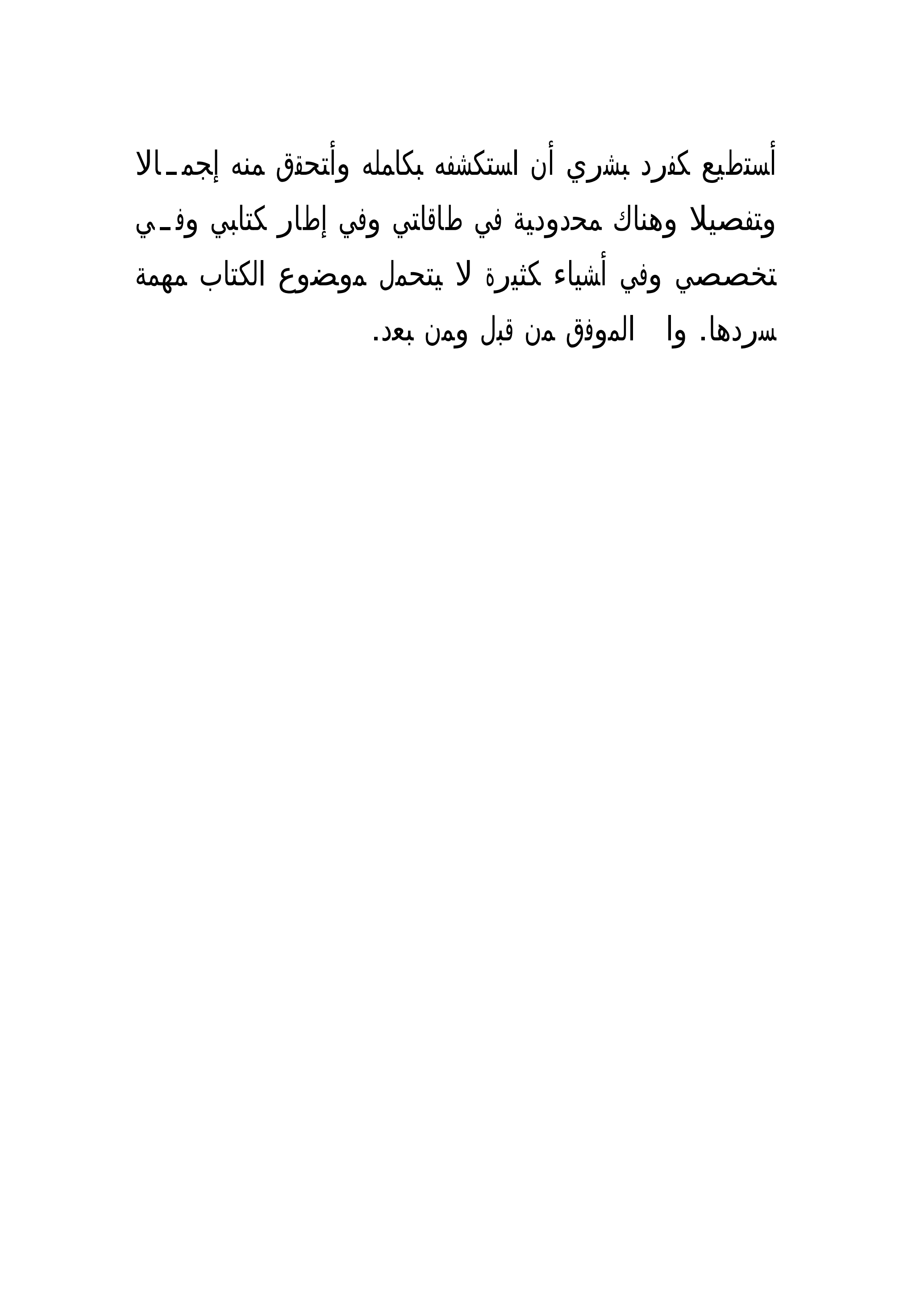
وانطلاقا من النقطة السابقة – وحسما لقضية الخـلاف والجدل حول وجود اقتصاد إسلامي كعلم وكفكر من عدمـه، فقد انتهينا بالباب الثالث عشر إلى بحث حقيقة وجـود علـم للاقتصاد الإسلامي والضرورة الفعلية لوجوده وذلـك علـى ضوء ما سبق من عرض في الأبواب السابقة مع الاسترشاد برأي أحد الأئمة في الوقت الحديث وهو الأسـتاذ الـدكتور موسى شاهين لاشين حيث أجرينا مع سيادته مقابلة شخصية لهذا الغرض. وقد انتهيا إلى أن علم الاقتصـاد الإسـلامي موجود وقائم بالفعل وله مقوماته وأركانه المميزة لـه كعلـم وكفكر، ولا سبيل لإنكار تلك الحقيقة الواقعة، وأن الباحـث في علم الاقتصاد الوضعي قد يثاب على بحثه على اعتبـار أنه يعمل في مباح وفيما يتضمن نفع النفس والآخرين – غير أن البحث في الاقتصاد الإسلامي يتضمن عادة أجـر أكبـر لأسباب عديدة من أهمها أنه يتم لوجه ا   تعـالى ومراعـاة لشريعته ولما أمر به من تعليمات وأحكام.. ومن هنا خرجنا من هذا الباب بأن البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي هـو

ضرورة فعلية لا جدال فيها. وختمنا الباب بتساؤلات وجهت إلى القارئ ليتمكن من خلال تأملها في ذاتها ومحاولة الإجابة عليها من التوصل إلى النتائج التي عرضها الكتاب بشأن حقيقة وضع علم وفكر الاقتصاد الإسلامي.

وفي خلال رحلتنا الشيقة هذه صادفتنا قصة طريفة تدعم رأينا في ضرورة أسلمة العلوم وزيادة الدراسات العلمية الجادة في الأمور الشرعية مع ربطها بالأمور الدنيوية والعلمية البحتة للقضاء على مشكلة الأمة الدينية التي يعاني منها الكثير من المسلمين حتى المثقفين منهم. فلقد لاحظت في جميع المؤتمرات والمجالس العلمية ترديد أن المجتهد في علمه الذي يخطئ في بحثه العلمي (على إطلاقه) سيحصل على أجر بينما إذا اجتهد فأصاب فله أجران – ولابد أن القارئ العزيز يتفق معي على أن الشائع أن هناك حديث نبوي قد تضمن هذا المعنى، وعلى أن الاجتهاد هنا يخص أي باحث علمي. وللأسف فقد لاحظت أن ذلك الاعتقاد يعم بعض علماء الشريعة المتخصصين ذاتهم، ولقد اتضح لي ذلك على وجه الخصوص عند سؤال بعضهم عن ذلك لتسجيله في كتابي الحالي كبند من بنود المقارنة

المعروضة على الباب الثاني عشر. وللمفاجأة – فقد وجـدت أن الحديث ينصب على الحاكم، وأن ذلك يحـدث بشـروط معينة لا تنطبق على أي شخص. ولولا قيامي بتلك الدراسـة لظللت على نفس اعتقادي الخاطئ الذي مازال عليه الكثيرون غيري. ومن أجل تصحيح هذا الخطأ، فسوف يتضمن الملحق التالي الحديث الصحيح عن الاجتهاد وشرحه كما جـاء فـي بعض الكتب المتخصصة.

وقبل مغادرة قطارنا التاريخي الإسلامي الاقتصـادي. فإنني أدعو الباحثين من حولي إلى الاستمتاع بركوبه وبالتنقل به إلى مزيد من المحطات العلمية والفكرية لالتقاط المزيد من الصور حول ما جاء في الفكر والعلم الاقتصادي من أفكـار ونظريات وقوانين وللتوغل بمزيد من التركيز والتعمق فـي طريقين مزالا يمتدان إلى أغوار بعيدة ولم يجدا بعد من يكمل اكتشاف ما بهما – أولهما هو طريق الفكر والعلم الاقتصادي في عصور ما قبل الميلاد وبخاصة فيما يتعلق بالحضـارات القديمة غير الأوروبية، وثانيهما هو طريـق الفكـر والعلـم الاقتصادي الإسلامي منذ ظهور الإسلام حتـى الآن.. فمـن خلال رحلتي الحالية وجدت ولاحظت العديد والعديد ممـا لا



أستطيع كفرد بشري أن استكشفه بكامله وأتحقق منه إجمـالا وتفصيلا وهناك محدودية في طاقاتي وفي إطار كتابي وفـي تخصصي وفي أشياء كثيرة لا يتحمل موضوع الكتاب مهمة سردها. وا   الموفق من قبل ومن بعد.

ملحق

الاجتهاد وأجره المستحق له

في الحديث النبوي الشريف

حدثنا عبد ا بن يزيد المقرئ المكي: حدثنا حيوة بـن شريخ، حدثني يزيد بن عبد ا بن الهاد، عـن محمـد بـن إبراهيم بن الحاث، عن يسر بن سعيد عن أبي قـيس مـولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص: أنه سمع رسـول ا صلى ﷺ يقول: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصـاب فلـه أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر". قـال: فحـدثت بهذا الحديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فقال: هكذا حـدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبي هريـرة، وقـال عبـد العزيز بن المطلب. عن عبد ا بن بن أبي بكر، عن أبـي سلمة، عن النبي ﷺ مثله (صحيح البخاري، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو اخطأ، رقم ٦٩١٩).

ولقد وجدنا نفس الحديث بنصه في صحيح مسلم وأبـو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي أيضا مما لا يثير شـك في صحة الحديث.

وفي شرح الحديث نجد أنه قد ورد في كتـاب عـون المعبود شرح سنن أبي داود (عبد الرحمن محمـد عثمـان الجزء التاسع، ص.ص ٤٨٨-٤٨٩) أنه إذا اجتهد الحـاكم،

فوقع اجتهاده موافقا لحكم ا (أصاب) فإن الحاكم في تلـك الحالة يحصل على أجران – أجر الاجتهـاد ذاتـه، وأجـر الإصابة. أما إذا أخطأ فإنه في تلك الحالة لا يـؤجر علـى الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط، بينما يمنع الحاكم في تلـك الحالة الأخيرة أجرا نظير اجتهاده.

والمجتهد الذي ينطبق عليه الحديث هو من "جمع خمسة علوم، علم كتاب اله، وعلم سنة رسول ا ﷺ وأقاويل علماء السلف من إجماعهم واختلافهم وعلم اللغة، وعلـم القيـاس، وهو طريق استنباط والحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجـده صريحا في نص كتاب أو سنة أو إجمـاع". فيجـب علـى المجتهد أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والخاص والعام، والمحكم والمتشـابه، والكراهـة والتحريم والإباحة والندب ويعرف من السنة هذه الأشياء إلى جانب ضرورة معرفة الصحيح والضعيف منهـا، والمسـند والمرسل، إلى جانب معرفة ترتيب السـنة علـى الكتـاب وبالعكس، حتى إذا وجد حديثا لا يتوافق فـي ظـاهره مـع الكتاب يمكنه أن يتعرف على التفسير الفعلي لذلك حيـث أن السنة بيانا للكتاب ولا يمكن أن تخالفه، كمـا يجـب علـى

المجتهد التعرف على علم اللغة لكـي يفهـم بشـكل سـليم وصحيح ما جاء في الكتاب والسنة من أحكام وأمور. أما من يجتهد بدون توافر تلك الشروط فيه فلا يعذر بالخطأ ويـأثم بفعله.

وفي كتاب فتح الباري بشرح صحيح الإمام بن اسماعيل البخاري (الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الجـزء الثالث عشر ص.ص ٣٣٠-٣٣٢)، جاء أن الحاكم يؤجر إذا أخطأ إذا كان (عالما) بالاجتهاد فاجتهد، أما إذا لم يكن عالما فلا ويستدل ابن المنذر صاحب هذا التفسير على ذلك بحديث "القضاة ثلاثة – وفيه – وقاض قضى بغير حق فهـو فـي النار، وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار" وهو حـديث أخرجه أصحاب السنن عن بريدة بألفاظ مختلفة. وعلى الرغم من أن الاجتهاد يتقدم الحكم حيـث لا يجـوز الحكـم قبـل الاجتهاد اتفاقا – إلا أن الحكم جاء في الحديث ليعني في قوله "إذا حكم" إذا (أراد) أن يحكم فعنـد ذلـك يجتهـد، وقولـه "فأصاب" أي صادف ما في نفس الأمر من حكم ا تعـالى. وقوله "ثم أخطأ" أي ظن أن الحق في جهة فصادف أن الذي في نفس الأمر من حكم ا تعالى بخلاف ذلك. ويتأكد مـن

هذا التفسير أيضا ضرورة أن يكون الحاكم المجتهـد عالمـا بالاجتهاد وبشروطه وعاملاً بها، أما إذا لم يكن عالما وأفتى أو حكم بغير علم آثم.

ومما سبق يتضح لنا أن الاجتهاد وأجره يـرتبط فعـلا بالعلم ولكنه ذلك الذي يرتبط بالأمور الفقهيـة والتشـريعية وبالحكم والفتوى وهو لذلك ينطبق بمعانيه وبأحكامـه علـى الحاكم والمفتي بشكل أساسي وليس على الباحث العادي فـي العلوم المختلفة الدنيوية على وجه الخصوص، كما لاحظنا أن هناك شروطا محددة لابد من توافرها في الفرد حتى تنطبـق عليه أحكام ومتضمنات الحديث المعني. والخطورة الحقيقيـة تكمن هنا في أن من لا ينطبق عليه تلك الشـروط وغـامر بالاجتهاد فأخطأ فإنه سوف يتحمل إثما على اجتهاده هـذا.. وما أكثر ما وقع أو أوقع نفسه في شرك ذلك الإثـم نتيجـة لجهله بذلك الحديث وبما يتضمنه من معان فعلية!!.. وها هو ذا منهجا علميا آخر نقدمه في طبق مجموعة المناهج التـي يجب أن يلتزم الباحث في الاقتصاد الإسلامي باتباعها، والتي تميز البحث الاقتصادي الإسلامي من غيره وتكسبه مصداقية منفردة لا تأتي لغيرها من الدراسات (إذا أحسن تطبيق ذلـك

المنهج المذكور)، وفي ذلك الصدد – نركز علـى أهميـة – التأكد من توافر شروط الاجتهاد لإجـازة إصـدار أحكـام شرعية فاصلة للسلوك الاقتصادي وفي ذلك نتفق نوعا مع د. شوقي أحمد نيا (٩٧، ص٤) علـى أن المهمـة الأساسـية للباحث في الاقتصاد الإسلامي ليس في الدراسـة المتعمقـة للأحكام الشرعية – حتى المتعلق منها بالسلوك الاقتصادي – فتلك مهمة الفقيه – وإنما يجب على الباحث المعني تركيـز جهوده على محاولة تفسير السلوكيات الاقتصادية المضبوطة فقهيا ويحللها اقتصاديا ويقدم ما يراه حيالها مـن سياسـات وقواعد عامة بالشكل الذي يعتقد أنه لا يتنافى مـع الشـرع والذي يتطلب تحقيق فقيه له.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- ابن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القـرآن العظـيم، طبعة جديدة مصححة، دار المعرفة، بيروت.

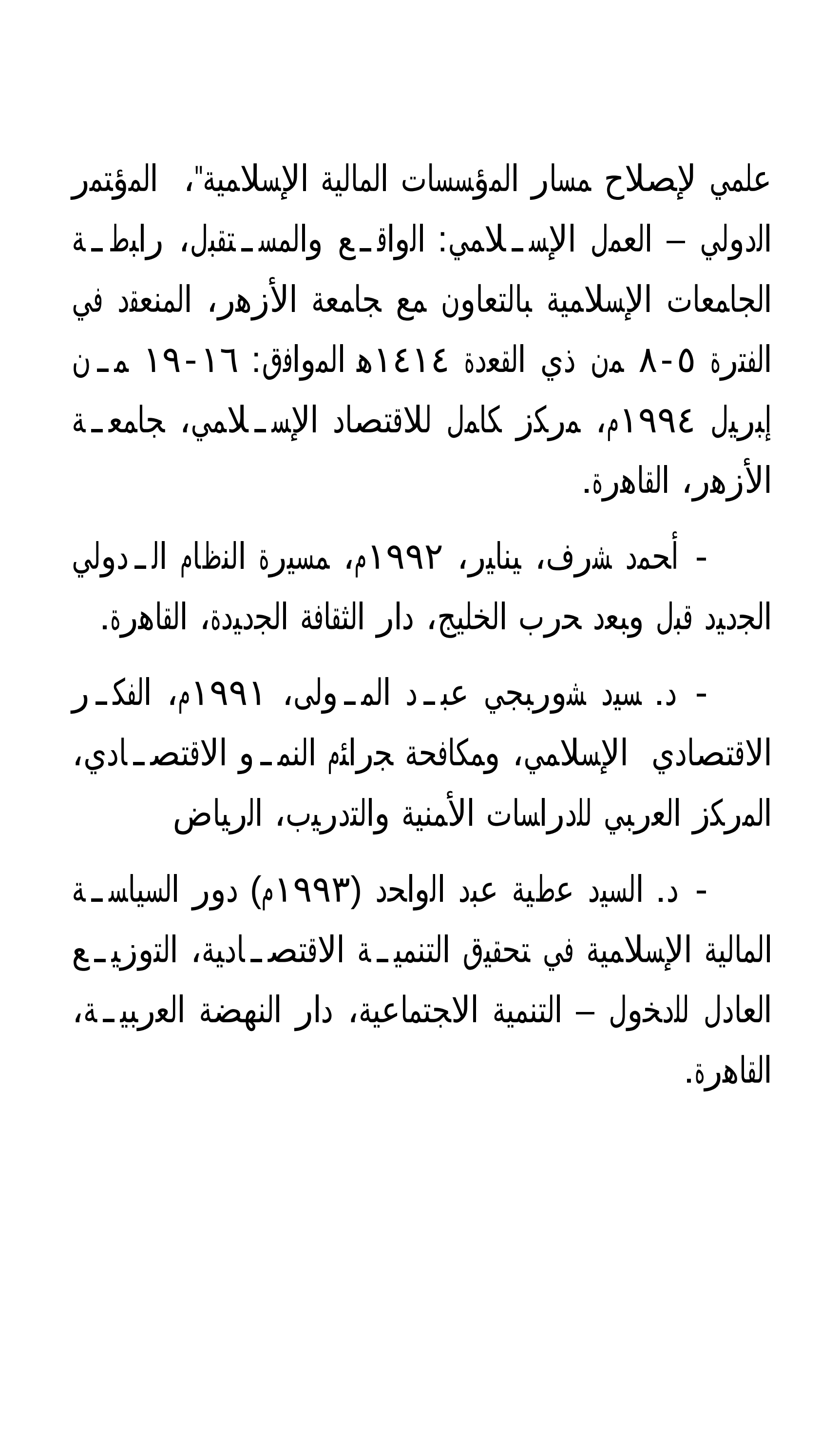
- آ. آشتور، (١٩٨٥م) التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبـد الهـادي عبلة، دار قتيبة، دمشق.

- أبي يحيى محمد بن صالح التجبيبى، مختصر تفسير الإمام الطبري، دار الفجر الإسلامي، بيروت.

- د. أحمـد شـلبي (١٩٩٣م) موسـوعة الحضـارة الإسلامية – الاقتصاد في الفكر الإسلامي، الطبعة العاشـرة، النهضة العربية، القاهرة.

- د. أحمد النجار (١٩٧٣م) المـدخل إلـى النظريـة الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، القاهرة.

- د. أحمد عبد العزيز النجار، (١٩٩٤م) "ورقة عمـل في تجربة نموذج لمؤسسة مالية تعمل بالمشـاركة كمـدخل



علمي لإصلاح مسار المؤسسات المالية الإسلامية"، المؤتمر الدولي – العمل الإسلامي: الواقع والمستقبل، رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة الأزهر، المنعقد في الفترة ٥-٨ من ذي القعدة ١٤١٤هـ الموافق: ١٦-١٩ من إبريل ١٩٩٤م، مركز كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

- أحمد شرف، يناير، ١٩٩٢م، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

- د. سيد شوربجي عبد المولى، ١٩٩١م، الفكر الاقتصادي الإسلامي، ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض

- د. السيد عطية عبد الواحد (١٩٩٣م) دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول – التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.

- د. السيد عطية عبد الواحد، (١٩٩٣م) نظرية أعمال السيادة في المجالين الاقتصادي والمـالي (دراسـة مقارنـة بالفكر الإسلامي)، دار النهضة العربية، القاهرة.

- د. أكرم ضياء العمري (رمضان ١٤١٤هـ - مارس ١٩٩٤م) "قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي"، كتاب الأمة سلسلة فصلية تصدر عن وزارة الأوقـاف والشـئون الإسلامية، قطر.

- أحمد تمام محمد سالم، ١٩٩١م، الإطار العام للمبادئ الإسلامية والتطبيقية في مجال المعاملات والمحاسبة، كليـة التجارة، جامعة الأزهر.

- د. أحمد بن توفيق الفيل، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) "مـا هية علم الاقتصاد الإسلامي وصلته بالعلوم الأخرى"، بحوث في الاقتصاد الإسلامي لمجموعة من العلماء، وزارة التعلـيم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسـلامية، المملكـة العربية السعودية.

- توفيق محمد شاهين، (١٩٨٨م)، "وضع الأسرة فـي الإسلام"، الأزهر، سبتمبر ١٩٨٨م.

- د. جعفـر عبـاس حـاجي، (١٩٨٧م)، المـذهب الاقتصادي في الإسلام – دراسة مذهبيـة فلسـفية مقارنـة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام، مكتبة الألفين، الكويت.

- د. جمال الدين عطية، (١٩٨٨م)، "مرتكزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي"، (معقب)، ندوة إسهام الفكر الإسـلامي في الاقتصاد المعاصر، مركز صالح عبد ا كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسـلامية والمعهـد العـالمي للفكـر الإسلامي، في الفترة من ٦٠٩ سبتمبر ١٩٨٨م واشنطن.

- جلال الدين احمد المحلي، (١٩٧٠) تفسير الجلالـين للإمامين جلال الدين المحلى وجلال الـدين السـيوطي، دار الشعب، القاهرة.

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (١٩٨٨م)، تـاريخ الخلفاء، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

- جودة محمد عواد، (١٩٩٠م)، حول أسلمة العلـوم و التعليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- د. جمال الدين فنار، د. هنـري ريـاض، د. عبـد العزيز صادق، (١٩٩٤م) مصر وحضارات العالم القـديم، القاهرة.

- د. حســن علــي الشــاذلي، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، الاقتصاد الإسلامي: مصادره وأسسه المال وتنميته دراسـة مقارنة، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة.

- د. حشمت بشار، (١٩٩٣م)، "الظروف الاجتماعيـة والاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى مقارنة ببعض الدول الإسلامية"، أبحاث المؤتمر الدولي: المسـلمون فـي آسـيا الوسطى والقوقاز الماضي والحاضر والمستقبل، في الفتـرة ١١-١٣ ربيع الآخر ١٤١٤هـ والموافـق ٢٨-٢٠ سـبتمبر ١٩٩٣م، المحور الاقتصادي، مركز صالح عبـد ا كامـل للاقتصاد الإسلامي، في جامعة الأزهر.

- د. حمزة الجميعي الدموهى، (١٩٧٩م) الاقتصاد في الإسلام، مطبعة التقدم، القاهرة.

- د. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول والثاني، شركة العبيكـان للطباعة والنشر، الرياض.

= د. حسين شحاته، (بدون تاريخ)، اقتصاديات الصيام، بدون مكان للنشر.

= د. حسين شحاته، (بدون تاريخ)، وصايا اقتصـادية إسلامية للبيت المسلم، مكتبة عباد الرحمن، سمنود.

- د. حسين شحاته، (١٩٨٧م)، "الضوابط الإسـلامية للإنفاق والاستهلاك وأثرها على ميزانية البيـت والدولـة"، الاقتصاد الإسلامي، محرم ١٤٠٨هـ سبتمبر ١٩٨٧م، العـدد ٧٤.

= د. حسين شـحاته، (١٩٩٥م) منهجيـة الاقتصـاد الإسلامي فـي التنميـة الاجتماعيـة الأسـس والأسـاليب والأدوات"، مؤتمر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصـري من المنظور الإسلامي، في الفتـرة مـن ٢ إلـى ٣ يونيـو ١٩٩٥، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – فرع بنـات، جامعـة الأزهر، القاهرة.

- حسنين محمد مخلوف، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) كلمات القرآن – تفسير وبيان، مؤسسة الريـان للطباعـة والنشـر والتوزيع، دار ابن حزم للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

- د. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، (١٤٠٦هـ)، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكـان للطباعـة والنشر، الرياض.

- د. خليل الجر، لاروس، المعجم العربـي الحـديث، مكتبة لاروس، باريس.

- د. خليفة عبد السميع خليفة، (١٩٨٧م) الرياضـيات في القرآن الكريم، النهضة العربية، القاهرة.

- روبـــرت كارســـون، (١٩٩٤م) مـــاذا يعـــرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها، الدار الدولية للنشـر والتوزيع، مصر – كندا.

- د. راشـــد البـــراوى، (١٩٧٦م) تطـــور الفكـــر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة.

- د. رفعت العوضي، (سبتمبر ١٩٨٨م)، "مرتكـزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي مع اقتـراح بعـض المقـررات

الدراسية"، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، مركز صالح عبد ا كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي (واشنطن)، القاهرة.

- د. رفعت العوضي، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) محاضرات في الماركسية، كلية التجارة، جامعة الأزهر القاهرة.

- روبرت هيلبرونر، (١٩٨٠م) قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوى، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- د. رمزي زكي، ١٩٩٣، قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

د. زينب صالح الأشوح، (مايو ١٩٩٦م)، "محو الأمية الدينية بين المتعلمين المسلمين – منظور اقتصادي إسلامي اقتصادي مشترك، مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية في التعليم العام بالوطن العربي، رابطة الجامعات

الإسلامية "مركز صالح كامل للاقتصاد الإسـلامي بجامعـة الزهر – القاهرة.

زينب صالح الأشوح ، (١٩٩٣م) "الأهمية الاقتصـادية للجمهوريات الإسلامية في آسـيا الوسـطى فـي الاتحـاد السوفيتي (سابقًا) ، أبحاث المؤتمر الدولي: المسـلمون فـي آسيا الوسطى والقوقاز الماضي والحاضر والمسـتقبل، فـي الفترة ١١-١٣ ربيع الآخرة ١٤١٤هـ - الموافـق ٢٨-٣٠ سبتمبر ١٩٩٣م، المحور الاقتصادي، مركز صالح عبـد ا كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

- د. زينب صالح الأشوح (١٩٩٤م)، "بعض السـمات والخصائص الأساسية للعمل الإسـلامي مـع إشـارة إلـى المنظور الاقتصادي للعمـل"، المـؤتمر الـدولي: العمـل الإسلامي، الواقع والمستقبل، رابطة الجامعـات الإسـلامية بالتعاون مع جامعة الزهر المنعقد في الفترة ٥-٨ مـن ذي القعدة ١٤١٤هـ الموافق ١٦-١٩ من أبريل ١٩٩٤م، مركـز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر القاهرة.

د. زينب صالح الأشوح، (١٩٩٤م) الاقتصاد التطبيقي بين المجالات العلمية المختلفة، دار النهضة العربية، القاهرة.

- د. زينب صالح الأشوح، (١٩٩٥م)، "قراءة إسلامية لنظرية مالتس في السكان"، المسلم المعاصر، العددية ٧٣، ٧٤، السنة التاسعة عشرة، محرم – جمادى الآخرة ١٤١٦هـ أغسطس ١٩٩٤م – يناير ١٩٩٥م.

د. زينب صالح الأشوح، مايو ١٩٩٧، "بعض مرتكزات التنمية الاقتصادية للمجتمع الإسلامي – نظرة تحليلية لبعض الدراسات غير العربية"، المؤتمر الدولي: الدراسات الإسلامية عند غير العرب، في الفترة من ٢٠-٢٢ مايو ١٩٩٧م، رابطة الجامعات الإسلامية، وكلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الزهر، القاهرة.

- سيد قطب، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة.

- د. سعيد الخضيرى، (١٩٩١م) تاريخ الفكر الاقتصادي: من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الأقطار المختلفة، جامعة قار يونس، بنغازي.

د. شوقي أحمـد دنيـا، (ابريـل ١٩٩٧م) الاقتصـاد الإسلامي: قضايا منهجية، موضـوع سـمنار مقـدم لقسـم الاقتصاد – كلية التجارة "بنات" جامعة الأزهر، القاهرة.

- ضياء الدين سردار، (يوليو ١٩٩٤م)، "أسلمة العلوم أم تغريب الإسلام"، نشرة غير دورية، المعهد العالمي للفكر العالمي الإسلامي، العدد ١٥.

- د. علي لطفي، (١٩٧١م) التطـور الاقتصـادي – دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصـادي، مطبعـة مخيمر، القاهرة.

- د. عبد الفتاح محمد وهيبه، (بدون تاريخ)، الجغرافية التاريخية – دراسة أصـولية وإقليميـة، منشـأة المعـرف، الإسكندرية.

- د. عبد الرحمن يسـري، (١٩٨٧م) تطـور الفكـر الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

- د. عبد الرحمن يسري، (١٩٨٨م)، تطـور الفكـر الاقتصادي، الطبعة الثانية، المنقحة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

- د. عبد الرحمن يسري، (١٩٨٨م) دراسات في علـم الاقتصاد الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

- عبد الحميد إبراهيم سرحان، (١٩٨٧م) الاقتصاد في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- د. عبد الكريم عثمان، (١٣٩٤هـ - ١٩٧١م) معـالم الثقافة الإسلامية، دار اللواء، القاهرة.

- د. علـي السالوسـى، (جمـادى الأولـى ١٤١١هـ) الاقتصاد الإسلامي ودور الفقه فـي تأصـيل، مطـابع روز اليوسف، القاهرة.

- د. عاصم الدسوقي ، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، دراسات في التاريخ الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

د. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، (١٩٩٠م)، البـديل الإسلامي للفوائد ا لمصرفية الربوية – دراسة لأبعاد المشكلة على مستوى الدول الإسلامية، دار النهضـة العربيـة بنـي سويف.

- د. عبد الحميد الغزالي، (١٩٨٩م) "الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية"، الاقتصاد الإسلامي، رمضان ١٤٠٩هـ - ابريل ١٩٨٩م، العدد (٩٤).

- د. عدنان عباس علي، (١٩٩١م)، تاريخ الفكر الاقتصادي: من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الأقطار المختلفة، جامعة قار يونس، بنغازي.

- د. عادل حشيش، (١٩٧٤م)، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت.

- د. عبد النعيم مبارك، (١٩٨١م)، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

د. علي السيد علي، (١٩٩٤م) الحياة الثقافية في المدينة المنورة – عصر سلاطين المماليك ٦٤٨-٩٢٣م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

- د. علي السيد علي ، (١٩٩٦م)، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

د. علي السيد علي، (١٩٨٦م)، القـدس فـي العصـر المملوكي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.

- د. غريب محمد سيد أحمـد، (١٩٨١م) الاقتصـاد الإسلامي: دراسة في علم الاجتماعي الاقتصادي، القاهرة.

- فكري أحمد نعمان، (١٩٨٥م)، النظرية الاقتصـادية في الإسلام مع خطة عمل تطبيقية نظام اقتصادي إسـلامي متكامل، دار القلم، دبي.

- الفارابي، (بدون تاريخ) آراء أهل المدينة الفاضـلة، مطبعة النيل، القاهرة.

- فنشرو فيتللو، (بدون تـاريخ)، الفكـر الاقتصـادي الحديث، ترجمة د. محمد إبراهيم زيد، مراجعة د. عبد الأحد جمال الدين، الدار المصرية المصرية للتـأليف والترجمـة، القاهرة.

- قطب إبراهيم محمد، (١٩٨٨م)، السياسـة الماليـة للرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- قطب إبراهيم محمد، (١٩٨٨م)، السياسة المالية لعمر بن العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- قطب إبراهيم محمد، (١٩٨٦م)، السياسـة الماليـة لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- قطب إبراهيم محمد، (١٩٩٠م)، السياسة المالية لأبي بكر الصديق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- قطب إبراهيم محمد، (١٩٨٩، الـنظم الماليـة فـي الإسلام، الطبعة الرابعة، الهيئة المصـرية العمـة للكتـاب، القاهرة.

- د. لبيب شـقير، (بـدون تـاريخ)، تـاريخ الفكـر الاقتصادي، دار نهضة مصـر للطبـع والنشـر، الفجالـة، القاهرة.

- د. لطفي عبد الوهاب يحيـى، (١٩٨٦م)، التـاريخ اليوناني والروماني، مطابع مجموعات مؤسسـات الهـلال، القاهرة.

- د. محمد شوقي الفنجري، (١٩٧٢م)، المدخل إلـى الاقتصاد الإسلامي، الطبعـة الأولـى، دار ثقيـف للنشـر والتأليف؟، المملكة العربية السعودية.

- د. محمد شوقي الفنجري، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، القاهرة.

- د. محمد شوقي الفنجري، (١٩٨٣م)، "الاقتصاد الإسلامي – المنشأ والمفهوم والمنهج"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق، ٩-١٢ ابريل ١٩٨٣م، كلية التجارة، جماعة المنصورة ونقابة التجاريين، القاهرة.

- د. محمد شوقي الفنجري، (١٩٨٧م)، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، دراسة مقارنة مع الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي، دار الوطن للإعلان والنشر، الرياض.

- د. محمد شوقي الفنجري، (١٩٧٨م)، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- د. محمد البهي، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، الفكر الإسلامي في تطوره، الطبعة الثانية، مكتبة وهبه، القاهرة.

- د. محمد لطفي الحسيني، د. أحمد الحصري، د. أبو الحمد موسى، د. عبد ا عبد النبي، د. حسن الشـاذلي، د. الطيب خضري، (١٣٩١هـ - ١٩٧٢م)، الفقه الإسلامي نظام الإسلام في العلاقات الدولية، مطبعة دار التأليف، القاهرة.

- د. محمد يـونس الحمـلاوي، (١٩٩٣م)، "علمـاء المسلمين: هل من دور لهم؟"، أبحـاث المـؤتمر الـدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز الماضـي والحاضـر والمستقبل، في الفترة ١١-١٣ ربيع الآخر ١٤١٤هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣م، مركز صالح عبد ا كامل للاقتصـاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

- د. محمد بيومي مهران، (١٩٨٤ / ١٩٨٥م)، تاريخ مصر الفرعونية والشرق الأدنى القديم، دار الهلال للطباعـة والتجارة، القاهرة.

- د. محمد سلطان أبو علي، (١٩٨٤م)، مقدمـة فـي التطور الاقتصادي، القاهرة.

- د. محمد المنعم الجمال، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة، دار الكتاب المصري، (القاهرة)، دار الكتاب اللبناني (بيروت).

- د. محمد إقبال، (١٩٩٤م)، "التحديات الذاتية للاقتصاد الإسلامي"، المؤتمر الدولي: العمل الإسلامي والواقع والمستقبل، رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة الأزهر المنعقد في الفترة من ٥-٨ من ذوي القعدة ١٤١٤هـ الموافق ١٦-١٩ من أبريل ١٩٩٤م، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

- د. محمد منذر قحف، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، الكويت.

- د. محمد باقر الصدر، (١٩٨٢م)، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

- محمد ممدوح العربي، (١٩٨٨م)، دولة الرسول صلى ا عليه وسلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- د. محمد دويدار، (بدون تاريخ)، آراء أهل المدنيـة الفاضلة، مطبعة النيل، القاهرة.

- د. محمد فهيم خـان، (١٩٨٨م)، "كيفيـة تـدريس الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي"، أبحاث ندوة إسـهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، في الفترة من ٦-٩ سبتمبر ١٩٨٨م، مركز صالح كامل للأبحـاث والدراسـات التجارية الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي واشنطن.

- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصـغير وزيادته (الفتح الكبير)، الكتب الإسلامي، القاهرة.

- محمد فـؤاد عبـد البـاقي، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت.

- محمود محمد بابللى، (١٩٨٠م)، الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

- د. محمود محمـد بـابللى، (١٩٨٦م)، "توجيهـات إسلامية في التعامـل الاقتصـادي"، الاقتصـاد الإسـلامي، ١٤٠٦هـ - يونيو ١٩٨٦، عدد (٥٩).

- الإمام محيي الدين أبـي زكريـا النـووي، (بـدون تاريخ)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، المكتبـة القيمة، القاهرة.

- مالك بن نهى، (١٩٧٩م)، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر،دمشق.

- مجلة منبر الإسلام (١٩٨٦م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مطابع الأهرام، القاهرة.

- موسى شاهين لاشين، (بدون تاريخ)، السـنة كلهـا تشريع، مركز بحوث السنة والسيرة، جامعة قطر.

- د. منور إقبال، (١٩٨٨م)، "دراسة مقارنة لمنـاهج تدريس الاقتصاد الإسلامي"، أبحـاث نـدوة إسـهام الفكـر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر،مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسـلامية والمعهـد العـالمي للفكـر الإسلامي، واشنطن.

- د. موسى سلامة، "أصول الإدارة هي في الأصل من منهج ا "، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لمنهج الاقتصادي

في الإسلام بين الفكر التطبيق، ٩-١٢ أبريل ١٩٨٣م، كليـة التجارة، جامعة المنصورة ونقابة التجاريين، القاهرة.

- مجمع اللغة العربية، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م)، المعجـم الوسيط، مطبعة مصر، القاهرة.

- ميشيل ألبيـر (ينـاير ١٩٩٥م)، الرأسـمالية ضـد الرأسمالية، مكتبة الشروق، القاهرة.

- د. نواف الحليسى، (١٩٩٠م)، التاريخ الاقتصـادي من خلال قصص القرآن الكريم: المـنهج الاقتصـادي فـي التخطيط لنبي ا يوسف عليه السلام، الطبعة الثانية، بـدون مكان نشر.

- ويل ديورانت، (بدون تـاريخ)، قصـة الحضـارة، ترجمة محمد بدران، الجزء الثاني، المجلـد الأول (الشـرق الأدنى) الإدارة الثقافية في جامعة الـدول العربيـة، لجنـة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

المراجع الإنجليزية

- Adam · Christopher, Cavendish – William, Mistry Percy, (١٩٩٢), Ad-husting privatization: Case Studies from Developing Countries, Ist, ed, Jams Currey (London), Heinemeann (Portsmouth) Ian Randle (Kingston).

- Deane – Phyllis, (١٩٧٨), the Evolution of Economic Ideas, Cambridge University Oress, Cambridge, London, New York Melbourne.

- El – Ashwah - Zeinab, (١٩٩٢), "An Economic Investigation of Impact of Maternal Socio – Economic Factors on Nutritional Status of Pres chool Children in Egypt:, Population Sciences, International Islamic Center For Population Studies & Research, Al – Azhar University, Cairo.

- Ekelum Robert & Hebert – Robert, (١٩٧٥), A History of Economics – Theory and Methods, Mc. Grow H. Book Company, New York and other Places.

- Field – Alexander J. (ed.). (١٩٩٥), Te Future of Economics, Tronsaction Publisher, New Brunwick (U. S. A) and London (U. K.).

- Fischer – Stanley, Rodrik – Dani, Juma – Elias (eds.), (١٩٩٣), The Economic of Middle East Peace Views From the Region, the MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London.

- Gerd Hardach & - Dieter Karras in association with Ben Fine (١٩٧٩), AShort History of Socialist Economic Thought, Translated by James Wickham, St. Martin's Press, New York.

- Haggard – Stephan & Robert Kaufman (eds), (١٩٩٢), The Politics of Economic Adjustment: International Constrains, Distributive, Conflicts, And the State, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.

- Issawi- Charles (ed.), (١٩٧١). The Economic History of the Middle East: ١٨٠٠ – ١٩١٤, The University of Chicago Press, Chicago & London.

- International Labour office, (١٩٧٦), Employment Growth And basic Needs, ILO, Geneva.

- International Labour office, (١٩٧٧), Meeting Basic Needs: Strategies for Eradicating Mass Poverly And Unemployment, Geneva.

- John Esposito, ١٩٨٠, Islam And Development Religion and Sociopolitical Change, Ist ed. Syracuse University Press, New York.

- Le Kachman – Robert, (١٩٥٩), A History of Economic Ideas, Mc Graw

- Hill Book Company, New York, San Francisco, Dűsseldorf, Mexico and other Places.

- Lipton M., (١٩٧٧), Why Poor Stay Poor?, World Development, Temple Smith, London.

Lipton M., (١٩٨٣), "Poverty, Underutrition, And Hunger", World Bank Staff Working Papers, No. ٥٩٧, Battimore.

- Miller B., (١٩٨١), The Endangered sex – Neglect of – Female Children in Rural India, Cornell University Press, Ithaca.

- Polany – Karl, (١٩٩٤), "The Great Transformation – Its Relevance Continues", The American Journal of Economic and sociology, vol. ٥٣, No ٤, Oct: ١٩٩٤.

- Roll – Eric, (١٩٥٣), A History of Economic Thought, ٣ rd edition, Englewood Cliffs, N. J. Prentice – Hall, Inc, Ingland.

UI Haq M., (١٩٧٦), The Poverty Curtain: Choices For The Third World, University Press, Colombia.